الدليل العملي لإشراك الشباب سياسياً ومأسسة العمل الشبابي في هياكل الاحزاب والتنظيمات والمكونات السياسية

جـــدول المحتـــويات

0 - حـــول الدلـــيل

ما الذي يقدّمه هذا الدليل..... 2
كيفية استخدام الدليل عمليًا..... 2
ما الذي لا يفعله هذا الدليل..... 3
من يمكنه استخدام هذا الدليل..... 3
ما الذي يمكن توقّعه من استخدام الدليل..... 4
ملاحظة حول استخدام الدليل..... 5

1 - الشباب والأحزاب السياسية في اليمن أين نقف اليوم

السياق الديمغرافي والاجتماعي والسياسي للشباب في اليمن..... 6
الواقع العملي..... 6
تطوّر مشاركة الشباب منذ عام 2011..... 7
ماذا يعني ذلك عملياً؟..... 7
الأحزاب السياسية في اليمن في ظل واقع الصراع..... 7
ماذا يعني ذلك عملياً؟..... 8
الأوضاع الاقتصادية وأثرها على مشاركة الشباب..... 8
ماذا يعني ذلك عملياً؟..... 8
أنماط مشاركة الشباب داخل الأحزاب..... 8
ماذا يعني ذلك عملياً؟..... 8
القيود الأمنية وضيق المساحات المتاحة للمشاركة..... 8
دلالات ذلك على إشراك الشباب في الأحزاب السياسية..... 9
لماذا تُعدّ الأحزاب السياسية إطارًا مناسبًا لإشراك الشباب؟..... 9
ما الذي يجعل هذه المرحلة مهمّة لإشراك الشباب داخل الأحزاب السياسية اليمنية؟..... 10
ما الذي تقوم به الأحزاب حاليًا: الواقع والممارسات القائمة..... 11

2- منهجية الدليل وأدواته

أدوات جمع البيانات ومصادر التحليل..... 16
الأداة الأولى: الاستبيان الموجه للشباب..... 16
الأداة الثانية: مقابلات القيادات الحزبية..... 19
ماذا يعني ذلك عملياً؟..... 20
الأداة الثالثة: مجموعات النقاش البؤرية والمقابلات النوعية..... 21
لماذا تم اعتماد منهجية متعددة الأدوات؟..... 22
الإطار التحليلي والأبعاد..... 23

جـــدول المحتـــويات

البعد الثاني: الهيكل التنظيمي وتمثيل الشباب.....24
البعد الثالث: المشاركة في القرار.....24
البعد الرابع: بناء القدرات والتأهيل.....25
البعد الخامس: الروابط الخارجية، الاستدامة، والمساءلة.....25
كيف تُستخدم الأبعاد في الدليل.....26

3- الواقع الحالي ,الفجوات القائمة ,وأولويات القياس

البعد الأول : رؤية الحزب تجاه دور الشباب.....28
غاية البعد: رؤية الحزب تجاه دور الشباب.....29
كيف تظهر رؤية الحزب في الممارسة العملية؟.....29
استعداد الأحزاب لقياس التزاماتها تجاه الشباب.....33
التباين بين المحافظات.....34
في حضرموت.....34
في عدن.....34
في مأرب.....35
في تعز.....35
الفروق الجندرية في الوصول إلى المعايير والمشاركة.....35
التحليل التكاملي (Triangulated Analysis).....36
دلالات هذا البعد على مشاركة الشباب السياسية.....40
البعد الثاني – الهيكل التنظيمي وتمثيل الشباب.....41
رسم خريطة الأطر الشبابية داخل الأحزاب السياسية.....42
الهياكل التنظيمية بين الشكل والممارسة.....44
استعداد الأحزاب لقياس الهيكل التنظيمي وتمثيل الشباب.....46
الفروقات الهيكلية على مستوى المحافظات.....47
عدن: أولوية الاستقرار وضبط أدوار الشباب.....48
مأرب: مشاركة مرتبطة بالظروف ومتطلبات المرحلة.....48
تعز: تراتبيات راسخة وتجديد مؤجَّل.....48
حضرموت: مشاركة فاعلة محلياً دون قواعد واضحة.....48
التحليل المتكامل: الهيكل، الحضور، والسلطة.....49
البعد الثالث: العمليات وإمكانية الوصول إلى صنع القرار 54
هدف البعد: الوصول إلى القرار والتأثير فيه.....54
وصول الشباب إلى عمليات صنع القرار.....55

جـــدول المحتـــويات

مدى تأثير الشباب في قرارات الحزب..... 56
كيف يصل الشباب إلى صنع القرار في الممارسة العملية؟..... 57
الاستعداد المؤسسي لقياس تأثير الشباب..... 59
الفروقات على مستوى المحافظات..... 60
في عدن..... 60
في تعز..... 60
في مأرب..... 60
في حضرموت..... 61
تأثير النوع الاجتماعي في فرص المشاركة..... 61
لتحليل المُتكامل: المشاركة، التأثير، وصنع القرار..... 61
دلالات هذا البعد على المشاركة السياسية للشباب..... 65
البعد الرابع – القدرات والموارد..... 66
هدف البعد: بناء القدرات والدعم اللازم للمشاركة..... 67
تصوّرات الشباب حول القدرات والاستعداد..... 67
فجوة بين القدرات والفرص..... 69
كيف تُبنى القدرات وكيف يُستفاد منها في الممارسة العملية؟..... 70
الاستثمار المؤسسي والاستعداد لدعم بناء قدرات الشباب..... 71
الفجوات والعوامل الداعمة لبناء القدرات على مستوى المحافظات..... 73
عدن: فرص تعرّض واسع دون مسارات تقدّم متوقَّعة..... 73
تعز: وعي سياسي مرتفع ودعم مؤسسي محدود..... 73
مأرب: قدرات تتشكل أثناء الأزمات دون تثبيت كافٍ..... 74
حضرموت: انخراط محلي منظّم مع محدودية في التقدّم..... 74
التحليل المتكامل: القدرات، الفرص، وموازين القوة..... 74
دلالات هذا البعد على المشاركة السياسية للشباب..... 77
البعد الخامس: الروابط الخارجية، الاستدامة، والمساءلة..... 79
هدف البعد: استمرارية المشاركة والمساءلة..... 79
تصوّرات الشباب حول البيئة الداعمة للمشاركة..... 80
كيف تظهر البيئة الداعمة للمشاركة في الواقع؟..... 81
الالتزام الأحزاب بالموارد والاستدامة..... 83
الفروقات المحلية في استدامة المشاركة والبيئة الداعمة لها..... 84
عدن: نشاط واسع مع ضعف في الضمانات..... 84

جـــدول المحتـــويات

4- الإطار التشخيصي: قراءة واقع مشاركة الشباب داخل الأحزاب

كيفية استخدام هذا الإطار التشخيصي..... 91
من يمكنه استخدام هذا الإطار..... 91
الاستخدام الفردي والجماعي..... 92
استخدام بُعد واحد أو عدة أبعاد..... 92
تكوين قراءة أوضح لواقع المشاركة دون السعي للتقييم..... 92
لماذا يُعدّ التشخيص مهمًا في السياق الحزبي اليمني؟..... 92
لماذا تتعثر الإصلاحات في غياب التشخيص؟..... 93
كيف يؤثر الصراع والتشظي والطابع غير الرسمي في المشاركة؟..... 93
لماذا قد تُخفي مظاهر الشمول الشكلية أشكالاً أعمق من الإقصاء؟..... 93
منظور مقارن: دروس من سياقات النزاع والانقسام..... 94
البعد الأول: رؤية الحزب تجاه الشباب..... 94
قراءة رؤية الحزب وتوجّهاته تجاه الشباب..... 94
ما الذي تُظهره الخبرات المقارنة..... 95
أهمية هذا المثال للتفكير في السياق اليمني..... 96
أهمية هذا المثال للتفكير في السياق اليمني..... 97
ما الذي تشير إليه الخبرة الدولية – وكيف يمكن مقاربتها عمليًا في السياق اليمني..... 99
دلالات للتفكير في السياق اليمني..... 100
دلالات للتفكير في السياق اليمني في ظل أهمية العلاقات والممارسات غير الرسمية في صنع القرار داخل الأحزاب اليمنية، يمكن أن تشمل المراجعة:..... 101
دلالات للتفكير في السياق اليمني..... 109
دلالات للتفكير في السياق اليمني..... 110
دلالات للتفكير في السياق اليمني..... 110
دلالات للتفكير في السياق اليمني..... 111
أسئلة تشخيصية وتمرين للتفكير المنظّم..... 111
البعد الثاني: الهيكل التنظيمي وتمثيل الشباب..... 113
قراءة رؤية الحزب وتوجّهاته تجاه الشباب..... 114
أمثلة مقارنة من الخبرة الدولية..... 114
أهمية هذا المثال للتفكير في السياق اليمني..... 116
أهمية هذا المثال للتفكير في السياق اليمني..... 118

جـــدول المحتـــويات

دلالات للتفكير في السياق اليمني قد يكون من المفيد التمييز بين:.....120
دلالات للتفكير في السياق اليمني.....120
دلالات للتفكير في السياق اليمني يمكن للأحزاب اليمنية النظر في ما إذا كان حضور الشباب ومشاركتهم يقترنان أيضًا بـ:.....120
دلالات للتفكير في السياق اليمني في سياق يتّسم بصراع ممتدّ وحالة من عدم اليقين السياسي، قد يكون من المفيد التوقّف عند:.....121
دلالات للتفكير في السياق اليمني.....131
دلالات للتفكير في السياق اليمني.....131
اسئلة تشخيصية وتمرين للتفكير المنظّم.....131
أمثلة مقارنة من الخبرة الدولية.....134
ما الذي تشير إليه الخبرة الدولية – وكيف يمكن مقاربتها عمليًا في السياق اليمني؟.....138
دلالات للتفكير في السياق اليمني.....138
دلالات للتفكير في السياق اليمني.....139
دلالات للتفكير في السياق اليمني.....139
دلالات للتفكير في السياق اليمني.....139
دلالات للتفكير في السياق اليمني.....140
أسئلة تشخيصية وتمرين للتفكير المنظّم.....140

جـــدول المحتـــويات

6-خيارات تدريبية لأعضاء الأحزاب الشباب (نماذج إرشادية)

الموازنة بين المشاركة والانضباط التنظيمي.....144
توضيح الفرق بين التشاور وتفويض الصلاحيات.....144
الموازنة بين توسيع المشاركة والتماسك التنظيمي.....145
توضيح الفرق بين إبداء الرأي والتأثير في القرار.....145
مخاطر ينبغي الانتباه إليها.....145
ماذا يعني ذلك عملياً؟.....146
من الحضور الرمزي إلى مشاركة أكثر مصداقية.....147
التركيز على الاستمرارية، لا الظهور فقط.....147
تقليص الفجوة بين الالتزامات والممارسة اليومية.....148
الانتباه إلى الرسائل التي تنقلها الممارسات اليومية.....148
الانتباه إلى مخاطر الحضور الشكلي.....148
ماذا يعني ذلك عملياً؟.....149
إعادة التفكير في هياكل الشباب بوصفها واجهات سياسية، لا مساحات مغلقة.....149
من منطق الاحتواء إلى منطق الربط.....150
توضيح دور الهياكل الشبابية.....150
تقليل الاعتماد على الأشخاص والعلاقات.....151
ممارسات تستحق المراجعة.....151
ماذا يعني ذلك عملياً؟.....151
الاستثمار في الاستمرارية، لا في الاستقطاب فقط.....152
التعامل مع المشاركة كمسار يتطوّر مع الوقت.....153
الموازنة بين توسيع المشاركة و توفير أدوار واضحة.....153
مراعاة الضغوط الاقتصادية والشخصية.....153
ما الذي يحدث عندما لا تُعطى الاستمرارية اهتمامًا كافيًا؟.....154
ماذا يعني ذلك عملياً؟.....151
ربط الفرص الخارجية باحتياجات الحزب والشباب.....156
توضيح التعامل مع الفرص الخارجية.....156
ربط الخبرات الخارجية بالعمل داخل الحزب.....156
الاستفادة من الشراكات بما يدعم الاستمرارية.....156
ماذا يعني ذلك عملياً؟.....157

جـــدول المحتـــويات

الملحق :أدوات ونماذج للتطبيق

استخدام الأدوات في هذا الجزء.....162
استخدام الأدوات ضمن العمل الحزبي القائم.....162
حُسن التقدير، والتريّث، والاختيار الواعي.....162
النماذج التشخيصية: تحديد الجوانب التي تحتاج إلى مراجعة.....163
الغرض من النماذج التشخيصية وتصميمها.....163
نماذج الخيارات التشخيصية حسب البُعد.....164
ملاحظة تشخيصية غالبًا ما يعكس التحفّظ أو عدم الارتياح عند مناقشة المعايير حساسية مرتبطة بالثقافة الداخلية للحزب، أكثر مما يعكس غياب اهتمام بمشاركة الشباب.....165
ملاحظة تشخيصية.....166
ملاحظة تشخيصية قد تختلف رؤية الشباب والقيادة لمدى تأثير الشباب في صنع القرار. ولا يُعدّ هذا الاختلاف مشكلة بحد ذاته، بل يساعد على فهم كيف يختبر كل طرف المشاركة في الممارسة، وأين تختلف التوقعات أو التجارب.....166
ملاحظة تشخيصية تنظيم عدد كبير من الدورات أو الأنشطة التدريبية للشباب لا يُعدّ بحدّ ذاته مؤشرًا إيجابيًا إذا لم تترافق هذه التدريبات مع فرص حقيقية لتطبيق ما تم اكتسابه أو للتأثير في العمل الحزبي. ففي هذه الحالة، قد يعكس التدريب المتكرر تعويضًا عن غياب الأدوار والمسارات، لا استثمارًا فعليًا في مشاركة الشباب.....166
ملاحظة تشخيصية لا تكفي معرفة عدد الشباب المشاركين في الأنشطة أو الشراكات الخارجية للحكم على أثرها. من المفيد أيضًا النظر في ما يحدث بعد انتهاء الفرصة: هل تستمر مشاركة الشباب؟ هل تُستخدم الخبرات التي اكتسبوها داخل الحزب؟ وهل تنتقل هذه الخبرات إلى آخرين؟ تساعد الإجابة عن هذه الأسئلة على فهم مدى إسهام الروابط الخارجية في دعم مشاركة الشباب على المدى الأطول.....167
أدوات توضيح المسارات والصلاحيات.....168

جـــدول المحتـــويات

هدف الأدوات في هذا القسم..... 168
كيف تُستخدم هذه الأداة عادةً داخل الأحزاب..... 169
حدود الاستخدام والتنبيهات..... 169
هدف الأداة..... 170
كيفية استخدام الأداة..... 170
..ما الذي تساعد الأداة على إظهاره..... 170
حدود الاستخدام والتنبيهات..... 171
هدف الأدوات في هذا القسم..... 171
الصلاحيات، ونقاط التفاعل، وحدود الدور الشبابي..... 172
الحدود والتنبيهات..... 173
ما الغاية من هذه الأداة؟..... 173
ما الذي تساعد هذه الأداة على إظهاره؟..... 174
كيف تُستخدم الأداة عادةً؟..... 174
أدوات للتفكير الجماعي عبر الأبعاد..... 174
هدف الأدوات في هذا القسم..... 174
كيف تُستخدم القائمة عادةً..... 175
الحدود والتنبيهات..... 175
ما الغاية من هذه الأداة؟..... 176
ما الذي تساعد الأداة على إظهاره؟..... 176
كيف تُستخدم الأداة عادةً؟..... 176
قائمة تدريبية لأعضاء الأحزاب الشباب..... 177
التدريب وحده لا يكفي لتمكين الشباب..... 177
هدف القائمة التدريبية..... 178
كيف تُستخدم القائمة التدريبية..... 178
استخدام مؤشرات الأداء للتعلّم، لا للمحاسبة..... 184
ماذا نعني بمؤشر الأداء في هذا الدليل؟..... 184
الغرض من المؤشرات، وكيف تُستخدم، وحدودها..... 184
ما الذي لا تهدف إليه هذه المؤشرات..... 185
إرشادات للاستخدام..... 185

جـــدول المحتـــويات

قائمة إرشادية لمؤشرات المتابعة (بحسب الأبعاد)..... 185
ملاحظة..... 185
ملاحظة..... 186
ملاحظة..... 186
ملاحظة..... 186
ملاحظة..... 186
المتابعة والتعلّم المرتبطان بالمؤشرات..... 187
لماذا المتابعة والتقييم مهمّان عند استخدام المؤشرات؟..... 187
كيف تُستخدم نتائج المتابعة؟..... 188
متى يكون عدم التدخّل خيارًا واعيًا: اختيار التوقيت المناسب والواقعية السياسية..... 188
لماذا يُعدّ اختيار التوقيت المناسب مهمًا؟..... 188
مؤشرات تشير إلى أن اختيار التوقيت المناسب قد يكون الأنسب..... 189
كيف يظهر اختيار التوقيت المناسب عمليًا؟..... 189
استخدام هذا القسم كمرجع لاتخاذ القرار..... 189
الخاتمة: مشاركة الشباب بوصفها ممارسة سياسية مستمرة، لا برنامجًا مؤقتاً..... 191

حـــــول الدليـــــل

تقـــــديم

أعدّت مؤسسة شباب بلا حدود للتنمية (YWBOD) هذا الدليل في إطار عملها المستمر على تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية وبناء السلام في اليمن. وينطلق الدليل من قناعة راسخة مفادها أن مشاركة الشباب السياسية ليست هامشية، بل هي ركيزة أساسية في أي حوكمة حقيقية وسلام مستدام.

ويندرج هذا العمل ضمن الخطة الاستراتيجية للمؤسسة للأعوام 2025-2029، وتحديداً الهدف الأول: تعزيز مشاركة الشباب في التنمية وبناء السلام عبر برامج مبتكرة وفاعلة. وقد سعت المؤسسة من خلال هذه المبادرة إلى بناء أدوات معرفية يقودها الشباب، تنبع من الواقع لا من النظرية، وتدعم المشاركة المدنية، وتساعد الأحزاب السياسية على ترسيخ أطر واضحة لإشراك الشباب من داخلها. ولهذا جاء الدليل مختلفاً عن الوثائق التوجيهية العامة – فهو أداة عملية قائمة على الأدلة، تدعم المراجعة الذاتية والتعلم والتطوير من داخل الأحزاب نفسها.

وتبقى الأحزاب السياسية من أبرز القنوات التي تتشكّل من خلالها المسارات السياسية محلياً ووطنياً، وطريقة تعاملها مع شباب أعضائها تنعكس مباشرة على أنماط التمثيل والحوكمة. ومن هنا، يهدف الدليل إلى مساعدة الأحزاب على مراجعة ممارساتها الداخلية وآليات إشراكها للشباب، بما يسهم في بناء مؤسسات أكثر شمولاً وسلام أكثر استدامة.

وقد أسهم في إعداد الدليل عدد من الأحزاب والمكوّنات السياسية اليمنية، حيث شارك قياديون وكوادر تنظيمية وأعضاء شباب في استبيانات ومقابلات ونقاشات، وأتاحوا رؤى صريحة حول الممارسات الداخلية الفعلية – لا الخطاب الرسمي. وكان هذا التعاون شرطاً أساسياً لأن يعكس الدليل الواقع كما هو.

واعتمدت المنهجية على إعطاء الأولوية للأصوات المحلية وربط البحث بالممارسة، من خلال استبيانات شبابية ومجموعات نقاش ومقابلات مع قيادات حزبية في عدد من المحافظات. وقد راعى هذا الجمع الفروق بين السياقات السياسية والجغرافية والجندرية، مع الأخذ بعين الاعتبار الحساسيات الواقعية التي تحكم المشاركة على أرض الواقع.

وخلاصة القول، يعكس هذا الدليل قناعة المؤسسة بأن مشاركة الشباب ليست حدثاً يقع مرة واحدة، بل مسار تراكمي متجذّر في العلاقات والمؤسسات والسياق. وهو مقدّم كأداة عملية للأحزاب التي تريد أن تفهم واقعها وتراجع مساراتها، ضمن جهود أشمل نحو حوكمة حقيقية وسلام مستدام في اليمن.

ما الذي يقدّمه هذا الدليل

يقدّم هذا الدليل للأحزاب السياسية اليمنية إطارًا عمليًا ومنظمًا يساعدها على فهم واقع مشاركة الشباب داخل تنظيماتها، ومراجعته بصورة هادئة ومنهجية. ويتيح للأحزاب النظر في مشاركة الشباب ليس فقط من حيث وجودها، بل من حيث طبيعتها، ومساحاتها، ومستوى تأثيرها الفعلي.
ويعتمد الدليل على مجموعة من الأبعاد التحليلية، والأسئلة الإرشادية، وأدوات القياس التي تساعد على قراءة المشاركة الشبابية داخل الحزب بصورة أشمل وأكثر توازنًا.

وبشكل محدد، يساعد الدليل الأحزاب على:

- تحديد مواطن القوة والقصور في مشاركة الشباب عبر الأبعاد المؤسسية المختلفة.
- التمييز بين المشاركة الشكلية والمشاركة ذات التأثير الحقيقي.
- فهم مدى الاتساق أو التباين بين ما يُعلنه الحزب وما يُطبّقه فعلاً من حيث الهياكل والقدرات والممارسات.
- الاستفادة من نتائج قائمة على التحليل لدعم الحوار الداخلي والتخطيط ونقاشات التطوير.

لا يهدف هذا الدليل إلى تقديم حلول جاهزة أو فرض نماذج خارجية، بل يسعى إلى دعم التعلّم الداخلي واتخاذ قرارت مستنيرة، بما يمكّن كل حزب من قراءة النتائج في ضوء سياقه الخاص، وإمكاناته، وأولوياته السياسية والتنظيمية.

كيفية استخدام الدليل عمليًا

هذا الدليل موجّه للاستخدام الداخلي داخل الأحزاب السياسية، وقد صُمّم ليكون موردًا مرنًا يمكن الاستفادة منه بطرق متعددة، وفقًا لقدرات كل حزب وأهدافه وسياقه التنظيمي والسياسي. ولا يُفترض استخدامه بترتيب خطّي أو قراءته بالكامل في جميع الحالات.

يمكن للأحزاب استخدام هذا الدليل لأغراض مختلفة، من بينها:

- إجراء مراجعة ذاتية داخلية، بمشاركة القيادة، أو الأطر الشبابية، أو مجموعات تجمع الطرفين.
- تنظيم حوار منهجي بين الشباب والكوادر القيادية حول أدوار المشاركة وحدودها.
- مراجعة آليات المشاركة القائمة، وتحديد الجوانب التي قد تكون غير واضحة أو غير مفعّلة في الممارسة.
- الاستفادة من المخرجات في تطوير السياسات الداخلية، أو تغذية نقاشات الإصلاح، أو بلورة مقاربات أكثر اتساقًا للتفاعل مع الشباب.

وقد أُعدّ هذا الدليل ليُستخدم بطريقتين أساسيتين:

- كمراجعة شاملة تتناول واقع مشاركة الشباب داخل الحزب بصورة متكاملة.
- أو بصورة جزئية من خلال التركيز على جانب محدد في كل مرة، بحسب الحاجة.

وفي كلتا الحالتين، يمكن للأحزاب استخدام الدليل عبر أكثر من مسار، من بينها:

- البدء من الجزء الثالث لفهم أنماط مشاركة الشباب والفجوات القائمة.
- اختيار جزء محدد واستخدامه كنقطة نقاش أو مراجعة داخلية.
- الرجوع إلى الأقسام التطبيقية للاطلاع على كيفية التعامل مع نتائج التشخيص في الممارسة.

- استخدام الأدوات والأسئلة الواردة في الدليل ضمن جلسات حوار أو مراجعة داخلية، دون التعامل معها كخطوات إلزامية أو متسلسلة.

ويمكن تطبيق هذه المسارات:

- إمّا بصورة متدرجة، عبر العمل على جزء واحد في كل مرة، أو
- ضمن مراجعة أشمل تُنفّذ على مراحل زمنية مناسبة لقدرات الحزب.

ويُستحسن أن تُناقش نتائج استخدام الدليل داخليًا، مع مراعاة الفوارق الجندرية، واختلاف مستويات القيادة داخل الحزب، وتباين السياقات الجغرافية والتنظيمية بين الفروع. ويُقصد بالدليل أن يكون إطارًا داعمًا للتفكير المنهجي والحوار الداخلي، لا برنامجًا جاهزًا للتنفيذ أو مسارًا إصلاحيًا محددًا سلفًا.

ما الذي لا يفعله هذا الدليل

حرصًا على الوضوح، من المهم التأكيد على حدود هذا الدليل وطبيعته.

- **لا يقوم الدليل بتصنيف الأحزاب السياسية.**

فهو لا يقارن بين الأحزاب، ولا يصدر أحكامًا تقييمية، ولا يصف الممارسات بأنها ناجحة أو فاشلة. وجميع الأدوات والمؤشرات الواردة فيه مخصّصة للاستخدام الداخلي فقط، بما يتيح لكل حزب مراجعة تجربته وفقًا لمساره وسياقه الخاص.

- **لا يُستخدم كأداة امتثال أو إعداد تقارير للمانحين أو الجهات الخارجية.**

لا يهدف الدليل إلى إنتاج تقارير تُرفع لأطراف خارجية، ولا يترتب على استخدامه أي التزامات تتعلق بالرصد أو التقييم أو المساءلة أمام مانحين أو شركاء. وتبقى قرارات استخدامه وحدود ذلك بيد الحزب وحده.

- **لا يقدّم نموذجًا موحّدًا أو وصفة إصلاح جاهزة.**

يعترف الدليل بتنوّع الأحزاب من حيث تاريخها، وأفكارها، وأحجامها، وانتشارها الجغرافي، وظروف عملها. ولذلك فإن المقاربات المعروضة إرشادية وقابلة للتكييف، وليست إلزامية أو متسلسلة.

- **لا يحلّ القيادة السياسية أو يضعف صلاحيتها.**

لا يسعى الدليل إلى استبدال خبرة القيادة أو صلاحياتها. فالقضايا المتعلقة بالهياكل، والمشاركة، والتطوير تظل قرارات سياسية وتنظيمية يتخذها كل حزب وفقًا لأولوياته وتقديره للمخاطر والفرص.

تكمن قيمة الدليل في مساعدته الأحزاب على إيضاح ديناميات المشاركة وفتح نقاش هادئ حولها، لا في فرض نتائج أو تقييد القرار السياسي.

من يمكنه استخدام هذا الدليل

- **القيادات الحزبية وهيئات صنع القرار**

يمكن للقيادات الحزبية الاستفادة من الدليل بوصفه أداة للمراجعة والتفكير في واقع إشراك الشباب، وللنظر في خيارات تعزّز الاستمرارية التنظيمية والشرعية والفاعلية على المدى الطويل.

- **الأطر والأجنحة الشبابية ومنسّقو الشباب**

يمكن للأطر الشبابية استخدام الدليل لتوضيح أدوارها وصلاحياتها، وتعزيز تنظيمها الداخلي، وصياغة مقترحات للحوار مع القيادة، بما يدعم مشاركة أكثر فاعلية في الحياة الحزبية.

- **وحدات الشمول والنوع الاجتماعي والتطوير التنظيمي**

يمكن للوحدات المعنية بالشمول أو النوع الاجتماعي أو التطوير التنظيمي توظيف الدليل لربط مشاركة الشباب بجهود الإصلاح الداخلي الأوسع، وتعزيز التنسيق والحوار حول الحوكمة والمشاركة.

- **دور الاستشاريين والدعم من خارج الحزب**

عند الحاجة، يمكن الاستعانة بميسّرين أو شركاء لدعم استخدام الدليل بدعوة من الأحزاب. ومع ذلك، تبقى ملكية الدليل واستخدامه وتطبيقه مسؤولية داخلية خالصة.

ما الذي يمكن توقّعه من استخدام الدليل

- **توضيح الممارسات القائمة**

يساعد استخدام الدليل الأحزاب على صياغة وتوثيق المقاربات الحالية لإشراك الشباب بصورة أوضح. ففي كثير من الحالات، تكون هذه الممارسات قد تطوّرت بشكل غير رسمي عبر الزمن، دون أن تُناقش أو تُسجّل بصورة منهجية. ويوفّر الدليل إطارًا منظمًا لمراجعة هذه الجهود، وتحديد مواطن القوة، وتنظيم المعرفة الداخلية.

وعندما تتضح هذه الممارسات، يمكن للأحزاب – إذا رغبت – العمل على ترسيخها من خلال توثيق الأدوار، أو توضيح الترتيبات غير الرسمية، أو تبادل الخبرات بين الفروع لتعزيز التعلّم الداخلي والاتساق التنظيمي.

- **تحسين الحوار الداخلي**

يساعد استخدام أسئلة وأطر مرجعية مشتركة على تعزيز التواصل بين الشباب والقيادة والوحدات الحزبية المختلفة. ومن خلال اعتماد لغة مشتركة حول المشاركة، يسهّل الدليل إجراء نقاشات داخلية أكثر وضوحًا واتساقًا بشأن الأدوار والتوقعات وآليات صنع القرار.

وعندما يتحسّن الحوار، قد تجد الأحزاب فرصة لتنظيم قنوات تواصل أكثر انتظامًا، مثل عقد لقاءات دورية، أو إنشاء مساحات تشاورية، أو تطوير آليات تغذية راجعة، بما يتناسب مع ثقافتها الداخلية وإمكاناتها.

- **تحديد مجالات التطوير**

مع تعمّق عملية المراجعة، قد تتمكّن الأحزاب من تحديد مجالات يمكن فيها تعزيز مشاركة الشباب. وقد يشمل ذلك توضيح صلاحيات الهياكل الشبابية، أو تحسين التنسيق بين الوحدات التنظيمية، أو إعادة النظر في كيفية إشراك الشباب في مهام أو أدوار محددة.

وعند رصد هذه الفجوات، يمكن للأحزاب التفكير بخطوات تدريجية لمعالجتها، مثل تجربة مقاربات جديدة في بعض الفروع، أو تحديث توجيهات داخلية، أو ربط جهود إشراك الشباب بأولويات تنظيمية قائمة، دون الحاجة إلى إصلاحات شاملة أو فورية.

- **ظهور توترات تنظيمية**

في بعض الحالات، قد تكشف عملية المراجعة عن توترات بين المشاركة والسلطة، أو عن اختلافات في وجهات النظر بين الشباب والقيادة. وغالبًا ما تعكس هذه الديناميات ترتيبات تنظيمية قائمة منذ فترة طويلة، وليست تحديات مستحدثة نتيجة لاستخدام الدليل.

وعندما تظهر مثل هذه التوترات، يمكن التعامل معها بوصفها مدخلًا للحوار وليس عائقًا. وقد تختار الأحزاب معالجتها من خلال نقاشات ميسّرة، أو توضيح حدود الصلاحيات ومسؤوليات صنع القرار، أو إدخال تعديلات تدريجية توازن بين توسيع المشاركة والحفاظ على الاستقرار التنظيمي.

- **إبراز الفوارق والقيود**

قد يُظهر استخدام المؤشرات أو أدوات التأمل تفاوتات في مستويات المشاركة مرتبطة بالنوع الاجتماعي، أو بالموقع الجغرافي، أو بتوفر الموارد. كما قد يكشف عن تردد في التعامل مع أدوات القياس في مجالات حساسة، خاصة حيث اعتادت الممارسات أن تكون غير رسمية.

وعندما تصبح هذه الفوارق واضحة، يمكن للأحزاب الاستجابة لها من خلال الاعتراف بالسياقات المختلفة بين الفروع، أو تكييف التوقعات، أو إعطاء أولوية للدعم في الأماكن التي تواجه قيودًا أكبر. ويترك الدليل للأحزاب حرية تحديد القضايا التي تتطلب معالجة فورية، وتلك التي يمكن التعامل معها على المدى الأطول.

- **بناء أساس لاتخاذ قرارات واعية**

ينبغي النظر إلى مواطن القوة والتحديات التي يكشفها الدليل بوصفها معطيات تحليلية لا أحكامًا تقييمية. وتشكل هذه المعطيات، مجتمعة، أساسًا لنقاشات داخلية واعية حول الخيارات المستقبلية لتعزيز مشاركة الشباب.

ويمكن للأحزاب الاستفادة من هذه النقاشات في تحديد الأولويات، وتسلسل الخطوات، ووضع جداول زمنية مناسبة، بما يتيح التقدّم بالوتيرة والأسلوب المتوافقين مع سياقها السياسي وثقافتها التنظيمية ومواردها المتاحة.

ملاحظة حول استخدام الدليل

لا يهدف هذا الدليل إلى تقييم الأحزاب السياسية أو الحكم على شرعيتها. كما لا يقيس كفاءة القيادات أو المواقف السياسية، ولا يُستخدم لتقدير الجاهزية الانتخابية أو لمقارنة الأحزاب وترتيبها وفق معايير أداء.

يركّز الدليل على فهم مشاركة الشباب داخل الأحزاب كما هي في الواقع، بما في ذلك التحديات والفجوات والأنماط المتكررة التي تؤثر في طبيعة هذه المشاركة ومستوى تأثيرها.

لذلك، تُستخدم الأسئلة والمؤشرات الواردة في الدليل كأدوات للتفكير والمراجعة الداخلية، لا كأدوات للحكم أو المقارنة. ويُفترض أن تُستخدم ضمن مراجعة داخلية طوعية تقودها الأحزاب نفسها، وبما يتناسب مع أولويات كل حزب، وظروفه، وحدود الممكن في سياقه السياسي والتنظيمي.

إن مشاركة الشباب ليست إجراءً منفرداً، بل منظومة تشمل القيم، والهياكل الحزبية، والقدرات، وتوزيع الصلاحيات والتأثير داخل الحزب. ويقدّم هذا الدليل وسيلة لفهم هذه المنظومة بوضوح ومنهجية، بينما تبقى طريقة التعامل مع النتائج قراراً داخلياً يعود لكل حزب وفق رؤيته وخياراته.

الجـــزء الأول: الشـــباب والأحـــزاب السياسية في اليمن – أين نقف اليوم؟

يقدّم هذا الجزء مدخلاً عاماً لفهم مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية في اليمن. ويربط هذه المشاركة بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تشكّل خلال سنوات الصراع، وما رافقها من ضعف في المؤسسات وتغيّر في أساليب العمل السياسي والمشاركة العامة.

ولا يتعامل هذا الجزء مع مشاركة الشباب كقضية منفصلة عن واقع الأحزاب. بل ينظر إليها من خلال الظروف التي تعمل فيها الأحزاب اليوم، وكيف تؤثر هذه الظروف في قدرتها على استقطاب الشباب، والحفاظ على مشاركتهم، وإتاحة أدوار مؤثرة لهم داخل التنظيم الحزبي.

ويركّز هذا الجزء على العوامل المرتبطة ببنية الأحزاب، وممارساتها التنظيمية، والقيود العملية التي تؤثر في حضور الشباب داخل الحياة الحزبية. ويشمل ذلك المشاركة من خلال الأطر الرسمية، وكذلك الممارسات غير الرسمية التي قد يكون لها تأثير فعلي داخل الحزب.

ويستند التحليل إلى مصادر بحثية وأدبيات دولية وإقليمية، إلى جانب معطيات ميدانية جُمعت من لقاءات ومشاورات مع أحزاب ومكوّنات سياسية يمنية على المستويين الوطني والمحلي. وتعكس هذه المعطيات آراء قيادات حزبية، وممثلين عن الشباب، وفاعلين مرتبطين بالأحزاب في عدد من المحافظات. ويساعد ذلك على تقديم صورة قريبة من الواقع حول الممارسات القائمة، والتحديات المشتركة، ونقاط الاختلاف بين الفاعلين السياسيين.

السياق الديمغرافي والاجتماعي والسياسي للشباب في اليمن

يتميّز المجتمع اليمني بتركيبة سكانية شابة، إذ يشكّل الشباب نسبة كبيرة من السكان. وتؤكد البيانات السكانية والتنموية أن الشباب يمثلون رصيداً مهماً لمستقبل البلاد، سواء في مسار التعافي أو في إدارة الشأن العام.

لكن هذا الجيل نشأ في ظروف استثنائية، اتسمت باستمرار الصراع، وتراجع الاقتصاد، واتساع النزوح، وضعف الخدمات العامة. وقد أثّرت هذه الظروف على قدرة الشباب على الاستمرار في العمل السياسي، سواء من حيث الوقت المتاح لهم، أو مستوى الأمان، أو الحوافز التي تشجعهم على المشاركة.

فحتى عندما تتوفر لدى الشباب الرغبة في المشاركة، تصبح كلفة العمل السياسي مرتفعة في سياق النزاع. وتشمل هذه الكلفة المخاطر الأمنية، وصعوبة التنقّل، والضغوط الاجتماعية، وضغط الأولويات المعيشية. ويزيد من ذلك ارتفاع البطالة وضيق فرص العمل أمام الشباب.

الواقع العملي

إن ارتفاع عدد الشباب لا يعني بالضرورة وجود تمثيل سياسي فعلي لهم. ففي بيئات الصراع، قد يكون الشباب حاضرين كفئة واسعة من السكان، لكن الأحزاب والمؤسسات لا تمتلك دائماً القنوات التنظيمية القادرة على استيعاب قيادات شابة جديدة.

ويرتبط ذلك بعدة عوامل، منها تعطّل الانتخابات، أو تأجيل المؤتمرات الحزبية، أو ضعف المسارات التي تُعدّ الكوادر الشابة وتساعدها على التقدّم داخل الحزب.

تطوّر مشاركة الشباب منذ عام 2011

برز الشباب بقوة خلال أحداث عام 2011، وكان لهم دور أساسي في الحراك السياسي والاجتماعي في تلك المرحلة. لكن المسارات السياسية التي جاءت بعد ذلك لم تنجح، بشكل منتظم، في تحويل هذا الزخم إلى حضور دائم داخل الهياكل السياسية الرسمية.

ومع مرور الوقت، ظهر تباين واضح بين حجم مشاركة الشباب في التعبئة والنشاط العام، وبين محدودية تأثيرهم داخل المؤسسات السياسية. وقد أدى ذلك إلى عدد من النتائج، من بينها:

- تراجع الثقة بالعمل الحزبي التقليدي.
- التوجّه نحو أشكال نشاط غير رسمية، أو مبادرات مجتمعية، أو مساحات رقمية.
- الابتعاد التدريجي عن السياسة.
- أو البحث عن فرص وتأثير عبر قوى أو هياكل خارج الإطار الحزبي.

ماذا يعني ذلك عملياً؟

عندما لا تتمكن المؤسسات والمسارات السياسية من استيعاب القيادات الشابة بعد فترات التعبئة الواسعة، قد تتجه طاقة الشباب السياسية إلى مسارات أخرى. وقد تكون بعض هذه المسارات إيجابية وبنّاءة، مثل المبادرات المجتمعية أو العمل المدني، بينما قد يحمل بعضها الآخر مخاطر على الاستقرار والعمل السياسي المنظم.

الأحزاب السياسية في اليمن في ظل واقع الصراع

لا تزال الأحزاب السياسية، رغم التحديات، من بين القنوات القليلة التي تتيح التعبير عن المصالح العامة والسعي إلى تمثيل سياسي منظم. لكن الصراع غيّر طريقة عمل الأحزاب ودورها بعدة أشكال:

- اختلاف مراكز النفوذ وتعدد السلطات

لم يعد المشهد السياسي في اليمن قائماً على إطار وطني موحّد. فقد أدى اختلاف السلطات والمرجعيات بين المناطق إلى تغيّر شروط عمل الأحزاب من منطقة إلى أخرى. وأثر ذلك على انتظام الهياكل الحزبية، وعلى قدرة الأحزاب على إدارة عضوية موحدة، أو عقد انتخابات داخلية، أو تطبيق لوائحها التنظيمية بصورة متسقة.

- قيود على العمل العام والمجال المدني

في ظل النزاع، أصبحت البيئة العامة أكثر حساسية تجاه النشاط السياسي. وقد دفع ذلك الأحزاب إلى العمل بحذر أكبر، وبأساليب أكثر تنظيماً. كما أدى ضيق المساحات المتاحة للنشاط العام والعمل المدني إلى تقليل فرص المشاركة المفتوحة، ولا سيما المبادرات التي يقودها الشباب داخل الأحزاب وخارجها.

- تراجع الموارد والإجهاد التنظيمي

أثّر الصراع بشكل مباشر على إمكانات الأحزاب. فقد تراجع التمويل، وأُغلقت بعض المقرات، وأصبح التنقّل أكثر صعوبة، كما ضعفت القدرة على عقد مؤتمرات أو برامج تدريب منتظمة. وظهر ذلك بوضوح في إفادات الأحزاب خلال المشاورات المحلية، حيث أُشير إلى تعليق بعض الأنشطة، والاكتفاء بدورات قصيرة، ومحدودية الموارد المتاحة.

- منافسة قوى فاعلة خارج الإطار الحزبي

في بيئات النزاع، تبرز قوى أخرى تنافس الأحزاب في التأثير السياسي، مثل الجماعات المسلحة، أو الهياكل المحلية غير الرسمية، أو المكوّنات السياسية الجديدة. ويؤثر ذلك في خيارات الشباب، إذ قد تبدو بعض القنوات غير الحزبية أسرع في توفير الدخل أو النفوذ أو الحماية، مقارنة بالمسارات الحزبية التي قد تُرى أحياناً على أنها أبطأ أو محدودة التأثير.

ماذا يعني ذلك عملياً؟

لا يقتصر أثر الصراع على تقليص مساحة المشاركة السياسية، بل يغيّر أيضاً طرق الوصول إلى التأثير. ففي بعض الحالات، تصبح القوة، أو القرب من مراكز القرار، أكثر تأثيراً من العمل السياسي المنظم القائم على الحوار والمسارات الحزبية.

الأوضاع الاقتصادية وأثرها على مشاركة الشباب

لا تقوم علاقة الشباب بالأحزاب على القناعة بأفكار الحزب وحدها، بل تتأثر أيضاً بالفرص المتاحة، وشبكات العلاقات، وفرص التدريب، والمكانة الاجتماعية. ومع تدهور الوضع الاقتصادي، تضعف قدرة الأحزاب على تقديم حوافز واضحة تشجع الشباب على المشاركة المستمرة، خاصة في ظل ارتفاع البطالة وضيق فرص العمل.

ماذا يعني ذلك عملياً؟

تدفع الضغوط الاقتصادية كثيراً من الشباب إلى التركيز على تأمين الدخل والاحتياجات المباشرة، بدلاً من الانخراط في مسارات سياسية تحتاج إلى وقت وجهد طويل. وعندما لا تستطيع الأحزاب توفير فرص تدريب، أو مسارات واضحة للتقدّم داخل الحزب، تصبح مشاركة الشباب متقطعة ومرتبطة بالظروف المتاحة.

أنماط مشاركة الشباب داخل الأحزاب

تشير معظم الدراسات إلى مفارقة واضحة: فالشباب حاضرون في العمل الحزبي، لكن تأثيرهم الفعلي لا يزال محدوداً. وغالباً ما تنحصر مشاركتهم في أدوار تنظيمية أو إعلامية أو تعبوية، دون مشاركة واضحة في صنع القرار أو في صياغة السياسات.

ويزداد هذا الوضع مع تعطّل بعض الآليات الحزبية الداخلية، مثل الانتخابات والمؤتمرات. فهذه الآليات تتيح عادةً للأعضاء الشباب فرصاً للتقدّم داخل التنظيم، والمساهمة في التأثير على توجهاته.

ماذا يعني ذلك عملياً؟

قد تستفيد الأحزاب من جهود الشباب في التعبئة والظهور الإعلامي، دون أن تمنحهم دوراً مؤثراً في القضايا الأساسية، مثل صياغة البرامج، أو اختيار المرشحين، أو تجديد القيادة، أو إدارة الموارد. وفي هذه الحالة، تصبح مشاركة الشباب جهداً تنظيمياً أكثر من كونها تأثيراً سياسياً فعلياً.

القيود الأمنية وضيق المساحات المتاحة للمشاركة

يتأثر الشباب بشكل خاص بتراجع المساحات الآمنة للعمل العام، لأنهم أكثر حضوراً في الفضاء الرقمي، وأكثر عرضة للمساءلة أو الوصم. وتؤدي هذه القيود إلى تقليص فرص المشاركة السياسية الآمنة، بما في ذلك داخل الأحزاب.

عندما تضيق مساحة العمل السياسي أو المدني، وتزداد حساسية النشاط العام، تصبح المشاركة السياسية قراراً يحتاج إلى تقدير للمخاطر. وفي هذه الظروف، إذا لم تستطع الأحزاب توفير حدّ كافٍ من الحماية، أو منح الشباب أدواراً واضحة ومؤثرة، قد يميل بعض الشباب إلى تقليص مشاركتهم، أو البحث عن قنوات أخرى يرونها أكثر أماناً أو فاعلية.

دلالات ذلك على إشراك الشباب في الأحزاب السياسية

تُظهر المعطيات السابقة أن مشاركة الشباب في اليمن لا يمكن فصلها عن السياق العام الذي تعمل فيه الأحزاب السياسية. فقد أدّت التركيبة السكانية الشابة، واستمرار الصراع، وتدهور الاقتصاد، وتعدد مراكز القرار، إلى تغيير طبيعة المشاركة السياسية وحدودها.

ورغم أن الشباب يشكّلون نسبة كبيرة من العضوية والكوادر المحلية، فإن مشاركتهم لا تزال متفاوتة بين المناطق والأحزاب. كما أنها نادراً ما ترتبط بوصول منتظم إلى مواقع صنع القرار. وتعتمد معظم أشكال المشاركة الحالية على ممارسات غير رسمية أو مبادرات مؤقتة، بدلاً من أطر تنظيمية واضحة ومستقرة.

وفي المقابل، لا تزال الأحزاب، رغم القيود التي تواجهها، منصات مهمة للتنظيم السياسي والتمثيل والتفاوض، خاصة في ظل محدودية القنوات المدنية والمؤسسية البديلة. وتكشف هذه المفارقة عن حدود الواقع القائم، لكنها تفتح أيضاً مجالاً لتحسينات تدريجية تراعي السياق.

ومن هذا المنطلق، ينتقل التركيز من مشاركة الأفراد فقط، إلى قدرة الأحزاب نفسها على استيعاب الشباب وتعزيز تأثيرهم. ويبرز هنا أهمية مراجعة القيم، والهياكل الحزبية، وآليات العمل، والموارد، والعلاقات التي تشكّل تجربة الشباب داخل الأحزاب. ويمكن أن تتيح التعديلات التدريجية في هذه الجوانب مسارات واقعية لتعزيز المشاركة، حتى في غياب تسوية سياسية شاملة.

وبناءً على ذلك، يتعامل التحليل في الأقسام التالية مع مشاركة الشباب بوصفها مسألة تنظيمية وسياسية في الوقت نفسه، لا مجرد قضية تمثيل عددي. وتستند الأجزاء اللاحقة إلى نتائج ميدانية، وتجارب مقارنة، ومؤشرات قابلة للقياس، من أجل مراجعة الممارسات الحالية وتحديد المجالات التي يمكن للأحزاب من خلالها تعزيز علاقتها بالشباب، بما يتناسب مع واقع اليمن الراهن.

لماذا تُعدّ الأحزاب السياسية إطارًا مناسبًا لإشراك الشباب؟

في كثير من السياقات السياسية، لا يقتصر حضور الشباب في الشأن العام على الأحزاب السياسية. فقد يختار الشباب العمل من خلال المبادرات المجتمعية، أو الحركات الاجتماعية، أو المنصات الرقمية، أو الحملات المرتبطة بقضايا محددة. وغالباً ما تبدو هذه المسارات أقرب إلى الشباب وأكثر استجابة لتطلعاتهم، خاصة عندما تُرى الأحزاب على أنها هياكل تقليدية، أو بعيدة عن الواقع اليومي، أو بطيئة في التعامل مع المتغيرات.

وقد ظهر هذا التوجه في تجارب عديدة حول العالم، بما في ذلك في بلدان تعيش صراعات، أو تمر بمراحل انتقال سياسي، أو تشهد تراجعاً في الحياة الديمقراطية. ففي مثل هذه السياقات، يبحث الشباب عن مساحات يشعرون فيها بأن أصواتهم مسموعة، وأن مشاركتهم تحدث فرقاً واضحاً.

ومع ذلك، تُظهر التجارب المقارنة أن هذه الأشكال من المشاركة، رغم أهميتها، لا تغني عادةً عن دور الأحزاب السياسية. فالمبادرات غير الرسمية قد تكون قادرة على التعبير والحشد، لكنها غالباً ما تواجه صعوبة في الاستمرار، أو في تحويل المطالب إلى سياسات وقرارات ذات أثر طويل الأمد.

ولا تزال الأحزاب السياسية من الأطر القليلة القادرة على تنظيم المشاركة السياسية بصورة مستمرة. فمن خلالها تُناقش الأولويات، ويُتفاوض حولها، وتتحول إلى برامج ومواقف سياسية. كما تتيح الأحزاب مساحة لبناء القيادات، وتبادل الخبرات بين الأجيال، وربط القضايا المحلية بمستويات صنع القرار الوطني.
وفي الحالة اليمنية، تزداد أهمية هذا الدور. فصنع القرار السياسي يتركز في أطر محدودة، وتُدار العملية السياسية في ظروف معقّدة. لذلك، فإن ضعف مشاركة الشباب داخل الأحزاب، أو الاكتفاء بأدوار رمزية لهم، قد يعيد إنتاج أنماط الإقصاء، ويحدّ من فرص تجديد القيادة السياسية على المدى الطويل.

وفي المقابل، فإن تعزيز حضور الشباب داخل الهياكل الحزبية يوفّر مساراً واقعياً لدعم الاستمرارية التنظيمية، وتعزيز الشرعية الداخلية، والحفاظ على الحيوية السياسية في ظل تحديات كبيرة.
ومن هذا المنطلق، لا يتعامل هذا الجزء مع الأحزاب بوصفها نماذج مثالية، ولا ينظر إليها كهدف لإصلاح مفروض من الخارج. بل ينظر إلى الأحزاب السياسية على أنها تنظيمات قائمة تتأثر بالواقع المحيط بها، لكنها تمتلك أيضاً القدرة على التكيّف والتطور. ويأتي التركيز على مشاركة الشباب من داخل الأحزاب بهدف الاستفادة من طاقات الشباب وأفكارهم ومهاراتهم، ضمن أطر تنسجم مع ثقافة الأحزاب، وسياقاتها السياسية، ومساراتها المستقبلية.

ما الذي يجعل هذه المرحلة مهمّة لإشراك الشباب داخل الأحزاب السياسية اليمنية؟

في السياق اليمني، لا يمكن النظر إلى مسألة التوقيت بمعزل عن واقع الصراع الممتد، وضعف المؤسسات، وتعدّد مراكز التأثير السياسي. وتشير اللقاءات والمشاورات التي أُجريت مع الأحزاب والمكوّنات السياسية في عدد من المحافظات إلى أن إشراك الشباب لم يعد يُنظر إليه بوصفه موضوعًا مؤجلًا أو خيارًا مستقبليًا، بل كقضية تتأثر مباشرة بالضغوط التنظيمية والظروف القائمة اليوم.

ومن أبرز الملامح التي برزت خلال هذه المشاورات التغيّر الواضح في تركيبة العضوية الحزبية، خاصة على المستوى المحلي. ففي كثير من المحافظات، ولا سيما في المناطق التي ما تزال الأحزاب تنشط فيها، يشكّل الشباب اليوم نسبة كبيرة من الكوادر، والمتطوعين، والعاملين في الفروع. وفي حالات عديدة، يتولى الشباب فعليًا تسيير الأعمال اليومية للحزب. ومع ذلك، لا تزال صلاحيات اتخاذ القرار متركزة في مستويات قيادية عليا، ما يخلق فجوة بين حجم الأدوار التي يضطلع بها الشباب ومستوى تأثيرهم في القرارات، وهي فجوة تدرك الأحزاب نفسها صعوبة استمرارها مع مرور الوقت.

وفي الوقت ذاته، أدّى طول أمد الأزمة السياسية إلى تعطيل المسارات الطبيعية لتجديد القيادة داخل الأحزاب. فقد تأجلت أو توقفت المؤتمرات الحزبية والانتخابات الداخلية، وتراجعت فرص الانتقال القيادي المنظم، بفعل الأوضاع الأمنية، وتباين السلطات بين المناطق، ومحدودية الموارد. ونتيجة لذلك، استقرت هياكل قيادية لفترات طويلة، في حين راكم الأعضاء الشباب خبرات عملية دون وجود مسارات واضحة للتقدّم. وقد دفع هذا الواقع إلى فتح نقاشات داخلية حول استمرارية الأحزاب، وتعاقب القيادات، وقدرتها على الحفاظ على تماسكها التنظيمي.

كما يسهم الأفق السياسي العام في تعزيز الإحساس بأهمية اللحظة الراهنة. فحتى في ظل غياب تسوية سياسية شاملة، تجد الأحزاب نفسها مضطرة للتفكير في المستقبل، بما يشمل احتمالات الانتخابات، وترتيبات الحكم المحلي، ومتطلبات إعادة البناء بعد الصراع. وفي هذا السياق، تبرز تساؤلات حول الجاهزية، والمصداقية، وتوفر كوادر مؤهلة قادرة على تحمّل مسؤوليات سياسية وإدارية. ومن هنا، يرتبط إشراك الشباب بشكل متزايد بهذه الاستحقاقات المقبلة، لا باعتباره مجرد مطلب رمزي أو قضية تمثيل.

ومن الخصوصيات المرتبطة بالواقع اليمني أيضًا تقلّص المساحات المتاحة للعمل العام وتزايد حساسيتها. ففي العديد من المناطق، أصبحت الأنشطة السياسية خارج الأطر الحزبية أكثر تقييدًا أو تجزؤًا، أو مرتبطة بجهات محددة. وفي ظل هذا الواقع، تظل الأحزاب السياسية–رغم ما تواجهه من قيود–من بين القنوات القليلة التي تتيح تنظيم المشاركة السياسية بصورة مستمرة نسبيًا. ويضع ذلك مسؤولية إضافية على الأحزاب لإدارة المشاركة الداخلية بما يحافظ على انخراط الشباب ويضمن في الوقت نفسه وحدة التنظيم وتماسكه.

وأخيرًا، عبّرت الأحزاب في مختلف المناطق عن قلق واضح إزاء تبعات ضعف استيعاب الشباب في بيئة متأثرة بالصراع. ففي ظل الصعوبات الاقتصادية، وغياب الاستقرار، وضيق الفرص، فإن غياب مسارات سياسية واضحة وذات معنى يزيد من احتمالات ابتعاد الشباب عن العمل السياسي المنظم، أو انجذابهم إلى أشكال بديلة من النفوذ والتأثير. وقد طُرحت هذه المخاوف بوصفها تحديات عملية تمس مصداقية الأحزاب ومكانتها الاجتماعية وقدرتها على الاستمرار، لا كاعتبارات أمنية نظرية.

وتشير هذه العوامل مجتمعة إلى أن اللحظة الراهنة تفرض نفسها بدوافع داخلية أكثر مما هي استجابة لتوجهات أو ضغوط خارجية. فإشراك الشباب بات يُنظر إليه داخل الأحزاب بوصفه مرتبطًا مباشرة بقضايا الاستمرارية، والتجديد، والقدرة على التكيّف في ظل حالة من عدم اليقين. ويعكس تناول هذا الملف في هذا التوقيت استجابة للواقع الذي تعيشه الأحزاب اليوم، لا تصورًا مثاليًا للمشاركة السياسية منفصلًا عن السياق اليمني.

ما الذي تقوم به الأحزاب حاليًا: الواقع والممارسات القائمة

يعتمد هذا القسم على المعطيات التي قدّمتها الأحزاب والمكوّنات السياسية نفسها، من خلال مصفوفات عمل، ومشاورات على المستويين المحلي والوطني، ولقاءات ثنائية عُقدت في عدد من المحافظات. ويعكس التحليل رؤية الأحزاب لممارساتها الحالية، والتحديات التي تواجهها، وأولوياتها في إشراك الشباب، دون افتراضات خارجية أو أحكام مسبقة.

الأطر والتنظيمات الشبابية داخل الأحزاب

أفادت الأحزاب في محافظات تعز وحضرموت ومأرب بوجود ترتيبات تنظيمية مخصّصة لإشراك الشباب. وتشمل هذه الترتيبات دوائر أو أقساماً شبابية وطلابية، وتجمعات شبابية غير رسمية، ولجاناً تعمل على مستوى الفروع أو المحافظات. كما أشار عدد من الأحزاب إلى وجود لوائح داخلية، معتمدة أو قيد الإعداد، توضّح موقع الشباب ودورهم داخل البناء الحزبي.

لكن مستوى التنظيم والوضوح يختلف من حزب إلى آخر. ففي بعض الحالات، توجد أطر شبابية رسمية، لها صلاحيات محددة، وتخضع لآليات انتخاب داخلية واضحة. وقد أُشير، في هذا السياق، إلى الحزب الاشتراكي اليمني بوصفه مثالاً على وجود تنظيمات شبابية أكثر استقراراً، تتمتع بهامش من الاستقلالية وتجديد دوري للقيادة.

وفي المقابل، لا تزال الأطر الشبابية في أحزاب أخرى غير رسمية أو شبه رسمية، وتعتمد إلى حد كبير على دعم قيادات محددة. كما تواجه هذه الأطر محدودية في الموارد، أو تنتظر الإقرار الرسمي عبر مؤتمرات أو إجراءات تنظيمية داخلية.

التدريب وبناء القدرات

برز تدريب الشباب وبناء قدراتهم كأحد أكثر الأولويات حضوراً في اللقاءات والمشاورات. واستعرضت الأحزاب جهوداً متعددة في هذا المجال، شملت جلسات توعية سياسية، والمشاركة في برامج تدريبية بدعم من جهات شريكة، إضافة إلى التعلّم العملي من خلال أنشطة التعبئة، والعمل الإعلامي، ومهام التنسيق المحلي.

ومع ذلك، أقرت الأحزاب بأن هذه الجهود لا تزال متفاوتة وغير منتظمة. فكثيراً ما تأتي أنشطة التدريب في شكل مبادرات قصيرة الأمد، ولا تكون دائماً جزءاً من رؤية داخلية طويلة المدى. كما يختلف الوصول إلى فرص التدريب بحسب المنطقة، والظروف الأمنية، وتوفر الشركاء، وهو ما يحدّ من الاستمرارية وتراكم الخبرة داخل الحزب.

ولهذا، أكدت عدة أحزاب الحاجة إلى نهج أكثر تنظيماً في بناء قدرات الشباب، بما ينسجم مع أهداف الحزب ومساره على المدى الطويل.

العلاقة مع القيادة والمشاركة في صنع القرار

أظهرت المشاورات أن الشباب يقومون بدور نشط في تنفيذ الأنشطة الحزبية اليومية، بينما تظل مشاركتهم في مواقع صنع القرار محدودة. فكثيراً ما يشارك الشباب في التعبئة، والتواصل الجماهيري، والدعم التنظيمي، خاصة على المستوى المحلي. لكن حضورهم يبقى أضعف في مجالات مثل صياغة السياسات، أو فرق التفاوض، أو اختيار المرشحين.

وعندما تتوفر فرص للتشاور مع الشباب، فإنها غالباً ما تتم بصورة غير رسمية، أو ترتبط بمبادرات فردية من بعض القيادات، بدلاً من آليات ثابتة داخل الحزب. وفي المقابل، أبدت عدة أحزاب اهتماماً باستكشاف طرق جديدة لتقليص هذه الفجوة، مثل عقد لقاءات دورية بين ممثلي الشباب والقيادات العليا، أو تطوير مواثيق شبابية غير ملزمة، أو إنشاء أطر استشارية تشكّل مدخلاً تدريجياً لتعزيز مشاركة الشباب دون الإخلال بالبنية التنظيمية القائمة.

الحساسيات والقيود المؤثرة

شدّدت الأحزاب، في مختلف المناطق والمكوّنات السياسية، على وجود حساسيات وقيود تؤثر في طريقة تعاملها مع ملف إشراك الشباب. فقد تكررت المخاوف من التدخل الخارجي في الشؤون الحزبية الداخلية، إلى جانب التحفظ تجاه أي لغة قد تُفهم على أنها إملاء أو توجيه. كما أُشير إلى الضغوط المالية والتنظيمية الناتجة عن استمرار الصراع، بوصفها من أبرز العوامل التي تعيق استمرار المبادرات الموجهة للشباب.

ولفتت الأحزاب أيضاً إلى تحديات تتعلق بصورتها العامة، بما في ذلك تراجع الثقة الشعبية، والخطابات السياسية الحادة أو المستقطِبة التي تؤثر في علاقتها مع الشباب. وتنعكس هذه العوامل على وتيرة الإصلاح الداخلي وحدوده.

وفي مجملها، تؤكد هذه المعطيات أهمية اعتماد نهج مرن يراعي السياق، ويقوم على الطوعية، ويدعم العمليات الداخلية، بدلاً من فرض نماذج جاهزة من الخارج. وعليه، فإن أي جهد لتعزيز مشاركة الشباب يحتاج إلى الانسجام مع الواقع التنظيمي والسياسي الذي تعمل فيه الأحزاب.

الجزء الثاني: منهجية الدليل وأدواته

جاء تصميم هذه المنهجية حتى يكون الدليل مرتبطاً بالواقع السياسي الفعلي، وقائماً على الأدلة، وقابلاً للاستخدام العملي من قبل الأحزاب والفاعلين السياسيين. فهو ليس إطاراً نظرياً عاماً حول مشاركة الشباب، بل أداة تساعد على فهم الواقع كما هو والتعامل معه.
وفي السياق اليمني، حيث يستمر الصراع، وتتعدد مراكز التأثير، وتوجد حساسية تجاه الطروحات الخارجية، تصبح طريقة جمع المعرفة وبنائها مسألة مهمة بقدر أهمية التوصيات نفسها.

تنطلق هذه المنهجية من فكرة بسيطة وأساسية: لا يمكن فهم مشاركة الشباب داخل الأحزاب من خلال الخطاب فقط، بل من خلال الواقع المعاش. فكثيراً ما تُطرح مشاركة الشباب بلغة مثالية، أو من خلال أطر عمل متأثرة بلغة المانحين ومتطلبات التقارير والبرامج. وقد يؤدي ذلك إلى التركيز على الشعارات والمعايير العامة، وإغفال ما يحدث فعلياً داخل الهياكل الحزبية، مثل توزيع الصلاحيات والتأثير، ومستويات الثقة، وفرص الوصول، وأشكال الإقصاء غير المعلنة.
لذلك، تعتمد منهجية هذا الدليل على الاستماع المنظم لتجارب الشباب أنفسهم، وربطها برؤى القيادات الحزبية والنقاشات النوعية. ويساعد ذلك على فهم العوامل التي توسّع مساحة المشاركة أو تقيّدها، بعيداً عن الافتراضات الجاهزة أو الصور المعلنة فقط.

وتكتسب هذه المنهجية أهميتها لأنها تربط التحليل بالعمل. فالدليل لا يهدف إلى وصف الواقع فقط، بل إلى مساعدة الأحزاب على مراجعته، والتفكير في خطوات واقعية لتحسينه، ومتابعة أثر هذه الخطوات. ولهذا، تُستخدم البيانات التي تكشف الفجوات والتحديات في الجزء الثالث لتصميم خيارات التطوير، والأدوات العملية، ومؤشرات القياس في الجزأين الرابع والخامس.

وبهذا، لا تُقدَّم المقترحات بوصفها نماذج مثالية عامة، بل كخيارات قابلة للتطبيق. فهي تعكس أولويات الشباب من جهة، وحدود الممكن سياسياً وتنظيمياً من وجهة نظر القيادات الحزبية من جهة أخرى.
كما تساعد هذه المنهجية على تعزيز شعور الأحزاب بملكية الدليل ومشروعيته. فالتحليل يستند إلى أصوات شبابية من محافظات مختلفة، وتُعرض نتائجه بلغة قريبة من طريقة تفكير الأحزاب ومنطقها الداخلي. وهذا يمنح الدليل مصداقية أكبر، لأنه لا يقدّم وصفة جاهزة من الخارج، بل يستند إلى معطيات من داخل السياق السياسي اليمني.

وتزداد أهمية ذلك في اليمن، حيث يمكن أن تؤثر حساسية الأحزاب تجاه خصوصيتها، أو قلقها من التدخل الخارجي، على استعدادها للتفاعل مع أي جهد تطويري. وتساعد هذه المنهجية الأحزاب على النظر إلى واقعها بوضوح، بما في ذلك الجوانب النقدية، بطريقة تشجع على التفاعل الجاد مع ما يقدّمه الدليل.
كما صُممت المنهجية بما يراعي خصوصية السياق اليمني وقضايا الشمول. فهي لا تتعامل مع اليمن كبيئة سياسية واحدة ومتشابهة، بل تأخذ الفوارق بين المحافظات في الاعتبار، سواء من حيث طبيعة السلطة، أو مساحة العمل المدني، أو أنماط التنظيم الحزبي.

ولا تُعالج قضايا النوع الاجتماعي في قسم منفصل فقط، بل تُدمج ضمن مختلف الأبعاد التحليلية. ويساعد ذلك على فهم العوائق المرتبطة بالوصول، والتأثير، والحركة، والإقصاء غير الرسمي، وكيف تنعكس هذه العوائق على تصميم الأدوات وخيارات التطوير. وبهذا، لا يبقى الشمول فكرة شكلية، بل يتحول إلى ممارسة عملية يمكن تطبيقها.

وخلاصة القول، تكتسب هذه المنهجية أهميتها لأنها تنقل الدليل من مستوى الشعارات العامة إلى مستوى الفهم العملي والخيارات الواقعية. فهي توفر إطاراً تحليلياً يراعي السياسة وتعقيدات السياق اليمني، ويساعد الأحزاب على فهم موقعها الحالي، وأسباب استمرار الفجوات، والمسارات العملية الممكنة لتعزيز مشاركة شبابية واضحة ومؤثرة.

أدوات جمع البيانات ومصادر التحليل

يعتمد دليل مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية على منهجية تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية. وتهدف هذه المنهجية إلى فهم تجارب الشباب داخل الأحزاب، ورصد تصورات القيادات الحزبية، وفهم الفوارق بين المحافظات والفاعلين السياسيين.

ويساعد هذا النهج على تقديم قراءة أكثر توازناً، تجمع بين ما يمكن قياسه بالأرقام، وما يحدث فعلياً في الواقع السياسي داخل الأحزاب اليمنية.

وقد اعتمد الدليل على ثلاث أدوات رئيسية ومتكاملة: استبيان موجّه للشباب، ومقابلات مع القيادات الحزبية، ومجموعات نقاش مركّزة، إلى جانب مقابلات نوعية معمّقة.

وتخدم كل أداة غرضاً تحليلياً محدداً. كما يساعد الجمع بين هذه الأدوات على المقارنة والتحقق من النتائج، وعدم الاعتماد على مصدر واحد فقط. وبذلك يقدّم الدليل صورة أعمق وأكثر موثوقية عن مشاركة الشباب، وفق الأبعاد الخمسة للمشاركة السياسية الشبابية.

الأداة الأولى: الاستبيان الموجه للشباب

الهدف والقيمة التحليلية

يُعدّ الاستبيان الموجّه للشباب نقطة انطلاق لفهم واقع مشاركة الشباب داخل الأحزاب السياسية. فهو يوفّر أساساً واضحاً لرصد تصورات الشباب وتجاربهم عبر الأبعاد الخمسة لمشاركة الشباب، ويساعد على فهم كيف ينظر الشباب إلى أدوارهم داخل الأحزاب، والفرص المتاحة لهم، والتحديات التي يواجهونها، وخيارات التطوير التي يرونها ممكنة ومؤثرة.

ويساعد الاستبيان على بناء تحليل يستند إلى أنماط يمكن ملاحظتها ومقارنتها، بدلاً من الاكتفاء بالانطباعات أو التجارب الفردية. كما يتيح فهم الفروقات بين المحافظات، والفئات العمرية، والنساء والرجال، ودرجة ارتباط المشاركين بالعمل الحزبي. ويساعد ذلك على التمييز بين الإشكاليات العامة المشتركة، وتلك المرتبطة بسياقات محددة.

وتشكّل نتائج الاستبيان مدخلاً أساسياً للتشخيص في الجزء الثالث، حيث تُستخدم لتحديد الفجوات وأولويات القياس. كما تسهم في توجيه اختيار مؤشرات المتابعة في الجزء الخامس. وإلى جانب ذلك، يتضمن الاستبيان مقترحات يقدّمها الشباب أنفسهم لتحسين واقع المشاركة، بما يساعد على أن تنطلق خيارات التطوير المطروحة لاحقاً من أولويات شبابية حقيقية، لا من تصورات خارجية.

وبذلك، يؤدي الاستبيان دوراً مزدوجاً: فهو أداة تساعد على فهم الواقع، وفي الوقت نفسه مدخل عملي لتصميم أدوات وتوصيات تستجيب لما يراه الشباب ضرورياً وقابلاً للتنفيذ داخل السياق الحزبي اليمني.

الفئة المستهدفة

استهدف الاستبيان شريحة متنوعة من الشباب المنخرطين في الشأن السياسي، بما يعكس تعدد أنماط المشاركة داخل الأحزاب وخارجها. وشملت هذه الشريحة:

- شباب أعضاء في الأحزاب والمكوّنات السياسية، سواء الحاليين أو السابقين
- شباب يعملون ضمن قطاعات أو دوائر شبابية داخل الأحزاب
- شباب يشاركون في أنشطة حزبية دون أن تكون لديهم عضوية رسمية
- ناشطين شبابيّين مستقلين يتفاعلون مع الأحزاب
- شباب شاركوا في حوارات متعددة الأحزاب على المستويين المحلي أو الوطني

العينة الفعلية

تم جمع 82 استبياناً مكتملاً، ما أتاح قاعدة مناسبة لرصد الاتجاهات العامة والفروقات المتكررة عبر الأبعاد الخمسة لمشاركة الشباب.

ورغم أن العينة لا تهدف إلى التمثيل الإحصائي الشامل، فإن تنوّعها من حيث الخلفية السياسية، والفئة العمرية، والموقع الجغرافي، ساعد على الانتقال من ملاحظات عامة إلى تحليل أكثر تنظيماً ووضوحاً.

التوزيع حسب النوع الاجتماعي

تعكس الاستجابات حضوراً أكبر للذكور، إذ شكّلت النساء قرابة ثلث المشاركين. ويتسق هذا التوزيع مع واقع المشاركة السياسية في اليمن، حيث تواجه الشابات غالباً تحديات مرتبطة بالحركة، والأعراف الاجتماعية، وأشكال الإقصاء غير المعلنة داخل الأحزاب.

ومع ذلك، فإن مشاركة النساء بهذا الحجم تتيح قراءة تراعي النوع الاجتماعي، خاصة عند النظر إلى الفجوة بين إتاحة المشاركة من جهة، والقدرة الفعلية على التأثير من جهة أخرى.

- ذكور: 54 (حوالي 66٪)
- إناث: 28 (حوالي 34٪)

التوزيع العمري

تركّزت غالبية المشاركين في الفئة العمرية بين 25 و35 عامًا، وهي الفئة الأكثر نشاطًا سياسيًا والأكثر سعيًا لتثبيت حضورها داخل الهياكل الحزبية أو التقدّم فيها. ويعكس انخفاض مشاركة الفئة الأصغر سنًا (18–24) وجود عوائق في المراحل الأولى من المشاركة السياسي، في المقابل، تشير مشاركة من تجاوزوا سن 35 عاماً إلى مرونة تعريف "الشباب" داخل الأحزاب، وأن الانتقال من الأدوار الشبابية إلى الأدوار القيادية لا يتم دائماً وفق حدود عمرية ثابتة.

- 18–24 مشاركين (حوالي 9٪)
- 25–29 مشاركًا (حوالي 40٪)
- 30–35 مشاركًا (حوالي 28٪)
- 35+ مشاركًا (حوالي 23٪)

التوزيع الجغرافي

توزعت الاستجابات على عدد من المحافظات، مع حضور أوضح في تعز وعدن ومأرب وحضرموت. ويساعد هذا التوزيع على فهم الفروقات بين محافظات تختلف في أوضاعها السياسية والتنظيمية والأمنية.

أما التمثيل المحدود لبعض المحافظات، فيعكس تفاوت الحضور الحزبي، ومساحة العمل المدني، ومستويات التواصل من محافظة إلى أخرى. ولا يعني ذلك أن تصميم الاستبيان تعمّد استبعاد هذه المحافظات.

وتدعم هذه المعطيات تحليلاً يراعي خصوصية كل محافظة، دون الادعاء بأن العينة تمثّل اليمن كله بصورة شاملة.

- تعز: 36
- عدن: 16
- مأرب: 13
- حضرموت: 8
- المهرة: 4
- محافظات أخرى (أبين، لحج، صنعاء، شبوة): 4
- خارج اليمن: 1

وقد ساعد هذا التوزيع على إظهار فروقات واضحة بين عدد من المحافظات، خصوصاً تعز وعدن ومأرب وحضرموت. وتظهر هذه الفروقات في أكثر من موضع لاحق من التحليل.

صلة المشاركين بالعمل الحزبي

عرّف معظم المشاركين أنفسهم بوصفهم أعضاء في أحزاب سياسية، وهو ما ينسجم مع تركيز الاستبيان على تجربة المشاركة من داخل الأحزاب.

وفي الوقت نفسه، ساعدت مشاركة شباب مؤيدين لأحزاب دون عضوية رسمية، وناشطين مستقلين، على تقديم فهم أوسع لأشكال مشاركة الشباب خارج العضوية الحزبية المباشرة. كما ساعد ذلك على فهم كيف تتقاطع هذه الأشكال من المشاركة مع الهياكل الحزبية القائمة.

ويسهم هذا التنوع في تقديم قراءة أكثر توازناً لكيفية تعامل الأحزاب مع الشباب، ومدى انفتاحها على التفاعل مع من هم خارج أطرها التنظيمية الرسمية.

- أعضاء أحزاب: 64
- شباب غير منتمين تنظيمياً لكن مؤيدون لأحزاب: 9
- ناشطون شبابيّون مستقلون: 8
- أخرى / غير محدد: 1

الأداة الثانية: مقابلات القيادات الحزبية

الهدف والقيمة التحليلية

جاءت المقابلات مع القيادات الحزبية لربط تحليل الدليل بواقع عمل الأحزاب، ولتوضيح الاعتبارات السياسية والتنظيمية التي تؤثر في مشاركة الشباب. وتساعد هذه الأداة على فهم كيف تنظر القيادات الحزبية إلى إشراك الشباب، وما الذي يدعم هذا الإشراك أو يقيّده في الممارسة اليومية. وبذلك، تستند نتائج الدليل وتوصياته إلى واقع عمل الأحزاب، لا إلى التطلعات النظرية وحدها.

وركّزت المقابلات على قضايا أساسية، مثل طريقة إدارة الأحزاب، وطبيعة الثقافة التنظيمية السائدة، وما تراه القيادات ممكناً أو حساساً عند توسيع دور الشباب. وشملت المقابلات قيادات في المستويات العليا والوسطى، ممن لهم دور مباشر في صنع القرار أو التأثير فيه، مثل الأمناء المساعدين، وأعضاء المكاتب السياسية أو الهيئات القيادية، والمسؤولين عن التنظيم أو التنسيق أو العلاقات أو التدريب.

وأتاح ذلك فهم القواعد الرسمية، إلى جانب الممارسات غير المعلنة التي قد تحدد، في كثير من الحالات، ما إذا كانت مشاركة الشباب تتقدم أو تتعثر.

وشملت هذه الأداة تسعة أحزاب ومكوّنات سياسية. وفي معظم الحالات، أُجريت أكثر من مقابلة داخل الحزب الواحد، تراوح عددها بين مقابلتين وخمس مقابلات. وقد أتاح ذلك الاستماع إلى أكثر من وجهة نظر داخل الإطار الحزبي نفسه.

وشارك في هذه المقابلات قياديون وقياديات، مع تفاوت في مستوى تمثيل النساء بين حزب وآخر. ويعكس هذا التفاوت واقع مشاركة النساء داخل القيادات السياسية بشكل عام.

وشملت الأحزاب والمكوّنات السياسية التي أُجريت معها هذه المقابلات ما يلي، دون ترتيب محدد:

- التجمع اليمني للإصلاح
- التنظيم الشعبي الناصري
- الحزب الاشتراكي اليمني
- المؤتمر الشعبي العام
- المجلس الانتقالي الجنوبي
- المكتب السياسي للمقاومة الوطنية
- حزب اتحاد الرشاد اليمني
- حزب العدالة والبناء
- مؤتمر حضرموت الجامع

ماذا يعني ذلك عملياً؟

تم التعامل مع الأحزاب والمكوّنات المشاركة على أنها حالات تحليلية تعبّر عن تنوّع الواقع السياسي والتنظيمي في اليمن، ولم يتم التعامل معها كعيّنة تمثيلية بالمعنى الإحصائي. وقد ساعد هذا التنوع على فهم الاختلافات بين الأحزاب من حيث ثقافتها الداخلية وقدراتها التنظيمية والمساحة المتاحة لها للعمل السياسي، كما دعم المقارنة بين الأحزاب عبر الأبعاد الخمسة لمشاركة الشباب، دون الادعاء بأن النتائج يمكن تعميمها على جميع الأحزاب أو كل السياقات.

الفئات المستهدفة

استهدفت المقابلات شخصيات لها تأثير مباشر أو غير مباشر في عمل الأحزاب، وفي صياغة سياساتها، وفي التعامل مع قضايا الشباب. وشملت هذه المقابلات:

- الأمناء المساعدين ونواب الأمناء العامين
- أعضاء المكاتب السياسية أو الهيئات القيادية
- المسؤولين عن التنظيم الداخلي وإدارة الشؤون الحزبية
- المسؤولين عن التنسيق والعلاقات داخل الحزب أو مع أطراف أخرى
- المسؤولين عن التدريب السياسي، أو إعداد الكوادر، أو بناء القدرات
- القيادات المشرفة على قطاعات الشباب، أو الأطر الشبابية، أو مبادرات التجديد داخل الحزب

ورغم أن عدداً من المقابلات أُجري على المستوى الوطني، فإن بعضها عكس واقع محافظات محددة، ولا سيما تعز وعدن وحضرموت ومأرب. وقد استُخدمت هذه الإفادات لفهم الفروقات بين السياقات التنظيمية والسياسية، دون السعي إلى تعميم النتائج على جميع الأحزاب أو المناطق.

وتشكّل المقابلات جزءاً أساسياً من منهجية التحليل في هذا الدليل. فهي تساعد على مقارنة ما يقوله الشباب عن تجاربهم داخل الأحزاب، مع الطريقة التي تنظر بها القيادات الحزبية إلى مشاركة الشباب، وذلك عبر الأبعاد الخمسة لمشاركة الشباب.

وتُسهم هذه المقارنة في توضيح طبيعة القيود التي تواجه مشاركة الشباب: هل ترتبط بعوامل تنظيمية داخل الحزب؟ أم باعتبارات سياسية؟ أم بإمكانات التنفيذ والموارد المتاحة؟ كما تساعد المقابلات على فهم ما إذا كان الحذر في توسيع مشاركة الشباب يعود إلى صعوبات عملية، مثل محدودية الموارد أو ضعف الآليات الداخلية، أم إلى رغبة القيادات في التدرّج والبدء بخطوات محدودة قبل توسيع أدوار الشباب داخل الحزب.

وتساعد المقابلات أيضاً على إبراز الحالات التي تُظهر فيها القيادات استعداداً أكبر للانفتاح على مشاركة الشباب، لكن هذا الانفتاح لا يتحول بعد إلى ممارسات ثابتة أو آليات واضحة داخل الحزب.

الأداة الثالثة: مجموعات النقاش البؤرية والمقابلات النوعية

الهدف والقيمة التحليلية

استُخدمت مجموعات النقاش البؤرية والمقابلات النوعية لفهم كيفية عيش الشباب لتجربة المشاركة السياسية على أرض الواقع، ولتفسير الأنماط التي ظهرت في استبيان الشباب ومقابلات القيادات الحزبية. وتساعد هذه الأداة على رصد الديناميات غير الرسمية، والمواقف المفصلية، والتفاعلات السياسية اليومية التي نادرًا ما تظهر في الهياكل الرسمية، لكنها تؤثر بشكل مباشر في إدماج الشباب أو إقصائهم أو تقدّمهم داخل الأحزاب السياسية.

وتُسهم المخرجات المتأتية من مجموعات النقاش والمقابلات في ربط الأبعاد الخمسة لمشاركة الشباب بالتجربة السياسية المعيشة، وتعزيز التحقق المتبادل بين مصادر البيانات المختلفة. كما توضح كيف تتقاطع القواعد الرسمية مع الأعراف غير المعلنة، وكيف تُترجم الالتزامات المعلنة على المستوى المحلي، وكيف تُدار المشاركة السياسية في ظل الصراع والتجزئة وضيق الحيّز المدني. ويساعد هذا العمق التحليلي على تجنّب الاعتماد المفرط على الخطاب الرسمي، ويضمن أن تعكس توصيات الدليل وإجراءاته وتسلسلها واقع الممارسة السياسية لا مجرد توصيفها. وتُستخدم هذه الرؤى بشكل مباشر في صياغة التوجيهات الحساسة للمحافظات وخيارات الإصلاح الواقعية الواردة في الجزأين الرابع والخامس.

نطاق التغطية والمشاركون

تم تنفيذ أربع مجموعات نقاش بؤرية في كل من تعز، وعدن، ومأرب، وحضرموت. وشاركت في كل مجموعة نساء ورجال، مع تفاوت في التوازن الجندري بين المواقع، بما يعكس الفوارق المحلية المرتبطة بإمكانية الوصول والحركة.

وشملت مجموعات النقاش مشاركين ذوي تجارب سياسية متنوعة، من بينهم:

- شباب أعضاء في الأحزاب وممثلو الأطر أو القطاعات الشبابية
- شباب خاضوا تجارب ترشيح أو انتخابات داخلية
- شباب تعرّضوا للتهميش أو أُعيق تقدمهم داخل الأحزاب
- فاعلون في المجتمع المدني ومراقبون سياسيون على تماس مباشر مع العمل الحزبي

وإلى جانب مجموعات النقاش المركّزة، أُجريت مقابلات نوعية معمّقة مع عدد من الأفراد. وهدفت هذه المقابلات إلى فهم تجارب حساسة أو مسارات شخصية قد يصعب مناقشتها بحرية داخل نقاش جماعي.

وقد أتاحت هذه المقابلات فهماً أعمق لتجارب الأفراد داخل الأحزاب، بما في ذلك لحظات الإقصاء، أو اللحظات التي تمكّن فيها بعض الشباب من الوصول إلى فرص تأثير أكبر. كما ساعدت على فهم الطرق التي يعتمدها الشباب للتعامل مع الهرمية التنظيمية داخل الأحزاب.

ملاحظات بحسب المحافظات

أظهرت النقاشات فروقات واضحة بين المحافظات. ففي تعز وعدن، برزت مظاهر التنافس السياسي الحاد، والاستقطاب، والتوتر بين الأجيال.

أما في مأرب، فقد تركز النقاش على الهرمية التنظيمية، والاعتبارات الأمنية، ودور الولاء في تحديد فرص المشاركة.

وفي حضرموت، أظهرت النقاشات خصوصية الهوية المحلية، ووجود مسارات أخرى للتأثير تختلف عن الأنماط الحزبية السائدة على المستوى الوطني.

لماذا تم اعتماد منهجية متعددة الأدوات؟

يشكّل استخدام أكثر من أداة لجمع البيانات عنصراً أساسياً في مصداقية هذا الدليل وقيمته العملية. فلا يمكن فهم مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية من خلال مصدر واحد أو زاوية نظر واحدة، خاصة في سياق معقّد وحسّاس سياسياً مثل اليمن. فكل أداة تكشف جانباً مختلفاً من الواقع، واستخدامها معاً يساعد على الانتقال من الوصف العام إلى فهم أعمق للمشكلة.

يساعد استبيان الشباب على رسم صورة عامة للأنماط المتكررة عبر الأبعاد الخمسة لمشاركة الشباب. فهو يوضح أين تتقيّد المشاركة، وأين تتاح فرص الوصول دون تأثير فعلي، وكيف تختلف التجارب بحسب المحافظات، والنوع الاجتماعي، والفئة العمرية، وصلة المشاركين بالعمل الحزبي. وتوفر هذه الأنماط أساساً عملياً للتحليل، بحيث لا يستند الدليل إلى أمثلة فردية أو افتراضات مسبقة فقط، بل إلى اتجاهات يمكن ملاحظتها.

وتساعد مقابلات القيادات الحزبية على تفسير الأسباب التنظيمية والسياسية خلف هذه الأنماط. فهي توضّح كيف تنظر القيادات إلى مشاركة الشباب، وما القيود التي تراها مرتبطة ببنية الحزب أو بالظروف السياسية، وأين يظهر الحذر في توسيع مشاركة الشباب بسبب اعتبارات تتعلق بإمكانية التطبيق، أو التوقيت، أو المخاطر. كما تساعد هذه المقابلات على فهم ما يؤثر في صنع القرار داخل الأحزاب، والتمييز بين ما يُقال في الخطاب العام وما يحدث في الممارسة الفعلية.

أما مجموعات النقاش المركّزة والمقابلات النوعية، فتوضح كيف يعيش الشباب التجربة السياسية داخل الأحزاب. فهي تُبرز الأعراف غير الرسمية، ومستويات الثقة، وأشكال الإقصاء غير المعلنة، واللحظات المفصلية التي لا تظهر عادةً في الوثائق الرسمية، لكنها تؤثر بعمق في نتائج المشاركة. وتساعد هذه الرؤى على فهم لماذا قد تؤدي قواعد أو هياكل متشابهة إلى نتائج مختلفة بين محافظة وأخرى، أو بين الشابات والشباب.

ومجتمعة، تشكّل هذه الأدوات الثلاث إطاراً تحليلياً يعزّز مصداقية النتائج وارتباطها بالواقع السياسي. فالأنماط التي يكشفها الاستبيان تُقرأ في ضوء ما تقوله القيادات، وتُفهم بشكل أعمق من خلال تجارب الشباب أنفسهم. كما تساعد هذه المقارنة على اختبار ما تقوله الأحزاب عن ممارساتها في ضوء تجارب الشباب، ووضع التجارب الفردية ضمن سياق تنظيمي وسياسي أوسع.

ويتيح هذا الربط بين الأدوات للدليل أن يتجاوز التوصيات العامة، وأن يقدّم أدوات للتأمل والتشخيص تراعي السياق وقابلة للتطبيق سياسياً. وبذلك، يمكن للأحزاب أن تتفاعل معها بواقعية، وبما يتناسب مع الظروف اليمنية الراهنة.

الإطار التحليلي والأبعاد

يعتمد هذا الدليل إطاراً تحليلياً قائماً على خمسة أبعاد لفهم واقع مشاركة الشباب داخل الأحزاب السياسية في اليمن. وقد طُوّر هذا الإطار لتجاوز الفهم الضيق للمشاركة، الذي يختصرها غالباً في عدد الأعضاء، أو في دور الشباب في الحملات والأنشطة. وبدلاً من ذلك، يقدّم الإطار قراءة أوسع للبيئة الحزبية، بما فيها من عوامل تساعد على مشاركة الشباب أو تحدّ منها.

وينطلق اختيار هذه الأبعاد من فكرة أساسية يقوم عليها الدليل: مشاركة الشباب ليست إجراءً واحداً أو آلية منفصلة، بل هي نتيجة تفاعل عدة عوامل داخل الحزب. وتشمل هذه العوامل الرؤية والقيم، والهياكل الحزبية، وآليات صنع القرار، وبناء القدرات، والعلاقات مع المحيط الخارجي.

وأي ضعف في جانب من هذه الجوانب يمكن أن يؤثر على الجوانب الأخرى. لذلك، يوفّر هذا الإطار التحليلي نظرة شاملة وعملية في الوقت نفسه، تساعد الأحزاب على مراجعة ممارساتها الحالية، واستكشاف مسارات واقعية للتطوير.

وقد صُمّمت الأبعاد الخمسة بحيث تكون مترابطة في الواقع، لكنها واضحة ومتمايزة عند التحليل. ويساعد ذلك على تحديد مواضع الضعف أو التعطّل بصورة أدق، بدلاً من الاكتفاء باستنتاجات عامة. ويستند كل بُعد إلى تجارب وممارسات دولية في مجال مشاركة الشباب السياسية، مع تكييفها مع السياق اليمني، بما يشمله من تجزئة سياسية، وثقافات حزبية مختلفة، وقيود اجتماعية متباينة.

تنبيه حول حدود هذا التحليل

لا يتعامل هذا الإطار مع مشاركة الشباب بمعناها العام فقط، مثل العضوية، والحشد، والعمل التنظيمي والميداني والإعلامي، والمشاركة في الأنشطة الحزبية. فهذه الأدوار قائمة ومهمة، وتشكل جزءاً أساسياً من الحياة الحزبية في اليمن.

لكن التحليل هنا يركّز على جانب أكثر تحديداً: إلى أي مدى تنتقل مشاركة الشباب من مجرد الحضور والمساهمة إلى التأثير الفعلي داخل الحزب، خاصة في الرؤية الحزبية، والهياكل الحزبية، وصنع القرار، وبناء القدرات، والعلاقات التي تساعد على استمرار المشاركة ومراجعتها.

لذلك، فإن الفجوات التي يعرضها الدليل لا تعني غياب مشاركة الشباب داخل الأحزاب. بل تشير إلى المجالات التي يمكن فيها تعزيز تأثير الشباب، وتوضيح أدوارهم في مسارات صنع القرار والتطوير الداخلي.

البعد الأول: رؤية الحزب تجاه دور الشباب

يركّز هذا البعد على الثقافة الداخلية والمواقف الأساسية التي تحدد كيف ينظر الحزب إلى الشباب، وكيف يتعامل معهم داخل الهياكل الحزبية. وينظر هذا البعد فيما إذا كانت مشاركة الشباب جزءاً واضحاً من قيم الحزب، وخطابه القيادي، والتزاماته الرسمية، أم أنها تبقى حاضرة في الخطاب العام دون أن تتحول إلى ممارسة فعلية.

ويأتي البدء بهذا البعد عن قصد. ففي السياق اليمني، كثيراً ما يكون للثقافة الداخلية ومستوى الثقة داخل الأحزاب أثر أكبر من القواعد المكتوبة. فحتى عندما توجد هياكل حزبية مخصصة للشباب، قد تضعف فعاليتها إذا ظلّ دور الشباب محصوراً في التعبئة وتنفيذ الأنشطة، دون أن يُنظر إليهم كأصحاب أدوار واضحة ومؤثرة في النقاش وصنع القرار.

ومن هنا، يضع هذا البعد الأساس لبقية الأبعاد. فهو يساعد على مراجعة مدى استعداد البيئة الداخلية في الحزب لدعم مشاركة شبابية واضحة ومؤثرة، قبل الانتقال إلى الجوانب الأخرى المتعلقة بالهياكل، وصنع القرار، وبناء القدرات، والعلاقات الخارجية.

البعد الثاني: الهيكل التنظيمي وتمثيل الشباب

يتناول هذا البعد المسارات التنظيمية المتاحة أمام الشباب داخل الأحزاب السياسية. ويشمل ذلك الأطر الشبابية، والقطاعات أو الدوائر الشبابية، والمجالس، والمنسقين، ونسب التمثيل، وحضور الشباب في الهيئات القيادية.

ويركّز هذا البعد على ما إذا كانت لدى الشباب مساحات رسمية تساعدهم على التنظيم، والمنافسة، والتقدّم داخل الحزب. كما ينظر في ما إذا كانت هذه المساحات مدعومة بصلاحيات واضحة، وآليات انتخاب، وموارد كافية.

ويأتي إدراج هذا البعد من إدراك أن النوايا الجيدة وحدها لا تكفي. فغياب الهياكل الحزبية الواضحة يجعل مشاركة الشباب معتمدة على الأشخاص، أو على العلاقات غير الرسمية، بدلاً من أن تكون جزءاً ثابتاً من عمل الحزب.

وفي السياق اليمني، تختلف بنية الأحزاب وطرق تنظيمها من محافظة إلى أخرى. لذلك، يساعد هذا البعد أيضاً على فهم الفروقات المحلية في الترتيبات التنظيمية، وكيف تؤثر هذه الفروقات في فرص مشاركة الشباب وتمثيلهم داخل الأحزاب.

البعد الثالث: المشاركة في القرار

يتناول هذا البعد طريقة صنع القرار داخل الأحزاب السياسية، وما إذا كان الشباب يشاركون فيها بصورة فعلية ومؤثرة. ويركّز على قضايا مثل حقوق التصويت، وآليات التشاور، والمشاركة في صياغة السياسات والبرامج، واختيار المرشحين، والمشاركة في فرق التفاوض.

ويُعد هذا البعد أساسياً للتمييز بين المشاركة الشكلية والتأثير الحقيقي في القرار. ففي كثير من الأحزاب، قد يُمنح الشباب أدواراً في التعبئة أو الدعم التنظيمي أو المهام اللوجستية، بينما تظل مشاركتهم في القرارات الاستراتيجية محدودة.

لذلك، يساعد تناول صنع القرار كبعد مستقل على مراجعة ما إذا كانت مشاركة الشباب تتجاوز الحضور الرمزي، وتصل إلى التأثير الفعلي في مسار القرار داخل الحزب.

البعد الرابع: بناء القدرات والتأهيل

يركّز هذا البعد على مدى استثمار الأحزاب في بناء القدرات السياسية والتنظيمية والقيادية للشباب. ويشمل ذلك فرص التدريب، والتوجيه والإرشاد، وتوفير الموارد، وإتاحة الفرص أمام الشباب للمشاركة في التجارب والعمليات السياسية. كما يراعي الفوارق بين المحافظات، وبين الشابات والشباب.

ويأتي إدراج هذا البعد من إدراك أن مشاركة الشباب، من دون بناء قدرات حقيقية، قد تبقى محدودة أو غير مستدامة. ففي السياق اليمني، تراجعت كثير من الهياكل التدريبية الرسمية، وغالباً ما تتدخل جهات خارجية للمساعدة في سد فجوات التأهيل.

لذلك، يساعد هذا البعد على تحديد المجالات التي يمكن للأحزاب أن تعزز فيها مشاركة الشباب بصورة واقعية، من خلال دعم موجّه لبناء القدرات، دون الحاجة بالضرورة إلى تغييرات واسعة في الهيكل التنظيمي.

البعد الخامس: الروابط الخارجية، الاستدامة، والمساءلة

يجمع هذا البعد بين جانبين مترابطين. الأول هو علاقة الحزب بمحيطه الخارجي، مثل منظمات المجتمع المدني، والجامعات، والمبادرات المشتركة، وما يرتبط بذلك من متابعة وتغذية راجعة. والثاني هو استدامة مشاركة الشباب مع مرور الوقت، وما إذا كانت تقوم على دعم واضح من الحزب، أم تعتمد على جهود أفراد فقط.

ويرتبط الجانبان ببعضهما. فالاعتماد الكبير على الشراكات الخارجية، من دون بناء ترتيبات داخلية واضحة داخل الحزب، قد يجعل مشاركة الشباب مؤقتة أو مرتبطة بفرص خارجية محدودة، بدلاً من أن تكون جزءاً ثابتاً من عمل الحزب.

ينظر هذا البعد في كيفية تفاعل الأحزاب مع الشباب خارج العضوية الرسمية، ومدى وضوح التزاماتها تجاه مشاركة الشباب ومتابعة تنفيذها. ويشمل ذلك الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والجامعات، والمبادرات الشبابية التي تجمع أكثر من حزب، واستخدام الأدوات والمنصات الرقمية، إضافة إلى آليات متابعة التقدّم والتواصل وتلقي التغذية الراجعة بشأن إشراك الشباب.

ويعكس هذا البعد واقعاً متزايد الأهمية، وهو أن مشاركة الشباب لم تعد محصورة داخل الأطر الحزبية فقط. فهي تمتد أيضاً إلى مساحات المجتمع المدني، والمبادرات الشبابية، والمنصات الرقمية، خاصة في سياقات تتسم بضعف الثقة وتعدد الانقسامات. ومن خلال إدراج الروابط الخارجية والمساءلة ضمن الإطار التحليلي، يشجّع الدليل الأحزاب على النظر إلى مشاركة الشباب بوصفها علاقة مستمرة مع المجتمع، لا مجرد شأن تنظيمي داخلي.

ويركّز هذا البعد على سؤال أساسي: هل تساعد علاقات الحزب مع محيطه الخارجي، وآليات المتابعة والتغذية الراجعة، على جعل مشاركة الشباب أكثر استمرارية ووضوحاً ومساءلة؟

ولا يقيس هذا البعد التدريب أو بناء القدرات بحد ذاته، فهذا يندرج ضمن البعد الرابع. كما لا يقيس تمثيل الشباب في الهيكل التنظيمي أو مشاركتهم في القرار، فهذه الجوانب تتناولها الأبعاد الثاني والثالث. إنما ينظر هذا البعد إلى ما إذا كانت الروابط الخارجية، والشراكات، والمنصات، وآليات المساءلة، تساعد على ترسيخ مشاركة الشباب داخل الحزب، أم تجعلها مرتبطة بمبادرات مؤقتة وجهود فردية.

كيف تُستخدم الأبعاد في الدليل

تُستخدم الأبعاد الخمسة بشكل متسق في مختلف أجزاء الدليل. وهي تساعد على الانتقال من فهم واقع مشاركة الشباب إلى مراجعة هذا الواقع، ثم التفكير في خطوات عملية للتطوير. وتؤدي هذه الأبعاد ثلاث وظائف مترابطة:

1. إطار للتحليل (الجزء الثالث)

تُستخدم الأبعاد لتنظيم تحليل الممارسات القائمة، والفجوات، وعوامل التوتر التي تؤثر في مشاركة الشباب داخل الأحزاب السياسية. كما تساعد على المقارنة بين المحافظات، وبين الشابات والشباب، وتوضيح مواضع التعثر في التطبيق العملي، لا الاكتفاء بما يرد في المبادئ أو الخطاب المعلن.

1. إطار للمراجعة الداخلية (الجزء الرابع)

توجّه الأبعاد استخدام قوائم التشخيص وأدوات التأمل الذاتي، بما يساعد الأحزاب على مراجعة تفاعلاتها الداخلية بصورة منظمة. وفي هذا الجزء، تساعد الأبعاد الأحزاب على التعرّف على أوجه الخلل، ومواضع التعثر، ونقاط الضغط التنظيمي، دون فرض حلول جاهزة أو مسارات تطوير محددة سلفاً.

2. أساس للأدوات التطبيقية (الجزء الخامس)

تشكل الأبعاد أساساً لتطوير مجموعة من الأدوات العملية، بما في ذلك قوائم الخيارات، وأدوات المراجعة الذاتية، ومؤشرات الأداء، والنماذج، وأطر المتابعة. وتدعم هذه الأدوات الأحزاب التي ترغب في الانتقال من التشخيص إلى التجربة، والتعلّم، والتكيّف التدريجي، بما ينسجم مع قدراتها وسياقها السياسي والتنظيمي.

ويضمن استخدام الأبعاد نفسها في التحليل والمراجعة والأدوات التطبيقية وجود ترابط واضح داخل الدليل. كما يوفّر للأحزاب مساراً سهل المتابعة، يبدأ بفهم واقعها الحالي، ويمتد نحو اختبار استجابات مناسبة للسياق وقابلة للتطبيق.

الجزء الثالث: مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية اليمنية: الواقع الراهن، الفجوات القائمة، وأولويات القياس

يعرض هذا الجزء نتائج التحليل الذي بُني على أدوات جمع البيانات التي شرحها الجزء السابق، وهي: استبيان الشباب، ومقابلات القيادات الحزبية، ومجموعات النقاش المركّزة، والمقابلات النوعية المعمّقة. ولا يهدف هذا الجزء إلى تقييم الأحزاب أو إصدار أحكام عليها، بل إلى فهم ما ظهر من أنماط متكررة وفجوات وتحديات تؤثر في مشاركة الشباب داخل الأحزاب السياسية اليمنية.

وتُنظَّم هذه النتائج وفق الأبعاد الخمسة التي يعتمدها الدليل. ويساعد ذلك على قراءة الواقع بصورة أكثر وضوحاً، من خلال ربط ما يقوله الشباب عن تجاربهم، بما تراه القيادات الحزبية، وبما ظهر في النقاشات والمقابلات من ممارسات رسمية وغير رسمية. وبذلك، ينتقل الدليل من شرح المنهجية إلى عرض ما تكشفه هذه المنهجية عن واقع مشاركة الشباب، والمجالات التي تحتاج إلى مراجعة أو تطوير.

البعد الأول : رؤية الحزب تجاه دور الشباب

يركّز هذا البعد على كيفية نظر الأحزاب السياسية اليمنية إلى دور الشباب داخل الحزب. هل تُعدّ مشاركة الشباب جزءاً أصيلاً من هوية الحزب وقيمه السياسية؟ أم يُنظر إليها كمسألة تنظيمية يمكن تأجيلها أو تقييدها بحسب الظروف؟

كما ينظر هذا البعد في الإطار القيمي الذي يحكم علاقة الحزب بالشباب، كما يظهر في الخطاب السياسي، واللوائح الداخلية، والممارسات غير الرسمية داخل الحزب.

ولا يركّز هذا البعد على الهياكل التنظيمية أو آليات صنع القرار بحد ذاتها، بل على الرؤية التي تقف خلفها. بمعنى آخر، يسأل هذا البعد: كيف يبرّر الحزب ترتيباته المتعلقة بالشباب؟ وكيف يطبقها في الحياة الحزبية؟ وهل تعكس هذه الترتيبات إيماناً واضحاً بدور الشباب، أم تبقى أقرب إلى خطاب عام لا يتحول دائماً إلى ممارسة فعلية؟

توضيح مهم حول حدود هذا التحليل

من المهم التوضيح أن هذا البعد لا ينفي وجود مشاركة واسعة للشباب داخل الأحزاب، ولا يقلّل من أهمية أدوارهم في التعبئة، والتنظيم، والعمل الجماهيري، والإعلامي، والميداني. فهذه الأدوار تشكل جزءاً مهماً من الحياة الحزبية في اليمن.

لكن تركيز هذا التحليل ينصب على سؤال أكثر تحديداً: إلى أي مدى تتحول مشاركة الشباب من الحضور والمساهمة إلى تأثير فعلي داخل الحزب، خاصة في الرؤية الحزبية، والقرارات، واللوائح، ومسارات القيادة؟

لذلك، لا يقيس هذا البعد حجم حضور الشباب فقط، بل ينظر فيما إذا كان هذا الحضور مرتبطاً بدور واضح ومؤثر في صنع القرار والتطوير الداخلي.

غاية البعد: رؤية الحزب تجاه دور الشباب

تمثّل رؤية الحزب تجاه دور الشباب الأساس الذي تُبنى عليه أشكال مشاركة الشباب داخل الحزب. فهذه الرؤية هي التي تحدد مدى جدية المشاركة، وقدرتها على الاستمرار، ومستوى تأثيرها الفعلي. وعندما لا تكون هذه الرؤية واضحة أو مشتركة داخل الحزب، قد تصبح الهياكل التنظيمية، وآليات المشاركة في صنع القرار، وجهود بناء القدرات، والروابط الخارجية والاستدامة والمساءلة، أقل اتساقاً أو أكثر عرضة للتطبيق الانتقائي.

ومن هذا المنطلق، لا يركّز هذا البعد على ما تقوم به الأحزاب عملياً فقط، بل ينظر أيضاً إلى ما ترى الأحزاب أنها ملتزمة به تجاه الشباب، سياسياً وتنظيمياً، ومدى اتساق هذا الالتزام مع القواعد الداخلية والممارسات اليومية.

وبشكل أكثر تحديداً، يسعى هذا البعد إلى فهم الأسئلة التالية:

- كيف تعرّف الأحزاب مشاركة الشباب؟ هل تُقدَّم كحق، أم كمسؤولية، أم كمساهمة اختيارية؟
- إلى أي مدى تكون الالتزامات المتعلقة بإشراك الشباب واضحة وموثقة ومعروفة لدى الأعضاء الشباب أنفسهم؟
- هل تعتمد الأحزاب تعريفات واضحة ومعلنة للشباب، مثل تحديد الفئة العمرية، أو وضع معايير يمكن توقّعها، مثل نسب التمثيل أو الأهداف؟
- هل تتحول هذه الالتزامات إلى ترتيبات ثابتة داخل الحزب، أم تبقى مرتبطة بأشخاص قياديين، أو بظروف سياسية معيّنة، أو باجتهادات غير رسمية؟

وفي السياق اليمني، تكتسب هذه الأسئلة أهمية خاصة. فاستمرار النزاع، والانقسام السياسي، وتعليق كثير من العمليات الحزبية الداخلية، وضيق مساحة العمل العام، كلها عوامل قد تدفع الأحزاب إلى تأجيل بعض الالتزامات أو تطبيقها بمرونة كبيرة أو بصورة انتقائية.

لذلك، ينظر هذا البعد أيضاً في كيفية موازنة الأحزاب بين القيود التي تواجهها، وبين الحفاظ على مصداقية التزاماتها تجاه الشباب. كما يسأل عمّا إذا كانت مشاركة الشباب تُعامل كمبدأ ثابت داخل الحزب، أم كطموح يتغير بحسب الظروف.

ويشكّل هذا البعد نقطة انطلاق مهمة للمراجعة والقياس داخل الدليل. فكلما كانت التزامات الحزب تجاه الشباب أوضح، وكلما تحولت إلى ممارسات قابلة للتنفيذ، أصبح من الأسهل فهم مدى قابلية خيارات التطوير للتطبيق. وبهذا، يساعد البعد الأول على كشف الفجوات في رؤية الحزب والتزاماته تجاه دور الشباب، ويمهّد للانتقال إلى تحليل الهيكل التنظيمي، وصنع القرار، وبناء القدرات، والأدوات الأخرى في الأبعاد اللاحقة.

كيف يرى الشباب التزام الأحزاب تجاه مشاركتهم؟

تساعد نتائج الاستبيان على فهم كيف ينظر الشباب إلى رؤية أحزابهم تجاه دورهم ومشاركتهم. ولا يقتصر ذلك على سؤال ما إذا كانت هناك التزامات معلنة تجاه الشباب، بل يشمل أيضاً مدى وضوح هذه الالتزامات، واتساقها، وتحولها إلى ممارسة يمكن للشباب الرجوع إليها داخل الحزب.

- 67,1٪ من المشاركين قيّموا التزام أحزابهم تجاه مشاركة الشباب بأنه متوسط أو جيد.
- 14,6٪ فقط شعروا بأن هذا الالتزام واضح، ومتسق، ومطبّق فعلياً.
- 37,8٪ رأوا أن الالتزام موجود من حيث المبدأ، لكنه لا يتحول إلى توقعات واضحة أو ممارسة مستمرة.
- 24,4٪ وصفوا الالتزام بأنه متوسط ومتقلب.
- 23,2٪ اعتبروا أن الالتزام شكلي، أو ضعيف، أو غير موجود فعلياً.

وتعكس هذه النتائج فجوة واضحة بين الاعتراف بأهمية مشاركة الشباب في الخطاب، وبين تحول هذا الاعتراف إلى التزام عملي يمكن للشباب الاعتماد عليه داخل الحزب.

إلى أي مدى تُترجم رؤية الحزب إلى وثائق مكتوبة؟

تكشف إجابات الشباب أن توثيق رؤية الأحزاب تجاه مشاركة الشباب ما يزال جزئياً وغير متساوٍ بين الأحزاب.

- 46,3٪ أفادوا بوجود وثيقة مكتوبة واضحة ومفعّلة تتناول مشاركة الشباب.
- 35,4٪ أشاروا إلى وجود وثيقة مكتوبة، لكنها غير مفعّلة أو لا تُستخدم عملياً.
- 8,5٪ ذكروا أن مشاركة الشباب تُتناول فقط في التصريحات والخطاب العام، دون وجود وثيقة مكتوبة.
- 9,8٪ أفادوا بعدم معرفتهم بوجود أي وثيقة من هذا النوع.

وبذلك، فإن أكثر من نصف الشباب المشاركين، أي 53,7٪، إما لا يلمسون تفعيل الالتزامات المكتوبة، أو لا يعرفون بوجودها من الأساس. وهذا يحدّ من قدرة هذه الوثائق على أن تكون مرجعاً داخلياً مشتركاً لتنظيم مشاركة الشباب وتوضيح التوقعات.

مدى وضوح الرؤية المتعلقة بتمثيل الشباب ونِسَب مشاركتهم

تشير بيانات الاستبيان إلى وجود غموض واضح حول أهداف تمثيل الشباب، أو وجود نِسَب واضحة لمشاركتهم داخل الأحزاب.

- 31,7٪ أفادوا بوجود نِسبة واضحة ومكتوبة لتمثيل الشباب.
- 31,7٪ أشاروا إلى وجود نِسبة غير مكتوبة أو تقديرية تُطبَّق بشكل غير رسمي.
- 19,5٪ ذكروا أنه لا توجد أي نِسبة مخصصة لتمثيل الشباب.
- 17,1٪ أفادوا بعدم معرفتهم بوجود نِسبة من الأساس.

وتعكس هذه النتائج أن نحو ثلث الشباب فقط يرون أن تمثيلهم يقوم على معايير واضحة ويمكن توقّعها. في المقابل، يعتمد عدد كبير من المشاركين على ترتيبات غير رسمية، أو لا يملكون وضوحاً كافياً بشأن القواعد التي تنظّم تمثيلهم.

تعريف "الشباب" كشرط للمشاركة

تسلّط نتائج الاستبيان الضوء على فجوة أساسية في طريقة تعريف الأحزاب لمن يُعدّ "شاباً".

- 51,2٪ من المشاركين أفادوا بعدم وجود تعريف عمري واضح للشباب داخل أحزابهم.
- 34,1٪ أشاروا إلى أن صفة "الشباب" تمتد حتى سن 35 عاماً.
- وذكر باقي المشاركين تعريفات عمرية أقل، أو تعريفات تختلف بحسب السياق.

ويؤدي غياب تعريف واضح ومشترك إلى إضعاف القيمة العملية للالتزامات المتعلقة بالشباب. فعندما لا تكون الفئة المقصودة محددة بوضوح، تبقى أهلية المشاركة والتمثيل قابلة للاجتهاد أو التفسير الانتقائي.

ثقافة الحزب ونظرته إلى دور الشباب

تعكس تصورات الشباب أيضاً الطريقة التي تنظر بها الثقافة الحزبية إلى دورهم داخل الحزب.

- 36,6٪ وصفوا الشباب بأنهم شركاء في القيادة وصنع القرار.
- 31,7٪ رأوا أن دور الشباب يتركز أساساً في الحشد، والطاقة، والعمل الميداني.
- 18,3٪ أفادوا بأن مشاركة الشباب تعتمد إلى حد كبير على الأشخاص القياديين أو الثقافة القيادية السائدة.
- 9,8٪ أشاروا إلى أن الشباب يُنظر إليهم باعتبارهم يفتقرون إلى الخبرة ويحتاجون إلى وقت قبل منحهم الثقة.

وتشير هذه النتائج إلى أن نحو ثلث الشباب فقط يشعرون بأن رؤية الحزب تضعهم في موقع الشريك السياسي. في المقابل، يواجه كثير من الشباب تصورات تجعل دورهم مشروطاً، أو محصوراً في وظائف تنظيمية وميدانية، أكثر من كونه دوراً واضحاً ومؤثراً في صنع القرار.

الفجوة الجندرية في الوعي برؤية الحزب والتزاماته

الفجوة بين الشابات والشباب في معرفة رؤية الحزب والتزاماته

تكشف النتائج المصنّفة حسب النوع الاجتماعي عن تفاوت واضح في الوصول إلى المعلومات المتعلقة برؤية الحزب والتزاماته تجاه الشباب.

- 25٪ من المشاركات أفدن بعدم معرفتهن بوجود وثائق مكتوبة تتعلق بمشاركة الشباب، مقارنةً بنحو 2٪ فقط من المشاركين الذكور.
- 32٪ من النساء أبدين عدم يقين بشأن وجود نِسَب لتمثيل الشباب، مقابل نحو 9٪ من الرجال.

وتشير هذه الفجوات إلى أن رؤية الأحزاب والتزاماتها تجاه الشباب، حتى عندما تكون موجودة، لا تصل إلى الشابات بالقدر نفسه. وهذا يحدّ من قدرتهن على استخدامها كمرجع داخلي، أو كأداة للمطالبة بدور أوضح وأكثر تأثيراً داخل الحزب.

كيف تظهر رؤية الحزب في الممارسة العملية؟

تقدّم مجموعات النقاش المركّزة فهماً أعمق لكيفية تطبيق الالتزامات المتعلقة بمشاركة الشباب داخل الأحزاب السياسية اليمنية. فبينما تُظهر نتائج الاستبيان وجود قبول عام بفكرة مشاركة الشباب، تكشف النقاشات أن التطبيق يتأثر أيضاً بقواعد غير رسمية، وبطريقة توزيع الصلاحيات والتأثير داخل الحزب، وبالظروف السياسية والتنظيمية المحيطة.

الالتزام بوصفه مشروطاً وقابلاً للتأجيل

أجمع الشباب في مختلف مجموعات النقاش على أن التزام الأحزاب بمشاركتهم يُعترف به من حيث المبدأ، لكن هذا الالتزام كثيراً ما يتأخر في التطبيق. وأشار المشاركون إلى أن الخطاب القيادي يؤكد عادة أهمية دور الشباب، إلا أن توسيع مشاركتهم يُؤجَّل أحياناً بسبب النزاع، أو عدم اليقين السياسي، أو الاضطرابات التنظيمية داخل الحزب.

ولا يُقدَّم هذا التأجيل عادة بوصفه رفضاً لمشاركة الشباب، بل باعتباره ضرورة مؤقتة تفرضها الظروف. غير أن الشباب أوضحوا أن هذا الوضع "المؤقت" قد يتحول مع الوقت إلى أمر معتاد، بحيث يبقى الالتزام قائماً في الخطاب، لكنه لا ينعكس بوضوح في الممارسة.

ويساعد ذلك على تفسير سبب تقييم عدد كبير من المشاركين في الاستبيان لمستوى الالتزام بأنه "متوسط" لا ضعيف. فالشباب يدركون وجود نية أو خطاب داعم، لكنهم لا يجدون دائماً التزاماً عملياً يمكن الاعتماد عليه.

الفارق بين وجود القواعد وإمكانية الوصول إليها

توضح مجموعات النقاش أن وجود لوائح أو وثائق داخلية لا يعني بالضرورة أنها معروفة أو مستخدمة من قبل الشباب. فقد أفاد عدد من المشاركين بأن الأنظمة الداخلية أو القرارات المتعلقة بمشاركة الشباب لا تُعمَّم بشكل كافٍ، خاصة على مستوى المحافظات.

وفي كثير من الحالات، يعرف الشباب هذه القواعد بطرق غير رسمية، أو بعد اتخاذ القرارات بالفعل، أو عبر علاقاتهم الشخصية، بدلاً من الوصول إليها من خلال قنوات واضحة داخل الحزب.

ويؤدي ذلك إلى إضعاف قيمة هذه القواعد. فعندما لا يعرف الشباب القواعد، أو لا يستطيعون الرجوع إليها، أو المطالبة بتطبيقها، تصبح أقل قدرة على تنظيم المشاركة وتوضيح التوقعات.

الغموض المتعمَّد حول تعريف "الشباب"

كشفت النقاشات في مختلف المحافظات أن الغموض في تعريف من يُعدّ "شاباً" لا يعود دائماً إلى ضعف تنظيمي أو إغفال. فقد أشار المشاركون إلى أن الحدود العمرية قد تتغير أحياناً بحسب الاعتبارات السياسية، أو تركيبة القيادة، أو موازين المنافسة داخل الحزب.

وفي بعض الحالات، تُستخدم تعريفات واسعة تسمح ببقاء شخصيات أكبر سناً ضمن الأطر الشبابية. وفي حالات أخرى، تُستخدم تعريفات أضيق تحدّ من وصول بعض الشباب إلى فرص التمثيل أو التقدّم.

ورغم أن هذه المرونة قد تساعد الأحزاب على التكيّف مع ظروفها، فإنها تُضعف وضوح القواعد وتربك الشباب. إذ يصبح من غير الواضح من يحق له التمثيل، ولمدة كم، وعلى أي أساس.

ثقافة التبجيل وشخصنة المشاركة

سلّطت مجموعات النقاش الضوء على حضور ثقافة قوية لاحترام القيادات العليا داخل الأحزاب. وفي بعض الحالات، وصف الشباب بيئة تنظيمية قد تُفهم فيها مساءلة القرارات أو المطالبة بالحقوق على أنها تسرّع، أو ضعف في الانضباط، أو قلة خبرة.

ونتيجة لذلك، تمرّ مشاركة الشباب في كثير من الأحيان عبر العلاقة الشخصية مع القيادات، لا عبر قنوات تنظيمية واضحة. ويؤدي هذا النمط إلى مشاركة غير متكافئة. فقد يوسّع القادة الداعمون مساحة مشاركة الشباب، بينما قد يضيّقها قادة آخرون، حتى مع وجود التزامات رسمية معلنة.

ومع إدراك الشباب لهذه المعادلة، قد يتجنب بعضهم المواجهة أو طرح المطالب بصورة مباشرة، ويفضّلون الصمت أو الامتثال حفاظاً على موقعهم داخل الحزب.

استعداد الأحزاب لقياس التزاماتها تجاه الشباب

توفّر المشاورات التي أُجريت مع الأحزاب السياسية حول مؤشرات قياس مشاركة الشباب زاوية مهمة لفهم مدى استعداد الأحزاب لتحويل التزاماتها تجاه الشباب إلى ممارسات يمكن متابعتها وقياسها.

ولم يكن الهدف من هذه المشاورات تقييم أداء الأحزاب، بل فهم مدى استعدادها لتوضيح قيمها المعلنة بشأن مشاركة الشباب، وتثبيتها في ترتيبات داخلية أو وثائق رسمية، وإخضاعها للمراجعة الداخلية والمساءلة.

قبول الرؤية من حيث المبدأ

خلال المشاورات مع القيادات الحزبية، عبّرت الأحزاب عموماً عن ارتياحها لتأكيد مشاركة الشباب كقيمة إيجابية وجزء مهم من هوية الحزب. كما أبدت القيادات استعداداً لتبنّي عبارات عامة تؤكد أهمية إشراك الشباب، والتجديد، والشمول، خاصة عندما تُصاغ هذه العبارات بلغة سياسية عامة أو طموحة.

لكن هذا القبول ظل في معظمه على مستوى المبدأ والخطاب. فقد ظهرت رغبة محدودة في تحويل هذه الرؤية إلى التزامات داخلية واضحة ومحددة. وفي كثير من الحالات، جرى التعامل مع الرؤية باعتبارها توجهاً عاماً أو إطاراً إرشادياً، لا مرجعاً داخلياً ملزماً.

وبصورة عامة، أبدت الأحزاب قبولاً واسعاً للمؤشرات التي تقيس جوانب إجرائية أو وصفية، مثل وجود وثائق داخلية، أو أطر شبابية، أو أنشطة تدريبية، أو آليات للتشاور. وغالباً ما اعتُبرت هذه المؤشرات منخفضة الحساسية، لأنها تسمح بالإقرار بوجود التزام دون أن تقيّد هامش الحركة أو السلطة التقديرية داخل الحزب.

في المقابل، برز قدر أكبر من التردد عندما انتقلت النقاشات إلى مؤشرات أكثر تحديداً، خاصة تلك التي تربط الالتزامات المعلنة بنتائج يمكن متابعتها. وشمل ذلك مؤشرات تتعلق بنِسَب تمثيل قابلة للتطبيق، أو بصلاحيات المشاركة في صنع القرار، أو بالإفصاح المنتظم عن تمثيل الشباب، أو بقياس بعض الجوانب بحسب النوع الاجتماعي.

وفي هذه الحالات، أبدت بعض الأحزاب تحفظات أكبر، أو فضّلت التعامل مع المؤشرات بشروط. وشمل ذلك تليين الصياغات، أو إضافة اعتبارات مرتبطة بالسياق، أو تأجيل اعتماد بعض أشكال القياس إلى مرحلة لاحقة. ويعكس هذا التفاعل محاولة الأحزاب الموازنة بين الحاجة إلى الوضوح، والحاجة إلى الحفاظ على قدر من المرونة التنظيمية في السياق الراهن.

كيف تتعامل الأحزاب مع قياس الالتزامات؟

عندما أبدت الأحزاب تحفظها تجاه بعض مؤشرات الأداء، لم يكن ذلك بالضرورة رفضاً لمبدأ مشاركة الشباب. بل عكس طرقاً مختلفة في التعامل مع القياس والمساءلة في ظل الظروف القائمة. فقد أكدت معظم الأحزاب دعمها العام لإشراك الشباب، لكنها أشارت في الوقت نفسه إلى اعتبارات تنظيمية وسياسية تؤثر في توقيت القياس وآلياته.

وفي هذا السياق، أشارت الأحزاب إلى عدد من العوامل المؤثرة، منها الظروف الأمنية والسياسية الاستثنائية، وتعليق الانتخابات أو المؤتمرات الحزبية الداخلية، والتحديات التنظيمية، والحاجة إلى التعامل بحذر مع البيئة الخارجية.

وتتقاطع هذه الاعتبارات إلى حد كبير مع ما عبّر عنه الشباب في مجموعات النقاش. وهذا يوضح أن الخلاف لا يدور حول أهمية مشاركة الشباب بحد ذاتها، بل حول مدى جاهزية الأحزاب لقياس هذه المشاركة بانتظام وبصورة واضحة.

فقد عبّرت عدة أحزاب عن رغبتها في الحفاظ على قدر من المرونة التنظيمية في مرحلة تحتاج فيها إلى التكيّف السياسي. ونتيجة لذلك، كثيراً ما تُصاغ الالتزامات بطريقة عامة تسمح بالتكيّف مع السياق، لكنها في الوقت نفسه تقلل من وضوح آليات التطبيق والمساءلة.

الإشراك القائم على الممارسة مقابل الالتزام المكتوب

شدّدت بعض الأحزاب على أن إشراك الشباب يحدث فعلياً من خلال الممارسة اليومية. واستشهدت بوجود شباب في مواقع قيادية، أو بمشاركتهم غير الرسمية في النقاشات، كدليل على التزام الحزب.

لكن مشاورات مؤشرات الأداء أظهرت حدود هذا النهج. فعندما لا تكون هناك معايير مكتوبة أو مؤشرات قابلة للقياس، تبقى هذه الممارسات مرتبطة بتوازنات القيادة القائمة، وقد تتراجع أو تتغير بتغير الأشخاص أو الظروف.

وتشير محدودية الاستعداد لتوثيق هذه الممارسات أو قياسها إلى تفضيل بعض الأحزاب للمرونة غير الرسمية على المساءلة المنظمة. وفي هذا السياق، تبقى مشاركة الشباب ممارسة قابلة للتوسيع أو التراجع، لا التزاماً مستقراً وواضحاً داخل الحزب.

التباين بين المحافظات

تُظهر مصادر البيانات المختلفة أن السياق المحلي في كل محافظة يؤثر بصورة مباشرة في فهم مشاركة الشباب وتطبيقها داخل الأحزاب. فالأوضاع الأمنية، وطبيعة القيادة المحلية، وحجم الحضور الحزبي ونمطه في كل محافظة، كلها عوامل تحدد المساحة المتاحة أمام الشباب للمشاركة. ولهذا، تختلف تجارب الشباب من محافظة إلى أخرى.

في حضرموت

أشار المشاركون إلى وجود مستوى أعلى نسبياً من إشراك الشباب بطرق غير رسمية، لكنه يبدو أكثر استقراراً مقارنة بسياقات أخرى. ويرتبط ذلك غالباً بقيادات محلية لها حضور اجتماعي قوي، وبمستوى أعلى من التماسك الاجتماعي والقبول المحلي. وفي هذا السياق، تتحقق مشاركة الشباب غالباً من خلال الممارسة اليومية أكثر من اعتمادها على قواعد مكتوبة. وهذا يتيح حضوراً واضحاً للشباب، لكنه يبقى محدود التأطير وضعيف الارتباط بترتيبات تنظيمية ثابتة.

في عدن

تتأثر مشاركة الشباب بحالة الاستقطاب السياسي، والحساسية الأمنية العالية، ومركزية القرار داخل الأحزاب. ورغم استمرار الخطاب الداعم لمشاركة الشباب، تميل الممارسات الداخلية إلى إعطاء الأولوية للانضباط وضبط العمل الداخلي. ويؤدي ذلك إلى تضييق هامش المبادرة المستقلة أمام الشباب. ونتيجة لذلك، تصبح المشاركة أكثر ارتباطاً بالظروف، مع مساحة محدودة للاختلاف أو النقاش الداخلي.

في مأرب

تفرض الضغوط الأمنية المستمرة وأنماط إدارة الطوارئ أولوية للاستقرار وإدارة الأزمات. وهذا يجعل مشاركة الشباب، في كثير من الأحيان، مسألة ثانوية مقارنة بالاحتياجات الأمنية والتنظيمية العاجلة. ويقود هذا الواقع إلى تطبيق مرن للالتزامات المعلنة تجاه الشباب، والاعتماد على التشاور عند الحاجة، بدلاً من وجود مسارات مشاركة واضحة ومستقرة.

في تعز

تسهم الهياكل التنظيمية الهرمية المتجذّرة، واستمرار القيادات نفسها لفترات طويلة، وتعليق كثير من العمليات الحزبية الداخلية، في ترسيخ ثقافة الامتثال والمبالغة في احترام القيادة. كما يحدّ الطابع التاريخي للهياكل الحزبية وتأخر التجديد الداخلي من قدرة الشباب على الاستناد إلى الالتزامات الرسمية أو المطالبة بمساحات مشاركة مستقلة. وحتى في الحالات التي يُنظر فيها بإيجابية إلى دور الشباب، تبقى مشاركتهم غالباً خاضعة لإشراف مباشر من القيادات العليا.

ولا يقتصر أثر هذه الفروقات على حجم مشاركة الشباب فقط، بل يمتد إلى طريقة تفسير الالتزامات الحزبية وتبريرها. فالمعايير التي تُعلن على المستوى الوطني كثيراً ما يُعاد تكييفها محلياً بحسب الظروف القائمة. وهذا يسمح أحياناً للاعتبارات المحلية بأن تطغى على المعايير المشتركة.

ونتيجة لذلك، تعمل معايير مشاركة الشباب في الواقع كترتيبات محلية يجري التفاوض حولها، أكثر من كونها مبادئ تنظيمية موحّدة. وهذا يبرز أهمية قراءة هذه المعايير في ضوء السياق المحلي عند تقييم مدى ترسّخها داخل الحزب.

الفروق الجندرية في الوصول إلى المعايير والمشاركة

يظهر النوع الاجتماعي كعامل مؤثر في قدرة الشباب على معرفة القواعد والالتزامات التي تنظّم مشاركتهم داخل الأحزاب. وتبيّن نتائج الاستبيان أن الشابات أقل اطلاعاً من الشباب الذكور على الوثائق الداخلية، ونِسَب التمثيل، والقواعد التي تحدد مشاركة الشباب داخل الأحزاب.

وتشير مجموعات النقاش المركّزة إلى أن هذا التفاوت يرتبط بمحدودية وصول النساء إلى المساحات التي تُناقَش فيها هذه القواعد، سواء كانت مساحات رسمية أو غير رسمية. ففي هذه المساحات يجري تفسير القواعد، أو الاعتراض عليها، أو التفاوض حول تطبيقها.

وفي معظم السياقات، تُقدَّم مشاركة النساء بوصفها مشاركة تشاورية أو رمزية أكثر من كونها مشاركة ذات تأثير فعلي. كما تُحصر مشاركتهن غالباً في أطر مخصّصة للشباب أو للنساء، أو تمرّ عبر وساطة قيادات ذكورية. وهذا يقلّل من قدرة الشابات على التعامل مع رؤية الحزب والتزاماته بوصفها مرجعاً يمكن الاستناد إليه أو المطالبة بتطبيقه.

وتتداخل هذه الفروق مع ظروف كل محافظة. ففي السياقات ذات الحساسية الأمنية العالية، أو ذات الطابع الاجتماعي المحافظ، تؤدي القيود على حركة النساء وقدرتهن على بناء شبكات علاقات إلى تضييق إضافي في فرص الوصول إلى دوائر التأثير غير الرسمية.

وفي ظل هذا الواقع، تبقى المشاركة المتكافئة بين الشابات والشباب محل تأييد في الخطاب العام، لكنها لا تتحول دائماً إلى قواعد واضحة أو ممارسة ثابتة داخل الحزب.

التحليل التكاملي (TRIANGULATED ANALYSIS)

يعتمد هذا التحليل على الربط بين نتائج استبيان الشباب، ومجموعات النقاش المركّزة، والمشاورات التي أُجريت مع الأحزاب السياسية. ويساعد هذا الربط على مراجعة الاستنتاجات من أكثر من زاوية، بدلاً من الاعتماد على مصدر واحد فقط.

وتقدّم هذه المصادر، عند قراءتها معاً، صورة واضحة عن رؤية الأحزاب تجاه مشاركة الشباب. ورغم أن كل مصدر يسلّط الضوء على جانب مختلف، فإن النتائج تتقاطع حول خلاصة أساسية: مشاركة الشباب تحظى بقبول واسع من حيث المبدأ، لكنها لا تزال ضعيفة كالتزام واضح ومستقر داخل الأحزاب.

تُظهر بيانات الاستبيان أن الشباب يدركون وجود خطاب داعم والتزامات معلنة تجاه مشاركتهم. لكنهم لا يختبرون هذه الالتزامات دائماً بوصفها واضحة، أو قابلة للتوقّع، أو قابلة للتنفيذ. وتساعد مجموعات النقاش المركّزة على تفسير هذه الفجوة، إذ تبيّن أن القواعد المتعلقة بمشاركة الشباب تُدار في كثير من الأحيان من خلال ممارسات غير رسمية، وسلطة تقديرية للقيادات، ومبررات مرتبطة بالسياق.

كما تؤكد المشاورات حول مؤشرات القياس أن هذا القدر من المرونة يبقى حاضراً بقوة، خاصة عندما يُطرح توضيح الالتزامات، أو توثيقها، أو إخضاعها للمتابعة والمساءلة.

وعبر مصادر البيانات الثلاثة، يبرز نمط متكرر. فالأحزاب تبدو أكثر ارتياحاً عند الحديث عن القيم العامة والإقرار بأهمية مشاركة الشباب، لكنها تصبح أكثر تحفظاً عندما يتطلب الأمر تحديداً أدق، أو قياساً، أو متابعة منتظمة.

ويؤدي الغموض في بعض القواعد، سواء في تعريف الشباب، أو نِسَب التمثيل، أو معايير المشاركة، دوراً عملياً داخل الأحزاب. فهو يتيح لها التكيّف مع التحولات السياسية والأمنية، وتجنّب الالتزامات الصارمة. غير أن هذه المرونة تأتي أحياناً على حساب الوضوح، والاتساق، ومصداقية الالتزام تجاه الشباب.

كما يبيّن التحليل المتكامل كيف يسهم ضعف القواعد الواضحة في استمرار بعض أوجه عدم المساواة. فالفجوات بين الشابات والشباب في الوصول إلى المعلومات والمشاركة، والتي تظهر في بيانات الاستبيان، تؤكدها روايات مجموعات النقاش. كما تنعكس هذه الفجوات في التحفظ على اعتماد مؤشرات مصنّفة حسب النوع الاجتماعي.

وبالمثل، فإن التباين بين المحافظات في طريقة تطبيق الالتزامات يتقاطع مع التردد في اعتماد قواعد داخلية موحّدة يمكن تطبيقها في مختلف السياقات المحلية. وفي الحالتين، يؤدي غياب قواعد واضحة ومشتركة إلى مشاركة انتقائية، بدلاً من مشاركة أكثر تكافؤاً واتساقاً.

ومن المهم توضيح نقطة أساسية تتفق عليها غالبية الأحزاب. فمشاركة الشباب ليست محل رفض أو جدل من حيث المبدأ. بل يُنظر إليها في كثير من الأحيان بوصفها عاملاً إيجابياً يسهم في الحشد، وتعزيز شرعية الحزب، وتجديد الحياة الحزبية.

لكن التحدي الأساسي لا يكمن في الاعتراف بقيمة مشاركة الشباب، بل في تحويل هذا الاعتراف إلى التزام عملي واضح. ففي معظم الحالات، تبقى الالتزامات المرتبطة بمشاركة الشباب طموحة وقابلة للتفاوض، ومرتبطة بالظروف والسياق. وهي تكفي للتعبير عن الانفتاح، لكنها لا تكون دائماً راسخة بما يكفي للاستمرار عند تغيّر القيادات، أو تصاعد الضغوط السياسية، أو امتداد فترات الأزمات.

ويبرز هذا التحليل أهمية البعد الأول بوصفه أساساً لبقية أجزاء الدليل. فعندما لا تكون رؤية الحزب والتزاماته تجاه دور الشباب واضحة وقابلة للتنفيذ، تصبح الجهود اللاحقة المتعلقة بالهيكل التنظيمي، أو المشاركة في صنع القرار، أو بناء القدرات والتأهيل، أو الشراكات، عرضة لأن تبقى جزئية أو قابلة للتراجع.

ومن ثم، فإن تعزيز مشاركة الشباب لا يعتمد فقط على توسيع الفرص المتاحة لهم، بل يتطلب أيضاً ترسيخ قواعد واضحة ومشتركة تجعل مشاركة الشباب جزءاً متوقعاً من الحياة الحزبية، لا مسألة مرتبطة بالظروف أو الأشخاص فقط.

الموضوع / القضية	نتائج استبيان الشباب	ملاحظات مجموعات النقاش المركّزة (FGDs)	مشاورات مؤشرات القياس مع الأحزاب (KPIs)	الخلاصة التحليلية التكامليّة
مستوى الالتزام العام بمشاركة الشباب.	نحو 67٪ قيّموا الالتزام بأنه متوسط أو جيد، لكن نحو 15٪ فقط اختبروه كالتزام واضح ومُطبّق.	وصف الشباب الالتزام بأنه مُعترَف به، لكنه يُؤجَّل باستمرار بسبب النزاع أو عدم الاستقرار («مرحلة مؤقتة دائمة»).	تؤكد الأحزاب الالتزام من حيث المبدأ، لكنها تتجنّب التعامل معه كالتزام ملزِم خاضع للتقييم.	تحظى مشاركة الشباب بقبول واسع من حيث المبدأ، لكنها لا تتحول دائماً إلى التزام واضح وثابت داخل الحزب.
تحويل القيم إلى قواعد ملزِمة.	الغالبية تصف الالتزام بأنه جيد لكنه غير مترجم إلى سياسات أو قواعد ملزِمة.	الإشراك يعتمد على مواقف القيادات والعلاقات غير الرسمية لا على قواعد قابلة للتنفيذ.	تُبدي الأحزاب مقاومة للمؤشرات التي تفترض الإلزام، وتفضّل لغة مرنة مثل «التشجيع» و«الدعم».	القيم مُعلنة، لكن القواعد التي تنظّمها تبقى في كثير من الأحيان غير واضحة أو قابلة للتقدير.

الموضوع / القـــضية	نتائج استبيان الشـــباب	ملاحظات مجموعات النـقاش المـركّزة (FGDs)	مشاورات مؤشرات القياس مع الأحزاب (KPIs)	الخلاصة التحليلية التكامليّة
وجود التزامات مكتوبة	أقـل مـن نـصف المشاركين أشاروا إلـى وجـود وثـائق مكـتوبة واضـحة وفاعلة.	الوثائق مـــوجودة مركـزياً لكـــنها لا تُعمـَّم محـلياً ولا تُشارك مع الشباب.	تحظى مؤشرات وجود الوثائق بقبول واسع لأنهـــا منخفـــضة المخاطر سياسياً.	وجـود الوثـائق لا يكـفي إذا لـم تكـن معروفة للشباب، أو متـــاحة لـهم، أو مستـــخدمة في الممارسة..
الاطلاع على المعـــايير وإمـــكانية الوصـــول.	نسبة ملحـوظة لا تعرف بوجود وثائق أو نِسَب تمثيل.	الاعتماد على قنوات غير رسمية وضعف التواصل الداخلي.	نادراً ما تُعطى أولوية لمؤشـــرات تعمـــيم المعايير أو الوعي بها.	تضـــعف فاعلـــية القـــواعد عنـــدما لا يعرفها الشباب، أو لا توجد قنوات واضحة للتواصل بشأنها.
نِسَب تمثيل الشباب	ثلـــث بنـــِسَب مكتوبة، ثلث غير مكتوبة، والباقي غير واضح.	تطبـــيق انتـــقائي ومرن للنِسَب حسب السياق والقيادة.	مقاومـة أو قبول مشروط لمؤشرات التمثيل.	تعمل نِسَب تمثيل الشباب في بعـض الحالات كتوجيهات عامة، لا كقـــواعد ملزمة يمكن الرجوع إليها.
تعريف"الشباب"	الغالبـية أفـادت بعدم وجود تعريف عمري واضح.	تغيـير التعـريفات العـمرية لأغـراض تنظيمية أوقيادية.	تحفّظ على تثبيت حدود عمرية واضحة.	يمـــنح الغـــموض الأحـزاب مـرونة في التعامل مع الظروف، لكـنه يضـعف وضـوح مشـــاركة الشـباب واستقرارها.
التأطير الثقافي لدور الشباب	الشـباب يُنـــظر إليهم كشركاء أو كمصدر للحشد.	ثقـــافة تبجـيل القيادات وشخصنة الإشراك.	قبول مؤشرات التدريب والتشاور، مع مقاومة مؤشرات صنع القرار.	غالباً ما يُنظر إلى الشباب كمساهمين في العمل الحزبي، أكثر من كونهم شركاء متكافئين في التأثير وصنع القرار.

الموضوع / القـــضية	نتائج استبيان الشـــباب	ملاحظات مجموعات النـقاش المـركّزة (FGDs)	مشاورات مؤشرات القياس مع الأحزاب (KPIs)	الخلاصة التحليلية التكامليّة
الوصـــول الجندري إلى المعايير	النساء أقل اطلاعاً بكثير من الرجال.	إقصاء النساء من الشبـكات غيـر الرسمية.	مقـــاومة أعـــلى للمؤشرات المصنّفة حسب النوع الاجتماعي.	الإدمـاج الجـندري مقبول خطابياً لكنه ضعيف معيارياً وغير متكافئ.
التباين بين المحافظات	تفـــاوت فـــي التصورات حسب الموقع.	اختـلاف التطبـيق في حضرموت، عدن، مأرب، وتعز.	تحفّـظ على مؤشـرات موحّدة لكل المحافظات.	تُعاد صياغة القواعد محلياً بحسب ظروف كل محافظة، ما يحدّ من توحيدها داخل الحزب.
القياس والمساءلة	دعم قوي لأدوات مساءلة أوضح.	تحذيـــــــر من الالتزامات الرمزية.	استعـداد انتقـائي للقياس مع تفضيل المؤشرات منخفضة المخاطر.	يكشف القـــياس الفجوة بيـــن إعلان الالتزام بمـــشاركة الشـــباب وبـــين الاستعداد للمساءلة عنها.
الميثاق الشبابي	98٪ يؤيدون اعتماد ميثاق شبابي.	التأكـــيد عـــلى الصياغة المشتركة وقابلية التنفيذ.	قبول الفكرة مع تحفظ على الإلـزام أو الظهور الخارجي.	تكتـــسب الأدوات والقواعد مصداقيتها عندما يتبناها الحزب بوضـوح، ويـــربطها بالمتابعة والمساءلة.

دلالات هذا البعد على مشاركة الشباب السياسية

تشير نتائج هذا البعد إلى أن رؤية الحزب تجاه دور الشباب والتزاماته المعلنة تؤثر مباشرة في طبيعة مشاركة الشباب وحدودها داخل الحزب. فعندما تبقى القواعد المتعلقة بمشاركة الشباب عامة أو غير واضحة، تصبح المشاركة ممكنة من حيث المبدأ، لكنها لا تكون مضمونة من حيث الاستمرارية أو الإنصاف.

أولاً، يؤدي غياب قواعد واضحة ومشتركة لمشاركة الشباب إلى جعل المشاركة مرتبطة بالظروف، بدلاً من أن تكون جزءاً ثابتاً من عمل الحزب. فعندما تكون الرؤية غير واضحة أو غير موثقة بما يكفي، تعتمد مشاركة الشباب على السياق، والقيادة، واللحظة السياسية. وهذا يضعف قدرتها على الاستمرار في فترات التغيير أو الأزمات.

ثانياً، يؤدي ضعف وضوح الالتزامات إلى تفاوت كبير في التطبيق داخل الحزب الواحد. فعندما لا تكون هذه الالتزامات معروفة لدى الأعضاء الشباب، أو غير محددة بشكل واضح، تتعدد التفسيرات وتضعف المساءلة. وهذا قد يضعف ثقة الشباب في المشاركة الحزبية بوصفها مساراً منصفاً للتأثير السياسي.

ثالثاً، يحدّ ضعف الأساس القيمي والتنظيمي من فعالية أي خيارات تطوير لاحقة. فالهيكل التنظيمي، وآليات صنع القرار، وبرامج بناء القدرات والتأهيل، إذا لم تستند إلى رؤية واضحة تجاه دور الشباب، قد تبقى شكلية أو قابلة للتراجع.

وأخيراً، فإن التعامل مع مشاركة الشباب بوصفها خياراً مرناً، لا التزاماً سياسياً واضحاً، يحدّ من قدرة الأحزاب على تجديد نفسها على المدى الطويل. فالقواعد الواضحة لا تقيّد العمل السياسي، بل تمنحه مرجعية مشتركة تساعد على الموازنة بين المرونة والموثوقية.

وبناءً على ذلك، يبدأ تعزيز مشاركة الشباب من تثبيت الأساس الذي يوضح لماذا تُعد هذه المشاركة جزءاً من هوية الحزب وقيمه، لا مجرد استجابة ظرفية أو خطاب عام.

خلاصات تحليلية لدعم المراجعة والتطوير داخل الأحزاب

- تُظهر ممارسات الأحزاب أن الالتزام بمشاركة الشباب حاضر بوضوح في الخطاب، لكنه يُدار غالباً كتوجه عام يعكس الانفتاح، لا كالتزام تنظيمي واضح يمكن الرجوع إليه وتطبيقه بانتظام.
- في ظل غياب قواعد داخلية واضحة، تُنظَّم مشاركة الشباب في كثير من الأحيان من خلال تقديرات القيادة، والظرف السياسي، والممارسات غير الرسمية، بدلاً من أن تستند إلى قواعد مشتركة تضمن الاتساق وقابلية التوقّع.
- يتيح الغموض في تعريف فئة الشباب، ونِسَب التمثيل، وأدوار المشاركة، قدراً من المرونة التنظيمية. لكنه في المقابل يحدّ من وضوح الحقوق والمسؤوليات المرتبطة بالمشاركة، ويؤدي إلى تفاوت في التطبيق داخل الحزب الواحد.
- يتزامن الخطاب الداعم لمشاركة الشباب مع ضعف في ترسيخ هذه المشاركة ضمن ترتيبات تنظيمية ثابتة. وهذا يجعل الالتزامات المعلنة أكثر تأثراً بتغيّر القيادات، أو الضغوط السياسية، أو استمرار الظروف الاستثنائية.

- تؤدي القواعد غير الرسمية والعلاقات الشخصية دوراً مؤثراً في تحديد فرص الوصول إلى المشاركة. وينتج عن ذلك تفاوت في تطبيق رؤية الحزب تجاه دور الشباب بين مساحة تنظيمية وأخرى، ويحدّ من الطابع المنظّم والمستقر للمشاركة.
- يتأثر الشباب الذين لا يملكون وصولاً كافياً إلى دوائر التأثير غير الرسمية بشكل أكبر بضعف وضوح القواعد أو ضعف تعميمها. ويظهر ذلك بصورة أوضح في تجارب الشابات داخل الأحزاب.
- تؤدي السياقات السياسية والأمنية المحلية إلى اختلاف تطبيق رؤية الحزب تجاه دور الشباب من محافظة إلى أخرى. وينتج عن ذلك تباين في الممارسة، من دون أن يغيّر ذلك النمط العام القائم على مشاركة مرتبطة بالظروف والسياق.
- بصورة عامة، تعمل رؤية الحزب تجاه دور الشباب في كثير من الحالات كممارسة مرنة تخضع للسياق والاختيارات التنظيمية، أكثر من كونها قاعدة تنظيمية واضحة ومشتركة توجّه العمل الحزبي على مختلف المستويات.

البعد الثاني – الهيكل التنظيمي وتمثيل الشباب

يتناول هذا البعد كيف تظهر مشاركة الشباب داخل الهيكل التنظيمي للأحزاب السياسية اليمنية. ويركّز على موقع الشباب الرسمي داخل الحزب، وترتيبات تمثيلهم، ومدى وضوح أدوارهم ضمن المستويات التنظيمية المختلفة.

كما ينظر هذا البعد فيما إذا كانت الهياكل القائمة تتيح للشباب مسارات واضحة ومتوقعة للمشاركة والتمثيل، أم أن تمثيلهم يتم بصورة مرتبطة بالظروف، أو يعتمد على ترتيبات غير رسمية.

ولا يهدف هذا البعد إلى تقييم تأثير الشباب في صنع القرار، أو مستوى مهاراتهم وقدراتهم. بل يركّز على الطريقة التي يحدد بها الهيكل التنظيمي وآليات التمثيل من يشارك رسمياً داخل الحزب، وأين يتموضع الشباب داخل هياكله، ومدى اتساق تطبيق هذه الترتيبات بين المستويات المختلفة للحزب.

هدف البعد: الهيكل التنظيمي والتمثيل

يركّز هذا البعد، من الناحية التحليلية، على شكل التمثيل لا على مضمونه. فهو لا يناقش مدى تأثير الشباب في القرارات، ولا يقيّم جودة مشاركتهم في الممارسة اليومية. وإنما يدرس ما إذا كان الهيكل التنظيمي يتيح للشباب مواقع تمثيل واضحة ومعترفاً بها داخل الحزب.

وبعبارة أخرى، ينظر هذا البعد في البنية التنظيمية التي تحدد من يتم تمثيله رسمياً، وعلى أي مستوى تنظيمي، وبأي درجة من الوضوح والاعتراف داخل الحزب.

وفي السياق اليمني، تتأثر أنشطة الأحزاب بالنزاع، ومركزية القرار، وتعطّل كثير من العمليات الداخلية. ونتيجة لذلك، قد تتطور الهياكل التنظيمية بصورة غير متوازنة، أو تبقى موجودة في اللوائح دون تطبيق كامل في الواقع.

ومن هذا المنطلق، يفحص هذا البعد كيف تنعكس هذه الظروف على استقرار تمثيل الشباب، ووضوحه، وفعاليته عبر المستويات المختلفة داخل الحزب.

وأخيراً، يمهّد هذا البعد للانتقال إلى دراسة مشاركة الشباب في صنع القرار، وبناء القدرات والتأهيل، في الأبعاد اللاحقة. فهو يوضح الإطار التنظيمي الذي تتحرك داخله مشاركة الشباب، قبل النظر في مدى تأثيرهم أو مستوى قدراتهم.

رسم خريطة الأطر الشبابية داخل الأحزاب السياسية

تُظهر تُظهر بيانات الاستبيان كيف تُنظَّم مشاركة الشباب داخل الهيكل التنظيمي للأحزاب السياسية اليمنية. ويشمل ذلك وجود القواعد الرسمية، وآليات التمثيل، والموقع الذي يشغله الشباب ضمن المستويات التنظيمية للحزب.

ورغم أن الأطر الشبابية موجودة ومعلنة في معظم الأحزاب، تشير النتائج إلى أن الاعتراف بوجود الشباب داخل الهيكل التنظيمي لا يعني بالضرورة أن تمثيلهم واضح أو فاعل أو مدعوم بصلاحيات كافية.

تنظيم مشاركة الشباب من خلال القواعد الداخلية

تشير نتائج الاستبيان إلى أن مشاركة الشباب منظَّمة رسمياً بشكل جزئي داخل الأنظمة الحزبية.

- أفاد 46,3٪ من المشاركين بوجود وثيقة مكتوبة واضحة ومفعّلة تتناول مشاركة الشباب، مثل اللوائح الداخلية، أو الأنظمة التنظيمية، أو القرارات الحزبية.
- أشار 35,4٪ إلى وجود وثيقة قائمة، لكنها غير مفعّلة عملياً.
- ذكر 8,5٪ أن مشاركة الشباب تُتناول من خلال الخطاب أو التصريحات العامة فقط، دون وجود وثيقة مكتوبة.
- أفاد 9,8٪ بعدم معرفتهم بوجود وثائق من هذا النوع.

وتبيّن هذه النتائج أنه، رغم وجود أطر رسمية في عدد من الأحزاب، فإن أكثر من نصف المشاركين، أي 53,7٪، إما يرون أن هذه الأطر غير مفعّلة، أو لا يعرفون بوجودها من الأساس. وهذا يحدّ من قدرة هذه الوثائق على أن تكون مرجعاً تنظيمياً واضحاً لمشاركة الشباب.

آليات التمثيل ونِسَب المشاركة

يتّسم تمثيل الشباب من خلال النِسَب المخصّصة بدرجة من التشتت والطابع غير الرسمي.

- أفاد 31,7٪ من المشاركين بوجود نِسَب تمثيل شبابية مكتوبة وواضحة في الهيئات القيادية.
- أشار 31,7٪ إلى وجود نِسَب غير مكتوبة أو تقديرية تُطبّق بصورة غير رسمية.
- أفاد 19,5٪ بعدم وجود أي نِسَب لتمثيل الشباب.
- ذكر 17,1٪ أنهم لا يعرفون ما إذا كانت هناك نِسَب من الأساس.

وعليه، يرى نحو ثلث المشاركين فقط أن نِسَب تمثيل الشباب تُطبَّق كقاعدة تنظيمية واضحة داخل الحزب. وفي المقابل، يعتمد عدد كبير من المشاركين على ترتيبات غير رسمية، أو لا يملكون وضوحاً كافياً بشأن وجود هذه النِسَب أو طريقة تطبيقها.

ويشير ذلك إلى أن آليات تمثيل الشباب لا تُدار، في كثير من الحالات، كجزء ثابت من الهيكل التنظيمي. بل تُطبَّق بصورة تقديرية، تخضع لاجتهاد القيادة والظروف القائمة، أكثر من كونها ترتيبات واضحة ومطبّقة بانتظام.

موقع الشباب داخل الثقافة التنظيمية للحزب

تكشف إجابات الاستبيان كيف ينظر المشاركون إلى موقع الشباب داخل الثقافة التنظيمية للأحزاب.

- وصف 36,6٪ الشباب بأنهم شركاء في القيادة وصنع القرار.
- أفاد 18,3٪ بأن مشاركة الشباب تعتمد على القائد الفرد أو على ثقافة القيادة السائدة.
- وصف 31,7٪ الشباب بأنهم مصدر للطاقة، أو الحشد، أو العمل الميداني.
- أشار 9,8٪ إلى أن الشباب يُنظر إليهم على أنهم يفتقرون إلى الخبرة الكافية ويحتاجون إلى وقت قبل منحهم الثقة.

ويُظهر هذا التوزيع أن نحو ثلث المشاركين فقط يرون أن الشباب في موقع يؤهلهم للقيادة داخل الحزب. أما في بقية الإجابات، فتظهر مشاركة الشباب بوصفها مشاركة مشروطة، أو داعمة، أو تمهيدية، أكثر من كونها تمثيلاً مستقراً داخل الهيكل التنظيمي.

ما تكشفه الهياكل عن حدود التمثيل

يشير الجمع بين ضعف تفعيل الوثائق، وتشتت نِسَب التمثيل، والنظرة المشروطة لدور الشباب، إلى وجود فجوة بين حضور الشباب داخل الهياكل وبين تمثيلهم الفعلي.

ففي بعض الحالات، يوجد الشباب في مواقع تساعد على الحشد والتواصل والعمل الميداني، لكن هذا الحضور لا يرتبط دائماً بوصول منتظم إلى مواقع التأثير، أو حقوق التصويت، أو أدوار وضع الأجندات داخل الهيئات الحزبية الأساسية.

الفروق بين الشابات والشباب في الوصول إلى الهيكل التنظيمي

تكشف البيانات المصنّفة حسب النوع الاجتماعي عن قيود إضافية تواجه الشابات. فعلى الرغم من أن النساء يشكّلن 34,1٪ من المشاركين، إلا أنهن ممثَّلات بنسبة أعلى ضمن الفئات التي:

- لا تعرف ما إذا كانت هناك وثائق أو نِسَب تمثيل.
- أو تصف المشاركة بأنها غير رسمية أو تشاورية.

ويشير ذلك إلى أن مشاركة الشابات غالباً ما تُضاف إلى الأطر الشبابية القائمة، دون أن يعني ذلك بالضرورة وصولاً متكافئاً إلى مواقع التأثير داخل الحزب. وهذا يعمّق الفجوة بين الشابات والشباب داخل مسارات تمثيل محدودة أصلاً.

العلاقة بين التمثيل والتأثير في القرار

عند سؤال المشاركين عن مدى تأثير تمثيل الشباب في صنع القرار الفعلي داخل الأحزاب، أظهرت النتائج ما يلي:

- يرى 19,5٪ فقط من المشاركين أن لممثلي الشباب تأثيراً حقيقياً في قرارات الحزب.
- يعتقد 43,9٪ أن تأثير الشباب محدود أو رمزي.
- يرى 26,8٪ أن الشباب لا يمتلكون أي تأثير في القرارات الرئيسية.
- أفاد 9,8٪ بعدم اليقين بشأن مستوى هذا التأثير.

وتؤكد هذه النتائج وجود فجوة واضحة بين التمثيل والتأثير. فوجود الشباب داخل الهياكل التنظيمية لا يتحول بالضرورة إلى تأثير فعلي في صنع القرار.

الهياكل التنظيمية بين الشكل والممارسة

توفّر مجموعات النقاش المركّزة تفسيراً مهماً للفجوة التي أظهرتها نتائج الاستبيان بين وجود تمثيل شبابي من جهة، ومحدودية التأثير الفعلي من جهة أخرى. فعلى الرغم من وجود أطر رسمية ومواقع تمثيلية للشباب في عدد من الأحزاب، تشير النقاشات إلى أن طريقة عمل هذه الأطر في الواقع اليومي تتأثر بدرجة كبيرة بالقواعد غير الرسمية، وبمركزية دور القيادات، وبالقيود المرتبطة بالسياق. وهذه العوامل تحدّ مجتمعة من قدرة الشباب على التأثير داخل الحزب.

الهياكل الشبابية كأدوات للحشد أكثر من كونها أطر حوكمة

في مختلف المحافظات والأحزاب، وصف الشباب الهياكل الشبابية بأنها تقوم غالباً بأدوار تشغيلية وحشدية في المقام الأول، لا كأطر حوكمة داخل الحزب. فهي تُكلَّف عادة بمهام الاستقطاب، وتنظيم الحملات، والتواصل المجتمعي، وتنفيذ الأنشطة الداخلية. في المقابل، تُتخذ القرارات الاستراتيجية في مواقع أخرى داخل الحزب.

وحتى في الحالات التي يكون فيها تمثيل الشباب منصوصاً عليه رسمياً، غالباً ما يُفهم دورهم بوصفه دوراً تنفيذياً. وهذا يعزز الفصل بين من ينفّذ العمل السياسي، ومن يملك صلاحية التأثير في القرار.

ويساعد هذا النمط على تفسير سبب ظهور الهياكل الشبابية نشطة وحاضرة، لكنها محدودة التأثير السياسي. فالنشاط يُشجَّع، بينما تبقى صلاحيات التأثير محصورة في مستويات أخرى.

الهياكل الموازية والمشاركة الرمزية

تكشف مجموعات النقاش أن عدداً من الهياكل الشبابية يعمل بصورة موازية للهيئات الحزبية الأساسية، لا باعتباره جزءاً فاعلاً منها. فقد تعقد المجالس أو الأطر الشبابية اجتماعات منفصلة، أو ترفع توصيات بطرق غير رسمية، أو تتواصل مع القيادة عبر وسطاء.

وتؤدي هذه الترتيبات إلى حضور لا يرافقه تأثير واضح. وقد وصف بعض المشاركين هذا النمط بأنه "حضور من دون مقعد"، أي أن مشاركة الشباب معترف بها رمزياً، لكنها لا تؤدي بالضرورة إلى أثر فعلي في الإجراءات أو القرارات.

كما يتيح هذا الطابع الموازي للقيادات العليا إدارة مشاركة الشباب من دون تغيير واضح في توزيع الصلاحيات داخل الحزب، بما يحافظ على التراتبية التنظيمية القائمة.

التأثير غير الرسمي مقابل غياب الدور الرسمي

أشار بعض الشباب إلى أنهم يمارسون قدراً من التأثير من خلال قنوات غير رسمية، مثل العلاقات الشخصية مع القيادات، أو المشاورات عند الحاجة، أو التنسيق خلال الأزمات. ورغم أن هذه القنوات قد تعوّض أحياناً غياب الدور الرسمي، فإنها تبقى غير مستقرة، وشخصية، وغير متاحة للجميع على قدم المساواة.

ويكون الشباب الذين لا يملكون قرباً من دوائر القيادة، ولا سيما الشابات، أقل قدرة على الاستفادة من هذا النوع من التأثير.

وتؤكد مجموعات النقاش أن الاعتماد على المسارات غير الرسمية يكرّس التفاوت داخل الحزب. كما يضعف التعلم التنظيمي، لأن هذا التأثير لا يتحول إلى حق واضح يمكن المطالبة به، أو إلى ممارسة يمكن تكرارها ونقلها بصورة منتظمة.

بقاء الصلاحيات وآليات المتابعة بيد القيادة

لاحظ المشاركون أن صلاحيات الهياكل الشبابية وآليات الإشراف والمتابعة لا تكون محددة دائماً بوضوح. وغالباً ما تخضع لاجتهاد القيادة. فقرار استشارة الهياكل الشبابية، وتحديد القضايا المطروحة عليها، ومدى الأخذ بمدخلاتها، يبقى في كثير من الحالات بيد القيادات العليا.

وفي عدة حالات، وصف المشاركون الهياكل الشبابية بأنها تنشط خلال الفترات الانتخابية أو مراحل الحشد، ثم يجري تهميشها لاحقاً.

وفي هذا السياق، تبقى مشاركة الشباب مرنة وقابلة للتكيّف، لكنها أقل ارتباطاً بإجراءات تنظيمية واضحة يمكن الرجوع إليها بانتظام.

القيود التي تواجه الشابات والشباب على المستوى المحلي

تظهر مجموعات النقاش وجود قيود متراكبة تواجه الشابات داخل الهياكل الشبابية. فمشاركة النساء تميل أحياناً إلى الانحصار في أدوار تشاورية، أو في أطر مخصّصة للنساء، أو في وظائف داعمة، مع وصول محدود إلى المساحات المختلطة التي يجري فيها صنع القرار.

كما تسهم القواعد غير الرسمية في تقييد وصول النساء إلى الشبكات التي يتم من خلالها بناء التأثير داخل الحزب.

ويزيد السياق المحلي من حدّة هذه القيود. ففي البيئات ذات الحساسية الأمنية العالية أو الاستقطاب السياسي، يؤدي الحذر التنظيمي وتجنّب المخاطر إلى تضييق المساحة المتاحة للشباب عموماً، مع تحمّل النساء العبء الأكبر من هذه القيود.

وحتى في السياقات التي تتمتع فيها القيادات المحلية بقدر أكبر من الاستقلالية، أو التي تبرز فيها خصوصية الهوية المحلية، وتكون فيها الهياكل الشبابية أكثر حضوراً، فإن هذه الهياكل قد تظل من دون صلاحيات مكتوبة وواضحة تحمي دورها داخل الحزب.

استعداد الأحزاب لقياس الهيكل التنظيمي وتمثيل الشباب

تشكّل النقاشات التي أُجريت مع الأحزاب السياسية حول مؤشرات الأداء أداة عملية لفهم مدى استعدادها للانتقال من الإقرار بوجود هياكل شبابية، إلى قياس ما إذا كانت هذه الهياكل تمتلك صلاحيات وتأثيراً فعليين. وتُظهر هذه النقاشات وجود فرق واضح بين الجوانب التي ترتاح الأحزاب إلى توثيقها، مثل وجود الهياكل أو المقاعد أو اللجان، والجوانب التي تتحفظ على تحويلها إلى مؤشرات قابلة للقياس، مثل الصلاحيات، وحقوق التصويت، والتأثير في صنع القرار.

التمييز بين توثيق وجود الهياكل وقياس الصلاحيات

أظهرت المشاورات انفتاحاً واسعاً من جانب الأحزاب على مؤشرات الأداء التي ترصد وجود الهياكل الشبابية، مثل الروابط، أو المجالس، أو اللجان، أو المقاعد المخصّصة للشباب. وقد حظيت المؤشرات التي تُحصي هذه الهياكل، أو تؤكد وجود تمثيل رسمي للشباب، بقبول عام. ويعود ذلك إلى أنها منسجمة مع الممارسات القائمة، ولا تحمل حساسية سياسية كبيرة.

في المقابل، واجهت المؤشرات التي تتناول الصلاحيات الفعلية قدراً أكبر من التحفظ. ويشمل ذلك، مثلاً، حقوق التصويت، أو القدرة على إدراج قضايا في جدول الأعمال، أو وجود تفويضات واضحة، أو أدوار في صنع القرار. ففي عدد من الحالات، رُفضت هذه المؤشرات أو قُبلت بشروط.

ويتقاطع هذا النمط مع نتائج الاستبيان، التي أظهرت انتشار التمثيل مقابل ضعف التمكين. وهذا يؤكد أن قياس الصلاحيات يظل من أكثر نقاط القياس حساسية داخل الأحزاب.

الحذر من قياس التأثير الفعلي في صنع القرار

واجهت المؤشرات التي تقيس تأثير ممثلي الشباب في القرارات الفعلية تردداً واضحاً. وتشمل هذه المؤشرات، على سبيل المثال، المشاركة في التصويت داخل الهيئات التنفيذية، أو رئاسة اللجان، أو قيادة ملفات السياسات.

وفي كثير من الأحيان، أعادت الأحزاب صياغة هذه المؤشرات بحيث تركز على الحضور أو التشاور، بدلاً من التأثير المباشر في القرار. وقد ربطت الأحزاب هذا الحذر باعتبارات مثل الحاجة إلى الخبرة، والتدرج التنظيمي، والحساسية السياسية.

ويعكس هذا التوجه رغبة في الحفاظ على قدر من المرونة في تحديد متى وكيف يمارس الشباب تأثيرهم، بدلاً من تثبيت هذا التأثير ضمن قواعد واضحة وقابلة للقياس.

سهولة قبول مؤشرات التمثيل العددي والوصفي

حظيت مؤشرات الأداء المرتبطة بالتمثيل العددي والوصفي بقبول أوسع. ويشمل ذلك عدد الأعضاء الشباب، أو نسبتهم داخل الهيئات، أو حضورهم للاجتماعات.

وقد اعتبرت الأحزاب هذه المؤشرات أقل حساسية، وأكثر انسجاماً مع الخطاب العام حول الشمول والمشاركة. غير أن الاكتفاء بهذا النوع من المؤشرات، من دون ربطه بقياس الصلاحيات، قد يؤدي إلى الاكتفاء بإحصاء حضور الشباب من دون تقييم دورهم الفعلي أو مستوى تأثيرهم.

قياس مشاركة الشابات كنقطة حساسة

أثارت مؤشرات الأداء المصنّفة حسب النوع الاجتماعي قدراً أكبر من التحفظ. فعلى الرغم من إقرار الأحزاب بأهمية مشاركة النساء من حيث المبدأ، أبدت بعض الأحزاب استعداداً أقل للالتزام بمؤشرات تتطلب تتبعاً منتظماً أو إفصاحاً واضحاً عن أدوار النساء داخل الهياكل الشبابية أو الهيئات القيادية.

وعندما قُبلت هذه المؤشرات، جرى في بعض الحالات تضييق نطاقها، أو تقديمها بصيغة طموحة وغير ملزمة.

ويعكس هذا التحفظ القيود التنظيمية والاجتماعية التي تواجه مشاركة النساء، والتي ظهرت أيضاً في نتائج الاستبيان ومجموعات النقاش. فعندما لا تُترجم مشاركة النساء إلى مؤشرات واضحة وقابلة للقياس، تبقى هذه المشاركة أقل توثيقاً وأضعف حماية داخل الحزب، مقارنة بترتيبات مشاركة الشباب عموماً.

الجاهزية والخبرة كمدخل لضبط المشاركة

برز في النقاشات استخدام متكرر لمفاهيم مثل "الجاهزية"، و"الخبرة"، و"النضج التنظيمي" عند مناقشة تحويل أدوار الشباب إلى صلاحيات قابلة للقياس. وتعكس هذه المقاربات حرص الأحزاب على ربط المشاركة بمتطلبات المسؤولية، والتدرج التنظيمي، واستقرار العمل الحزبي.

وفي هذا الإطار، تُدار مشاركة الشباب بوصفها عملية تدريجية. وينظر كثير من الأحزاب إلى التمكين باعتباره مساراً يتطور مع الوقت، لا ترتيبات فورية أو ثابتة.

وينسجم هذا التوجه مع نموذج تنظيمي يتيح للشباب الانخراط والمشاركة المستمرة، مع إبقاء مساحات صنع القرار ضمن حدود يراها الحزب مناسبة لمرحلة تطوره التنظيمي والسياسي.

الفروقات الهيكلية على مستوى المحافظات

تُظهر المعطيات المستخلصة من الاستبيانات، ومجموعات النقاش المركّزة، ومشاورات مؤشرات الأداء، أن الهياكل الشبابية ومسارات تمثيل الشباب تختلف بوضوح بين المحافظات. ويرتبط هذا الاختلاف بالأوضاع الأمنية، وطبيعة القيادة المحلية، وشكل الحضور الحزبي في كل محافظة.

ولا تُعد هذه الفروقات تفصيلية أو ثانوية. فهي تؤثر مباشرة في ما إذا كانت الهياكل الشبابية تفتح مجالاً فعلياً للتأثير، أم تبقى محصورة في أدوار تنظيمية وحشدية.

نشاط شبابي واسع في المحافظات مقابل تركّز القرار في المستوى المركزي

عبر مختلف الأحزاب، تبدو مشاركة الشباب أكثر نشاطاً وحضوراً على مستوى المحافظات. إذ يضطلع الشباب بمهام التنظيم، والحشد، والتواصل مع المجتمع، وتمثيل الحزب في الفعاليات المحلية.

في المقابل، تبقى صلاحيات صنع القرار مركّزة في المستويات القيادية العليا. وتؤكد مشاورات مؤشرات الأداء أن الأحزاب تميل إلى الإقرار بوجود الهياكل الشبابية المحلية، لكنها أقل ميلاً إلى تحديد صلاحيات هذه الهياكل بوضوح، أو ربطها بمسارات منتظمة للتأثير في القرار.

وينتج عن ذلك اختلال واضح: نشاط شبابي محلي واسع، يقابله تركّز القرار في المستوى المركزي.

عدن: أولوية الاستقرار وضبط أدوار الشباب

في عدن، تعمل الهياكل الشبابية ضمن بيئة سياسية وأمنية شديدة الحساسية. وتشير مجموعات النقاش إلى حرص القيادات على الاستقرار والانضباط الداخلي، مع مساحة محدودة للاختلاف أو المبادرة المستقلة.

ورغم وجود تمثيل شبابي، فإن أدواره غالباً ما تُحصر في الحشد، أو إيصال الرسائل، أو دعم المواقف القائمة. ونادراً ما تُمنح هذه الهياكل صلاحيات فعلية في صنع القرار.

وفي هذا السياق، يُنظر إلى مشاركة الشباب غالباً بوصفها جزءاً من إدارة التوازنات الداخلية، أكثر من كونها مساراً مستقلاً للتأثير. ونتيجة لذلك، تبدو الهياكل الشبابية في عدن حاضرة من حيث الشكل، لكنها محدودة القدرة على التأثير الذاتي.

مأرب: مشاركة مرتبطة بالظروف ومتطلبات المرحلة

في مأرب، تتأثر مشاركة الشباب بدرجة كبيرة بالوضع الأمني وطبيعة إدارة المرحلة. وغالباً ما تُعطى الأولوية للاستقرار والتعامل مع التحديات الطارئة، ما يجعل إشراك الشباب يتم عند الحاجة، أكثر من كونه جزءاً ثابتاً من الهيكل التنظيمي. وتُظهر مجموعات النقاش أن الهياكل الشبابية موجودة، لكن أدوارها تتغير بحسب الظرف، وتعتمد بدرجة كبيرة على تقدير القيادة. وهذا يحدّ من استمرارية المشاركة، ومن وضوح الصلاحيات.

تعز: تراتبيات راسخة وتجديد مؤجَّل

في تعز، يتمثل القيد الهيكلي الأبرز في استمرار التراتبيات الحزبية التقليدية، إلى جانب التوقف المطوّل لعمليات التجديد الداخلي. فالهياكل الشبابية قائمة ونشطة منذ فترة طويلة، غير أن استمرار القيادات نفسها حدّ من فرص التدرّج التنظيمي، وقيّد تطور الصلاحيات. وتُبرز مجموعات النقاش حضور ثقافة تنظيمية تقوم على الامتثال والتدرّج، حيث تُمارَس السلطة بوصفها ترتيباً قائماً، لا مجالاً مفتوحاً للتفاوض أو المراجعة. ونتيجة لذلك، يبدو تمثيل الشباب مستقراً من حيث الشكل، لكنه محكوم بسقوف واضحة تحدّ من الوصول إلى مواقع صنع القرار.

حضرموت: مشاركة فاعلة محلياً دون قواعد واضحة

في حضرموت، تستفيد الهياكل الشبابية في كثير من الأحيان من قبول محلي أوسع. وتبدو مشاركة الشباب أكثر وضوحاً، وأحياناً أكثر تأثيراً، على المستوى المحلي. غير أن نتائج الاستبيانات ومشاورات مؤشرات الأداء تشير إلى أن هذه المشاركة تعتمد بدرجة أكبر على الممارسة اليومية والعلاقات القائمة، لا على قواعد مكتوبة أو صلاحيات محددة. فالصلاحيات وآليات المتابعة نادراً ما تكون موثقة، ما يجعل تأثير الشباب مرتبطاً بتشكيلة القيادة الحالية، وقابلاً للتراجع مع أي تغيير تنظيمي. وينتج عن ذلك نمط من المشاركة الملموسة، لكنه لا يستند بما يكفي إلى ترتيبات تنظيمية واضحة ومستقرة.

وتكشف هذه الفروقات بين المحافظات عن نمط مشترك. ففي السياقات التي تُدار فيها السلطة بحذر شديد، أو تتركز فيها تاريخياً، يجري احتواء أدوار الهياكل الشبابية. وفي السياقات التي تتوافر فيها شرعية محلية أقوى، تتسع مساحة المشاركة، لكنها تظل غير محكومة بقواعد واضحة.

وفي الحالتين، لا تتحول الهياكل الشبابية بصورة منتظمة من تمثيل إلى سلطة دائمة. كما يسمح ضعف التنسيق بين المستويين الوطني والمحلي بأن تطغى الاعتبارات المحلية على القواعد المشتركة، ما يعمّق التفاوت في مشاركة الشباب ويحدّ من المساءلة.

التحليل المتكامل: الهيكل، الحضور، والسلطة

يشير التحليل المتكامل، بالاستناد إلى بيانات الاستبيان، ومجموعات النقاش المركّزة، ومشاورات مؤشرات الأداء، إلى نمط متكرر وواضح: مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية اليمنية موجودة من حيث الهياكل، لكنها محدودة من حيث الصلاحيات والتأثير.

فبرغم وجود الشباب في عدد من الترتيبات التنظيمية، تبقى صلاحياتهم داخل هذه الهياكل محدودة، ولا تُوزَّع بصورة متوازنة داخل الحزب.

تُظهر نتائج الاستبيان أن الهياكل الشبابية والمواقع التمثيلية منتشرة على نطاق واسع، خاصة على المستوى المحلي. إذ يشارك الشباب عبر الروابط، واللجان، والمجالس، والهيئات الاستشارية، وفي بعض الحالات من خلال مقاعد مخصّصة داخل هيئات الحزب.

غير أن عدداً محدوداً من المشاركين فقط يربط هذا التمثيل بحقوق تصويت، أو صلاحيات في طرح القضايا على جدول الأعمال، أو تأثير فعلي في القرارات. وبذلك، يبقى حضور الشباب واضحاً، لكنه لا يتحول دائماً إلى تأثير سياسي فعلي داخل الحزب.

وتوضح مجموعات النقاش كيف يعمل هذا الترتيب في الممارسة اليومية. فغالباً ما تُوجَّه الهياكل الشبابية نحو مهام الحشد والتنفيذ، بينما يبقى صنع القرار الاستراتيجي في مستويات أعلى داخل الحزب.

كما تسمح الهياكل الموازية، وآليات التشاور غير الرسمية، وهامش تقدير القيادة، بإشراك الشباب من دون تغيير واضح في توزيع الصلاحيات. ورغم أن التأثير غير الرسمي قد يعوّض أحياناً غياب الدور الرسمي، فإنه يبقى شخصياً وغير منتظم، ولا يتاح للجميع على قدم المساواة، ولا سيما الشابات. وهذا يجعله بديلاً غير مستقر عن صلاحيات واضحة داخل الهيكل التنظيمي.

وتؤكد مشاورات مؤشرات الأداء أن هذا الاختلال لا يحدث بصورة عارضة. فالأحزاب تُبدي استعداداً لتوثيق وجود الهياكل الشبابية والمقاعد التمثيلية، لكنها تتحفظ بصورة متكررة على تحديد الصلاحيات، أو قياس التأثير في صنع القرار، أو قياس مشاركة الشابات والشباب بصورة مصنّفة حسب النوع الاجتماعي.

ويزداد هذا التحفظ كلما اقتربت المؤشرات من المتابعة والمساءلة الفعلية، أو من تقييم توزيع الصلاحيات داخل الحزب. وهذا يشير إلى أن الغموض في الهياكل قد يساعد على الحفاظ على هامش واسع لتقدير القيادة.

وعبر مختلف مصادر البيانات، تتكرر الفواصل نفسها: يُقبل التمثيل بسهولة أكبر من قبول التأثير. ويُشجَّع النشاط المحلي، بينما تبقى صلاحيات القرار مركّزة في المستويات العليا. كما يُفضَّل الحضور العددي والوصفي على توزيع أوضح للصلاحيات يمكن متابعته ومساءلته.

وتعزّز الفروق بين الشابات والشباب هذه الأنماط. فمشاركة النساء تكون في الغالب تشاورية، وأقل حضوراً في الهيئات القيادية، وأضعف من حيث القياس والتوثيق.

وبوجه عام، تشير الأدلة إلى نموذج تنظيمي تكون فيه مشاركة الشباب قائمة من حيث الشكل، لكنها مقيّدة من حيث الوظيفة. فالهياكل موجودة وتعمل، لكنها تتحرك ضمن سقوف واضحة تحدّ من وزنها السياسي. ويساعد ذلك على تفسير استمرار مشاركة الشباب من جهة، واستمرار شعورهم بالإحباط من جهة أخرى: فالمشاركة متاحة، لكن التأثير يبقى مشروطاً.

وعليه، يشكّل البعد الثاني حلقة وصل أساسية بين الالتزام بمشاركة الشباب في البعد الأول، أي رؤية الحزب تجاه دور الشباب، وبين المشاركة في القرار في البعد الثالث. فعندما تفتقر الهياكل إلى صلاحيات واضحة، يصعب تحويل الالتزامات إلى ممارسة فعلية. كما قد تؤدي الجهود اللاحقة في بناء القدرات والتأهيل أو توسيع المشاركة إلى تعزيز حضور الشباب، من دون تحقيق تأثير ملموس داخل الحزب.

الموضوع / القضية	نتائج الاستبيان (تصورات الشباب)	مجموعات النقاش (كيفية عمل الهياكل)	مشاورات مؤشرات الأداء (الاستعداد المؤسسي)	الخلاصة التحليلية التكاملية
وجود الهياكل الشبابية	أفادت غالبية المشاركين بوجود روابط أو لجان أو مجالس أو قطاعات شبابية داخل أحزابهم.	الهياكل الشبابية نشطة ومرئية، خاصة على المستوى المحلي، لكنها غالباً منفصلة عن الهيئات الحزبية الأساسية.	تُقرّ الأحزاب بسهولة بوجود الهياكل الشبابية وتوثّقها.	الهياكل الشبابية منتشرة وواضحة، لكن وجودها وحده لا يحدد مستوى التأثير.
تموضع الشباب داخل الهرم الحزبي	أفاد 28,0٪ فقط بوجود تمثيل شبابي داخل الهيئات الأساسية لصنع القرار، بينما أشار معظم المشاركين إلى تموضع موازٍ أو تشاوري.	تعمل الأطر الشبابية في كثير من الأحيان بمحاذاة هياكل صنع القرار، لا ضمنها.	غالباً ما تُخفّف أو تُقاوَم مؤشرات الأداء المتعلقة بمكانة الشباب داخل الهيئات التنفيذية.	يساعد موقع الشباب داخل الهيكل التنظيمي على تعزيز حضورهم، لكنه لا يقرّبهم دائماً من مواقع التأثير وصنع القرار.

الموضوع / القـــضية	نتائج الاستبيان (تصورات الشباب)	مجموعات النقاش (كيـــفية عمـــل الهياكل)	مشاورات مؤشرات الأداء (الاستعداد المؤسسي)	الخلاصة التحليلية التكامليّة
الصلاحيات والمهام	يرى عدد كبير من المشـــاركين أن صلاحيات الهياكل الشـــبابية غـــير واضـــحة أو غـــير رسمية.	تخضع صلاحـــيات الهياكل الشبابية لتفسير القـــيادة وتتغير بمـــرور الوقت.	تواجه مؤشرات الأداء التي تحدد الصلاحيات أو التفـــويضات أو الأدوار المـــــلزِمة مقاومة واضحة.	تبـــقى صلاحـــيات الهياكل الشبابية، في كثير من الحالات، غير واضـــحة وتخـــضع لتقدير القيادة.
التمثيل مقابل سلطة القرار	أفاد 22,0٪ فقط بامتلاك الشباب حقـوق تصـويت، بينـما يـــشارك 46,3٪ دون سلطة تصويت.	وصـف الشـــباب مشاركتـهم بأنـها «حضور دون مقعد» في المنـــــتديات الأساسية.	تتجـــــنب الأحـــزاب المؤشرات التي تقيس حقـــوق التصـــويت أو القـــــدرة على إدراج القـضايا على جـــدول الأعمال.	لا يتحول التمـــثيل الشـبابي دائـماً إلى صلاحيات فعلية في صنع القرار.
التمثيل على مســـــتوى المحافظات	أفاد 39,0٪ بأن تمثيل الشـباب يتركز أساساً على المستوى المحلي، مـع محـــــدودية الوصـــــول عـلى المستوى الوطني.	الهياكل الشبابية المحلية نشـــطة، لكنـــها مقيـــّدة بعوامل أمنية أو تراتبية أو مركزية القرار.	تشعر الأحزاب بارتياح أكبر للاعتراف بالهياكل المحلية مقارنة بتقنين صلاحياتها.	تبدو مشاركة الشباب لامركـزية مـن حـيث النشـاط، لكـنها أكثر مركـزية مـــن حيـــث التأثير والقرار.
استخدام الهياكل الشبابية	يـــــرى الشـــــباب مشـاركة قوية في الحملات والتواصل، مقابل تأثير أضعف في رسم التوجهات.	تؤكـد مجـموعات النقاش أن الأطـر الشـــبابية تـــؤدي أساساً أدوار الحشد والتنفيذ.	تُقبل مـؤشرات الأداء المرتبـــــطة بالحشد، بينما تُقاوَم المؤشرات المتعلقة بأدوار الحوكمة.	تعـــمل الهياكل الشبـــابية غالباً كأدوات تشغيلية وحشدية، أكثر من كونها أطر حوكمة داخل الحزب.

الموضوع / القـــضية	نتائج الاستبيان (تصورات الشباب)	مجموعات النقاش (كيـــفية عمـــل الهياكل)	مشاورات مؤشرات الأداء (الاستعداد المؤسسي)	الخلاصة التحليلية التكامليّة
مسارات التأثير غيـر الرسـمية	تشـــير بـيانات الاســـتبيان إلى تفاوت كبـير في التأثير رغم وجود تمثيل رسمي.	قد تعوّض العلاقات الشخصية أحياناً عن الإقـصاء الرسـمي، لكنها غير متكافئة وشخصية.	لا تـُدرج مســـارات التأثير غير الرسـمي ضمن مؤشرات الأداء ولا يُشجَّع قياسها.	لا يمكن للتأثير غير الرسـمي أن يكـون بديلاً مستـــقراً عن صلاحـيات واضـحة داخـل الهـــيكل التنظيمي.
الوصول الجندري داخل الهياكل	النساء أقل احتمالاً للإبلاغ عن حـقوق تصويت أو وضـوح الصلاحـــيات أو تمثيل قيادي.	تواجـــه النـــساء إقصاءً من الشبكات غير الرسمية التي يُتفاوض فيها على النفوذ.	تواجه مؤشرات الأداء المصنّفة حسب النوع الاجتـماعي مقـاومة أكبر.	الإقـــصاء الهيـكلي يتضاعف بفعل النوع الاجتـماعي ويـظل ضعيف القياس.
تحـكّم القـيادة وهامش التقدير	تعتمـــد مـشاركة الشباب في الغالب على انفتاح القيادة.	تتحكم القيادة في توقيـت تفـــعيل الهياكل الشبابية وكيفية عملها.	تُقاوَم مؤشرات الأداء التي تحـدّ من هامش التقدير القيادي.	يســـمح التصـــميم التنظيمي الحالي، في كثـير مـن الحـالات، ببـقاء التحـكم فـي المشـــاركة بـــيد القيادة.
قياس التأثير	يربـــط الشـــباب المـــشاركة ذات المعنى بالتأثير لا بالأعداد.	تحذّر مجموعات النـــقاش من التمثيل الرمزي دون صلاحيات.	تفـــضّل الأحـــزاب المؤشرات الوصفية عـلى المؤشـــرات المرتبطة بالتأثير.	يكشـــف القـياس حساسية سـياسية حقيـــقية، لا مـجرد فجوة فنية أو إجرائية.

دلالات على المشاركة السياسية للشباب

تُظهر نتائج هذا البعد أن تصميم الهيكل التنظيمي وآليات التمثيل يؤثر مباشرة في طبيعة مشاركة الشباب داخل الحزب. فهو يحدد ما إذا كانت هذه المشاركة جزءاً ثابتاً من الحياة الحزبية، أم ترتيباً قابلاً للتعديل أو التراجع بحسب الظروف.

أولاً، إن وجود هياكل شبابية أو مقاعد تمثيلية لا يضمن بحد ذاته مشاركة مؤثرة. فعندما لا تكون مواقع الشباب، وصلاحياتهم، وعلاقتهم ببقية هياكل الحزب واضحة، تصبح المشاركة مرئية من حيث الحضور، لكنها محدودة من حيث التأثير.

ثانياً، يؤدي الغموض في الهيكل التنظيمي إلى مسارات مشاركة غير متكافئة. فغياب تحديد واضح للمهام، والصلاحيات، وآليات الربط بين الهياكل الشبابية وبقية مستويات الحزب، يجعل الوصول إلى التأثير خاضعاً للتقدير والعلاقات، ويضعف الشفافية وقابلية التوقّع داخل الحزب.

ثالثاً، يخلق التباين بين المستويات المحلية والمركزية فجوة بين النشاط والقرار. ففي الوقت الذي تكون فيه مشاركة الشباب أكثر حضوراً على المستوى المحلي، تبقى مواقع صنع القرار العليا أقل انفتاحاً أمامهم. وهذا يحدّ من قدرة الأحزاب على الاستفادة من نشاط الشباب في صياغة السياسات أو التوجهات العامة.

رابعاً، الهياكل التي لا تفتح مسارات واضحة للتدرّج والتطور التنظيمي تحدّ من جدوى الاستثمار في مشاركة الشباب. فعندما لا يكون هناك أفق واضح للتقدم داخل الحزب، يصبح التمثيل أقرب إلى دور تشغيلي، لا إلى مسار سياسي مؤثر.

وأخيراً، فإن الاعتماد على المرونة التنظيمية من دون قواعد واضحة يضعف التعلّم داخل الحزب. فالأحزاب التي لا تمتلك تصوراً واضحاً لموقع الشباب داخل هياكلها تجد صعوبة في تقييم ما إذا كانت ترتيباتها الحالية تعزز التجديد، أم تعيد إنتاج الأنماط القائمة.

وعليه، فإن تطوير مشاركة الشباب يتطلب الانتقال من مجرد إتاحة مواقع تمثيلية، إلى بناء هياكل واضحة ومفهومة وقابلة للاستمرار. ويعني ذلك تعريف دور الشباب داخل الحزب بوصفه جزءاً من بنيته التنظيمية، لا إضافة جانبية عليها.

خلاصات تحليلية لدعم المراجعة والتطوير داخل الأحزاب

- تعكس الهياكل التنظيمية داخل الحزب مدى جدية التعامل مع مشاركة الشباب. فهي تؤثر في ما إذا كانت هذه المشاركة جزءاً ثابتاً من العمل الحزبي، أم ترتيبات يمكن تعديلها بحسب الظروف.
- يوجد تمثيل للشباب في عدد من الهياكل الحزبية، لكن موقع هذا التمثيل داخل الهيكل التنظيمي، ونطاق صلاحياته، واستمراريته، تختلف من حالة إلى أخرى. وهذا يحدّ أحياناً من وضوح دور الشباب ومسؤولياتهم داخل الحزب.
- عندما تُنشأ هياكل شبابية من دون تحديد واضح لمهامها، أو من دون ربطها بالهيئات القيادية، تميل المشاركة إلى أن تبقى شكلية أكثر من كونها ممارسة ذات أثر.

- يوفّر عدم وضوح صلاحيات الهياكل الشبابية، وآليات متابعتها، ومدد تكليفها، قدراً من المرونة التنظيمية. لكنه في المقابل يضعف الشفافية، ويحدّ من تراكم الخبرة داخل الحزب.
- تختلف الترتيبات التنظيمية لمشاركة الشباب بين المستوى المركزي والفروع المحلية. ويؤدي ذلك إلى تفاوت في التمثيل، وإلى ضعف اتساق مسارات المشاركة داخل الحزب الواحد.
- غالباً ما تُشرك الشابات عبر أطر متخصصة أو موازية. وهذا يعزز حضورهن، لكنه قد يحدّ من اندماجهن الكامل في الهياكل الحزبية الأساسية.
- بوجه عام، يلعب التصميم التنظيمي دوراً حاسماً في تحديد ما إذا كانت مشاركة الشباب سمة مستقرة من سمات الحياة الحزبية، أم ممارسة تتأثر بتقدير القيادة والظروف المحيطة.

البعد الثالث: العمليات وإمكانية الوصول إلى صنع القرار

يركّز هذا البعد على كيفية مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار داخل الأحزاب السياسية اليمنية، ومدى قدرتهم على الوصول إلى هذه العمليات والتأثير فيها. ويتناول وصول الشباب إلى مساحات صنع القرار، وطبيعة مشاركتهم داخلها، وما إذا كانت هذه المشاركة تنعكس على القرارات النهائية، أم تبقى محصورة في أدوار تشاورية أو رمزية.

ولا يتناول هذا البعد مسألة التمثيل الرسمي للشباب داخل الهياكل الحزبية، فذلك يندرج ضمن البعد الثاني. كما لا يقيّم المهارات أو الموارد المتاحة للشباب، فذلك يندرج ضمن البعد الرابع. بل يركّز على صنع القرار بوصفه عملية سياسية قائمة بذاتها: من يشارك في القرار؟ ومتى تتم المشاركة؟ وكيف تؤخذ آراء الشباب بعين الاعتبار؟ وهل تؤثر مشاركتهم في القرارات النهائية على مختلف مستويات الحزب؟

هدف البعد: الوصول إلى القرار والتأثير فيه

استناداً إلى ما خلص إليه البعدان الأول والثاني، ينطلق هذا البعد من أن وضوح التزام الحزب تجاه الشباب، ووجود تمثيل لهم داخل الهيكل التنظيمي، شرطان مهمان، لكنهما لا يضمنان وحدهما مشاركة مؤثرة.

فعندما تكون الالتزامات غير واضحة، أو عندما تفتقر الهياكل إلى صلاحيات محددة، تبقى عملية صنع القرار مركّزة في مستويات محدودة داخل الحزب. وفي هذه الحالة، قد ينحصر دور الشباب في التشاور أو التنفيذ، من دون تأثير فعلي في القرار.

ومن هنا، يراجع هذا البعد كيفية ممارسة صنع القرار داخل الأحزاب، وما إذا كان الشباب قادرين على الوصول إلى هذه العملية، والمشاركة فيها، والتأثير في نتائجها. ويولي التحليل اهتماماً خاصاً بالفارق بين المسارات الرسمية لصنع القرار وقنوات التأثير غير الرسمية. ففي السياق اليمني، أدت الحرب الممتدة، والانقسام السياسي، ومركزية القيادة، إلى زيادة الاعتماد على الشبكات غير الرسمية، والتنسيق المرتبط بالأزمات، والعلاقات الشخصية.

ويفحص هذا البعد كيف تؤثر هذه الممارسات في قدرة الشباب على التأثير السياسي الفعلي، ومن يستطيع الاستفادة من هذه القنوات، ومن يبقى خارجها. كما يضع هذا البعد أساساً لتحليل إمكانية قياس التأثير في القرار. فمن خلال النظر في مدى استعداد الأحزاب للتعامل مع مؤشرات تتعلق بصلاحيات صنع القرار، والتأثير في النتائج، والفروق بين الشابات والشباب في الوصول إلى القرار، يحدد هذا البعد مواضع الحساسية السياسية والتردد التنظيمي الأكثر وضوحاً.

وبذلك، يمهّد البعد الثالث للانتقال إلى الأبعاد اللاحقة، التي تتناول بناء القدرات والتأهيل، ثم الروابط الخارجية، والاستدامة، والمساءلة، بوصفها عوامل تؤثر في قدرة الشباب على المشاركة المستمرة والمؤثرة داخل الأحزاب.

وصول الشباب إلى عمليات صنع القرار

تقدّم بيانات الاستبيان صورة واضحة عن كيفية وصول الشباب إلى عمليات صنع القرار داخل الأحزاب السياسية اليمنية، كما تُظهر حدود هذا الوصول. فرغم حضور الشباب في بعض المساحات المرتبطة بصنع القرار، فإن مشاركتهم تميل في معظم الحالات إلى أن تكون تشاورية أو رمزية أو غائبة، أكثر من كونها مشاركة ذات تأثير فعلي.

طبيعة مشاركة الشباب في قرارات الحزب

عند سؤال المشاركين عن طبيعة مشاركة الشباب في صنع القرار داخل الحزب، جاءت الإجابات على النحو التالي:

- أفاد 26,8٪ بأن مشاركة الشباب مؤثرة وتسهم في توجيه القرارات.
- أشار 26,8٪ إلى مشاركة تشاورية، حيث يُستمع إلى آراء الشباب، بينما يبقى القرار النهائي بيد القيادة.
- وصف 25,6٪ مشاركة الشباب بأنها شكلية أو رمزية، من دون أثر حقيقي في النتائج.
- أفاد 20,7٪ بعدم وجود مشاركة فعلية للشباب في صنع القرار.

وتشير هذه النتائج إلى أن ما يقارب ثلاثة أرباع المشاركين، أي 73,1٪، يختبرون مشاركة الشباب بوصفها تشاورية أو رمزية أو غير موجودة. وهذا يعكس وجود سقف واضح يحدّ من وصول الشباب إلى التأثير الفعلي في صنع القرار.

الوصول إلى القرار لا يعني امتلاك الصلاحية

على الرغم من أن أكثر من نصف المشاركين أشاروا إلى وجود شكل من أشكال مشاركة الشباب في عمليات مرتبطة بصنع القرار، تُظهر البيانات أن هذا الوصول لا يعني بالضرورة امتلاك صلاحيات حقيقية.

ففي كثير من الحالات، تقتصر مشاركة الشباب على:

- التشاور من دون حق التصويت.
- الحضور من دون القدرة على التأثير في جدول الأعمال.
- أو مشاركة رمزية لا يترتب عليها أثر فعلي في القرارات.

ولا يختبر سوى نحو ربع المشاركين مشاركة شبابية ذات تأثير ملموس. وهذا يشير إلى أن صلاحيات صنع القرار لا تزال مركّزة بدرجة كبيرة في مستويات القيادة العليا.

الفروق بين الشابات والشباب في الوصول إلى صنع القرار

يكشف التحليل المصنّف حسب النوع الاجتماعي عن فجوات واضحة في وصول الشابات والشباب إلى التأثير في صنع القرار:

- أفاد 31,5٪ من المشاركين الذكور بوجود مشاركة مؤثرة في توجيه القرارات، مقابل 17,9٪ فقط من الشابات.
- ذكرت 32,1٪ من الشابات أن مشاركتهن تشاورية، وأن القرار النهائي يبقى بيد القيادة، مقارنة بـ 24,1٪ من المشاركين الذكور.
- أفادت 25,0٪ من الشابات بعدم وجود مشاركة فعلية للشباب في صنع القرار، مقابل 18,5٪ من المشاركين الذكور.

وتشير هذه الأرقام إلى أن الشابات أقل وصولاً إلى أدوار مؤثرة في صنع القرار، وأكثر عرضة لاختبار المشاركة بوصفها تشاورية أو محدودة. وهذا يعكس قيوداً إضافية تواجه الشابات داخل مسارات التأثير الحزبي.

دلالات محدودية الوصول إلى صنع القرار

تُظهر نتائج الاستبيان، في مجملها، أن وصول الشباب إلى صنع القرار لا يزال جزئياً وغير متكافئ. فرغم وجود المشاركة في بعض المساحات، فإنها تتم غالباً من دون صلاحيات واضحة أو أثر ملزم.

كما تشير النسبة المحدودة للمشاركين الذين أفادوا بمشاركة مؤثرة إلى أن التأثير في القرار لا يُتاح للشباب بصورة منتظمة، بل يُمنح في كثير من الحالات بشكل انتقائي أو مرتبط بالظروف.

ويتقاطع هذا النمط مع ما خلص إليه البعدان الأول والثاني. فوضوح رؤية الحزب تجاه دور الشباب، ووجود الشباب داخل الهيكل التنظيمي، لا يتحولان بالضرورة إلى صلاحيات واضحة أو تأثير فعلي في صنع القرار.

مدى تأثير الشباب في قرارات الحزب

تتيح بيانات الاستبيان فهماً مباشراً لمدى ما يلمسه الشباب من تأثير فعلي لمشاركتهم في قرارات الحزب، بما يتجاوز مجرد الوصول إلى مساحات صنع القرار. وتُظهر النتائج صورة غير متساوية، حيث يتركز التأثير لدى فئة محدودة، بينما يبقى ضعيفاً أو شكلياً لدى الغالبية.

توزيع مستويات التأثير

عند سؤال المشاركين عن طبيعة مشاركة الشباب في قرارات الحزب، توزّعت الإجابات على أربع تجارب رئيسية:

- أفاد 26,8٪ بأن مشاركة الشباب مؤثّرة وتسهم بشكل ملموس في توجيه القرارات.
- أشار 26,8٪ إلى مشاركة تشاورية، حيث تُسمَع آراء الشباب، بينما تبقى القرارات النهائية بيد القيادات العليا.
- وصف 25,6٪ مشاركة الشباب بأنها شكلية أو رمزية، من دون أثر حقيقي في مسار القرارات.
- أفاد 20,7٪ بعدم وجود مشاركة فعلية للشباب في صنع القرار.

وتُظهر هذه النتائج أن نحو ربع الشباب فقط يرون أن مشاركتهم تؤثر فعلياً في قرارات الحزب. في المقابل، يختبر ما يقارب ثلاثة أرباع المشاركين (73,1٪) المشاركة بوصفها تشاورية أو رمزية أو غير موجودة.

التشاور لا يعني بالضرورة التأثير

يُبرز التقارب بين نسبة المشاركة المؤثرة ونسبة المشاركة التشاورية فرقاً مهماً بين الحضور في النقاش والتأثير في النتائج. فعلى الرغم من أن 53,6٪ من المشاركين أفادوا بوجود شكل من أشكال المشاركة في عمليات مرتبطة بصنع القرار، فإن نصف هذه النسبة تقريباً لا يلمس أثراً فعلياً لهذه المشاركة في القرارات النهائية.

ويشير ذلك إلى أن التشاور، رغم أهميته، لا يضمن بالضرورة تأثيراً في القرار. ففي كثير من الحالات، قد تُسمع آراء الشباب من دون أن يكون لهم دور واضح في توجيه القرار أو تغيير مساره.

كما تعزّز نسبة المشاركة الرمزية، وهي 25,6٪، هذا النمط. فهي تدل على أن حضور الشباب في بعض مساحات صنع القرار لا يؤدي دائماً إلى أثر فعلي في مضمون القرارات أو نتائجها.

غياب التأثير بوصفه نمطاً تنظيمياً

تشير إفادة 20,7٪ من المشاركين بعدم وجود مشاركة شبابية فعلية في القرارات إلى أن غياب التأثير لا يزال قائماً في بعض الأحزاب بوصفه نمطاً تنظيمياً واضحاً.

وتمثل هذه الفئة شباباً لا تصل مشاركتهم، سواء عبر القنوات الرسمية أو غير الرسمية، إلى مستوى التأثير في القرار. وعند الجمع بين غياب المشاركة الفعلية والمشاركة الرمزية، يتضح أن ما يقارب نصف المشاركين، أي 46,3٪، يختبرون مشاركة شبابية غير فعالة أو معدومة.

ويعكس ذلك وجود سقف واضح يقيّد قدرة الشباب على التأثير في قرارات الحزب، حتى عندما يكون لهم حضور في بعض المساحات التنظيمية.

أنماط التأثير المرتبطة بالنوع الاجتماعي

يكشف التحليل المصنّف حسب النوع الاجتماعي عن تفاوتات واضحة في مدى تأثير مشاركة الشباب:

- أفاد 31,5٪ من المشاركين الذكور بوجود مشاركة مؤثرة في توجيه القرارات.
- في المقابل، لم تتجاوز نسبة الشابات اللواتي أفدن بمشاركة مؤثّرة 17,9٪ .
- وكانت الشابات أكثر ميلاً من المشاركين الذكور إلى وصف مشاركتهن بأنها تشاورية أو عن غياب المشاركة الفعلية.

وتشير هذه الفجوات إلى أن التأثير في القرار، حتى عندما يكون متاحاً لبعض الشباب، لا يتوزع بصورة متكافئة. فالشابات يواجهن مسارات أكثر تقييداً للوصول إلى مواقع التأثير داخل الحزب.

كيف يصل الشباب إلى صنع القرار في الممارسة العملية؟

توفّر نتائج مجموعات النقاش المركّزة فهماً عملياً لكيفية وصول الشباب إلى صنع القرار داخل الأحزاب السياسية اليمنية، بعيداً عن النصوص الرسمية أو الالتزامات المعلنة.

وعبر مختلف المحافظات، عبّر المشاركون من الشباب عن وجود فجوة واضحة بين الحضور الاسمي والمشاركة ذات الأثر. فالوصول إلى القرار يتأثر بثقافة الحزب، والسياق الأمني، ومركزية العمل التنظيمي، والقواعد غير الرسمية التي تنظّم توزيع الصلاحيات والتأثير داخل الحزب.

التقدير القيادي والمشاركة المشروطة

أظهرت مجموعات النقاش، في مختلف المحافظات، أن مشاركة الشباب في صنع القرار غالباً ما تكون مشروطة، ولا تُعد دائماً جزءاً ثابتاً من الممارسة التنظيمية داخل الحزب. فعلى الرغم من دعوة الشباب أحياناً إلى اجتماعات أو مشاورات أو نقاشات داخلية، فإن تأثيرهم في القرارات النهائية يبقى في الغالب خاضعاً لتقدير القيادات العليا.

ووصف مشاركون من تعز وحضرموت عملية صنع القرار بأنها شديدة المركزية. فقد تُناقَش آراء الشباب في المستويات التنظيمية الأدنى، لكنها قد تُعدَّل أو تُهمَّش عند مستوى القيادة. وفي مثل هذه الحالات، تتم مشاورة الشباب غالباً بعد بلورة التوجهات الأساسية، ما يحدّ من القيمة العملية لمدخلاتهم.

وفي عدن، أشار بعض المشاركين، لا سيما المنتمون إلى تنظيمات حزبية أكثر انتظاماً، إلى وجود آليات مشاركة أوضح، مثل إشراك الشباب في لجان أو أطر تشاورية. ومع ذلك، شدّد المشاركون على أن القرار النهائي يبقى في يد القيادات العليا، وأن دور الشباب يظل في الغالب استشارياً لا حاسماً.

حقوق التصويت والقنوات الرسمية لصنع القرار

أفاد المشاركون في مجموعات النقاش بوجود تفاوت واضح في وصول الشباب إلى حقوق التصويت داخل الهياكل الحزبية. ففي بعض الحالات، يمتلك الشباب حقاً رسمياً في التصويت ضمن الانتخابات أو المداولات الداخلية. إلا أن عوائق عملية، مثل محدودية تمثيلهم في الهيئات المعنية بصنع القرار، أو الاعتماد على التعيين، تحدّ من الأثر الفعلي لهذه الحقوق.

وأشار عدد من المشاركين إلى أن حق التصويت يرتبط في كثير من الأحيان بالموقع التنظيمي، أكثر من ارتباطه بالسن أو بالصفة الشبابية. وهذا يعني أن الشباب الذين وصلوا مسبقاً إلى مواقع قيادية هم الأقدر على ممارسة تأثير حقيقي.

ويخلق ذلك حلقة مغلقة، يصبح فيها الوصول إلى صنع القرار مشروطاً بوجود سابق داخل مواقع التأثير، بدلاً من أن يكون مساراً مفتوحاً للوصول إليها.

كيف يفهم الشباب المشاركة المؤثرة في القرار؟

عند سؤال المشاركين عن شكل الوصول الحقيقي إلى صنع القرار، أكد الشباب في مختلف المحافظات أهمية عدد من العناصر، أبرزها:

- التمثيل المباشر للشباب في هيئات صنع القرار، لا الاكتفاء بالأطر التشاورية.
- وجود آليات واضحة وشفافة تسمح لمقترحات الشباب بالتأثير في النتائج.
- إجراء مشاورات منتظمة قبل اعتماد المواقف السياسية.
- الحماية من المشاركة الشكلية التي يقتصر فيها حضور الشباب على البعد الرمزي.

وبصورة عامة، تؤكد مجموعات النقاش أن وصول الشباب إلى صنع القرار داخل الأحزاب السياسية اليمنية لا يزال متفاوتاً، وغير مستند دائماً إلى قواعد واضحة، ويعتمد إلى حد كبير على السياق المحلي وتوجهات القيادة.

ورغم وجود مساحات للمشاركة، فإنها نادراً ما تقوم على آليات واضحة وملزمة. وهذا يبرز الحاجة إلى قواعد أدق، وأدوات قياس أوضح، لفهم ما إذا كانت مشاركة الشباب في القرار تؤدي فعلاً إلى تأثير سياسي داخل الحزب.

الاستعداد المؤسسي لقياس تأثير الشباب

تُظهر المقابلات مع قيادات حزبية وشخصيات شبابية في مواقع متقدمة أن قياس تأثير الشباب في صنع القرار يُنظر إليه بوصفه أكثر حساسية من قياس المشاركة أو التمثيل. فعبر مختلف الأحزاب، يظهر فرق واضح بين الاستعداد للإقرار بوجود الشباب داخل الأطر الحزبية، والتحفّظ على تقييم مدى تأثيرهم الفعلي في مخرجات القرار.

قبول مؤشرات المشاركة مقابل التحفّظ على مؤشرات التأثير

تُبدي غالبية الأحزاب ارتياحاً تجاه المؤشرات التي تركّز على:

- وجود هياكل أو أطر شبابية داخل الحزب،
- أعداد الشباب المشاركين.
- مشاركة الشباب في الأنشطة، أو اللجان، أو المشاورات.

لكن درجة التحفّظ ترتفع بوضوح عندما ينتقل القياس إلى قضايا ترتبط بصلاحيات صنع القرار، أو حق التصويت، أو التأثير في النتائج. فقد وصف مشاركون من أحزاب مختلفة قياس التأثير بأنه "صعب الضبط"، أو "مرتبط بالظروف"، أو "حساس سياسياً".

ويعكس ذلك أن القياس لا يُنظر إليه دائماً كإجراء فني فقط، بل كأداة قد تكشف طريقة توزيع الصلاحيات والتأثير داخل الحزب. ويؤكد هذا النمط ما ظهر في البعدين الأول والثاني: فالمشاركة والتمثيل أسهل في القياس والقبول، بينما تبقى الصلاحيات والتأثير أكثر حساسية وأقل وضوحاً.

التأثير بوصفه مسألة تقديرية لا قاعدة ثابتة

تُظهر مقابلات مؤشرات الأداء أن تأثير الشباب يُفهم غالباً بوصفه أمراً مشروطاً وخاضعاً للتقدير، لا حقاً أو صلاحية قائمة على قواعد ثابتة. وغالباً ما يُربط هذا التأثير بعوامل مثل:

- ثقة القيادة،
- الكفاءة الفردية،
- الالتزام التنظيمي،
- أو ظروف استثنائية، كالأزمات أو الضغوط السياسية.

وبما أن هذا التأثير لا يكون مدمجاً دائماً في اللوائح أو الصلاحيات الرسمية، عبّر عدد من المشاركين عن تحفّظهم على مؤشرات قد تخلق توقعات ملزمة، أو تقلّص هامش القرار لدى القيادة. ونتيجة لذلك، يتراجع الاستعداد لقياس التأثير كلما اقترب القياس من إعادة تعريف الصلاحيات داخل الحزب.

القنوات غير الرسمية والتحفّظ على تنظيمها

شدّد المشاركون، عبر مختلف الأحزاب، على الدور الذي تؤديه القنوات غير الرسمية في تمكين بعض الشباب من التأثير. وتشمل هذه القنوات العلاقات الشخصية، والتواصل المباشر مع القيادات، والاجتماعات غير الرسمية.

ومع الاعتراف بأهمية هذه القنوات في بعض الحالات، تبقى الرغبة في تنظيمها أو قياسها محدودة. فقد أشار عدد من المشاركين إلى أن التأثير غالباً ما يحدث "خارج الإطار الرسمي"، ما يجعل قياسه من خلال مؤشرات موحّدة أمراً صعباً.

لكن هذا النمط يُبقي التأثير غير واضح وغير قابل للتقييم. فالقنوات غير الرسمية تكون، بطبيعتها، انتقائية وغير متاحة للجميع على قدم المساواة، وهو ما يحدّ من قدرة الشباب، ولا سيما الشابات، على الاعتماد عليها كمسار ثابت للتأثير.

القياس بوصفه حدّاً سياسياً

بصورة عامة، تشير مقابلات مؤشرات الأداء إلى أن القياس نفسه يشكّل نقطة حساسة في مسار مشاركة الشباب. فالأحزاب تُبدي استعداداً أكبر للتقييم عندما يتعلق الأمر بالالتزام، أو الهياكل، أو أشكال المشاركة. لكنها تصبح أكثر حذراً عندما تقترب المؤشرات من سؤال: من يؤثر فعلياً في القرار؟

ولا يعكس هذا الحذر غياب الوعي بأهمية تأثير الشباب، بقدر ما يعكس رغبة في إبقاء هذا التأثير مرناً، وقابلاً للتكيّف، وخاضعاً لإدارة القيادة. وبهذا، فإن الفجوة بين مشاركة الشباب وقدرتهم على التأثير لا تنتج عن الهياكل فقط، بل تتعزز أيضاً من خلال ما يتم قياسه، وما يُترك خارج القياس.

الفروقات على مستوى المحافظات

يبيّن التحليل أن سياق كل محافظة يؤثر بصورة واضحة في كيفية مشاركة الشباب في صنع القرار داخل الأحزاب السياسية. فالأوضاع الأمنية، وطبيعة القيادة المحلية، وطريقة إدارة العمل الحزبي، كلها عوامل قد توسّع أو تضيّق مساحة الشباب في الوصول إلى القرار والتأثير فيه.

في عدن

تتم مشاركة الشباب في سياق سياسي يتسم بارتفاع الاستقطاب والحساسية الأمنية. ورغم حضور الشباب في الأنشطة والهياكل الحزبية، فإن مشاركتهم تُدار غالباً بحذر. وتؤدي مركزية القرار، والخشية من الخلاف الداخلي، إلى جعل مشاركة الشباب مشروطة ومضبوطة بدرجة كبيرة.

في تعز

أسهمت الحرب الممتدة، واستمرار القيادات نفسها، وتعليق كثير من العمليات الحزبية الداخلية، في ترسيخ ممارسات تنظيمية هرمية. وتوجد مشاركة شبابية، لكنها تمر في الغالب عبر القيادات العليا. كما أن الالتزامات الرسمية لا تتحول دائماً إلى تأثير عملي، فيما تُحصر مشاركة الشباب غالباً في أدوار داعمة، أو مرتبطة بالحشد والعمل الميداني.

في مأرب

تفرض الأوضاع الأمنية وترتيبات إدارة الأزمات أولوية للاستقرار والتعامل مع الطوارئ. ونتيجة لذلك، قد تُعامل مشاركة الشباب بوصفها مسألة ثانوية أمام متطلبات المرحلة. وغالباً ما يتم الاعتماد على مشاورات غير رسمية أو مرتبطة بالظرف، بدلاً من آليات واضحة ومنتظمة للمشاركة في القرار. كما تُطبَّق الالتزامات الحزبية بمرونة وتفاوت بحسب الظروف.

في حضرموت

ساعدت طبيعة القيادات المحلية، ووجود قدر أعلى نسبياً من التماسك الاجتماعي، على إتاحة مساحة أوسع لمشاركة الشباب بصورة غير رسمية. وغالباً ما تستند هذه المشاركة إلى الممارسة اليومية والعلاقات القائمة، أكثر من اعتمادها على قواعد مكتوبة أو صلاحيات محددة. وينتج عن ذلك حضور شبابي ملحوظ، لكنه يبقى محدود التنظيم ومتفاوت الصلاحيات.

وتوضح هذه الفروقات أن الترتيبات الحزبية على المستوى الوطني كثيراً ما يُعاد تكييفها محلياً. فالأوضاع الأمنية، وطبيعة إدارة العمل السياسي، وتكوين القيادات المحلية، تؤثر جميعها في توسيع أو تضييق مساحة الشباب في الوصول إلى القرار من محافظة إلى أخرى.

تأثير النوع الاجتماعي في فرص المشاركة

يؤثر النوع الاجتماعي في فرص وصول الشباب إلى المشاركة الحزبية في مختلف المحافظات والأبعاد. وتواجه الشابات عوائق إضافية في الوصول إلى المعلومات، ومساحات صنع القرار، والشبكات غير الرسمية التي تؤثر في المشاركة داخل الأحزاب.

وتُظهر المعطيات، عبر مصادر البيانات المختلفة، أن الشابات أقل اطلاعاً من الشباب الذكور على الوثائق الحزبية الداخلية، وقواعد التمثيل، وترتيبات المشاركة. كما أن مشاركتهن غالباً ما تمر عبر أطر تشاورية أو موازية أو مرتبطة بقضايا محددة، بينما يكون حضورهن أقل وضوحاً داخل الهيئات القيادية أو مواقع صنع القرار. وفي كثير من الحالات، تعتمد مشاركة الشابات على وساطة أو تزكية من قيادات ذكورية.

وتتداخل هذه الفروق مع السياق المحلي في كل محافظة. ففي البيئات ذات الحساسية الأمنية العالية أو الطابع الاجتماعي المحافظ، تفرض القيود على الحركة والوصول إلى مواقع القيادة تحديات إضافية أمام الشابات، خاصة في الوصول إلى قنوات التأثير غير الرسمية. أما في السياقات الأكثر انفتاحاً نسبياً، فتظل المشاركة غير متكافئة عندما تغيب قواعد داخلية واضحة ومطبّقة بصورة متسقة.

لتحليل المُتكامل: المشاركة، التأثير، وصنع القرار

يُظهر التحليل المتكامل، بالاستناد إلى بيانات الاستبيان، ومجموعات النقاش المركّزة، ومقابلات مؤشرات الأداء، نمطاً واضحاً ومتكرراً: مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية اليمنية واسعة نسبياً، لكن تأثيرهم في صنع القرار يظل محدوداً، ومشروطاً، وضعيف الترسّخ داخل الحزب.

وتبيّن المعطيات، عند قراءتها معاً، أن المشاركة متاحة في كثير من الحالات، لكن التأثير في القرار لا يتم بصورة منتظمة أو مستقرة.

تقدّم نتائج الاستبيان نقطة الانطلاق. إذ يشير الشباب إلى وصولهم إلى نقاشات ومساحات تشاورية، غير أن نحو ربعهم فقط يرى أن مشاركته تؤثر فعلياً في قرارات الحزب. ويختبر معظم المشاركين التشاور من دون صلاحيات، أو المشاركة الشكلية، أو الغياب عن عملية صنع القرار. كما تُظهر النتائج المصنّفة حسب النوع الاجتماعي أن الشابات أقل بكثير من الشباب الذكور في الإبلاغ عن مشاركة ذات تأثير، ما يعكس تفاوتاً واضحاً في الوصول إلى مسارات التأثير.

وتفسّر مجموعات النقاش كيف يتشكل هذا الواقع في الممارسة اليومية. فقد وصف المشاركون عملية صنع القرار بأنها شديدة المركزية وتعتمد بدرجة كبيرة على الأشخاص، حيث تُحسم القضايا الأساسية ضمن دائرة محدودة من القيادات العليا.
ويتّسع دور الشباب خلال الحملات، أو الأزمات، أو فترات الضغط السياسي، ثم يتراجع مع زوال الحاجة المباشرة. وقد تتيح قنوات التأثير غير الرسمية، مثل العلاقات الشخصية، أو القرب من القيادة، أو المشاورات المرتبطة بالظرف، لبعض الشباب التأثير أحياناً. لكنها تظل غير متوقعة، وغير متاحة للجميع على قدم المساواة، ومحدودة بصورة خاصة أمام الشابات والشباب خارج الدوائر الحزبية المركزية.

وتؤكد مقابلات مؤشرات الأداء أن هذا الواقع ينعكس أيضاً في طريقة تعامل الأحزاب مع القياس. فالأحزاب تُبدي استعداداً لتوثيق مشاركة الشباب وأشكال التشاور، لكنها تتحفّظ بوضوح عندما يتعلق الأمر بقياس التأثير، أو صلاحيات صنع القرار، أو الأثر الفعلي على النتائج.
وتُعدّ المؤشرات المرتبطة بحق التصويت، أو المساهمة في تحديد جدول الأعمال، أو التأثير في القرار، قضايا حساسة أو مرتبطة بالظروف. ويعكس ذلك تفضيلاً لإبقاء التأثير في إطار تقديري وخاضع لإدارة القيادة، بدلاً من ترسيخه ضمن قواعد واضحة.

وعبر مختلف مصادر البيانات، تتكرر الملامح نفسها: تُقبل المشاركة بوصفها ممارسة مألوفة، بينما يبقى التأثير محل تفاوض. ويُتاح الوصول إلى بعض المساحات، لكن القدرة على التأثير تظل مشروطة. كما يُقبل القياس عندما يتعلق بالحضور، بينما يصبح أكثر حساسية عندما يقترب من سؤال: من يؤثر فعلياً في القرار؟
وتزيد الفروق بين الشابات والشباب من تعقيد هذه الصورة. فالشابات يواجهن عوائق إضافية في الوصول إلى قنوات التأثير غير الرسمية، وفي الاعتراف بمساهماتهن أو قياسها.
وتؤثر الظروف المحيطة في درجة حدّة هذه الأنماط. ففي البيئات ذات الحساسية الأمنية العالية أو الإدارة القائمة على الأزمات، تبقى صلاحيات القرار ممسوكة بإحكام، حتى عندما توجد أشكال من مشاركة الشباب. وفي سياقات أخرى، قد يتمكن الشباب من التأثير على المستوى المحلي، لكن هذا التأثير نادراً ما يكون منظّماً أو محمياً بقواعد واضحة، ما يجعله عرضة لتغيّر القيادات والتحولات السياسية.
ونتيجة لذلك، تبقى قدرة الشباب على التأثير متقطعة ومرتبطة بالظرف، أكثر من كونها جزءاً ثابتاً من العمل الحزبي.

وتشير المعطيات المتكاملة في مجملها إلى أن التحدي الأساسي في هذا البعد لا يتعلق برغبة الشباب في المشاركة أو استعدادهم لها، بل بغياب مسارات واضحة وقابلة للقياس تمكّنهم من التأثير. فالمشاركة حاضرة ومرئية، بينما تبقى صلاحيات صنع القرار مركّزة.
ومن ثم، لا يمكن تقييم مشاركة الشباب المؤثرة من خلال الوصول وحده. بل يجب النظر إلى من يشارك في صياغة القرارات، وكيف يُمارس التأثير، وما إذا كانت القدرة على التأثير جزءاً ثابتاً من العمل الحزبي، أم ممارسة تقديرية مرتبطة بالقيادة والظرف.

محور التحليل	نتائج الاستبيان (تصورات الشباب)	نتائج مجموعات النقاش (الممارسة والتجربة الفعلية)	نتائج مؤشرات الأداء – المقابلات (المنظور المؤسسي)	التفسير التحليلي المتكامل
الوصـــول إلى مساحات صنع القرار	أفاد أكثر من نصف المشاركين بوجود شكل من أشكال المشـــاركة في نقاشات مرتبـطة بصنع القرار، لكـن 26,8٪ فقط يرون أن مشاركتهم مؤثّرة.	يُدعى الشباب إلى الاجتـــماعات والنقـاشات غالباً بشكل ظـــرفي. ويظـل الوصـول مشروطاً ويمكن سحبه.	تُقرّ الأحزاب بمشاركة الشـــــباب في النقاشات، لكنها تربط الوصـــول بتـــقدير القيادة.	يصل الشـــباب إلى بعض مساحات صنع القـــرار، لكن هذا الوصول يبقى إجرائياً أكثر من كونه مؤثراً، ويفتقر إلى الاستقرار وقابلية التوقّع.
التشاور مقابل الصلاحية	أفـــــاد 53,6٪ بمشاركة تشاورية أو رمزيـــة أو غـير فعـــّالة. وأفـــاد 20,7٪ بعدم وجود مشاركة حقـيقية على الإطلاق.	تتـــم مـــشاورة الشباب بعد بلورة المواقـــــف أو التوافـــقات غير الرسمية.	تُواجـه المؤشـرات القائمة على التـــأثير بالتحفّظ. ويُفـــضَّل التشاور كمؤشر قابل للقياس.	يُستخدم التشاور في كثـير مـن الحـالات بديلاً عن التـأثير في القـــرار، لا مـــساراً واضحاً للوصول إليه.
حقوق التصويت وسلطة القرار	أفادت أقلية فقط بامتـلاك حـقوق تصويت أو قـدرة على تحديد جدول الأعمال.	ترتبـــط حقـوق التصويت بالموقع التنظـــــيمي والأقدمـــية، لا بالصفة الشـبابية. ونادراً ما يتـواجد الشباب في هيئات حاسمة.	تتحـــفّظ الأحـزاب على قياس سلطة التصويت أو أثر القرار.	تبقى صلاحيات صنع القرار مركـــزّة، في الغـــــالب، فـــي المستويات القيادية العليا.

محور التحليل	نتائج الاستبيان (تصورات الشباب)	نتائج مجموعات النقاش (الممارسة والتجربة الفعلية)	نتائج مؤشرات الأداء – المقابلات (المنظور المؤسسي)	التفسير التحليلي المتكامل
قابلية التنبؤ بتأثير الشباب	يُنظر إلى تأثير الشباب بوصفه غير منتظم ومتقطّع.	يتّسع التأثير خلال الأزمات أو الحملات أو فترات الحشد، ثم يتراجع لاحقاً.	يُقدَّم التأثير بوصفه ظرفياً، وبالتالي «غير قابل للقياس».	ترتبط قدرة الشباب على التأثير بالأحداث والظروف، أكثر من ارتباطها بقواعد ثابتة داخل الحزب.
دور القنوات غير الرسمية	تشير الإجابات إلى تفاوت في التأثير رغم الإدماج الرسمي.	تتيح العلاقات الشخصية والقرب من القيادات التأثير لبعض الشباب.	يُعترف بالتأثير غير الرسمي، لكن يُستبعَد من مجالات القياس.	تتيح القنوات غير الرسمية مشاركة انتقائية لبعض الشباب، لكنها تبقي التأثير خارج المتابعة والمساءلة الواضحة.
الوصول المرتبط بالنوع الاجتماعي إلى التأثير	أفادت 17,9٪ فقط من الشابات بمشاركة مؤثّرة (مقابل 31,5٪ من الذكور).	تُحصر مشاركة النساء في أدوار تشاورية أو اجتماعية. ويظل الوصول إلى القرار السياسي محدوداً.	تواجه مؤشرات التأثير المصنّفة حسب النوع الاجتماعي تحفّظاً أكبر.	تواجه الشابات عوائق إضافية في الوصول إلى مساحات التأثير، ما يجعل مشاركتهن أكثر تقييداً من مشاركة الشباب الذكور.
التأثير على المستوى المحلي (المحافظات)	أفاد الشباب بمشاركة أكبر محلياً مقارنة بالمستوى الوطني، مع تأثير محدود على القرارات المركزية.	يوجد تأثير محلي في بعض السياقات، لكنه هشّ ومرتبط بالقيادة.	تتحفّظ الأحزاب على تقنين التأثير المحلي أو ربطه بهياكل وطنية أو مؤشرات أداء.	يبقى تأثير الشباب في كثير من الحالات محلياً ومجزأً، وغير محمي بقواعد واضحة يمكن نقلها أو تكرارها.

محور التحليل	نتائج الاستبيان (تصورات الشباب)	نتائج مجموعات النقاش (الممارسة والتجربة الفعلية)	نتائج مؤشرات الأداء – المقابلات (المنظور المؤسسي)	التفسير التحليلي المتكامل
قياس التأثير	يربـط الشـباب المـشاركة ذات المعنى بالتأثير في النتائج.	تُظـهر مجموعات النقاش إحباطاً من «مشاركة بلا أثر».	تُقبـَل مؤشـرات المشاركة، ويُقاوَم قياس النتائج.	يكشـف القـياس حساسية سيـاسية حقيـقية، لا مجرد فجوة فنية أو إجرائية.
القدرة العامة للشـباب على الفعل	تختـبر الغـالبية مشاركة بلا سلطة حقيقية.	يدرك الشباب وجود سقـوف ثابتـة للتأثير بغضّ النظر عن الجهد أو الكفاءة.	تفضّل الأحزاب المرونة عـلى المسـاءلة المؤسسية.	مشـاركة الشـباب مرئية داخل الأحزاب، لكنها لا تتحول دائماً إلى تأثير فعلي في صنع القرار.

دلالات هذا البعد على المشاركة السياسية للشباب

تشير نتائج هذا البعد إلى أن التحدي الرئيسي أمام مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية اليمنية لا يكمن في غياب الانخراط، بل في محدودية تحوّل هذا الانخراط إلى تأثير فعلي في صنع القرار. ويترتب على ذلك عدد من الدلالات السياسية والتنظيمية التي تستحق انتباه الأحزاب.

أولاً، إن الفصل غير المعلن بين المشاركة والتأثير يحدّ من القيمة السياسية لمشاركة الشباب. فعندما لا تؤدي المشاركة إلى أثر ملموس في القرارات، تفقد تدريجياً قدرتها على تشجيع المشاركة المستمرة، ويبدأ الشباب في النظر إليها بوصفها حضوراً شكلياً أكثر من كونها مساراً للتأثير.

ثانياً، يؤدي اعتماد التأثير على تقدير القيادة أو الظروف المتغيرة إلى مسارات مشاركة غير متكافئة. فغياب قواعد واضحة ومعلنة للوصول إلى صنع القرار يجعل التأثير مرتبطاً بالثقة الشخصية أو بالظرف السياسي، لا بمسار تنظيمي واضح. وهذا يضعف الشعور بالإنصاف داخل الحزب، ويحدّ من فعالية المساءلة الداخلية.

ثالثاً، إن تركّز فرص التأثير على المستوى المحلي، من دون وجود قنوات واضحة تربطها بمستويات صنع القرار العليا، يضعف قدرة الأحزاب على جمع أولويات الشباب وتحويلها إلى توجهات سياسية عامة. ويؤدي ذلك إلى نشاط شبابي واضح على المستوى المحلي، تقابله محدودية في التجديد على المستوى الوطني.

رابعاً، يحدّ استمرار هذا النمط من فعالية الاستثمارات الحزبية في التدريب وبناء القدرات. فغياب مسارات واضحة تمكّن الشباب من التأثير يجعل هذه الجهود أقرب إلى تحسين الأداء التنفيذي، من دون أن تسهم بالضرورة في توسيع قاعدة صنع القرار أو تجديد القيادات.

وأخيراً، فإن التردد في تقييم التأثير الفعلي لمشاركة الشباب يقيّد قدرة الأحزاب على التعلّم والتطوير. فغياب أدوات قياس واضحة لا يساعد الأحزاب على معرفة ما إذا كانت آليات المشاركة القائمة تُحدث فرقاً فعلياً، أم تعيد إنتاج الأنماط المركزية نفسها.

خلاصات تحليلية لدعم المراجعة والتطوير داخل الأحزاب

- تُظهر أنماط المشاركة أن إشراك الشباب في النقاشات لا يعني بالضرورة إشراكهم في صنع القرار. وهذا يخلق فجوة بين الحضور والتأثير داخل العمل الحزبي.
- في غياب قواعد واضحة تحدد متى وكيف يُشرك الشباب في صنع القرار، تصبح القدرة على التأثير مرتبطة بالظرف السياسي أو بتقدير القيادة، لا بآليات واضحة ومستقرة داخل الحزب.
- الاعتماد على المشاورات من دون صلاحيات واضحة يحدّ من القيمة السياسية لمشاركة الشباب، ويجعلها أقرب إلى آلية للاستماع، لا إلى شراكة في المسؤولية والتأثير.
- القنوات غير الرسمية للتأثير، رغم أهميتها في بعض السياقات، لا توفّر بديلاً مستقراً عن الصلاحيات الواضحة. فهي تبقى انتقائية، وغير قابلة للتعميم أو التحول إلى ممارسة تنظيمية ثابتة.
- يتركّز تأثير الشباب غالباً على المستويات المحلية، من دون مسارات واضحة تربطه بدوائر صنع القرار العليا. وهذا يقيّد قدرة الأحزاب على تحويل مشاركة الشباب إلى تجديد سياسي فعلي.
- غياب أدوات لقياس التأثير في صنع القرار يحدّ من قدرة الأحزاب على تقييم فاعلية آليات المشاركة القائمة، ويُبقي مسألة التأثير خارج دائرة المراجعة والتطوير.
- بوجه عام، يتوقف انتقال مشاركة الشباب من الحضور إلى التأثير على مدى وضوح قواعد الوصول إلى القرار، واستقرارها، وإمكانية متابعتها ومساءلتها داخل الحزب..

وبناءً على ذلك، يتضح أن تعزيز مشاركة الشباب لا يتطلب توسيع مساحات الانخراط فقط، بل يتطلب أيضاً مراجعة كيفية توزيع الصلاحيات والتأثير داخل عمليات صنع القرار. فمشاركة الشباب تصبح واضحة ومؤثرة عندما تكون القدرة على التأثير محددة، ومتوقعة، وقابلة للنقاش والتقييم داخل الحزب.

البعد الرابع – القدرات والموارد

يركّز هذا البعد على فرص بناء قدرات الشباب داخل الأحزاب السياسية اليمنية، ومدى التزام الأحزاب بتوفير المهارات والمعارف والدعم اللازم لمشاركة واضحة ومؤثرة. ويتناول ما إذا كانت مشاركة الشباب ترتبط بجهود منظمة لبناء القدرات السياسية والتنظيمية والقيادية، أم تعتمد في الغالب على المبادرات الفردية والجهد الذاتي.

ولا يتناول هذا البعد مسألة مشاركة الشباب في صنع القرار، أو تمثيلهم الرسمي داخل الهيكل التنظيمي للحزب. فهذه الجوانب تناولها البعدان الثاني والثالث. بل يركّز هذا البعد على توافر فرص بناء القدرات، وإمكانية الوصول إليها، واستمراريتها، وكيف يؤثر دعم الحزب، أو غيابه، في قدرة الشباب على المشاركة بفاعلية على المدى المتوسط والطويل.

هدف البعد: بناء القدرات والدعم اللازم للمشاركة

استناداً إلى ما خلصت إليه الأبعاد الثلاثة الأولى، يُلاحظ أن الشباب يُوصَفون في كثير من الأحيان بأنهم يحتاجون إلى مزيد من الخبرة أو الإعداد، حتى عندما يكونون نشطين، ومدرَّبين، ومنخرطين فعلياً في العمل الحزبي.

ومن هنا، يساعد هذا البعد على فهم ما إذا كانت فجوات القدرات تعبّر عن احتياجات تطوير حقيقية، أم أنها تُستخدم أحياناً لتفسير محدودية مشاركة الشباب أو تأجيل توسيع أدوارهم داخل الحزب.

كما يؤثر السياق اليمني بصورة مباشرة في هذه المسألة. فاستمرار النزاع، وتعطّل المسارات السياسية، وضعف التجديد الداخلي، كلها عوامل غيّرت طرق التعلّم والتقدّم داخل الأحزاب. وفي كثير من الحالات، تحل الخبرة العملية، والتعلّم غير الرسمي، والمشاركة أثناء الأزمات، محل التدريب المنظّم، وبرامج الإرشاد، ومسارات التطور الواضحة.

ويقيّم هذا البعد أثر هذه الأنماط على جاهزية الشباب، وفرص تقدّمهم، وقدرتهم على الانتقال من أدوار التنفيذ والدعم إلى أدوار أكثر تأثيراً داخل الحزب.

وأخيراً، يوفّر هذا البعد أساساً لتحليل مدى استثمار الأحزاب في بناء قدرات الشباب. فمن خلال النظر في كيفية تصميم برامج بناء القدرات، وتخصيص الموارد لها، وقياس نتائجها، ومدى ارتباطها بمسارات التقدّم والتأثير، يساعد هذا البعد على فهم ما إذا كانت القدرات تُستخدم لتعزيز مشاركة الشباب، أم تتحول عملياً إلى شرط يؤجل مشاركتهم أو يحصرهم في أدوار محدودة.

تصوّرات الشباب حول القدرات والاستعداد

تقدّم بيانات الاستبيان قراءة لكيفية تقييم الشباب لقدراتهم، ومستوى استعدادهم، ومدى استفادتهم من فرص بناء القدرات داخل الأحزاب السياسية اليمنية. وتُظهر النتائج أن كثيراً من الشباب يرون أنفسهم مستعدين لتولّي أدوار أكبر، لكن فرص بناء القدرات لا تزال متفاوتة، وغالباً غير مرتبطة بمسارات واضحة للتقدّم داخل الحزب.

الاستعداد لتولّي أدوار قيادية والمشاركة في صنع القرار

تعبّر الغالبية العظمى من المشاركين عن ثقة بقدرتهم على تحمّل مسؤوليات أكبر داخل أحزابهم:

- أفاد 58,5٪ من المشاركين بأنهم يشعرون بالاستعداد أو الاستعداد الكبير لتولّي أدوار قيادية أو أدوار مرتبطة بصنع القرار.
- وصف 29,3٪ أنفسهم بأنهم مستعدون جزئياً، مع حاجتهم إلى مزيد من الخبرة العملية والتعرّض المباشر للعمل الحزبي.
- أفاد 12,2٪ فقط بأنهم لا يشعرون بالاستعداد، ما يشير إلى أن ضعف الثقة أو نقص القدرات الأساسية ليس العائق الأبرز.

وتُظهر هذه النتائج أن ما يقارب 87,8٪ من المشاركين يعتبرون أنفسهم مستعدين، كلياً أو جزئياً، لتولّي أدوار قيادية أو أدوار أكثر تأثيراً داخل الحزب.

الوصول إلى التدريب والتثقيف السياسي

تعكس نتائج الاستبيان وجود فرص تدريب وتثقيف سياسي داخل عدد من الأحزاب، لكنها لا تصل إلى جميع الشباب بصورة متساوية أو منتظمة.

- أفاد 63,4٪ من المشاركين بأنهم شاركوا في دورات تدريبية، أو ورش عمل، أو أنشطة تثيف سياسي من خلال أحزابهم.
- أشار 36,6٪ إلى أنهم لم يحصلوا على أي فرص تدريبية رسمية.

ومن بين الذين حصلوا على تدريب، وصفت الغالبية هذه الفرص بأنها قصيرة الأمد أو مرتبطة بظروف معيّنة، وليست جزءاً من مسار تطوير منظم ومستمر. وأشار عدد أقل إلى حصولهم على تدريبات تركّز على القيادة، أو برامج إرشاد، أو فرص للاطلاع المباشر على عمليات صنع القرار.

ويشير ذلك إلى أن التدريب، رغم انتشاره النسبي، لا يُصمَّم غالباً كأداة مرتبطة بتقدّم الشباب داخل الحزب أو توسيع أدوارهم.

تحويل القدرات إلى أدوار ومسؤوليات

على الرغم من ارتفاع مستويات الاستعداد ووجود بعض فرص التدريب، تبقى عملية تحويل القدرات إلى فرص فعلية محدودة.

- أفاد 26,8٪ فقط بأن مهاراتهم أو تدريبهم أسهمت في توسيع أدوارهم، أو ترقيتهم، أو زيادة تأثيرهم.
- أشار 44,0٪ إلى أن مهاراتهم تُستخدم أساساً في مهام تشغيلية أو تنظيمية أو مرتبطة بالتعبئة.
- أفاد 29,2٪ بعدم حدوث أي تغيير ملحوظ في مسؤولياتهم، رغم اكتسابهم الخبرة أو التدريب.

وتُبرز هذه الأرقام فجوة واضحة بين بناء القدرات وإتاحة الفرص. فالمهارات تُطوَّر، لكنها لا تقابل دائماً بتوسيع في الصلاحيات أو التأثير داخل الحزب.

الفروق بين الشابات والشباب في القدرات والاستعداد

يكشف التحليل المصنّف حسب النوع الاجتماعي عن فروق واضحة بين الشابات والشباب:

- أفاد 61,1٪ من الشباب الذكور بأنهم يشعرون بالاستعداد أو الاستعداد الكبير لتولّي أدوار قيادية، مقابل 52,0٪ من الشابات.
- تظهر الفجوة بصورة أوضح في فرص الوصول إلى التدريب، حيث أفاد 68,5٪ من المشاركين الذكور بالحصول على فرص تدريبية، مقابل 53,0٪ من الشابات.
- كما كانت الشابات أكثر ميلاً إلى الإشارة إلى أن مهاراتهن تُستخدم في أدوار داعمة أو تنظيمية، بدلاً من أدوار قيادية أو مرتبطة بصنع القرار.

وتشير هذه النتائج إلى أن الفروق بين الشابات والشباب لا تظهر أساساً في مستوى الثقة أو الاستعداد فقط، بل تظهر بصورة أوضح في فرص الوصول إلى التدريب، وفي الطريقة التي تُستخدم بها القدرات داخل الأحزاب

فجوة بين القدرات والفرص

تُبرز نتائج الاستبيان فجوة واضحة بين قدرات الشباب والفرص المتاحة لهم داخل الأحزاب السياسية اليمنية. فعلى الرغم من ارتفاع مستويات الاستعداد، ووجود فرص تدريب لدى عدد من الشباب، يظل الانتقال إلى أدوار أوسع أو أكثر تأثيراً محدوداً وغير منتظم. كما تختلف فرص التقدّم من شاب إلى آخر، ومن سياق إلى آخر.

استعداد لا يقابله تقدّم كافٍ

على الرغم من أن 58,5٪ من المشاركين أفادوا بأنهم يشعرون بالاستعداد أو الاستعداد الكبير لتولّي أدوار قيادية أو مرتبطة بصنع القرار، فإن 26,8٪ فقط أشاروا إلى أن مهاراتهم أو خبراتهم انعكست في توسيع مسؤولياتهم أو زيادة تأثيرهم.

ويعني ذلك أن عدداً كبيراً من الشباب الذين يشعرون بالجاهزية لا يلمسون تقدماً مماثلاً داخل الحزب. وحتى عند احتساب من وصفوا أنفسهم بأنهم مستعدون جزئياً، تبقى الفجوة واضحة. فقد أفاد 87,8٪ من المشاركين بأن لديهم مستوى من الجاهزية، في حين يرى أقل من ثلثهم أن هذه الجاهزية انعكست على أدوارهم.

وتشير هذه الفجوة إلى أن الجاهزية وحدها لا تكفي للوصول إلى مواقع تحمل صلاحيات أو تأثيراً فعلياً.

تدريب لا يفتح دائماً مساراً للتقدّم

يظهر النمط نفسه عند النظر في أثر التدريب. فرغم أن 63,4٪ من المشاركين أفادوا بأنهم شاركوا في تدريب أو أنشطة تثقيف سياسي، فإن 26,8٪ فقط ذكروا أن بناء القدرات أسهم في ترقيتهم، أو تحمّلهم مسؤوليات أكبر، أو زيادة تأثيرهم في القرارات.

وفي المقابل:

- أفاد 44,0٪ بأن التدريب يُستخدم أساساً في مهام تشغيلية أو مرتبطة بالتعبئة، مثل تنظيم الأنشطة، والتواصل، والتنفيذ.
- أشار 29,2٪ إلى عدم حدوث أي تغيير في مسؤولياتهم بعد التدريب أو اكتساب الخبرة.

وتشير هذه الأرقام إلى أن التدريب غالباً ما يعزز الأدوار القائمة، بدلاً من أن يفتح مسارات واضحة نحو القيادة أو المشاركة في صنع القرار.

تفاوت في الوصول إلى الفرص

تدل بيانات الاستبيان أيضاً على أن الفرص لا تُوزَّع دائماً بما يتناسب مع مستوى القدرات. فشباب يمتلكون مستويات متقاربة من الجاهزية والتدريب يبلّغون عن نتائج مختلفة بشكل واضح. وهذا يشير إلى أن التقدّم لا يعتمد على المهارات أو الخبرة وحدها.

ويتقاطع هذا التفاوت مع أنماط ظهرت في الأبعاد السابقة، حيث يُدار الوصول إلى التأثير أحياناً من خلال تقدير القيادة أو الظروف، أكثر من اعتماده على قواعد واضحة ومتوقعة.

وبذلك، تعزّز بيانات الاستبيان الانطباع بأن الفرص تُمنح في بعض الحالات بصورة انتقائية، لا من خلال مسارات منظمة ومعلنة.

فجوة القدرات والفرص لدى الشابات

تزداد فجوة القدرات والفرص وضوحاً عند النظر إليها من منظور النوع الاجتماعي. فعلى الرغم من أن الشابات يبلّغن عن مستويات جاهزية قريبة من الشباب الذكور، فإنهن أقل احتمالاً لرؤية هذه القدرات تتحول إلى أدوار أوسع أو أكثر تأثيراً.

وتُظهر إجابات الشابات بصورة أوضح أن:

- التدريب لا يقود دائماً إلى ترقية أو توسيع في المسؤوليات.
- المسؤوليات تظل غالباً محصورة في أدوار داعمة أو تنظيمية.
- مسارات التقدّم غير واضحة أو يصعب الوصول إليها.

وتشير هذه الأنماط إلى أن الشابات يواجهن عوائق أعلى للتقدّم، حتى عندما تتوافر لديهن القدرات اللازمة.

كيف تُبنى القدرات وكيف يُستفاد منها في الممارسة العملية؟

توفّر مجموعات النقاش المركّزة تفسيراً مهماً لسبب عدم تحوّل قدرات الشباب، في كثير من الأحيان، إلى فرص أو تأثير فعلي داخل الأحزاب، رغم ارتفاع مستويات الجاهزية التي أظهرتها نتائج الاستبيان.

فعبر مختلف المحافظات، وصف المشاركون بناء القدرات بأنه موجود بالفعل، لكن أثره يبقى محدوداً. فهو غالباً ما يتم من خلال مسارات غير رسمية أو مرتبطة بالظروف، ويتأثر بتقدير القيادة والسياق السياسي، أكثر من اعتماده على مسارات واضحة ومنظمة داخل الحزب.

مسارات تعلّم غير رسمية ومرتبطة بالأزمات

أشار الشباب في مجموعات النقاش إلى أن اكتساب المهارات يتم غالباً من خلال التعلّم غير الرسمي و"التعلّم بالممارسة"، لا من خلال برامج تدريب منظمة أو مسارات إرشاد واضحة. وغالباً ما تكون المشاركة في الحملات، وأعمال التعبئة، والاستجابة للأزمات، وأنشطة التواصل السياسي، هي المصدر الأساسي للخبرة السياسية.

وفي مأرب وتعز على وجه الخصوص، تسهم ظروف النزاع المستمر وإدارة الطوارئ في تعزيز هذا النمط. فخلال الأزمات، يُكلَّف الشباب بمهام ومسؤوليات واسعة، ويكتسبون خبرات عملية بسرعة. لكن هذه الأدوار تكون غالباً مؤقتة، وتتراجع مع تغيّر الظروف أو الأولويات، من دون أن تتحول القدرات المكتسبة إلى مواقع رسمية أو صلاحيات واضحة داخل الحزب.

ويؤدي ذلك إلى نمط متكرر، تُسند فيه إلى الشباب أدوار تنفيذية وتشغيلية عند الحاجة، من دون أن يقابل ذلك مسار واضح للتقدّم أو الاعتراف بدورهم بصورة ثابتة داخل الحزب.

التدريب كإعداد للتعبئة أكثر من القيادة

أبرزت مجموعات النقاش بشكل متكرر أن معظم فرص التدريب الرسمية تُصمَّم لدعم التعبئة والتنظيم، أو تحسين الرسائل السياسية، أكثر من تركيزها على تنمية مهارات القيادة أو المشاركة في صنع القرار.

ووصف المشاركون ورش عمل تركّز على:

- التواصل السياسي.
- الوصول إلى الناخبين.
- المهارات التنظيمية.
- أو التفاعل مع الجمهور.

ورغم أهمية هذه المهارات، أكد الشباب أنها نادراً ما تؤدي إلى توسيع الصلاحيات أو تولّي أدوار قيادية. وحتى في عدن، حيث تتوافر فرص تدريب أكثر نسبياً بسبب القرب من قيادات الأحزاب وبعض المبادرات المدعومة من المانحين، أشار المشاركون إلى استمرار الفجوة بين التدريب والتأثير.

وفي هذه الحالات، يُنظر إلى بناء القدرات كوسيلة لتحسين أداء الشباب ضمن أدوارهم القائمة، لا كمسار واضح للتقدّم داخل الحزب.

خطاب الخبرة والجاهزية كمدخل لتأجيل التقدّم

برز في مختلف مجموعات النقاش استخدام متكرر لفكرة "الخبرة" و"الجاهزية" لتبرير تأجيل تقدّم الشباب.

وأفاد المشاركون بأنهم يُبلَّغون بأن تولّي أدوار قيادية يتطلب:

- مزيداً من الوقت.
- أو مزيداً من الالتزام التنظيمي.
- أو خبرة أطول داخل العمل الحزبي.
- ويحدث ذلك حتى في الحالات التي يؤدي فيها الشباب مهاماً مشابهة لتلك التي يقوم بها أعضاء أقدم داخل الحزب.

وكان هذا النمط أكثر وضوحاً في حضرموت وتعز، حيث تبدو الثقافة التنظيمية أكثر هرمية. ووصف الشباب "الخبرة" بأنها ليست دائماً معياراً واضحاً ومحدداً، بل قد تتحول إلى سقف متحرك يُطبَّق بصورة انتقائية ومن دون معايير شفافة.

ونتيجة لذلك، تتحول القدرات إلى شرط دائم يصعب استيفاؤه بالكامل، بدلاً من أن تكون مدخلاً واضحاً للتقدّم وتحمل مسؤوليات أكبر داخل الحزب.

الاستثمار المؤسسي والاستعداد لدعم بناء قدرات الشباب

تُظهر المقابلات مع قيادات الأحزاب وقيادات شبابية في مواقع متقدمة أن الاستثمار في بناء قدرات الشباب مُعترف به من حيث المبدأ، لكنه يظل محدوداً في نطاقه وتطبيقه. فالأحزاب تُبدي دعماً عاماً للتدريب وتنمية المهارات، لكنها أقل استعداداً لربط بناء القدرات بمسارات واضحة للتقدّم داخل الحزب، مثل توسيع الصلاحيات، أو إتاحة فرص التعرّض القيادي، أو المشاركة في صنع القرار.

تفضيل التدريب على مسارات التقدّم داخل الحزب

عبر مختلف الأحزاب، جرى توصيف دعم القدرات من خلال أنشطة مثل:

- تدريبات قصيرة الأمد.
- ورش عمل.
- جلسات تثقيف سياسي.
- وتنمية مهارات مرتبطة بمهام محددة.

وتُقدَّم هذه الأنشطة عادة بوصفها دليلاً على التزام الحزب بتنمية قدرات الشباب. إلا أن عدداً محدوداً من الأحزاب أشار إلى وجود أنظمة إرشاد رسمية، أو مسارات قيادة، أو ترتيبات واضحة لانتقال الشباب إلى أدوار أكثر تقدماً.

ونتيجة لذلك، يُتعامل مع بناء القدرات في كثير من الحالات كنشاط قائم بذاته، لا كجزء من مسار متكامل يربط التدريب بالتقدّم، والتجديد، والاستدامة داخل الحزب.

القدرات كشرط مسبق لا كمسار للتقدّم

برز في مقابلات مؤشرات الأداء نمط متكرر يتمثل في التعامل مع القدرات بوصفها شرطاً مسبقاً للمشاركة المتقدمة، لا مساراً يساعد الشباب على الوصول إليها. وكثيراً ما جرى التأكيد على ضرورة أن "يكتسب الشباب الخبرة"، أو "يثبتوا الجاهزية"، أو "يبنوا الثقة" قبل تحمّل مسؤوليات أكبر.

ويضع هذا التصور عبء التقدّم على الشباب أنفسهم، في ظل غياب معايير واضحة تحدد متى تصبح هذه القدرات كافية للانتقال إلى أدوار أوسع. وبذلك تبقى شروط التقدّم مرنة وخاضعة للتقدير، ما يتيح تأجيل تقدّم الشباب من دون رفضه صراحة.

ارتباط محدود بين بناء القدرات والصلاحيات

أبدى مشاركون في مقابلات مؤشرات الأداء، عبر عدد من الأحزاب، تردداً واضحاً في ربط بناء القدرات بما يلي:

- حقوق التصويت.
- أدوار قيادية.
- صلاحيات وضع جدول الأعمال.
- أو المشاركة في هيئات صنع القرار الاستراتيجي.

وعلى الرغم من الإقرار بأن الشباب المدرَّبين قادرون على الإسهام في مستويات أعلى، فإن عدداً محدوداً فقط أيّد وجود آليات تجعل بناء القدرات طريقاً واضحاً نحو توسيع الصلاحيات أو زيادة التأثير.

ويعكس هذا التردد رغبة في الإبقاء على هامش تقديري للقيادة، وتجنب إدخال التزامات قد تغيّر التراتبية القائمة داخل الحزب.

الفروق بين الشابات والشباب في دعم بناء القدرات

لا يزال الاستثمار في بناء قدرات الشابات والشباب غير متكافئ. فبينما تشير الأحزاب إلى مشاركة النساء في التدريب، تُظهر مقابلات مؤشرات الأداء أن:

- بناء قدرات النساء يتركز بدرجة أكبر على أدوار تنظيمية أو اجتماعية أو قطاعية.
- فرص الإرشاد السياسي أو التعرّض لصنع القرار الاستراتيجي أقل.
- معايير التقدّم بالنسبة للنساء غالباً ما تكون أقل وضوحاً.

وبذلك، لا يعالج الاستثمار في بناء القدرات بصورة منهجية القيود التي تحدّ من وصول الشابات إلى الصلاحيات والتأثير، حتى عندما يُعترف بمهاراتهن ومستوى مشاركتهن.

القيود السياقية والاستثمار الانتقائي

كثيراً ما استُخدم السياق، بما في ذلك النزاع، والظروف الأمنية، وعدم اليقين السياسي، لتفسير محدودية الاستثمار طويل الأمد في بناء قدرات الشباب. وفي بعض الحالات، يُربط بناء القدرات بتحقق الاستقرار، أو توافر الموارد، أو قدرة القيادة على المتابعة.

غير أن هذا المنطق يؤدي عملياً إلى إعطاء الأولوية للاحتياجات قصيرة الأجل على حساب التجديد طويل الأمد. ونتيجة لذلك، يُستدعى الشباب عند الحاجة إلى أدوار تشغيلية أو تنظيمية، من دون إعداد منهجي لمسارات قيادة وتعاقب واضحة ومستدامة داخل الحزب.

الفجوات والعوامل الداعمة لبناء القدرات على مستوى المحافظات

يُبيّن التحليل، بالاستناد إلى مصادر البيانات المختلفة، أن بناء قدرات الشباب ودعمها والاستفادة منها يختلف بوضوح من محافظة إلى أخرى. فالسياق السياسي المحلي، وطبيعة القيادة، والظروف الأمنية، وتوافر الموارد، لا تؤثر فقط في كيفية اكتساب الشباب للمهارات، بل تحدد أيضاً ما إذا كانت هذه المهارات تُقدَّر داخل الحزب وتتحول إلى فرص ملموسة.

عدن: فرص تعرّض واسع دون مسارات تقدّم متوقَّعة

في عدن، يحظى الشباب بدرجة أعلى من التعرّض للنشاط السياسي، وبقرب نسبي من القيادات، وبفرص تدريبية أكثر. وغالباً ما ترتبط هذه الفرص بمبادرات مدعومة من المانحين، أو بالهياكل المركزية للأحزاب. وتُظهر نتائج الاستبيان ومجموعات النقاش مشاركة أعلى في الورش وبرامج التثقيف السياسي مقارنة بمحافظات أخرى.

غير أن بناء القدرات في عدن لا يقود دائماً إلى التقدّم داخل الحزب. وتشير مقابلات مؤشرات الأداء إلى أنه، رغم الاعتماد على الشباب المدرَّبين في التنفيذ والتواصل، فإن انتقالهم إلى أدوار قيادية أو مواقع مرتبطة بصنع القرار يظل انتقائياً. وهنا تساعد القدرات على تحسين الأداء، أكثر من كونها تفتح مساراً واضحاً نحو الصلاحيات والتأثير.

تعز: وعي سياسي مرتفع ودعم مؤسسي محدود

تتميّز تعز بمستوى عالٍ من الانخراط والوعي السياسي لدى الشباب، تغذّيه في كثير من الأحيان سنوات النزاع والحراك المدني. وتُظهر مجموعات النقاش أن الشباب يطوّرون مهارات مهمة من خلال العمل الميداني، والتفاوض، والاستجابة للأزمات.

مأرب: قدرات تتشكل أثناء الأزمات دون تثبيت كافٍ

في مأرب، يرتبط بناء القدرات إلى حد كبير بإدارة الأزمات. إذ يتحمّل الشباب مسؤوليات واسعة خلال فترات عدم الاستقرار والنزوح، ويكتسبون بسرعة مهارات تشغيلية وتنسيقية.

غير أن مجموعات النقاش ومقابلات مؤشرات الأداء تُظهر أن هذه القدرات نادراً ما تُثبَّت داخل الحزب. فمع تراجع الظروف الطارئة، تتقلص أدوار الشباب، ولا تتحول المهارات المكتسبة إلى مواقع مستقرة أو مسارات قيادة واضحة. ونتيجة لذلك، تبقى القدرات مرتبطة بالظروف، أكثر من كونها تراكمية أو قابلة للبناء عليها.

حضرموت: انخراط محلي منظّم مع محدودية في التقدّم

تقدّم حضرموت سياقاً يتسم بانخراط محلي أكثر تنظيماً. إذ يشارك الشباب في أنشطة مهيكلة على مستوى المحافظة، ويطوّرون مهارات من خلال أطر محلية أكثر انتظاماً. وتبرز مجموعات النقاش وجود شباب مؤهلين، ونظم محلية فاعلة نسبياً.

إلا أن التقدّم نحو مستويات أعلى داخل الحزب يظل محدوداً. وتؤكد مقابلات مؤشرات الأداء أن صنع القرار الاستراتيجي والتمثيل الخارجي يخضعان لقدر عالٍ من الضبط، وغالباً ما يتركزان خارج مستوى المحافظة. ونتيجة لذلك، تبقى القدرات المحلية حاضرة ومفيدة، لكنها لا تتوسع دائماً إلى أدوار أوسع داخل الحزب أو إلى تأثير أكبر في توجهاته العامة.

التحليل المتكامل: القدرات، الفرص، وموازين القوة

يُبرز التحليل المتكامل، بالاستناد إلى بيانات الاستبيان، ومجموعات النقاش المركّزة، ومقابلات مؤشرات الأداء، نمطاً واضحاً ومتكرراً: تُبنى قدرات الشباب داخل الأحزاب السياسية اليمنية على نطاق واسع، لكنها لا تُستخدم دائماً بصورة تفتح أمامهم فرصاً واضحة للتقدّم أو التأثير. وينتج عن ذلك فجوة مستمرة بين اكتساب المهارات من جهة، والتحول إلى أدوار أوسع أو أكثر تأثيراً من جهة أخرى.

تُظهر نتائج الاستبيان أن الشباب، بوجه عام، ينظرون إلى أنفسهم بوصفهم مستعدين وقادرين. فارتفاع مستوى الجاهزية التي يعبّرون عنها، إلى جانب المشاركة الواسعة في أنشطة التدريب، يشير إلى أن نقص القدرات ليس العائق الأساسي أمام مشاركتهم. ومع ذلك، لا يلمس سوى عدد محدود من الشباب تحوّل هذه القدرات إلى مسؤوليات أكبر، أو صلاحيات أوضح، أو تأثير فعلي داخل الحزب. وهذا يعكس أن الجاهزية لا تُقابل دائماً بفرص منتظمة أو متوقعة.

وتوضح مجموعات النقاش كيف تتكرر هذه الفجوة في الممارسة اليومية. ففي كثير من الحالات، تُبنى قدرات الشباب من خلال الانخراط العملي، والتعلّم غير الرسمي، والمشاركة أثناء الأزمات، أكثر من بنائها عبر مسارات منظمة لتطوير القيادة. كما تُوجَّه فرص التدريب والخبرة غالباً نحو أدوار الحشد والتنفيذ، لا نحو توسيع المشاركة في صنع القرار. وبهذا، تستفيد الأحزاب من جهد الشباب ومهاراتهم، من دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تغيير في مواقع التأثير داخل الحزب.

وفي هذا السياق، تبقى مفاهيم مثل "الخبرة" و"الجاهزية" مرنة وغير محددة بما يكفي. فقد تُستخدم هذه المفاهيم أحياناً لتأجيل تقدّم الشباب، حتى عندما تكون قدراتهم واضحة ومثبتة في العمل الحزبي.

وعبر مصادر البيانات المختلفة، تتكرر خطوط الفصل نفسها: تُشجَّع القدرات، وتُتاح بعض أشكال المشاركة، لكن الفرص لا تُوزَّع دائماً بصورة واضحة أو متكافئة. تتراكم المهارات، من دون ضمانات لاستخدامها في أدوار أوسع. ويبقى التقدّم مرتبطاً في كثير من الأحيان بتقدير القيادة أو الظروف، لا بقواعد واضحة ومعلنة.

محور التحليل	نتائج الاستبيان (تصورات الشباب)	نتائج مجموعات النقاش (الممارسة والتجربة الفعلية)	نتائج مقابلات مؤشرات الأداء (المنظور المؤسسي)	التفسير التحليلي المتكامل
الجاهزية كما يعبّر عنها المشاركون	58,5٪ يشعرون بأنهم مستعدون أو مستعدون جدًا، و 87,8٪ يشعرون بأنهم على الأقل مستعدون جزئيًا للقيادة أو صنع القرار.	يصف الشباب امتلاكهم مهارات عملية قوية اكتسبوها من العمل الميداني، والاستجابة للأزمات، والعمل الحزبي اليومي.	تُقرّ الأحزاب بوجود شباب قادرين، لكنها تؤكد الحاجة إلى «مزيد من الخبرة».	تتوفر لدى كثير من الشباب قدرات مهمة، ولا يبدو نقص القدرات هو العائق الرئيسي أمام مشاركتهم.
الوصول إلى التدريب والتثقيف السياسي	63,4٪ حصلوا على تدريب. 36,6٪ لم يحصلوا على أي تدريب. وغالبية التدريب قصير الأمد أو غير منتظم.	تتركز التدريبات على الحشد، والتواصل، والمهام التشغيلية أكثر من تطوير القيادة.	تفضّل الأحزاب الورش والدورات القصيرة على برامج التطوير المستدام.	توجد فرص تدريب، لكنها غالباً متقطعة وضعيفة الارتباط بالصلاحيات أو مسارات التقدّم داخل الحزب.
تحويل القدرات إلى تقدّم	26,8٪ فقط أفادوا بأن المهارات أدت إلى أدوار أوسع أو تأثير. 44,0٪ استخدام تشغيلي. 29,2٪ دون تغيير.	تُستوعَب المهارات في التنفيذ، بينما تبقى أدوار القيادة مغلقة.	تحفّظ واضح على ربط تنمية القدرات بالترقية أو بحقوق اتخاذ القرار.	تستمر فجوة واضحة بين بناء القدرات وإتاحة الفرص.

محور التحليل	نتائج الاستبيان (تصورات الشباب)	نتائج مجموعات النقاش (الممارسة والتجربة الفعلية)	نتائج مقابلات مؤشرات الأداء (المنظور المؤسسي)	التفسير التحليلي المتكامل
الإرشاد والتعرّض القيادي	إفادات محدودة حول وجود إرشاد أو تعـــــرّض استراتيجي لصنع القرار.	الإرشـــاد غـــير الرسمي يعتمد على القرب من القيادات مع تفاوت كبير في الوصول.	قلّة وجود أنظمة إرشاد أو تعاقب قيادي رسمية.	يسمح الطابع غير الرسمي لمسارات التقدّم بقـدر من الانتقائية، ويُبـقي القواعد غير واضحة للشباب.
سرديات الخبرة والجاهزية	كثيرون يشعرون بالجاهـزية لكـن مسـار التـقدّم متوقف.	معايير «الخبرة» متحركة وتُطبّق بشكل انتقائي.	تُطرَح القدرات كشرط مسـبق دون معايير محددة.	قد يُستـخدم خـطاب الجاهـزية والخـبرة لضبط وصول الشباب إلى أدوار أوسع أو أكثر تأثيراً.
النفاذ المرتبط بالنوع الاجتماعي	الشابات يبلّغن عن جاهزية مماثلة لكن وصولًا أقل للتدريب والتقدّم.	تُحـصر مشـاركة النسـاء في أدوار اجتماعـية أو تنظيمية مع وصول محدود لمساحات القرار السياسي.	الالتزامات الحساسة للنـوع الاجتـماعي متباينة ويتعامل معها بحذر.	تواجه الشابات فجوة أكبر بـين القـدرات المتاحة لهن والفرص التي يحصلن عليها.
التفاوت بين المحافظات	تفاوت في الوصول للتدريب والأدوار عبر المحافظات.	عدن: تعرّض دون تقدّم. تعز/مأرب: مهارات أزمات غير مُرسّخة. حضرموت: قدرات محلية مع حراك صاعد محدود.	يُستَخدم السياق لتبرير الحـد مـن الاستـثمار طويل الأمد.	تتكـتوّن قـدرات الشباب بطرق تختلف بحـسب السـياق المـحلي، لكـنها لا تُقـابَل دائـماً بفرص متكافئة.

محور التحليل	نتائج الاستبيان (تصورات الشباب)	نتائج مجموعات النقاش (الممارسة والتجربة الفعلية)	نتائج مقابلات مؤشرات الأداء (المنظور المؤسسي)	التفسير التحليلي المتكامل
الاستثمار المؤسسي	الشباب يرون عائدًا محـــــدودًا مـن التدريب.	اعتماد على دعم قصير الأمد قائم على المهام.	أولوية للوظيفية على التخطيط للتعاقب.	يميل الاستثمار في بنـاء القـــدرات إلى تحسين الأداء الحالي، أكثر من فتح مسارات للتجديد داخل الحزب.
قياس مخرجات القدرات	يقـدّر الشـباب التقدّم والتـأثير أكثر من الحضور.	إحباط من «تدريب بلا أثر».	مقـاومة لمؤشـرات تقيس النتائج والتأثير.	يقف القياس غالباً عند التـــــدريب والحضور، ولا يصل بما يكفي إلى قياس التقدّم والتأثير.
الأثر الكلي على القـــدرة على التأثير	جاهـزية عالـــية وسلطة محدودة.	اعتماد تشـغيلي على الشباب دون تمكين.	الحفاظ على التقدير القيادي للسلطة.	تسـاعد القـدرات الشـــباب عـــلى المشـاركة، لكنها لا تضمن وحدها قدرتهم على المبادرة والتأثير داخل الحزب.

دلالات هذا البعد على المشاركة السياسية للشباب

تُظهر نتائج البعد الرابع أن لدى الشباب داخل الأحزاب السياسية اليمنية قدرات واسعة، لكنها لا تُقابَل دائماً بتقدير واضح أو بمسارات منظمة للتقدّم. وينتج عن ذلك فصل واضح بين اكتساب المهارات من جهة، والوصول إلى أدوار أوسع أو أكثر تأثيراً من جهة أخرى. وهذا يؤثر مباشرة في مصداقية مشاركة الشباب، واستمراريتها، وأثرها داخل الحزب.

أولاً، إن استمرار الفجوة بين القدرات والفرص يضعف القيمة التحفيزية للتدريب والمشاركة. فعندما لا يؤدي تطوير المهارات إلى أدوار أوسع، أو صلاحيات أوضح، أو تأثير ملموس، يشعر الشباب بأنهم يدخلون في مسار إعداد مستمر لا يقود إلى تقدّم فعلي. ومع مرور الوقت، قد يقلّ الحافز على الاستمرار، وتتراجع قناعة الشباب بجدوى المشاركة الحزبية.

ثانياً، إن التعامل مع القدرات بصورة تقديرية يؤدي إلى مسارات مشاركة غير متكافئة. فعندما يعتمد التقدّم على ثقة القيادة، أو التوقيت، أو الوصول غير الرسمي، أكثر من اعتماده على الكفاءة المثبتة، تتركز الفرص لدى فئة محدودة من الشباب. وفي المقابل، تبقى مسارات التقدّم غير واضحة أمام الغالبية، ما يضعف الشفافية والمساءلة داخل الحزب.

ثالثاً، تعمّق الفروق بين الشابات والشباب هذه الفجوة. فرغم أن الشابات يملكن مستويات جاهزية قريبة من الشباب الذكور، فإنهن يواجهن قيوداً أكبر في الوصول إلى التدريب المتقدم، والإرشاد، وفرص الاحتكاك بمساحات صنع القرار. وعندما لا توجد آليات واضحة للاعتراف بالقدرات، تبقى هذه الفجوات أقل ظهوراً وأضعف معالجة.

رابعاً، إن بقاء بناء القدرات محصوراً في المستوى المحلي يحدّ من أثره الأوسع. فقد يكتسب الشباب مهارات مهمة على مستوى المحافظة أو الفرع المحلي، من دون وجود آليات تنقل هذه الخبرات إلى أدوار أوسع على مستوى الحزب. وهذا يحدّ من قدرة الأحزاب على جمع أولويات الشباب، والاستفادة من خبراتهم في تطوير التوجهات العامة وتجديد الهيكل التنظيمي.

خامساً، إن محدودية الاستثمار في مسارات طويلة الأمد لبناء القيادات الشابة تضعف التعلّم والتعاقب القيادي داخل الأحزاب. فالتدريب القصير، والاعتماد على الشباب في الأدوار التشغيلية، قد يحسّنان الأداء اليومي، لكنهما لا يكفيان لإعداد الأحزاب لانتقال القيادة أو للتجديد الجيلي. ومن دون ربط واضح بين بناء القدرات والصلاحيات، تبقى مشاركة الشباب وظيفية أكثر من كونها مدخلاً للتأثير والتطوير.

وبوجه عام، لا يتمثل التحدي المركزي في بناء قدرات الشباب فقط، بل في الاعتراف بهذه القدرات، وربطها بفرص واضحة للتقدّم، وتحويلها إلى تأثير فعلي داخل الحزب. فعندما تتراكم المهارات من دون فرص مقابلة، تتحول المشاركة إلى دورة إعداد متكررة، بدلاً من أن تكون مساراً حقيقياً للمبادرة والتأثير. ومعالجة هذه الفجوة شرط أساسي لاستمرار مشاركة الشباب، وضمان أن يسهم بناء القدرات والتأهيل في توسيع أدوارهم، لا في تأجيلها.

خلاصات تحليلية لدعم المراجعة والتطوير داخل الأحزاب

- يُظهر الشباب داخل الأحزاب مستويات مرتفعة من المهارات والجاهزية والمشاركة السياسية، بما يشير إلى أن نقص القدرات ليس العائق الرئيسي أمام مشاركتهم.
- تُوجَّه جهود بناء القدرات في الغالب نحو تلبية احتياجات تشغيلية وحشدية، أكثر من تركيزها على إعداد قيادي منظّم أو مسارات واضحة للتقدّم نحو مواقع صنع القرار.

- يضعف غياب مسارات واضحة تربط اكتساب المهارات بتوسيع المسؤوليات أو الصلاحيات من القيمة التحفيزية للتدريب والتعلّم على المدى الطويل.
- يظل التقدّم المرتبط بالقدرات خاضعاً للتقدير، أكثر من كونه قائماً على قواعد واضحة. ويتأثر هذا التقدّم بثقة القيادة، والتوقيت، والوصول غير الرسمي، بدلاً من معايير معلنة ويمكن توقّعها.
- يميل استثمار الأحزاب في بناء القدرات إلى إعطاء الأولوية للاحتياجات قصيرة الأمد، على حساب التخطيط للتعاقب القيادي والتجديد طويل الأمد. وهذا يحدّ من تحويل قدرات الشباب إلى تأثير سياسي مستمر.
- لا تتحول مستويات الجاهزية القريبة لدى الشابات إلى فرص متكافئة في الوصول إلى التدريب المتقدم، أو الإرشاد، أو مساحات صنع القرار. وهذا يعكس تفاوتاً في الاعتراف بقدرات الشابات داخل الحزب.
- غالباً ما تبقى القدرات التي تتكوّن على المستوى المحلي محصورة في نطاقها، مع محدودية الآليات التي تنقل الخبرات المحلية إلى أدوار أوسع داخل الحزب أو إلى تأثير أكبر في توجهاته العامة.
- بصورة عامة، تؤدي القدرات داخل الأحزاب دوراً مزدوجاً. فهي من جهة تمكّن الشباب من الإسهام، ومن جهة أخرى قد تُستخدم كشرط يؤخر انتقالهم إلى مواقع الصلاحية وصنع القرار.

البعد الخامس: الروابط الخارجية، الاستدامة، والمساءلة

تناول البعد الرابع بناء قدرات الشباب: ما الذي يتعلمونه؟ وهل تتاح لهم فرص تدريب أو إرشاد؟ وهل يستطيعون استخدام ما تعلموه داخل الحزب؟

أما البعد الخامس، فيركّز على الشروط التي تجعل مشاركة الشباب مستمرة وقابلة للمراجعة. فهو يسأل: هل تعتمد فرص الشباب على شراكات خارجية فقط؟ هل تنتقل المعرفة إلى داخل الحزب؟ هل توجد آليات للتغذية الراجعة والمتابعة والمساءلة؟ وهل تستمر مشاركة الشباب بعد انتهاء التدريب أو المشروع؟

ويتناول هذا البعد أيضاً دور العلاقات والشراكات والأدوات العملية في تشكيل مشاركة الشباب داخل الأحزاب السياسية اليمنية. ويركّز على كيفية تفاعل الأحزاب مع الجهات الخارجية، مثل منظمات المجتمع المدني، والشبكات الشبابية، والمانحين، ومزوّدي التدريب، إضافة إلى الشبكات الداخلية والعلاقات غير الرسمية التي تؤثر في فرص مشاركة الشباب واستمراريتها.

ولا يتناول هذا البعد صلاحيات صنع القرار داخل الحزب، أو التمثيل داخل الهيكل التنظيمي، أو بناء القدرات الفردية للشباب. فقد تناولت الأبعاد السابقة هذه الجوانب. بل يركّز هذا البعد على ما إذا كانت الروابط الخارجية، والشراكات، وآليات الدعم، وأدوات المتابعة، تساعد على توسيع مشاركة الشباب وضمان استمرارها، أم تجعلها مرتبطة بمشاريع مؤقتة أو علاقات محدودة أو فرص غير منتظمة.

هدف البعد: استمرارية المشاركة والمساءلة

بعد أن ركّزت الأبعاد السابقة على رؤية الحزب تجاه دور الشباب، والهيكل التنظيمي، والمشاركة في القرار، وبناء القدرات والتأهيل، يأتي هذا البعد لينظر في الشروط التي تساعد هذه العناصر على الاستمرار.

فلا يمكن الحفاظ على مشاركة الشباب من دون موارد كافية، ودعم تنظيمي، وآليات متابعة، ومساحات تتيح استمرار المشاركة حتى في فترات الضغط. لذلك، ينتقل التركيز هنا من جاهزية الشباب أو حضورهم داخل الحزب، إلى قدرة الحزب على توفير بيئة تساعد مشاركتهم على الاستمرار.

وينطلق التحليل من إدراك أن الأحزاب السياسية اليمنية تعمل في سياق يتسم بالنزاع، والانقسام، وشحّ الموارد، وعدم اليقين السياسي. وتؤثر هذه العوامل في طريقة توزيع الموارد، وتحديد الأولويات، وفي من تستمر مشاركته عندما تضطر الأحزاب إلى اتخاذ خيارات صعبة.

ويقيّم هذا البعد أثر هذه القيود على مشاركة الشباب تحديداً، وما إذا كانت تُعامل كجزء أساسي من العمل الحزبي، أم كمساحة يمكن تقليصها عند زيادة الضغوط.

كما يتناول هذا البعد مسألة توزيع الدعم ومدى إمكانية توقّعه. فهو ينظر فيما إذا كانت مشاركة الشباب تعتمد على تمويل مؤقت، أو دعم شخصي من بعض القيادات، أو مشاريع خارجية محدودة، أم أنها مرتبطة بترتيبات داخل الحزب، مثل موارد مخصصة، وأدوار واضحة، وآليات متابعة، ومساحات محمية نسبياً.

ولا تُفهم الاستدامة هنا بمعنى استمرار المشاركة في كل الظروف وبالشكل نفسه. بل تعني وجود حد أدنى من الضمانات داخل الحزب، يمنع تراجع مشاركة الشباب أو انقطاعها بسهولة عند تغيّر الظروف أو انتهاء المشاريع.

وأخيراً، يربط هذا البعد بين مشاركة الشباب والتجديد السياسي على المدى الطويل. ففياب بيئة داعمة للاستمرارية يجعل المشاركة عرضة لأن تكون متقطعة، أو مرتبطة بالمانحين، أو مدفوعة بالأزمات. لذلك، يقيّم هذا البعد ما إذا كانت الأحزاب تمتلك الأسس التنظيمية اللازمة للحفاظ على مشاركة الشباب كجزء أصيل من الحياة الحزبية، لا كممارسة مؤقتة أو دور جانبي.

تصوّرات الشباب حول البيئة الداعمة للمشاركة

توفّر بيانات الاستبيان صورة عن الطريقة التي يختبر بها الشباب الظروف المادية والتنظيمية المحيطة بمشاركتهم السياسية. وتُظهر النتائج أنه، رغم استمرار انخراط الشباب في العمل الحزبي، فإن هذه المشاركة تتم غالباً في ظل موارد محدودة، ودعم غير مستقر، واعتماد كبير على الجهد الفردي أكثر من اعتمادها على دعم منظم من الحزب.

الوصول إلى الموارد الداعمة للمشاركة

تُظهر إجابات المشاركين محدودية الوصول إلى الموارد التي تساعد على مشاركة منتظمة ومستمرة:

- أفاد 31,7٪ فقط بتوافر دعم مالي أو لوجستي أو تنظيمي كافٍ يتيح لهم المشاركة المنتظمة في أنشطة الحزب.
- أشار 42,7٪ إلى حصولهم على دعم غير منتظم أو جزئي، غالباً ما يرتبط بأنشطة أو مناسبات محددة.
- أفاد 25,6٪ بعدم توافر أي موارد تدعم مشاركتهم.

وتشير هذه المعطيات إلى أن أكثر من ثلثي الشباب، أي 68,3٪، يشاركون في ظل دعم غير كافٍ أو غير منتظم.

استقرار الدعم وإمكانية توقّعه

إلى جانب مستوى الدعم، تبرز إمكانية توقّعه كعامل مهم في استمرار المشاركة:

- وصف 28,0٪ فقط دعم مشاركة الشباب بأنه مستقر أو يمكن توقّعه مع مرور الوقت.
- أفاد 46,3٪ بأن الدعم يُقدَّم بصورة مرتبطة بالظروف أو مؤقتة، ويتأثر بعوامل مثل قرارات القيادة، أو توافر التمويل، أو لحظات سياسية معيّنة.

- أشار 25,7٪ إلى أن الدعم نادر أو غائب، ما يجعل الاستمرار في المشاركة أمراً صعباً.

وتعكس هذه النتائج اعتماداً واسعاً على ترتيبات قصيرة الأمد، بدلاً من وجود ضمانات واضحة داخل الحزب تساعد على استمرار مشاركة الشباب.

الكلفة الشخصية للمشاركة

تُبرز بيانات الاستبيان حجم اعتماد الشباب على مواردهم الشخصية للحفاظ على مشاركتهم:

- أفاد 57,3٪ من المشاركين بأنهم يغطون تكاليف المشاركة، مثل النقل، والاتصال، والوقت، من مواردهم الخاصة في المقام الأول.
- ذكر 22,0٪ فقط أن الحزب يتكفّل بمعظم هذه التكاليف.
- ويعتمد آخرون على مزيج من الموارد الشخصية والدعم الخارجي.

وتؤكد هذه النتائج أن المشاركة السياسية تتطلب في كثير من الحالات تضحيات شخصية. وهذا قد يحدّ من قدرة بعض الشباب على الاستمرار، ويؤدي إلى تفاوت في فرص المشاركة بين من يستطيعون تحمّل هذه الكلفة ومن لا يستطيعون.

الفروق بين الشابات والشباب في البيئة الداعمة

يكشف التحليل المصنّف حسب النوع الاجتماعي عن قيود أكبر تواجه الشابات:

- أفاد 35,2٪ من المشاركين الذكور بتوافر دعم كافٍ أو متوقّع، مقابل 23,0٪ من الشابات.
- كانت الشابات أكثر ميلاً إلى الإشارة إلى عوائق تتعلق بالحركة، والسلامة، والوصول إلى الموارد.
- كما تعتمد الشابات بدرجة أكبر على الموارد الشخصية أو الترتيبات غير الرسمية للحفاظ على مشاركتهن.

وتشير هذه الأنماط إلى أن البيئة الداعمة أقل إتاحة وأضعف استقراراً بالنسبة للشابات، حتى عندما تكون مشاركتهن الرسمية موجودة.

تصوّرات الشباب حول استدامة المشاركة

عند سؤال المشاركين عن استدامة مشاركة الشباب على المدى الطويل داخل أحزابهم، جاءت الإجابات على النحو التالي:

- يرى 24,4٪ فقط أن ترتيبات المشاركة الحالية قابلة للاستمرار.
- عبّر 49,0٪ عن عدم اليقين، بسبب عدم الاستقرار، أو تغيّر الأولويات، أو محدودية الموارد.
- يعتقد 26,6٪ أن مشاركة الشباب غير مرجحة للاستمرار في ظل الأوضاع الراهنة.

وتعكس هذه النتائج مستوى مرتفعاً من الشكوك بشأن مدى قدرة ترتيبات مشاركة الشباب الحالية على الصمود مع مرور الوقت، خاصة عندما لا تكون مدعومة بموارد واضحة وآليات مستقرة داخل الحزب.

كيف تظهر البيئة الداعمة للمشاركة في الواقع؟

تُظهر مجموعات النقاش المركّزة كيف تعمل البيئة الداعمة لمشاركة الشباب في الممارسة، ولماذا تبقى استدامة هذه المشاركة هشّة رغم استمرار انخراط الشباب في العمل الحزبي. فقد وصف المشاركون، عبر مختلف المحافظات، بيئة تستمر فيها مشاركة الشباب من خلال التكيّف والجهد الفردي، أكثر من اعتمادها على دعم واضح ومستقر من الحزب.

مشاركة قائمة على التكيّف والارتجال

في جميع مجموعات النقاش، أكد الشباب أن مشاركتهم تستمر غالباً من خلال ترتيبات مرنة وغير مخططة مسبقاً. فقد تُنظَّم الأنشطة بالاعتماد على شبكات شخصية، أو مساهمات تطوعية، أو دعم محدود مرتبط بفعالية معيّنة.

وأوضح المشاركون أنهم يكيّفون مستوى مشاركتهم بحسب توافر الموارد، والظروف الأمنية، وتوجهات القيادة. وفي تعز ومأرب، تزيد ظروف النزاع وعدم الاستقرار من هذا النمط. إذ تتوسع مشاركة الشباب خلال فترات التعبئة أو الاستجابة للأزمات، لكنها تتراجع سريعاً عندما تتغير الأوضاع أو الأولويات.

ويجعل غياب ترتيبات واضحة تحمي مشاركة الشباب هذه المشاركة أكثر عرضة للتقلّب، وأكثر تأثراً بالظروف الخارجية.

شحّ الموارد وتغيّر الأولويات

أبرزت مجموعات النقاش شحّ الموارد بوصفه عاملاً متكرراً يؤثر في البيئة الداعمة لمشاركة الشباب. فقد أشار الشباب إلى محدودية الوصول إلى:

- أماكن مناسبة لعقد الاجتماعات والأنشطة.
- دعم تكاليف التنقّل المرتبطة بالمشاركة الحزبية.
- وسائل الاتصال اللازمة للتنسيق والمتابعة.
- موازنات تشغيلية واضحة تساعد على التخطيط والتنفيذ.

وفي عدد من المحافظات، وصف المشاركون الأنشطة الشبابية بأنها تعتمد على مشاريع خارجية أو دعم أفراد، أكثر من اعتمادها على موارد مستقرة من الحزب. ومع انتهاء التمويل أو تغيّر الأولويات، غالباً ما تُعلَّق المبادرات الشبابية أو تتوقف.

ويعزز ذلك الانطباع بأن مشاركة الشباب لا تُعامل دائماً كأولوية ثابتة داخل الحزب، خاصة عند مقارنتها بملفات سياسية أو تنظيمية أخرى.

تقدير القيادة وتفاوت الضمانات

أشار المشاركون في مجموعات النقاش إلى أن استمرار مشاركة الشباب يرتبط بدرجة كبيرة بتقدير القيادة. فمستوى الدعم يختلف بحسب اهتمام القيادات، والتفاعلات الداخلية في الحزب، والتوقيت السياسي.

في عدن، وصف الشباب وجود مساحة أوسع نسبياً للنشاط والمشاركة، لكنهم شددوا على أن هذا الدعم يبقى غير رسمي وقابلاً للتراجع. وفي حضرموت، تعمل الهياكل الشبابية المحلية بهامش من الاستقلالية، لكنها تفتقر إلى ضمانات واضحة تحمي دورها إذا تغيّرت القيادات أو أُعيد تركيز الصلاحيات في مستويات أعلى.

ويحدّ هذا الطابع المرن وغير المضمون من قدرة الشباب على التخطيط طويل الأمد، ويؤثر في استدامة مشاركتهم داخل الحزب.

الالتزام الأحزاب بالموارد والاستدامة

تشير المقابلات مع الأحزاب السياسية إلى أن الالتزام باستدامة مشاركة الشباب يختلف من حزب إلى آخر. وفي الغالب، يعتمد هذا الالتزام على قرارات مرتبطة بالظروف القائمة، أكثر من اعتماده على ترتيبات ثابتة داخل الحزب.

فعلى الرغم من تأكيد الأحزاب المتكرر أهمية مشاركة الشباب، فإن هذا الالتزام لا يُترجم دائماً إلى موارد محددة، أو مساحات تنظيمية واضحة ومحمية، أو آليات دعم منتظمة يمكن الاعتماد عليها مع مرور الوقت.

تخصيص الموارد بوصفه مشروطاً بالظروف

أوضح المشاركون من مختلف الأحزاب أن مشاركة الشباب تتم في ظل قيود مالية وتشغيلية واضحة. وغالباً ما يُقدَّم الدعم للأنشطة الشبابية بحسب اعتبارات مرتبطة بالظرف، مثل:

- توافر التمويل في وقت معيّن.
- الأوضاع الأمنية القائمة.
- أو تغيّر الأولويات السياسية والتنظيمية.

ولا تفيد سوى قلة من الأحزاب بوجود موازنات مخصّصة أو بنود مالية ثابتة لدعم مشاركة الشباب. وبدلاً من ذلك، يُقدَّم الدعم في كثير من الحالات من خلال قرارات جزئية ومؤقتة. وهذا يحدّ من قدرة الشباب على التخطيط المسبق، ويجعل استمرار المشاركة مرتبطاً بالظروف.

الاعتماد على المشاريع الخارجية والدعم غير الرسمي

تؤكد مقابلات مؤشرات الأداء وجود اعتماد ملحوظ على المشاريع الخارجية، أو المبادرات المموّلة من الجهات المانحة، أو الدعم الفردي في تمويل الأنشطة الشبابية.

ورغم أن هذا الدعم قد يوسّع مساحة مشاركة الشباب على المدى القصير، أشار المشاركون إلى أنه نادراً ما يتحول إلى ترتيبات ثابتة داخل الحزب بعد انتهاء المشاريع.

ويؤدي هذا النمط إلى مشاركة متقطعة، تتوسع خلال فترات التمويل، ثم تتراجع بعد انتهائه. وهذا يضعف الاستمرارية، ويجعل الأنشطة الشبابية مرتبطة بدورات الدعم الخارجي أكثر من ارتباطها بخطط حزبية طويلة الأمد.

حماية المساحة التنظيمية ودور الهياكل الشبابية

لفت المشاركون في مختلف الأحزاب إلى أن الهياكل أو الوحدات الشبابية تفتقر في كثير من الأحيان إلى أدوار وصلاحيات واضحة داخل الحزب. فقد تكون هذه الهياكل موجودة من حيث الشكل، لكن استمرارها يعتمد على توجهات القيادة القائمة، لا على قواعد تنظيمية تضمن بقاءها واستمرار دورها.

وفي عدد من الحالات، أُشير إلى أن الأنشطة الشبابية جرى تقليصها أو تعليقها خلال فترات الضغط السياسي، أو الخلافات الداخلية، أو تغيّر القيادات.

ويعكس ذلك أن مشاركة الشباب لا تحظى دائماً بضمانات كافية تحميها عند اشتداد الضغوط أو إعادة ترتيب الأولويات داخل الحزب.

الاستدامة كهدف مؤجَّل لا كممارسة قائمة

عبّر العديد من المشاركين عن الاستدامة بوصفها هدفاً مستقبلياً، يرتبط بتحسّن الأوضاع السياسية أو بإصلاحات تنظيمية لاحقة. ورغم أن هذا التصور مفهوم في السياق القائم، فإنه يؤدي عملياً إلى تأجيل الالتزامات الملموسة تجاه مشاركة الشباب.

ونتيجة لذلك، تستمر ترتيبات مؤقتة تُدار بالحد الأدنى، وتبقى مشاركة الشباب ضعيفة الحماية، حتى عندما يكون هناك خطاب داعم أو استعداد سياسي معلن.

الفروقات المحلية في استدامة المشاركة والبيئة الداعمة لها

يُظهر تحليل المعطيات، بالاستناد إلى مصادر البيانات المختلفة، أن استدامة مشاركة الشباب تختلف بوضوح من محافظة إلى أخرى. ويرتبط ذلك بالأوضاع الأمنية، وطبيعة القيادة المحلية، وتوافر الموارد، وقوة التنظيم الحزبي في كل محافظة.وعلى الرغم من استمرار انخراط الشباب في مختلف السياقات، فإن الشروط التي تساعد على استمرار هذه المشاركة تبقى غير متكافئة، وهشّة في معظم الحالات.

عدن: نشاط واسع مع ضعف في الضمانات

في عدن، تستفيد مشاركة الشباب من حضور علني أكبر، وقرب نسبي من القيادات، وتعدد الأنشطة والمشاريع، بما في ذلك المبادرات المدعومة خارجياً. وتشير نتائج الاستبيان في عدن إلى مستوى أعلى نسبياً من الوصول إلى الموارد وفرص المشاركة.

لكن نتائج مجموعات النقاش والمقابلات تشير إلى أن هذا النشاط لا يستند دائماً إلى ضمانات كافية داخل الحزب. فالدعم المقدّم لمشاركة الشباب يتغير بحسب أولويات القيادة ودورات التمويل، في ظل غياب موازنات مخصصة أو أدوار تنظيمية واضحة تحمي استمرارية الهياكل الشبابية.

ونتيجة لذلك، تبدو مشاركة الشباب في عدن نشطة لكنها غير مستقرة. فقد تتوسع بسرعة عند توافر الموارد، ثم تتراجع بالسرعة نفسها عند تغيّر الأولويات.

تعز: مشاركة قائمة على الصمود رغم القيود

تتسم تعز باستمرار مشاركة الشباب رغم القيود الأمنية وشحّ الموارد. وتصف مجموعات النقاش هذه المشاركة بأنها تعتمد بدرجة كبيرة على الالتزام الشخصي، والعلاقات غير الرسمية، وروح المبادرة المجتمعية.

وتُظهر نتائج الاستبيان محدودية واضحة في الوصول إلى الدعم المادي والتنظيمي، مقابل استمرار الانخراط. كما تؤكد المقابلات محدودية الاستثمار في الهياكل الشبابية في تعز، وغياب آليات تضمن استقرار المشاركة على المدى المتوسط أو الطويل. وفي هذا السياق، تعتمد استدامة المشاركة على قدرة الأفراد على التحمل، لا على منظومة دعم واضحة داخل الحزب. وهذا يجعل المشاركة عرضة للإرهاق والتراجع مع مرور الوقت.

مأرب: استدامة مرتبطة بالأزمات والظروف الطارئة

في مأرب، ترتبط مشاركة الشباب بشكل وثيق بالاستجابة للأزمات وإدارة الظروف الطارئة. وتُظهر مجموعات النقاش أن المشاركة تتكثف خلال فترات النزوح، أو التوتر الأمني، أو التعبئة السياسية، مدعومة بترتيبات مؤقتة وموارد مرتبطة بالظرف.

لكن هذه المشاركة غالباً ما تتراجع مع تراجع الضغوط المباشرة، في ظل غياب آليات واضحة لتثبيت الأدوار أو تحويل الانخراط المؤقت إلى مسارات مستقرة. وتشير المقابلات إلى أن المشاركة المرتبطة بالأزمات نادراً ما تتحول إلى هياكل دائمة أو دعم يمكن توقّعه، ما يحدّ من استدامتها.

حضرموت: استقرار نسبي مع ضمانات محدودة

تُظهر حضرموت مستوى أعلى نسبياً من الاستقرار المحلي في مشاركة الشباب، مدعوماً بهياكل تنظيمية محلية أكثر انتظاماً وروتين عمل أوضح. وتشير مجموعات النقاش إلى قدرة الشباب على الحفاظ على أنشطة مستمرة على مستوى المحافظة لفترات أطول.

إلا أن هذا الاستقرار لا يستند إلى ضمانات قوية داخل الحزب. فالمشاركة الشبابية المحلية تبقى عرضة لتأثير المركزية، أو تغيّر القيادات، أو التحولات في التوازنات السياسية. كما تظل فرص ربط الخبرات المحلية بالمستويات الوطنية محدودة. ويؤدي ذلك إلى بقاء قدرات الشباب وأثرهم في الإطار المحلي، من دون توسيع كافٍ لتأثيرهم على مستوى الحزب ككل

ديناميات النوع الاجتماعي في بناء القدرات والتطوير

تُظهر القراءة المتكاملة لنتائج الاستبيان، ومجموعات النقاش المركّزة، ومقابلات مؤشرات الأداء، نمطاً واضحاً ومتكرراً: تستمر مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية اليمنية بدرجة كبيرة بفضل قدرتهم على الصمود والتكيّف، لا بسبب وجود ترتيبات ثابتة ومستقرة داخل الحزب.

فرغم استمرار انخراط الشباب، تبقى استدامة مشاركتهم هشّة، لأن الشروط التي تدعم هذه المشاركة ليست دائماً منتظمة أو محمية داخل الحزب.

وتُبرز نتائج الاستبيان هذه الهشاشة بوضوح. فقد أفاد معظم الشباب بضعف أو عدم انتظام الوصول إلى الموارد، وبارتفاع الكلفة الشخصية للمشاركة، وبمحدودية الثقة في قدرة الترتيبات الحالية على الاستمرار. وبذلك، تُمارَس مشاركة الشباب في الغالب بوصفها مرتبطة بالظروف، حتى في السياقات التي يبقى فيها مستوى الانخراط مرتفعاً.

وتوضح مجموعات النقاش كيف يتعامل الشباب مع هذه الهشاشة في الواقع العملي. فهم يحافظون على مشاركتهم من خلال التكيّف، وبذل الجهد الشخصي، والاعتماد على ترتيبات قصيرة الأمد ترتبط باهتمام القيادة، أو بالمشاريع الخارجية، أو بلحظات الاستجابة للأزمات.

لكن هذا النمط قد يتراجع بسرعة عند تغيّر الظروف أو الأولويات. وهذا يبيّن أن صمود الشباب يمكن أن يخفف مؤقتاً من أثر ضعف الدعم المنظم، لكنه لا يشكّل بديلاً مستداماً عنه.

وتؤكد مقابلات مؤشرات الأداء أن هذه الأنماط تجد ما يعززها داخل الأحزاب. فالأحزاب تُقرّ بأهمية مشاركة الشباب، لكنها نادراً ما تخصص موازنات واضحة، أو تمنح أدواراً وصلاحيات ثابتة، أو توفّر مساحات محمية تضمن استمرار مشاركة الشباب.

وغالباً ما يُقدَّم الدعم بوصفه مشروطاً بتوافر التمويل، أو بالوضع الأمني، أو بالتوقيت السياسي، بدلاً من أن يُنظر إليه كالتزام ثابت داخل الحزب. كما يسهم الاعتماد على المشاريع الخارجية في إضعاف الاستمرارية، لأنه يخلق دورات متكررة من التوسع عند توافر الدعم، ثم التراجع عند انتهائه.

وعبر مصادر البيانات المختلفة، تتكرر نقاط التوتر نفسها. فمشاركة الشباب مشجَّعة، لكنها قابلة للتراجع. وتُدعَم عندما تسمح الموارد، وتُقلَّص عند اشتداد الضغوط. وتبقى الاستدامة، في كثير من الأحيان، هدفاً معلناً أكثر من كونها ممارسة ثابتة في العمل الحزبي. وهذا يجعل مشاركة الشباب عرضة لتغيّر القيادات، وشح الموارد، والصدمات السياسية.

وتزيد العوامل السياقية من هذه الهشاشة. فتُظهر بيانات الاستبيان ومجموعات النقاش أن الشابات يواجهن كلفة أعلى للمشاركة وضمانات أضعف للاستمرار. كما تؤدي الفروقات بين المحافظات إلى تفاوت في الوصول إلى المساحات والموارد، وفي قدرة الشباب على الحفاظ على مشاركتهم مع مرور الوقت.

وتعكس مقابلات مؤشرات الأداء أيضاً محدودية الاستعداد لمعالجة هذه المخاطر من خلال إجراءات واضحة وموجّهة داخل الحزب.

وبصورة عامة، تبيّن الأدلة أن التحدي الأساسي في البعد الخامس لا يكمن في ضعف انخراط الشباب، بل في غياب الحد الأدنى من الضمانات التي تحمي استمرار مشاركتهم. فعندما تعتمد المشاركة أساساً على صمود الأفراد وجهدهم الشخصي، تظل قابلة للتراجع ومعرّضة للتآكل.

ومن ثم، تصبح الاستدامة خياراً حزبياً وتنظيمياً بالدرجة الأولى: هل تُعامل مشاركة الشباب بوصفها جزءاً أساسياً من الحياة الحزبية، يحظى بالموارد والحماية والمتابعة، أم تبقى نشاطاً يمكن تقليصه أو تعليقه عند أول اختبار؟

المحور التحليلي	نتائج الاستبيان (تصورات الشباب)	خلاصات مجموعات النقاش (الممارسة والخبرة المعيشة)	نتائج مقابلات مؤشرات الأداء (المنظور المؤسسي)	التفسير التحليلي المتكامل
الوصول إلى الموارد	31,7٪ أفادوا بتوفر دعم كافٍ. 42,7٪ دعم غير منتظم/جزئي. 25,6٪ دون أي دعم	يعتمد الشباب على مواردهم الشخصية، أو دعم غير رسمي، أو مدخلات قصيرة الأمد من المشاريع	قلة من الأحزاب تخصص موازنات محددة لمشاركة الشباب	تستمر مشاركة الشباب رغم شحّ الموارد، أكثر من استمرارها بفضل دعم ثابت ومنظم من الحزب.
قابلية التنبؤ بالدعم	28,0٪ أفادوا بدعم متوقّع. 46,3٪ دعم ظرفي. 25,7٪ نادر أو غائب	تتوسع الأنشطة وتتقلص تبعًا لدورات التمويل واهتمام القيادة	يُقدَّم الدعم بوصفه مرتبطًا بالتمويل أو الوضع الأمني أو التوقيت السياسي	يبقى الدعم مشروطاً وغير مستقر، ما يضعف استمرارية مشاركة الشباب.

المحور التحليلي	نتائج الاستبيان (تصورات الشباب)	خلاصات مجموعات النقاش (الممارسة والخبرة المعيشة)	نتائج مقابلات مؤشرات الأداء (المنظور المؤسسي)	التفسير التحليلي المتكامل
الكلفة الشخصية للمشاركة	57,3٪ يغطّون التكاليف شخصيًا. 22,0٪ تغطّي الأحزاب معظم التكاليف	يتحمل الشباب تكاليف التنقّل والاتصال والوقت للاستمرار	تُقرّ الأحزاب بالقيود لكنها تُطبع الاعتماد على المساهمة الشخصية	تعتمد استدامة المشاركة بدرجة كبيرة على الجهد والتضحية الشخصية، ما يزيد خطر الإرهاق أو الانسحاب.
الحماية المؤسسية لمساحات الشباب	انخفاض الثقة في ديمومة الهياكل الشبابية	تفتقر الوحدات الشبابية لمساحات محمية. تُعلّق الأنشطة تحت الضغط	التفويضات الشبابية غير رسمية وقابلة للإلغاء	تبقى مشاركة الشباب قابلة للتقليص أو التعليق عند اشتداد الضغوط السياسية أو التنظيمية.
الاعتماد على المشاريع الخارجية	تزداد المشاركة خلال فترات تنفيذ المشاريع	يرتبط الانخراط بالمبادرات الممولة أو الرعاية الفردية	الدعم الخارجي يسد فجوات دون ترسيخ مؤسسي	يؤدي الاعتماد على المشاريع الخارجية إلى مشاركة متقطعة، تتوسع مع وجود التمويل وتتراجع بعد انتهائه.
الشروط المُمكِّنة المرتبطة بالنوع الاجتماعي	دعم كافٍ/متوقّع: 35,2٪ للرجال مقابل 23,0٪ للنساء	تواجه النساء قيودًا تتعلق بالحركة والسلامة والوصول	أنشطة النساء تحظى بموارد وحماية أقل	تواجه الشابات بيئة داعمة أكثر هشاشة، بسبب قيود إضافية تتعلق بالموارد، والحركة، والسلامة، والوصول إلى الدعم.

المحور التحليلي	نتائج الاستبيان (تصورات الشباب)	خلاصات مجموعات النقاش (الممارسة والخبرة المعيشة)	نتائج مقابلات مؤشرات الأداء (المنظور المؤسسي)	التفسير التحليلي المتكامل
التباين بين المحافظات	تفاوت الوصول والاستدامة بين المحافظات	عدن: نشاط كثيف لكنه متقلب. تـعز: صمود رغم الـشح. مأرب: مشـــاركة مرتبطة بالأزمـات. حضرموت: استقرار محلي مع ضعف الضمانات	يُستَخدم السياق لتقييد الالتزامات طويلة الأمد	تختلف اسـتدامة مشاركة الشـباب بحسب السـياق المحلي، ولا تكون مضمونة في جميع الحالات.
التصورات حول الاستدامة	24,4٪ يـــرون الترتـــيبات مستدامة. 49,0٪ غير متأكدين. 26,6٪ غير مستدامة	يتوقــع الشــباب تراجع المشــاركة عند تغيّر الموارد أو الأولويات	تُقدَّم الاستدامة كهدف مستقبلي	ثقة الشباب في استمرار ترتيبات المشاركة الحالية محدودة.
الالتـــزام المؤسسي	يرى الشباب عائدًا ضعيفًا للاستمرار طويلًا	الاعتماد على الارتجال بدل التخطيط	تفضيل المرونة على الضمانات	يبـــقى الالتـــزام باستدامة مشـاركة الشباب، في كثير من الـحالات، مـــعلناً ومشروطاً أكثـر من كونه التزاماً عمـــلياً ثابتاً.
الأثر العام	انخراط مرتفع مع أمان منخفض	الصمود يعوّض غـــياب الدعم	الحفاظ على الـسلطة التقديرية بيد القيادة	تســـتمر المشاركة بفضل صمود الشباب وتكيّفهم، لا بـسبب وجود ترتيبات واضحة ومستقرة داخل الحزب.

دلالات هذا البعد على المشاركة السياسية للشباب

تشير نتائج البعد الخامس إلى أن مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية اليمنية تتمتع بقدر واضح من الصمود، لكنها تبقى هشّة من حيث الاستدامة داخل الحزب. فعلى الرغم من استمرار انخراط الشباب في ظل محدودية الموارد وعدم استقرار الأوضاع، فإن هذا الاستمرار يعتمد بدرجة كبيرة على الجهد الفردي والالتزام الشخصي، أكثر من اعتماده على دعم منظّم ومستقر من الحزب.

أولاً، إن غياب الموارد المتوقعة والمساحات المحمية يضعف استمرارية مشاركة الشباب. فعندما تقوم المشاركة على دعم مرتبط بالظروف، أو على مشاريع خارجية، أو على تضحيات شخصية، تصبح أكثر عرضة للتقطع أو التوقف عند تغيّر الظروف. وهذا يحدّ من فرص التنشئة السياسية طويلة الأمد، ويقلل من قدرة المشاركة على التحول إلى مسارات قيادية أو تأثير مستمر.

ثانياً، تخلق الكلفة الشخصية للمشاركة تفاوتاً في القدرة على الاستمرار. فالشباب الذين يملكون موارد مالية أكبر، أو وقتاً أكثر مرونة، أو شبكات دعم اجتماعي، يكونون أقدر على مواصلة المشاركة. في المقابل، قد ينسحب آخرون تدريجياً بسبب الكلفة أو الضغط. ويؤدي ذلك إلى تضييق نطاق الأصوات الشبابية داخل الحزب، وإعادة إنتاج بعض أوجه عدم المساواة في الحياة الحزبية.

ثالثاً، تزيد الفروق بين الشابات والشباب من هشاشة البيئة الداعمة. فالتحديات المرتبطة بالحركة، والسلامة، والوصول إلى الموارد، تجعل استمرار مشاركة الشابات أكثر صعوبة. وفي السياقات التي تضعف فيها شروط الدعم والحماية، قد تتسع هذه الفجوات مع مرور الوقت، حتى عندما يكون هناك تشجيع مبدئي لمشاركة الشابات.

رابعاً، إن قابلية تقليص مشاركة الشباب خلال فترات الضغط تكشف طبيعة الأولويات داخل الحزب. فعند شحّ الموارد أو تصاعد التوترات السياسية، تكون الأنشطة الشبابية في كثير من الحالات من أول المجالات التي يجري تقليصها أو تعليقها. ويعزز ذلك الانطباع بأن مشاركة الشباب تُعامل كعنصر مساعد أو ثانوي، لا كجزء أصيل من عمل الحزب.

وأخيراً، فإن الاعتماد على صمود الشباب وجهدهم الفردي، بدلاً من وجود ترتيبات واضحة ومستقرة، يحدّ من فرص التعلّم السياسي والتجديد التنظيمي. فالتكيّف يساعد على استمرار المشاركة على المدى القصير، لكنه لا يغني عن وجود أنظمة تدعم التخطيط، والاستمرارية، والتعاقب القيادي. ومع مرور الوقت، قد يقيّد ذلك التجديد الجيلي ويضعف التماسك التنظيمي داخل الحزب.

وبصورة عامة، تعكس استدامة مشاركة الشباب خياراً حزبياً وتنظيمياً، وليست مسألة دافعية فردية فقط. فعندما لا تُنظَّم شروط الدعم ولا تُحمى بوضوح، تبقى المشاركة قابلة للتراجع أو الانقطاع. لذلك، ترتبط المشاركة الشبابية المستمرة بمدى اعتبار الموارد، والمساحات، وآليات الدعم جزءاً أساسياً من الحياة الحزبية، لا أموراً تُترك للجهد الفردي وحده.

خلاصات تحليلية لدعم المراجعة والتطوير داخل الأحزاب

- تُظهر تجارب الأحزاب أن مشاركة الشباب يمكن أن تستمر حتى في ظل محدودية الموارد وعدم الاستقرار. وهذا يعكس وجود قدر من الالتزام والمرونة يمكن البناء عليه داخل الحزب.
- يشير الاعتماد الكبير على الجهد الفردي والترتيبات غير الرسمية إلى فرصة لتعزيز الدعم المنظم داخل الحزب، من خلال تحويل هذا الالتزام إلى موارد وآليات أكثر انتظاماً ويمكن توقّعها.
- توفّر الشراكات مع الجهات الخارجية والمشاريع فرصاً مهمة لتوسيع مشاركة الشباب. ويمكن زيادة أثر هذه الشراكات عندما ترتبط بترتيبات داخلية تضمن استمرار المشاركة بعد انتهاء المشاريع.
- يبرز غياب المساحات المحمية والموارد المخصّصة كأحد مجالات التطوير المهمة. فتعزيز هذه العناصر يمكن أن يمنح مشاركة الشباب استقراراً أكبر عند تغيّر الأولويات أو تصاعد الضغوط.
- تُدار مشاركة الشباب في كثير من الأحيان بمرونة تسمح بتوسيعها أو تقليصها بحسب الظروف. وهذا يفتح المجال أمام الأحزاب لمراجعة كيفية ترسيخ هذه المشاركة بوصفها جزءاً ثابتاً من العمل الحزبي.
- يساهم صمود الشباب في سد بعض الفجوات مؤقتاً. لكن تحويل هذا الصمود إلى أنظمة دعم واضحة تساعد على الاستمرارية، والتعلّم، والتجديد، يمكن أن يعزّز الأثر السياسي لمشاركة الشباب على المدى الطويل.
- بصورة عامة، تبرز فرصة أمام الأحزاب للانتقال من إدارة مشاركة الشباب بوصفها ممارسة تكيفية مرتبطة بالسياق والعلاقات، إلى ترسيخها كسمة ثابتة ومستدامة في العمل الحزبي، تقوم على أدوات واضحة، وشراكات فاعلة، ودعم منظم.

الجزء الرابع: الإطار التشخيصي - قراءة مشـــاركة الشـــباب داخـــل الأحـــزاب

يقدّم الجزء الرابع إطاراً تشخيصياً يساعد الأحزاب السياسية على فحص كيفية عمل مشاركة الشباب داخل هياكلها وبيئاتها التنظيمية. ويحوّل هذا الجزء النتائج التحليلية الواردة في الأقسام السابقة من الدليل إلى مسار منظّم للمراجعة الداخلية، بما يساعد الأحزاب على الانتقال من الملاحظات العامة إلى فهم أدق لواقع مشاركة الشباب داخلها.

وبدلاً من التعامل مع المشاركة بوصفها مفهوماً نظرياً، يركّز هذا الجزء على كيفية ممارستها داخل الحزب: كيف تُتاح، وكيف تُقيَّد، وكيف تُدار داخل الهياكل التنظيمية، وعمليات صنع القرار، والممارسات اليومية. كما يساعد الأحزاب على تحديد الأنماط والفجوات التي تؤثر في مشاركة الشباب، بما في ذلك الفروق بين القواعد الرسمية والممارسات غير الرسمية، والاختلافات بين مستويات القيادة وبين المحافظات.

صُمّم هذا الجزء لتهيئة الأحزاب للتفكير المنظّم في واقع مشاركة الشباب كما هو قائم، لا لدفعها إلى اتخاذ قرارات أو خطوات تنظيمية فورية. ويهدف إلى مساعدة الأحزاب على قراءة ممارساتها الحالية بوضوح أكبر، وفهم كيف تتشكل مشاركة الشباب من خلال التفاعلات اليومية، وترتيبات العمل الداخلية، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات داخل الحزب.

ولا يقدّم هذا الجزء توصيات جاهزة، ولا يفرض إجراءات محددة، ولا يقترح حلولاً موحّدة. بل يركّز على دعم الفهم المشترك والتشاور الداخلي القائم على المعطيات، بما يساعد كل حزب على مراجعة وضعه الخاص في ضوء سياقه السياسي والتنظيمي، وما يفرضه هذا السياق من قيود وفرص، قبل الانتقال إلى التفكير في خيارات التطوير في المراحل اللاحقة من الدليل.

كيفية استخدام هذا الإطار التشخيصي

يهدف هذا الإطار التشخيصي إلى مساعدة الأحزاب السياسية على إجراء مراجعة داخلية لكيفية عمل مشاركة الشباب في الواقع العملي داخل الحزب. وقد صُمّم ليُستخدم بمرونة، وفقاً لهيكل كل حزب، وثقافته الداخلية، واحتياجاته الحالية، من دون افتراض وجود طريقة واحدة أو نموذج موحّد للتطبيق.

من يمكنه استخدام هذا الإطار؟

يمكن استخدام هذا الإطار من قبل أطراف مختلفة داخل الحزب، من بينها:

- قيادة الحزب وهيئات صنع القرار.
- الأعضاء الشباب أو الهياكل الشبابية.
- مجموعات مختلطة تجمع بين ممثلي الشباب وقيادات حزبية ذات خبرة.

و يوفّر كل شكل من هذه الأشكال زاوية مختلفة للمراجعة. فالمراجعة التي تقودها القيادة قد تساعد على فهم القيود التنظيمية والاعتبارات السياسية المؤثرة في مشاركة الشباب. أما المراجعة التي يقودها الشباب، أو التي تتم ضمن مجموعات مختلطة، فقد تساعد على توضيح كيف تُمارَس المشاركة فعلياً بين المستويات المختلفة داخل الحزب.

ولا يفضّل هذا الإطار صيغة واحدة على غيرها. بل يتيح لكل حزب اختيار الطريقة التي تناسب وضعه الداخلي، ومستوى الثقة القائم بين أعضائه، وطبيعة النقاش الممكن في هذه المرحلة.

الاستخدام الفردي والجماعي

يمكن استخدام الأسئلة التشخيصية وقوائم التحقق بطريقتين:

- على المستوى الفردي، على المستوى الفردي، كأداة للتفكير الشخصي والاستعداد للتشاور.
- على المستوى الجماعي، ضمن نقاشات ميسّرة، أو مراجعات داخلية، أو تشاور منظّم داخل الحزب.
- وقد يوفّر الاستخدام الفردي مساحة أكبر للتفكير الصريح، خاصة في السياقات الحسّاسة. أما الاستخدام الجماعي، فيمكن أن يساعد على إظهار اختلاف وجهات النظر بين الشباب والقيادة، أو بين المستويات التنظيمية المختلفة. كما يمكن أن يحسّن وضوح التواصل الداخلي عندما تكون الظروف مناسبة لذلك.

استخدام بُعد واحد أو عدة أبعاد

يمكن للأحزاب أن تختار بين:

- التركيز على بُعد تشخيصي واحد في كل مرة، مثل المشاركة في صنع القرار أو الهيكل التنظيمي.
- أو تناول عدة أبعاد معاً، لفهم كيف تتفاعل العوامل المختلفة وتؤثر في بعضها البعض.

ولا يشترط هذا الإطار تناول جميع الأبعاد في الوقت نفسه. ففي كثير من الحالات، قد يكون التركيز على بُعد واحد كافياً لفهم المواضع التي تصبح فيها مشاركة الشباب محدودة أو غير متوازنة.

وفي حالات أخرى، قد تساعد قراءة أكثر من بُعد معاً على إظهار كيف تؤدي فجوة في مجال معيّن إلى تعقيد التحديات في مجالات أخرى.

تكوين قراءة أوضح لواقع المشاركة دون السعي للتقييم

لا يُقدَّم هذا الإطار بوصفه أداة تقييم تنتج درجات أو تصنيفات أو أحكاماً. بل يهدف إلى مساعدة الأحزاب على تكوين قراءة أوضح لكيفية عمل مشاركة الشباب داخل الحزب في الواقع العملي، من دون السعي إلى المقارنة بين الأفراد أو الهياكل.

ولا يتمثل الهدف في الوصول إلى «إجابات صحيحة»، بل في إظهار الأنماط والفجوات والقيود التي تؤثر في مشاركة الشباب. لذلك، ينبغي التعامل مع اختلاف الإجابات أو التصورات بوصفه مؤشراً يساعد على فتح نقاش داخلي، لا بوصفه مسألة يجب حسمها فوراً.

ومن خلال هذه المقاربة، يتيح الإطار للأحزاب تناول قضايا حسّاسة بطريقة تراعي واقعها الداخلي، وتقديرها السياسي، والحدود التي يفرضها السياق الذي تعمل ضمنه.

لماذا يُعدّ التشخيص مهمًا في السياق الحزبي اليمني؟

في السياق اليمني، قد تتعثر الجهود الهادفة إلى تعزيز مشاركة الشباب داخل الأحزاب السياسية، ليس بسبب غياب الرغبة، بل بسبب عدم التوقف بما يكفي عند فهم كيف تعمل المشاركة حالياً داخل الحزب. فعندما لا تكون هناك قراءة واضحة للواقع القائم، قد تنتهي محاولات التطوير إلى معالجة مظاهر سطحية، بدلاً من معالجة الأسباب الأعمق التي تحدّ من تأثير الشباب داخل الحزب.

لماذا تتعثر الإصلاحات في غياب التشخيص؟

تُظهر العديد من الأحزاب اهتماماً بإشراك الشباب. وقد بادرت، في مراحل مختلفة، إلى تنظيم أنشطة مخصصة لهم، أو توفير فرص تدريب، أو إنشاء أطر تمثيلية. لكن هذه المبادرات، في غياب مراجعة منظمة للممارسات الداخلية، قد تبقى متقطعة، أو مؤقتة، أو بعيدة عن دوائر صنع القرار.

وكما بيّن التحليل في الأجزاء السابقة من هذا الدليل، قد تتوسع مشاركة الشباب من حيث الشكل، بينما تبقى محدودة من حيث التأثير. ويحدث ذلك خصوصاً عندما تُطرح مبادرات جديدة من دون النظر في كيفية توزيع الصلاحيات والتأثير داخل الحزب، وكيف تُبنى الثقة، وكيف تعمل العلاقات غير الرسمية.

وفي السياق اليمني، توقفت أو تأجلت في كثير من الأحيان الانتخابات الداخلية، والمؤتمرات، وعمليات تجديد القيادة، بسبب النزاع وعدم الاستقرار. وفي مثل هذا السياق، قد تؤدي المبادرات غير القائمة على تشخيص واضح إلى تعزيز ترتيبات قائمة من دون قصد. لذلك، يساعد التشخيص الأحزاب على التمييز بين القيود المرتبطة بالهيكل التنظيمي، أو بالاعتبارات السياسية، أو بالسياق العام، وبين القيود التي تعود إلى قواعد أو ممارسات داخلية يمكن مراجعتها مع مرور الوقت.

كيف يؤثر الصراع والتشظي والطابع غير الرسمي في المشاركة؟

أدّى النزاع الممتد والانقسام السياسي إلى تغيير طريقة عمل الأحزاب في مختلف أنحاء اليمن. فاختلاف موازين التأثير، والظروف الأمنية، والمساحات المتاحة للنشاط السياسي بين المحافظات، يجعل مشاركة الشباب داخل الحزب الواحد غير متجانسة.

وفي كثير من الحالات، حلّت ترتيبات غير رسمية محل القواعد الواضحة، وانتقل صنع القرار إلى دوائر أضيق وأقل ظهوراً، استجابة للمخاطر، أو محدودية الموارد، أو الحاجة إلى اتخاذ قرارات سريعة.

وتؤثر هذه الظروف مباشرة في مشاركة الشباب. فعلى الرغم من الدور المهم الذي يؤديه الشباب في استمرار الأنشطة اليومية للحزب، قد يبقى وصولهم إلى صنع القرار أو النقاشات الاستراتيجية محدوداً، أو غير منتظم، أو قائماً على علاقات شخصية مع قيادات محددة.

ومن دون تشخيص، قد تُفهم هذه الترتيبات بوصفها حلولاً مؤقتة فرضتها الظروف، بدلاً من النظر إليها كأنماط متكررة تؤثر في من يشارك، وكيف يشارك، وبأي مستوى من التأثير.

لماذا قد تُخفي مظاهر الشمول الشكلية أشكالاً أعمق من الإقصاء؟

يشير التحليل في الفصول السابقة إلى نمط متكرر، يتمثل في حضور الشباب ونشاطهم من دون أن ينعكس ذلك دائماً على قدرتهم على التأثير في الأولويات، أو السياسات، أو خيارات القيادة. ففي بعض الحالات، قد يخلق وجود هياكل شبابية، أو لقاءات تشاورية، أو برامج تدريبية، انطباعاً عاماً بوجود مشاركة واسعة، بينما تستمر القرارات الأساسية في دوائر أخرى.

وهنا تبرز أهمية التشخيص في كشف الفجوة بين المظهر والممارسة. فالمهم ليس فقط معرفة ما إذا كان الشباب موجودين، بل فهم كيفية تحديد أدوارهم، وتوقيت إشراكهم، ومدى الأخذ بمدخلاتهم.

ويساعد ذلك الأحزاب على تكوين قراءة أدق لحدود الترتيبات الحالية. وتزداد أهمية هذا الأمر في السياقات التي قد تُستخدم فيها المشاركة الشكلية، عن قصد أو من دون قصد، لإدارة التوقعات من دون إحداث تغيير فعلي في توزيع الصلاحيات والتأثير داخل الحزب.

منظور مقارن: دروس من سياقات النزاع والانقسام

تُظهر تجارب أخرى في سياقات متأثرة بالنزاع أو الانقسام السياسي أن هذه التحديات لا تقتصر على اليمن. ففي مثل هذه البيئات، قد تميل الأحزاب إلى الاعتماد على ترتيبات غير رسمية في صنع القرار، وتأجيل التجديد الداخلي، وتقديم الاستقرار التنظيمي على توسيع المشاركة.

وفي بعض الحالات، أدّت مبادرات إشراك الشباب التي طُرحت من دون تشخيص مسبق إلى نتائج محدودة. فقد تنشأ أطر موازية لا ترتبط فعلياً بصنع القرار، أو تتكرر اللقاءات التشاورية من دون أثر واضح، أو يتراجع انخراط الشباب مع مرور الوقت عندما لا يرون نتائج ملموسة لمشاركتهم.

وتُبرز هذه الخبرات أهمية التكييف، لا النقل المباشر. فالمقاربات التي قد تبدو ناجحة في سياقات أخرى لا يمكن تطبيقها في السياق اليمني كما هي، من دون مراعاة القيود المحلية، والحساسيات السياسية، وواقع عمل الأحزاب. ويوفّر التشخيص وسيلة لقراءة هذه الخبرات من منظور يمني، وتحديد ما يمكن الاستفادة منه، وما يحتاج إلى تعديل، وما ينبغي التعامل معه بحذر.

التشخيص كمدخل للتفكير الجاد

في هذا السياق، لا يُنظر إلى التشخيص بوصفه تمريناً فنياً، ولا خطوة تمهيدية لتغيير سريع. بل يُفهم على أنه مسار سياسي وتنظيمي يساعد الأحزاب على تكوين قراءة أوضح لممارساتها الحالية.

ويساعد هذا المسار على فهم المفاضلات التي تواجهها الأحزاب في الواقع، مثل المفاضلة بين توسيع المشاركة والحفاظ على الانضباط التنظيمي، أو بين بناء القدرات وإدارة المخاطر، أو بين فتح مساحات جديدة للشباب والحفاظ على توازنات داخلية حساسة.ومن خلال ربط هذا التفكير بالمعطيات وبواقع الحزب نفسه، تصبح الأحزاب أكثر استعداداً للتعامل بصورة بنّاءة مع الإرشادات العملية والأدوات الاختيارية التي تعرضها الأجزاء اللاحقة من هذا الدليل.

البعد الأول: رؤية الحزب تجاه الشباب

قراءة رؤية الحزب وتوجّهاته تجاه الشباب

يتيح فحص رؤية الحزب وتوجّهاته تجاه الشباب للأحزاب تكوين قراءة أعمق لأسباب تشكّل مشاركة الشباب بالشكل الذي تظهر عليه في الواقع العملي، بعيدًا عمّا يَرِد في الوثائق الرسمية أو المواقف العلنية. ويساعد هذا البعد على إظهار المعايير الداخلية، والتوقعات السائدة، وديناميات الثقة التي غالبًا ما تحدد ما إذا كانت مشاركة الشباب تُمارَس بوصفها ذات أثر فعلي، أو مشروطة بسياقات معيّنة، أو محصورة في إطار رمزي.

وفي كثير من الحالات، لا ترتبط التحديات المتعلقة بمشاركة الشباب برفض مبدأ الشمول، بل بافتراضات غير مفحوصة حول السلطة، والخبرة، ومستويات الجاهزية. ويُتيح التوقف عند هذا البعد رصد الكيفية التي تؤثر بها هذه الافتراضات في التفاعلات اليومية داخل الحزب، وفي توزيع الثقة والمسؤوليات، وفي رسم الحدود غير الرسمية لمجالات المشاركة.

كما يساعد هذا الفحص على توضيح العلاقة بين الالتزامات المعلنة والممارسات الداخلية. ففي السياقات التي تبدو فيها مشاركة الشباب حاضرة ونشطة، بينما يظل تأثيرهم محدودًا، يوفّر هذا البعد مدخلًا لفهم ما إذا كانت هذه الفجوة ناتجة عن الهياكل التنظيمية، أو عن آليات صنع القرار، أو عن إشارات ثقافية أعمق تُنقَل من خلال ممارسات القيادة.

ومن خلال التعامل مع هذا البعد بوصفه مدخلًا تشخيصيًا، تتمكّن الأحزاب من تكوين قراءة أوضح لأنماط غالبًا ما يُتعامل معها بوصفها أمرًا اعتياديًا، بما في ذلك كيفية تلقّي رسائل القيادة على مستويات تنظيمية مختلفة، وتأثير الفوارق الجيلية في الثقة والمبادرة والتماسك الداخلي. ويُعدّ إظهار هذه الديناميات خطوة أساسية لفهم كيفية عمل الحزب في وضعه الحالي، بغضّ النظر عن التوجهات المستقبلية التي قد يختارها لاحقًا.

ما الذي تُظهره الخبرات المقارنة

مثال مقارن – تونس: تعبئة شبابية دون تأطير مؤسسي داخل الأحزاب

في تونس، اضطلع الشباب بدور محوري في انتفاضة عام 2011 التي أدّت إلى سقوط نظام بن علي. وقد اتّسم الحراك الشبابي آنذاك باتساع نطاقه، وطابعه اللامركزي، وحضوره العلني الواضح، ما جعل الشباب فاعلين سياسيين بارزين خلال المرحلة الانتقالية. غير أنّ الأحزاب السياسية واجهت، في معظمها، صعوبة في تحويل هذه التعبئة المجتمعية الواسعة إلى إدماج شبابي منظّم ومستدام داخل بنيتها الحزبية.

الاستراتيجيات التي استخدمتها الأحزاب السياسية

في أعقاب الثورة، لجأت عدة أحزاب سياسية تونسية إلى اعتماد استراتيجيات رمزية وإجرائية للإشارة إلى شمول الشباب، من بينها:

- خطاب ورسائل موجّهة للشباب: ركّزت العديد من الأحزاب في خطابها العام وسردياتها الانتخابية على إبراز الشباب بوصفهم «فاعلين للتغيير»، لا سيما خلال انتخابات عامي 2011 و2014.
- آليات انتخابية وحصص تمثيلية: شجّعت تعديلات على الإطار الانتخابي إدراج الشباب ضمن القوائم الانتخابية، خصوصًا في الانتخابات المحلية، ما دفع بعض الأحزاب إلى وضع مرشحين شباب في مواقع بارزة من حيث الشكل، لكنها غالبًا غير مضمونة الفوز.
- هياكل شبابية وتفاعل ظرفي: أنشأت بعض الأحزاب لجانًا شبابية أو أطرًا غير رسمية، انصبّ دورها أساسًا على الحملات، والتواصل، والتعبئة، أكثر من انخراطها في عمليات صنع القرار.

وقد أسهمت هذه الاستراتيجيات في زيادة حضور الشباب، خاصة خلال المواسم الانتخابية، لكنها نادرًا ما كانت مدمجة في هياكل القيادة أو أنظمة الحوكمة الحزبية.

الاستراتيجيات التي كانت ضعيفة أو غائبة

على الرغم من هذه الجهود، ظلّت عدة مقاربات مؤسسية أساسية ضعيفة أو غير متحققة، من بينها:

- مسارات واضحة من النشاط إلى القيادة: لم تطوّر الأحزاب مسارات منتظمة تمكّن الناشطين الشباب من الانتقال إلى أدوار قيادية أو مواقع استراتيجية داخل الحزب.
- صلاحيات في صنع القرار للهياكل الشبابية: لم تُمنح الأطر الشبابية، حيث وُجدت، حقوق تصويت أو دورًا مؤثرًا في تحديد أجندات الهيئات الحزبية المركزية.
- استمرارية المشاركة خارج المواسم الانتخابية: غالبًا ما انحصر إشراك الشباب في فترات الانتخابات، مع محدودية الاستمرارية بين الحملات.
- بناء المعايير الداخلية والمساءلة: نادرًا ما تناولت الأحزاب التراتبيات غير الرسمية أو معايير القيادة التي تُعلي من الأقدمية والخبرة على حساب مشاركة الشباب.

ونتيجة لذلك، بقيت مشاركة الشباب في الغالب ذات طابع أداتي، أكثر من كونها مشاركة مؤطّرة مؤسسيًا.

النتائج والدلالات

مع مرور الوقت، بدأ كثير من الشباب التونسيين ينظرون إلى الأحزاب السياسية بوصفها أقل تفاعلًا مع أولوياتهم أو بعيدة عنها، ما أسهم في تراجع مستويات الثقة والانخراط في العمل السياسي الرسمي. واتجهت مشاركة الشباب بشكل متزايد نحو:

- منظمات المجتمع المدني،
- الحركات القائمة على قضايا محددة،
- أو الابتعاد عن المشاركة السياسية بشكل عام.

ويُظهر المثال التونسي أن غياب استراتيجيات حزبية داخلية تربط بين المعايير، والهياكل، وتوزيع السلطة، قد يُبقي شمول الشباب في إطار رمزي، حتى في السياقات التي لعب فيها الشباب أدوارًا تحوّلية في السياسة الوطنية

أهمية هذا المثال للتفكير في السياق اليمني

بالنسبة للأحزاب السياسية اليمنية، تُبرز تجربة تونس أن:

- الالتزامات الخطابية والإدماج الانتخابي، بمفردهما، لا يكفيان.
- تعبئة الشباب لا تتحول تلقائيًا إلى تجديد حزبي.
- غياب استراتيجيات داخلية واضحة للشمول قد يؤدي إلى تراجع طويل الأمد في الانخراط، حتى بعد فترات من المشاركة السياسية المكثفة.

ويؤكد هذا المثال أهمية التوقف عند كيفية ترجمة الالتزامات المعلنة إلى ممارسات تشغيلية داخل الحزب، لا الاكتفاء بوجودها على مستوى الخطاب.

مثال مقارن – جنوب أفريقيا: إرث النضال وتحديات الشمول

تقدّم جنوب أفريقيا سياقًا مختلفًا، لكنه غني بالدروس. فقد كان للشباب دور تاريخي بارز في مسار النضال السياسي، بدءًا من حركة مناهضة الفصل العنصري، مرورًا بانتفاضة سويتو عام 1976، وصولًا إلى أشكال متعددة من الانخراط المدني في مرحلة ما بعد الفصل العنصري. وقد أسهم هذا الإرث في ترسيخ حضور الشباب كفاعلين أساسيين في المجال العام.

في المرحلة الديمقراطية، تنوّعت أشكال مشاركة الشباب. إذ تحتفظ أحزاب سياسية مثل المؤتمر الوطني الأفريقي والتحالف الديمقراطي بأجنحة شبابية رسمية (مثل رابطة شباب المؤتمر الوطني الأفريقي، وشباب التحالف الديمقراطي)، توفّر مساحات منظّمة لعضوية الشباب داخل الأحزاب، ومسارات لتطوير القيادات. وقد أتاح ذلك إدماجًا تنظيميًا أوضح للشباب ضمن الأطر الحزبية.

وتختلف الأجنحة الشبابية في الأحزاب الجنوب أفريقية من حيث أدوارها المؤسسية، ومستوى تأثيرها، ودرجة استقلاليتها. فبينما توفّر بعض هذه الأجنحة فرصًا للتأهيل القيادي والتمثيل داخل الهياكل الحزبية، تواجه أخرى تحديات في إيصال صوتها والتأثير في دوائر صنع القرار، لا سيما على المستويات القيادية العليا. وفي الوقت نفسه، ظهرت حركات مدنية يقودها شباب خارج الأطر الحزبية، مثل InkuluFreeHeid (مبادرة الحرية الكاملة)، ركّزت على قضايا الحوكمة، والمساءلة، والعدالة الاجتماعية، ما يعكس أن النشاط الشبابي قد يُكمل العمل الحزبي أو يحلّ محلّه عندما تُنظر إلى الهياكل الحزبية بوصفها محدّدة للمساحة المتاحة.

الاستراتيجيات التي استخدمتها الأحزاب السياسية

اعتمدت الأحزاب السياسية في جنوب أفريقيا مجموعة من الاستراتيجيات الواضحة والمنظّمة لإشراك الشباب، من بينها:

- أجنحة شبابية رسمية: أنشأت الأحزاب الكبرى منظمات شبابية دائمة (مثل الروابط أو الفروع الشبابية) بمهام محددة، ومعايير عضوية، وهياكل قيادية واضحة.
- مسارات لإعداد القيادات: جرى تقديم الأجنحة الشبابية بوصفها ساحات لتأهيل القيادات المستقبلية، وقد برز عدد من القادة السياسيين لاحقًا من داخل هذه الأطر.
- التمثيل داخل الأنظمة الحزبية: حظيت الأجنحة الشبابية في كثير من الأحيان باعتراف رسمي ضمن الدساتير الحزبية، بما في ذلك أدوار تشاورية في المؤتمرات والنقاشات المتعلقة بالسياسات.
- التثقيف السياسي والتعبئة: استثمرت الأحزاب في التدريب الأيديولوجي، وتنمية المهارات القيادية، وتعبئة الأعضاء الشباب على نطاق واسع.

وقد أسهمت هذه الاستراتيجيات في ضمان حضور الشباب واستمراريتهم ووجودهم التنظيمي داخل الأحزاب.

الاستراتيجيات التي كانت ضعيفة أو محلّ جدل

على الرغم من هذا المستوى من التأطير الرسمي، استمرت عدة محدوديات، من بينها:

- محدودية الصلاحيات في صنع القرار: غالبًا ما افتقرت الأجنحة الشبابية إلى حقوق تصويت أو قدرة على التأثير في جدول أعمال الهيئات القيادية العليا، ما قيّد أثرها في القرارات الاستراتيجية.
- الضبط الهرمي: احتفظت القيادات الحزبية العليا بدرجة عالية من السيطرة على الهياكل الشبابية، ما حدّ من استقلاليتها وعزّز أنماط الزبائنية.

- الطابع الأداتي لمشاركة الشباب: كثيرًا ما جرى حشد الأجنحة الشبابية لأغراض الحملات، أو التظاهرات، أو المنافسات الداخلية، دون أن يقابل ذلك تأثير ملموس في توجّه السياسات.
- عدم انتظام مسارات التقدّم القيادي: رغم تقدّم بعض القيادات الشابة، ظلّ هذا التقدّم انتقائيًا ومرتبطًا بتوازنات داخلية، أكثر من كونه قائمًا على معايير واضحة وشفافة.

ونتيجة لذلك، لم يؤدِّ الإدماج الرسمي دائمًا إلى قدرة فعلية على التأثير.

النتائج والدلالات

مع مرور الوقت، عبّر العديد من الشباب في جنوب أفريقيا عن إحباط متزايد تجاه العمل الحزبي الرسمي، لا سيما في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية مثل البطالة وعدم المساواة. وأسهم ذلك في:

- تراجع نسب مشاركة الشباب في التصويت،
- زيادة الاعتماد على الاحتجاج والحركات الاجتماعية،
- وظهور مبادرات مدنية يقودها شباب خارج الأطر الحزبية.

ويُظهر المثال الجنوب أفريقي أن التأطير المؤسسي وحده لا يضمن التمكين، إذ يمكن أن تتعايش الهياكل الشبابية الرسمية مع تأثير محدود عندما تظل السلطة مركّزة وتُمارَس بصورة تقديرية

أهمية هذا المثال للتفكير في السياق اليمني

بالنسبة للأحزاب السياسية اليمنية، تُبرز تجربة جنوب أفريقيا أن:

- إنشاء أجنحة شبابية أو هياكل رسمية لا يكفي بحد ذاته.
- السؤال الجوهري لا يتعلق بالاعتراف بالشباب، بل بمدى تأثيرهم الفعلي.
- من دون وضوح في توزيع الصلاحيات ومسارات التقدّم، قد يتحوّل الشمول الرسمي إلى ممارسة رمزية أو أداتية.

ويدعو هذا المثال الأحزاب إلى التوقف ليس فقط عند وجود الهياكل الشبابية، بل عند مقدار السلطة، والصوت، والاستقلالية التي تملكها فعليًا داخل الحزب.

ما الذي تشير إليه الخبرة الدولية – وكيف يمكن مقاربتها عمليًا في السياق اليمني

تُظهر الخبرات المقارنة المستخلصة من تونس وجنوب أفريقيا ن التحدي في مشاركة الشباب لا يرتبط فقط بوجود التزام معلن أو هياكل مخصصة لهم، بل بمدى اتساق هذه الالتزامات والهياكل مع ما يملكه الشباب فعليًا من مساحة للمشاركة والتأثير. ففي كلتا الحالتين، عبّرت الأحزاب عن دعمها لمشاركة الشباب، ووفّرت قنوات لمشاركتهم، لكن تأثيرهم ظل محدودًا عندما لم تتحول المبادئ المعلنة إلى ممارسات واضحة ومستقرة داخل الحزب.

تكتسب المعايير أهميتها عندما تنعكس في الممارسة، لا عندما تبقى في الخطاب

تُظهر الخبرات المقارنة أن الالتزامات المتعلقة بمشاركة الشباب لا تكتسب قيمة عملية إلا عندما تنعكس في السلوك اليومي داخل الأحزاب. ففي تونس، لم يؤدِّ التأييد العلني لمشاركة الشباب بالضرورة إلى تغيير ثقافة القيادة أو المكانة التي تمنحها للأقدمية والخبرة. وفي جنوب أفريقيا، وُجدت هياكل شبابية رسمية، لكن مستوى تأثيرها ظل مرتبطًا إلى حد كبير بالمساحة التي تتيحها لها القيادة.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

في هذا الإطار قد يكون من المفيد ألا تقتصر المراجعة على السؤال عما إذا كانت الأحزاب تؤيد مشاركة الشباب من حيث المبدأ، بل أن تنظر أيضًا في كيفية انعكاس هذا التأييد في الممارسة، بما في ذلك:

- كيفية حديث القيادات عن الشباب داخل الحزب،
- من تتم دعوته إلى النقاشات الحسّاسة،
- وكيف يُستقبل الاعتراض أو المبادرة الصادرة عن الشباب.

فإذا بقيت المبادئ في حدود الخطاب أو الحضور الرمزي، فقد تستمر الممارسات التي تحد من التأثير الفعلي للشباب، حتى عندما يبدو حضورهم داخل الحزب واسعًا.

القواعد غير المكتوبة قد تكون أكثر تأثيرًا من الترتيبات الرسمية

تُظهر الحالتان أن القواعد والأعراف غير المكتوبة قد يكون لها تأثير أكبر من القواعد الرسمية. ففي تونس، أسهمت الحصص وآليات التمثيل في زيادة حضور الشباب، لكنها لم تؤدِّ بالضرورة إلى زيادة مماثلة في تأثيرهم. وفي جنوب أفريقيا، ورغم وجود هياكل شبابية معترف بها رسميًا، ظل التسلسل الهرمي والمنافسة بين التيارات داخل الأحزاب يؤثران في استقلالية هذه الهياكل وقدرتها على التأثير.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

في ظل أهمية العلاقات والممارسات غير الرسمية في صنع القرار داخل الأحزاب اليمنية، يمكن أن تشمل المراجعة:

- القواعد غير المكتوبة التي تؤثر في توزيع الصلاحيات والتأثير داخل الحزب.
- التوقعات المرتبطة بالولاء والأقدمية والانضباط الحزبي.
- وكيف تؤثر شبكات العلاقات غير الرسمية في فرص مشاركة الشباب.

وعليه، فإن قراءة واقع مشاركة الشباب تحتاج إلى النظر فيما يحدث فعليًا إلى جانب ما تنص عليه اللوائح والهياكل والالتزامات المعلنة.

سلوك القيادة عامل حاسم في ترسيخ المعايير

تُظهر الخبرات المقارنة بصورة متكررة أن سلوك القيادات يؤثر بدرجة كبيرة في ما إذا كانت المبادئ المعلنة تُطبَّق فعليًا أم تبقى في حدود الخطاب. ففي تونس وجنوب أفريقيا، ارتبط تقدّم مشاركة الشباب أو تعثرها بكيفية تصرف القيادات العليا في مواقف عملية، مثل التعيينات، واختيار المشاركين، وإدارة الخلافات، والتعامل مع الأزمات.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

في السياق اليمني، حيث تلعب العلاقات المباشرة مع القيادات دورًا مهمًا في كثير من الأحزاب، يمكن النظر في:

- من تستشيرهم القيادات عند مناقشة القضايا المهمة.
- أي الآراء والمقترحات تجد طريقها إلى القرارات الفعلية.
- وكيف تتعامل القيادة مع الأخطاء أو الاعتراضات أو المبادرات التي تأتي من الشباب.

وقد تساعد متابعة هذه الممارسات، خاصة في اللحظات السياسية الحساسة، على تقديم قراءة أوضح لمدى انعكاس الالتزامات المعلنة تجاه الشباب في واقع العمل الحزبي.

تضعف مشاركة الشباب عندما ترتبط بالظرف أو بالحاجة إلى الحشد

تشير الخبرات المقارنة إلى أن مشاركة الشباب تصبح أكثر هشاشة عندما تتركز حول الانتخابات أو الأزمات أو فترات الحشد، بدل أن تكون جزءًا مستمرًا من الحياة الحزبية. ففي تونس، ارتفع حضور الشباب خلال مراحل التحول السياسي ثم تراجع لاحقًا. وفي جنوب أفريقيا، استُخدمت الهياكل الشبابية في كثير من الأحيان في الحملات أو المنافسات الداخلية، دون أن يؤدي ذلك دائمًا إلى تأثير مستمر في صنع القرار.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

في ظل تغير الضغوط والاحتياجات السياسية في اليمن، قد يكون من المفيد النظر في:

- ما إذا كانت مشاركة الشباب تتسع أساسًا في الفترات التي يحتاج فيها الحزب إلى الحشد أو زيادة النشاط.
- وما الذي يحدث لأدوار الشباب بعد انتهاء تلك المرحلة.

فالمشاركة المستمرة تتطلب بقاء مساحة للشباب داخل الحزب حتى خارج فترات النشاط السياسي المكثف أو الاحتياجات الآنية.

تختلف تجربة المشاركة بين الشابات والشباب

تُظهر التجربتان أيضًا أن الالتزام العام بمشاركة الشباب لا يعني بالضرورة أن الشابات والشباب يحصلون على الفرص نفسها. فقد تكون مشاركة الشابات محل تأييد في الخطاب، بينما تستمر في الممارسة قيود غير رسمية تتعلق بالحركة، والظهور، والوصول إلى دوائر التأثير، وبناء الثقة داخل الحزب.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

في اليمن، حيث تؤثر الظروف الاجتماعية والسياسية في فرص مشاركة النساء، من المهم أن تراعي مراجعة مشاركة الشباب الفروق بين الشابات والشباب. ويمكن النظر، على سبيل المثال، في:

- ما إذا كانت فرص المشاركة المتاحة للشباب متاحة بالدرجة نفسها للشابات.
- وكيف تختلف التوقعات المرتبطة بالحركة، والسلوك، وتولي الأدوار القيادية بين الشابات والشباب.

وتساعد هذه القراءة على تجنب افتراض أن توسيع مشاركة الشباب ينعكس تلقائيًا وبالدرجة نفسها على الشابات والشباب.

يكون التطوير أكثر رسوخًا عندما ينطلق من المراجعة الداخلية

أخيرًا، تشير الخبرات المقارنة إلى أن التغيير في الممارسات يكون أكثر قابلية للاستمرار عندما تتبناه الأحزاب من خلال المراجعة والتشاور الداخليين، لا عندما يُنظر إليه باعتباره استجابة لمتطلبات أو ضغوط خارجية. ففي تونس وجنوب أفريقيا، ظل أثر بعض محاولات التطوير محدودًا عندما لم تحظَ المبادئ التي تقوم عليها بقبول واضح داخل الحزب نفسه.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

بالنسبة للأحزاب اليمنية، يمكن أن تستند المقاربات العملية إلى:

- التعامل مع مراجعة القواعد والممارسات باعتبارها جزءًا من التعلّم الداخلي.
- تجنب لغة الامتثال أو التقييم.
- وإتاحة مساحة لمناقشة القيود والتحديات بصورة عملية ومن دون إصدار أحكام.

فالتغيير في القواعد والممارسات الداخلية يحدث تدريجيًا، ولا سيما في السياقات المتأثرة بالصراع والانقسام، وتزداد فرص استمراره عندما يكون نابعًا من واقع الحزب وأولوياته.

أسئلة تشخيصية وتمرين للتفكير المنظّم

يقدّم هذا القسم تمرينًا تمهيديًا يساعد الأحزاب على تنظيم التفكير في النتائج التي عرضها التحليل، قبل الانتقال إلى الأدوات الأكثر تفصيلًا الواردة في الجزء السادس. ويهدف التمرين إلى دعم المراجعة والنقاش الداخليين، وليس إلى تقديم تشخيص مكتمل أو أداة مستقلة بذاتها.

ويشكّل التمرين حلقة وصل بين فهم واقع مشاركة الشباب داخل الحزب، والتفكير بصورة أكثر تنظيمًا في كيفية التعامل معه لاحقًا. فهو يساعد الأحزاب على مراجعة كيفية انعكاس المعايير والقيم والالتزامات المتعلقة بمشاركة الشباب في الممارسة الفعلية، من دون الانتقال في هذه المرحلة إلى التخطيط أو تحديد خطوات عملية.

هدف التمرين التشخيصي

يهدف التمرين إلى مساعدة الأحزاب على الانتقال من القراءة العامة للنتائج إلى مراجعة أكثر تركيزًا لممارساتها الداخلية. ولا يسعى إلى الوصول إلى استنتاجات نهائية، بل إلى فتح مساحة منظّمة لطرح أسئلة قد لا تحظى عادةً بالنقاش الكافي عند تناول مشاركة الشباب.

ويساعد التمرين على النظر في:

- مدى انتقال المعايير والالتزامات من الخطاب إلى الممارسة.
- أوجه الاختلاف بين القيادات والشباب في فهم هذه الالتزامات.
- دور الممارسات غير الرسمية والظروف المحلية في تشكيل مشاركة الشباب.
- الفروق بين الشابات والشباب في كيفية تطبيق معايير المشاركة.

وبذلك، يساعد التمرين على إبراز أنماط وفروق تستحق مزيدًا من النظر، من دون السعي إلى معالجتها في هذه المرحلة.

لماذا يُعدّ هذا التمرين التمهيدي مهمًا؟

في واقع عمل الأحزاب اليمنية، قد تكون بعض القضايا المرتبطة بالقواعد والممارسات الداخلية حساسة أو غير مطروحة بوضوح. ولذلك، قد يكون الانتقال مباشرة إلى أدوات تشخيص أكثر تفصيلًا صعبًا، أو قد يدفع بعض المشاركين إلى التعامل مع النقاش بحذر.

يوفّر هذا التمرين مدخلًا أبسط وأكثر هدوءًا من خلال:

- توفير لغة مشتركة لمناقشة القضايا الحساسة من دون أحكام أو لوم.
- مساعدة المشاركين على التمييز بين التجارب الفردية والأنماط الأوسع داخل الحزب.
- مقارنة وجهات النظر بين القيادات والشباب وبين المستويات التنظيمية المختلفة.
- الانتباه إلى أن غياب الوضوح أو عدم الاتساق حول بعض القواعد قد يكون مؤشرًا مهمًا بحد ذاته.

ولا تكمن قيمة التمرين في الوصول إلى إجابات موحّدة، بل في الأسئلة التي يطرحها والنقاش الداخلي الذي يفتحه.

كيفية استخدام التمرين في هذا الجزء

يُستخدم هذا التمرين كأداة للتفكير والمراجعة، وليس كأداة للتقييم. ويمكن استخدامه:

- بصورة فردية أو جماعية.
- من قبل القيادات، أو الشباب، أو مجموعات تضم الطرفين.
- كخطوة تمهيدية قبل الانتقال إلى تشخيص أكثر تفصيلًا.

ولا يُقصد منه إنتاج درجات أو مقارنات أو مخرجات رسمية. كما أن اختلاف وجهات النظر بين المشاركين يُعدّ جزءًا مهمًا من المراجعة، وليس مشكلة ينبغي تجاوزها.

نموذج استمارة تشخيصية

تأمل ختامي

مراجعة ختامية

في ختام التمرين، يمكن للحزب التوقف عند ثلاثة جوانب رئيسية:

- أين يوجد اتساق واضح بين المعايير المعلنة والممارسة الفعلية؟
- أين تظهر أبرز الفجوات أو أوجه عدم الاتساق التي تؤثر في مشاركة الشباب؟
- هل تظهر فروق واضحة بين الشابات والشباب، أو بين المحافظات والفروع؟

وتوفّر هذه المراجعة أساسًا لنقاش داخلي أكثر وضوحًا، كما تساعد الحزب على تحديد الجوانب التي قد تستحق مزيدًا من التعمق قبل الانتقال إلى الإرشادات العملية والأدوات الاختيارية في الأجزاء اللاحقة من الدليل.

النطاق والحدود

يقدّم هذا التمرين قراءة تمهيدية عامة، ولا يحل محل الأدوات التشخيصية الأكثر تفصيلًا. والغرض منه هو مساعدة الأحزاب على تحديد الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من المراجعة، وليس تقديم إجابات نهائية.

أما الانتقال إلى تشخيص أعمق أو إلى التخطيط لخطوات عملية، فتدعمه الأدوات الاختيارية الواردة في الجزء السادس، والتي تبني على الأسئلة والملاحظات التي يثيرها هذا التمرين.

البعد الثاني: الهيكل التنظيمي وتمثيل الشباب

قراءة رؤية الحزب وتوجّهاته تجاه الشباب

قراءة أوضح لكيفية وصول الشباب إلى المشاركة، وتوزيع الصلاحيات، والمسارات المتاحة أمامهم للتقدّم داخل الحزب في الممارسة الفعلية، وليس فقط كما تحددها الوثائق واللوائح. ويركّز هذا البعد على ما إذا كانت الهياكل القائمة تتيح مسارات فعلية لمشاركة الشباب وتقدّمهم، أم أن مشاركتهم تبقى محصورة في أدوار وأطر محددة مسبقًا.

وفي كثير من الأحزاب، تتم مشاركة الشباب من خلال هيئات أو لجان أو هياكل شبابية وترتيبات للتمثيل. ويساعد النظر في هذه الترتيبات على فهم من يشارك، وعلى أي مستوى، ومدى استمرار هذه المشاركة، وما إذا كان تمثيل الشباب يمنحهم أدوارًا واضحة ومؤثرة داخل الحزب، أم يظل في حدود الحضور الشكلي.

وتبرز أهمية هذه المراجعة بصورة خاصة عندما تعتمد الهياكل على الأشخاص والعلاقات أكثر من اعتمادها على قواعد تنظيمية واضحة. فعندما تتأخر الانتخابات الداخلية، أو لا تكون الصلاحيات محددة، أو تتشكل الأدوار بصورة غير رسمية، قد تبدو الهياكل مستقرة من الخارج، بينما تختلف طريقة عملها في الممارسة من وقت إلى آخر أو من فرع إلى آخر. ويساعد التشخيص على توضيح ما إذا كانت مشاركة الشباب تستند إلى ترتيبات واضحة ومستقرة، أم ترتبط بالعلاقات الشخصية وتقديرات القيادات والظروف القائمة.

كما يتيح هذا البعد النظر في تمثيل الشباب عبر المستويات التنظيمية المختلفة. فقد تكون الهياكل الشبابية نشطة في الفروع أو على مستوى المحافظات، بينما تظل صلتها محدودة بمساحات صنع القرار على المستوى الوطني. ويساعد فحص هذه الروابط على فهم ما إذا كانت الترتيبات التنظيمية تتيح للشباب مسارات واضحة للتقدّم والانتقال بين المستويات، أم تترك مشاركتهم متفاوتة ومنفصلة بين مستوى وآخر.

ومن خلال هذه القراءة التشخيصية، تستطيع الأحزاب فهم الكيفية التي تتيح بها هياكلها مشاركة الشباب أو تحد منها، وكيف تؤثر ترتيبات التمثيل في أدوار الشباب وفرص تقدّمهم واستمرار مشاركتهم. كما تساعد هذه القراءة على التمييز بين وجود هياكل شبابية وبين قدرتها الفعلية على فتح مسارات للمشاركة والتأثير داخل الحزب. فزيادة عدد الهياكل لا تعني بالضرورة مشاركة أكثر فاعلية.

مثال مقارن – كينيا

الخلفية: هياكل شبابية ظاهرة ومسارات غير متوقعة

تعمل كينيا في بيئة حزبية تنافسية متعددة الأحزاب، حيث غالبًا ما تتشكل الأحزاب السياسية حول شخصيات قيادية، أو تحالفات قائمة على الانتماءات الاجتماعية، أو دورات انتخابية متعاقبة، أكثر من اعتمادها على برامج سياسية مستقرة وطويلة الأمد. وتشير الدراسات المعنية بالحياة الحزبية في كينيا إلى أن نشأة الأحزاب وآليات الحشد فيها تأثرت تاريخيًا بالشبكات الشخصية والعلاقات غير الرسمية، وهو ما ينعكس على كيفية توزيع الفرص داخل الأحزاب ومن يحصل على أدوار متقدمة فيها.

وفي هذا السياق، تُطرح مشاركة الشباب بوصفها أولوية معترفًا بها على المستوى الرسمي. إذ يتضمن دستور كينيا لعام 2010 تدابير تمييز إيجابي، وينص على تمثيل الشباب ضمن الأعضاء المعيّنين في مجلس الشيوخ. كما يتضمن قانون الأحزاب السياسية وأحكام تمويل الأحزاب أهدافًا تتعلق بتعزيز تمثيل الشباب (إلى جانب فئات أخرى)، ويتيح استخدام التمويل العام للأحزاب لأغراض ديمقراطية، بما في ذلك دعم تمثيل الشباب والنساء.

وعلى الرغم من هذا الإطار المُمكِّن، تُظهر تقييمات متعددة أن مشاركة الشباب داخل الأحزاب غالبًا ما تكون مرتفعة من حيث الحشد والنشاط، لكنها محدودة من حيث التأثير الفعلي. ففي بعض الحالات، يُنظر إلى الشباب خلال الانتخابات بوصفهم قاعدة تعبئة انتخابية، أكثر من كونهم فاعلين يمتلكون مسارات واضحة نحو أدوار قيادية. كما تشير تحليلات أخرى إلى وجود آليات ومتطلبات رسمية للشمول، مع استمرار التحديات في ترجمتها إلى نتائج إدماج ملموسة داخل الهياكل الحزبية.

وعمليًا، تحتفظ العديد من الأحزاب الكينية بأجنحة أو روابط شبابية، إضافة إلى هياكل مخصّصة للشباب على المستويين الوطني والمحلي. غير أن التحليل المقارن لمشاركة الشباب في الأحزاب يُظهر أن هذه الأجنحة غالبًا ما تضم فئات تمتلك أصلًا قدرة على الوصول أو علاقات داخل الحزب، وتبقى في كثير من الأحيان محدودة التأثير داخل التسلسل القيادي للحزب الأم.

الاستراتيجيات التي استخدمتها الأحزاب السياسية لإشراك الشباب

اعتمدت الأحزاب الكينية عددًا من الاستراتيجيات الشائعة لإدماج الشباب في الحياة الحزبية، من بينها:

- أجنحة شبابية رسمية وهياكل شبابية لامركزية

تحافظ العديد من الأحزاب على روابط أو أجنحة شبابية قائمة بصفة دائمة، وتمتد أحيانًا إلى الفروع المحلية. ومن حيث التصميم، تُنشأ هذه الهياكل لتمثيل الشباب داخل الحزب، وتنظيم مشاركتهم، وتوفير مساحة للتواصل بين المستويات المحلية والوطنية. وفي الممارسة، تختلف أدوار هذه الأجنحة من حزب إلى آخر، إذ يقتصر بعضها على النشاط التنظيمي والتعبئة، بينما تظل صلتها بمراكز صنع القرار محدودة أو غير منتظمة.

- أدوار تعبئة خلال الانتخابات والحملات

تؤدي الأجنحة الشبابية عادةً دورًا محوريًا في التواصل مع الناخبين، وتنظيم التجمعات، والدعم اللوجستي، وتعزيز الحضور في الحملات الانتخابية. ويؤدي ذلك إلى مشاركة كثيفة على مستوى الأنشطة، حتى عندما لا يرافقها انتقال مماثل إلى مواقع التأثير أو صنع القرار.

- تأطير قانوني وسياساتي للشمول

تعمل الأحزاب ضمن منظومة تُدرج شمول الشباب بصورة صريحة في الدستور والأطر التنظيمية للأحزاب، وهو ما قد يشجّع على ممارسات تمثيلية أو رمزية، بما في ذلك مسارات التعيين لفئات الاهتمام الخاصة.

- التدريب ومبادرات الاستهداف الشبابي (غالبًا بدعم من شركاء)

دعمت مبادرات إقليمية ودولية معنية بإشراك الشباب في السياسة الحزبية بعض أشكال التدريب والتأهيل، غير أن أثر هذه المبادرات ظل مرتبطًا بدرجة إدماج الأحزاب لما يتم اكتسابه ضمن أنظمة التقدّم الداخلي ومسارات المسؤولية.

الاستراتيجيات التي كانت ضعيفة أو محلّ جدل أو لم تُترجم إلى مسارات واضحة

تُظهر الدراسات والتقييمات عددًا من نقاط الضعف المتكررة، من بينها:

- الأجنحة الشبابية كهياكل موازية لا كمسارات

غالبًا ما تعمل الأجنحة الشبابية بوصفها أطرًا مخصّصة للحشد والتنظيم، لكنها تبقى ضعيفة الارتباط باللجان التنفيذية، أو بعمليات اختيار المرشحين، أو بصنع السياسات، ما يعني أن المشاركة الشبابية لا تؤدي بشكل منتظم إلى التقدّم أو تحمّل مسؤوليات أوسع.

- التقدّم المتأثر بالعلاقات والنفوذ والموارد

في السياقات التي يتحدد فيها التقدّم الحزبي الداخلي عبر القرب من القيادات، أو القدرة على الحشد، أو توفر الموارد، تصبح مسارات الشباب غير متساوية وتعتمد على عوامل غير واضحة أو غير متاحة للجميع.

- تركّز الشمول حول الانتخابات بدل تأطيره مؤسسيًا

غالبًا ما تتكثّف مشاركة الشباب خلال الدورات الانتخابية، ثم تتراجع خلال فترات العمل الحزبي الاعتيادي، ما يحدّ من الاستمرارية ومن تطوير قيادات شابة على المدى المتوسط.

- «تمثيل» دون سلطة

حتى في الحالات التي يكون فيها الشباب مرئيين أو ممثّلين رسميًا، فإن غياب حقوق التصويت، أو صلاحيات وضع جدول الأعمال، أو المقاعد المضمونة في الهيئات الحزبية الأساسية، يضعف مصداقية المسارات المتاحة لهم.

النتائج والدلالات

يُظهر المثال الكيني نمطًا تتسم فيه:

- مشاركة الشباب بارتفاعها من حيث العدد والنشاط،
- لكنها منخفضة من حيث التقدّم المتوقع نحو مواقع التأثير.

ويُفضي ذلك إلى عدد من النتائج المؤسسية، من بينها:

- شعور بالإحباط بين الأعضاء الشباب عندما لا تؤدي المشاركة إلى مسؤولية أو دور واضح.
- شمول مشروط، حيث يعتمد الوصول على العلاقات أو القدرة على الحشد بدل معايير شفافة.
- تفاوت التجربة بين السياقات المحلية، إذ تختلف المسارات باختلاف القيادات والبيئات السياسية.

وباختصار، تُظهر كينيا أن وجود هياكل شبابية رسمية يمكن أن يتعايش مع ضعف المسارات المؤسسية، لا سيما في البيئات الحزبية التي يغلب عليها الطابع الشخصي والتعبوي.

أهمية هذا المثال للتفكير في السياق اليمني

بالنسبة للأحزاب السياسية اليمنية، تُعدّ كينيا مثالًا قريبًا من حيث السياق، لأنها تُبرز أن:

1. إنشاء هياكل شبابية لا يعني بالضرورة وجود مسارات حقيقية للتقدّم.
2. تفقد المسارات استقرارها عندما تبقى خاضعة للتقدير الشخصي.
3. الشمول المرتبط بالمواسم الانتخابية يظل هشًّا.
4. الالتزامات القانونية أو الشكلية لا تُغيّر تلقائيًا أنماط التقدّم الداخلي.

ويؤكد هذا المثال أن بناء مسارات مستدامة يتطلب ترتيبات داخلية واضحة، لا الاكتفاء بالأطر القانونية أو التنظيمية الخارجية.

مثال مقارن – المغرب

الخلفية: الشباب والأحزاب السياسية

تُسجّل مشاركة الشباب المغربي في العمل الحزبي الرسمي مستويات منخفضة جدًا، وهو ما يعكس أنماطًا أوسع من ضعف الثقة بالأحزاب السياسية ومحدودية الإدماج المؤسسي. وتُظهر الاستطلاعات والدراسات بشكل متكرر أن نحو 1 ٪ فقط من الشباب يُعدّون أعضاء نشطين في الأحزاب السياسية، وهي نسبة أدنى بكثير من المتوسطات العالمية، وتدلّ على وجود عوائق هيكلية تحدّ من الدخول إلى الأحزاب ومن القدرة على التأثير من داخلها.

كما يُعبّر الشباب في المغرب عن مستويات متدنية من الثقة بالمؤسسات السياسية والأحزاب، إذ أفاد نحو 70 ٪ منهم بعدم الثقة بالمؤسسات المنتخبة، وهي نسبة تفوق مستوى الثقة الممنوح للجمعيات المدنية. ويشير ذلك إلى تصوّر واسع بأن الهياكل الحزبية والمسارات السياسية لا تُنظر إليها بوصفها قنوات موثوقة أو ذات جدوى حقيقية للمشاركة.

وفي المقابل، يظهر انخراط الشباب بوضوح في أشكال بديلة من العمل المدني والاحتجاجي، مثل حركة «Gen Z 212» التي برزت مؤخرًا، والتي تنظّم نفسها إلى حدّ كبير خارج الأطر الرسمية وترفض الانتماء الحزبي التقليدي، في تعبير عن حالة إحباط جيلية من السياسة المؤسسية.

الاستراتيجيات التي استخدمتها الأحزاب السياسية لإشراك الشباب

على الرغم من مواطن الضعف الهيكلية، شهدت الساحة بعض الجهود التي قادتها الأحزاب أو فاعلون خارجيون لإشراك الشباب، من بينها:

- **تعيين ممثلين شباب في مبادرات تشاركية**

شاركت الأحزاب السياسية في المغرب في مبادرات متعددة الأطراف، مثل المنتدى المغربي للشباب، حيث تقوم الأحزاب بتعيين ممثلين شباب للمشاركة في حوارات مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات. ويتيح هذا النوع من المشاركة قدرًا من الظهور والتعرّف على النقاشات المتعلقة بالسياسات العامة.

- **المشاركة في إعداد استراتيجيات وطنية**

شاركت الأجنحة الشبابية أو الأقسام المخصّصة للشباب في بعض الأحزاب في عمليات أوسع لصياغة استراتيجيات وطنية، بما في ذلك مشاورات ومنتديات إقليمية هدفت إلى إدماج وجهات نظر الشباب في النقاشات السياسية.

- **بناء القدرات من خلال انخراط متعدد القطاعات**

سعت برامج مدعومة من منظمات دولية وإقليمية إلى تعزيز مهارات الشباب في مجالات مثل العمل التشريعي، والمناصرة، والتواصل الاستراتيجي، عبر إشراك الأجنحة الشبابية إلى جانب فاعلين مدنيين.

وتُعدّ هذه الاستراتيجيات نقاط إدماج محدودة، لكنها غالبًا ما بقيت خارج مراكز السلطة الحزبية الأساسية، ولم تُدمج ضمن مسارات مؤسسية واضحة تقود إلى تحمّل المسؤولية أو التأثير.

الاستراتيجيات التي كانت ضعيفة أو محلّ جدل أو غير كافية

على الرغم من محاولات الإشراك، لا تزال عدة قيود بنيوية قائمة، من بينها:

- **محدودية العضوية الشبابية وضعف التجديد الداخلي**

تتسم الأحزاب السياسية في المغرب بارتفاع متوسط أعمار أعضائها وضعف تجديد النخب، مع انخفاض عضوية الشباب ومحدودية التداول داخل الصفوف القيادية. ونادرًا ما يتواجد الشباب في هيئات صنع القرار أو المواقع القيادية، ما يحدّ من المسارات المتاحة للانتقال من المشاركة إلى التأثير.

- **غياب مسارات داخلية واضحة للتقدّم**

على الرغم من وجود أجنحة شبابية في بعض الأحزاب، فإنها في الغالب غير مدمجة في آليات صنع القرار أو في عمليات اختيار المرشحين. ونتيجة لذلك، تعمل هذه الهياكل في كثير من الأحيان كمساحات استشارية أو رمزية، أكثر من كونها قنوات فعلية للانتقال إلى مواقع السلطة.

- **عزوف الشباب واللجوء إلى أشكال تعبئة بديلة**

يعكس بروز حركات شبابية مستقلة خارج الأحزاب حالة أعمق من فقدان الثقة بالمسارات المؤسسية. ويُفضّل العديد من الشباب المغربي الانخراط في أنشطة احتجاجية، أو تعبئة رقمية، أو حملات مطلبية، بدلًا من العمل من داخل الأحزاب.

- **ضعف الثقة العامة في الأحزاب السياسية**

تُسهم المستويات المتدنية للثقة في الأحزاب عمومًا في تقليص جاذبية العضوية الحزبية كوسيلة للمشاركة السياسية، ما يزيد من هشاشة المسارات المتاحة أمام الشباب.

وتعني هذه العوامل مجتمعة أن مسارات التقدّم المؤسسي للشباب لا تزال محدودة التطوّر، رغم وجود مبادرات متفرقة أو جزئية.

النتائج والدلالات

يُظهر المثال المغربي كيف يمكن للإدماج الهيكلي، في غياب مسارات موثوقة، أن يحدّ من تأثير الشباب، حيث تتجلّى عدة أنماط:

- **انخفاض المشاركة الرسمية:** مع وجود نحو 1 ٪ فقط من الشباب في العمل الحزبي، تواجه الأحزاب صعوبة في استقطاب الشباب أو الحفاظ على انخراطهم.
- **ضعف الثقة بالأحزاب:** تُقوّض مستويات عدم الثقة العالية شرعية الأحزاب بوصفها قنوات لفاعلية الشباب السياسية.
- **تنامي أشكال بديلة للمشاركة:** يُعبّر الشباب بشكل متزايد عن مواقفهم السياسية عبر الاحتجاجات، ووسائل التواصل الاجتماعي، والحملات القاعدية، بدل الآليات الحزبية الداخلية.

وتُظهر هذه الأنماط مجتمعة أن وجود مساحات تنظيمية شكلية لا يكفي عندما لا توفّر المؤسسات مسارات واضحة، ومتوقعة، وذات معنى لتحمّل المسؤولية والتأثير.

أهمية هذا المثال للتفكير في السياق اليمني

تقدّم تجربة المغرب عددًا من الإشارات المفيدة للأحزاب اليمنية عند التفكير في البعد الثاني:

1. **وجود الهياكل لا يكفي إذا كانت بعيدة عن صنع القرار**

قد تفقد الهياكل الشبابية أهميتها إذا لم تكن مرتبطة بمساحات صنع القرار أو بمسارات واضحة للتقدّم داخل الحزب. وفي هذه الحالة، قد يصبح وجودها شكليًا، ما يضعف اهتمام الشباب بها واستمرار مشاركتهم من خلالها.

2. **الثقة بالحزب تؤثر في استعداد الشباب للمشاركة**

عندما تضعف ثقة الشباب بالأحزاب وبقدرتها على إتاحة أدوار مؤثرة لهم، تتراجع جدوى المشاركة الحزبية من وجهة نظرهم. وفي السياق اليمني المتأثر بالصراع والانقسام، من المهم النظر في الكيفية التي تؤثر بها هذه التصورات في استقطاب الشباب واستمرار مشاركتهم.

3. **عندما تغيب المسارات الواضحة، يبحث الشباب عن بدائل**

تُظهر تجربة المغرب أن بعض الشباب اتجهوا إلى مساحات مدنية وغير رسمية عندما لم يجدوا مسارات حزبية واضحة أو موثوقة. ويمكن أن يظهر نمط مشابه في اليمن إذا لم يجد الشباب داخل الأحزاب فرصًا واضحة للمشاركة والتقدّم والتأثير.

4. **ينبغي أن ترتبط الهياكل الشبابية بمسارات للتقدّم والتأثير**

تزداد أهمية الهياكل الشبابية عندما تكون مرتبطة بمسارات واضحة تتيح للشباب الانتقال إلى أدوار أوسع وأكثر تأثيرًا داخل الحزب. ومن دون هذه الصلة، قد تبقى المشاركة محصورة في الأنشطة والأدوار التنظيمية، من دون أن تترجم إلى تأثير فعلي في القرار.

5. **تكامل المسارات شرط أساسي**

تحتاج الهياكل التنظيمية إلى الارتباط بمسارات حقيقية نحو القيادة والتأثير. ومن دون هذا الربط، تظل المشاركة إجرائية وغير قادرة على إحداث تغيير.

ما الذي تشير إليه الخبرة الدولية – وكيف يمكن مقاربتها عمليًا في السياق اليمني؟

تشير الخبرات المقارنة من كينيا والمغرب إلى أن التحدي لا يكمن في غياب الهياكل الشبابية بحد ذاته، بل في ضعف المسارات التي تربط مشاركة الشباب بصنع القرار وتولي أدوار قيادية داخل الحزب. ففي كلا السياقين، يحظى الشباب بحضور واضح، وغالبًا باعتراف رسمي، لكن فرص التقدّم تظل غير مضمونة وقد ترتبط بتقديرات القيادات أو بعوامل داخلية غير واضحة.

الهياكل الشبابية ضرورية لكنها غير كافية

تُظهر جربتا كينيا والمغرب أن إنشاء هياكل أو أقسام مخصصة للشباب، أو توفير ترتيبات لتمثيلهم، لا يؤدي تلقائيًا إلى فتح مسارات فعلية للتقدّم داخل الحزب. ففي كينيا، تتمتع الهياكل الشبابية بحضور ونشاط واضحين، لكنها تعمل في كثير من الأحيان كأطر للحشد والتعبئة، مع صلة محدودة بمراكز صنع القرار. وفي المغرب، توجد هياكل شبابية وترتيبات للتمثيل، لكنها لا ترتبط دائمًا بصورة واضحة بالمسارات المؤدية إلى المواقع القيادية.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

قد يكون من المفيد التمييز بين:

- هياكل تنظّم مشاركة الشباب،
- وهياكل تفتح أمامهم مسارات للتقدّم والتأثير.

و يمكن النظر في ما إذا كانت الهياكل الشبابية القائمة ترتبط، رسميًا أو في الممارسة، بالهيئات القيادية، أو باختيار المرشحين، أو بصنع القرارات المهمة، أم أنها تعمل إلى جانب هذه المساحات من دون تأثير فعلي فيها.

تفقد المسارات مصداقيتها عندما يكون التقدّم خاضعًا للتقدير أو للإدارة

تُظهر التجربتان أن التقدّم داخل الأحزاب لا يعتمد دائمًا على معايير واضحة ومعلومة، بل قد يتأثر بعوامل مثل:

- تقدير القيادات،
- شبكات النفوذ والعلاقات،
- الاصطفافات الداخلية،
- أو اعتبارات الولاء السياسي.

وفي كينيا، يؤدي ذلك إلى تفاوت تجارب الشباب بين الأحزاب والفروع. أما في المغرب، فقد أسهم غياب وضوح هذه المسارات في تراجع اهتمام بعض الشباب بالعضوية الحزبية، عندما شعروا بأن فرص التقدّم محدودة أو غير واضحة.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

في ظل أهمية العلاقات غير الرسمية وتمركز بعض الصلاحيات داخل مستويات قيادية محددة، يمكن النظر في::

- كيف تُتخذ قرارات التقدّم وتولي المسؤوليات في الممارسة.
- وما إذا كانت هذه المسارات مفهومة وواضحة للشباب.
- وكيف يؤثر وضوحها أو غموضها في رغبة الشباب في الاستمرار وبناء الثقة بالحزب.

فكلما كانت مسارات التقدّم غير واضحة أو شديدة الانغلاق، أصبح الحفاظ على المشاركة المستمرة أكثر صعوبة..

الحضور دون تأثير فعلي يضعف استمرار المشاركة

تُظهر التجربتان أن الحضور الواسع للشباب يصعب الحفاظ عليه إذا لم يقترن بمساحة فعلية للتأثير. فقد يشارك الشباب في الحملات أو المشاورات أو الفعاليات العامة، بينما يظلون بعيدين عن المساحات التي تُحدد فيها التوجهات والقرارات الأساسية.

ومع مرور الوقت، يُسهم هذا الفارق في:

- تراجع الحافز على المشاركة.
- الانسحاب التدريجي من العمل الحزبي.
- أو البحث عن مساحات أخرى للمشاركة السياسية خارج الأحزاب.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

يمكن للأحزاب اليمنية النظر في ما إذا كان حضور الشباب ومشاركتهم يقترنان أيضًا بـ:

- تحمل مسؤوليات واضحة.
- المشاركة في صنع القرار.
- والقدرة على التأثير في نتائج النقاشات والقرارات داخل الحزب.

فالحضور الواسع لا يعني بالضرورة وجود تأثير سياسي فعلي إذا ظلت الأدوار المؤثرة بعيدة عن الشباب.

تضعف الاستمرارية عندما ترتبط مشاركة الشباب بفترات محددة

تُظهر التجربتان أن مشاركة الشباب كثيرًا ما تتسع خلال الانتخابات، أو مبادرات التطوير، أو البرامج المدعومة من جهات خارجية، عندما تزداد حاجة الأحزاب إلى الحشد أو الظهور العام أو توسيع المشاركة. وبعد انتهاء هذه الفترات، قد تتراجع أدوار الشباب أو تعود إلى نطاق أضيق. ويؤثر هذا النمط في ثقة الشباب بالمسارات المتاحة، إذ قد يشعرون بأن مشاركتهم تزداد عند الحاجة إليهم، من دون أن تصبح جزءًا مستمرًا من الحياة الحزبية.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

في سياق يتّسم بصراع ممتدّ وحالة من عدم اليقين السياسي، قد يكون من المفيد التوقّف عند:

- ما إذا كانت أدوار الشباب تستمرّ بعد انقضاء الفترات التي تشهد طلبًا مرتفعًا على مشاركتهم،
- وكيف تعمل الأطر الشبابية الحزبية خلال فترات الجمود السياسي، أو التفاوض، أو التوتّر الداخلي.

فالمسارات التي يمكن للشباب الاعتماد عليها تحتاج إلى قدر من الاستمرارية، حتى عندما لا تكون مشاركتهم مرتبطة بانتخابات أو مبادرات مؤقتة.

غياب المسارات الواضحة قد يدفع الشباب بعيدًا عن الأحزاب

تُبرز تجربة المغرب بصورة خاصة أثر غياب مسارات واضحة ومفهومة للانتقال من العضوية إلى تحمل المسؤولية والتأثير داخل الحزب. فعندما لا يعرف الشباب كيف يمكنهم التقدّم، أو عندما ترتبط هذه الفرص بعوامل غير معلنة، قد يرون أن مشاركتهم محدودة الأفق، وهو ما قد يدفع بعضهم إلى البحث عن مساحات أخرى للعمل العام والسياسي.

وقد يشمل ذلك:

- المبادرات والحركات المدنية.
- الاحتجاج.
- النشاط عبر المنصات الرقمية.
- أو الابتعاد عن العمل الحزبي.

وتُظهر كينيا نمطًا قريبًا، حيث يظل الشباب حاضرين بقوة في النشاط السياسي، لكنهم لا يكونون دائمًا داخل الهياكل التي تملك صلاحيات فعلية في صنع القرار.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

قد يكون من المفيد للأحزاب اليمنية النظر في كيفية تأثير وضوح المسارات–أو غيابها–على:

- استعداد الشباب للاستثمار طويل الأمد في الحياة الحزبية،
- نظرتهم إلى الحزب باعتباره مساحة يمكنهم من خلالها التأثير.
- والعلاقة بين الحزب وأعضائه وقواعده الشبابية على المدى الطويل.

تختلف فرص مشاركة الشباب بين الفروع والسياقات المحلية

تُظهر تجربتا كينيا والمغرب أن فرص الشباب في المشاركة والتقدّم تختلف باختلاف السياق المحلي، وطبيعة القيادة، وظروف العمل السياسي. ففي بعض الفروع، يحصل الشباب على مسؤوليات أوسع نتيجة الحاجة العملية أو وجود ثقة أكبر بينهم وبين القيادات، بينما تظل أدوارهم أكثر محدودية في فروع أخرى.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

في ظل الاختلافات الواضحة بين المحافظات، يمكن للأحزاب النظر في:

- الفروع أو المحافظات التي تبدو فيها مسارات الشباب أكثر انفتاحًا.
- العوامل التنظيمية أو القيادية التي ساعدت على ذلك.
- وكيف يمكن الاستفادة من هذه الخبرات في التعلّم الداخلي بين الفروع.

وبذلك، يمكن التعامل مع التجارب المحلية الناجحة نسبيًا باعتبارها مصدرًا للتعلّم داخل الحزب، لا مجرد حالات منفصلة.

خلاصة للتفكير

تشير الخبرات المقارنة، في مجملها، إلى أن تعزيز مشاركة الشباب من خلال الهيكل التنظيمي لا يعتمد على وجود الهياكل وحدها، بل على النظر في:

- كيفية توزيع الصلاحيات داخل الحزب.
- وكيف تُتخذ قرارات التقدّم وتولي المسؤوليات.
- وما إذا كانت المسارات الحزبية واضحة ويمكن للشباب فهمها والاعتماد عليها.
- وما إذا كان حضور الشباب يقترن بتأثير فعلي في القرار.

وبالنسبة للأحزاب السياسية اليمنية، لا يقتصر السؤال على الحاجة إلى إنشاء هياكل شبابية إضافية، بل يشمل أيضًا مدى ارتباط الهياكل القائمة بصنع القرار، وتولي المسؤوليات، والمسارات المؤدية إلى أدوار أوسع وأكثر تأثيرًا داخل الحزب.

اسئلة تشخيصية وتمرين للتفكير المنظّم

يقدّم هذا القسم تمرينًا تشخيصيًا يساعد الأحزاب السياسية على مراجعة كيفية تنظيم مشاركة الشباب داخل الحزب، وما إذا كانت هناك مسارات واضحة ومستقرة تربط المشاركة بتحمّل المسؤولية، والتأثير في القرار، والوصول إلى أدوار قيادية. ويركّز التمرين على كيفية عمل الهياكل والترتيبات التنظيمية في الممارسة الفعلية، وليس فقط على ما تنص عليه اللوائح أو الوثائق الرسمية.

هدف التمرين التشخيصي

يساعد هذا التمرين الأحزاب على النظر في الهياكل الشبابية القائمة، وموقعها داخل الحزب، وكيفية عملها، ومدى وضوح المسارات المتاحة أمام الشباب للتقدّم داخل التنظيم. كما يتيح مراجعة كيفية تنظيم تمثيل الشباب، وتحديد أدوارهم وصلاحياتهم، وعلاقتهم بالمستويات التنظيمية المختلفة.

وبصورة أكثر تحديدًا، يساعد التمرين على:

- النظر في ما إذا كانت الهياكل الشبابية قائمة وفاعلة خارج فترات الانتخابات أو الحشد.
- فحص مدى ارتباط الهياكل الشبابية بالهيئات الأساسية للحزب ومساحات صنع القرار.
- النظر في ما إذا كانت المسارات الحزبية للانتقال من المشاركة إلى تحمّل المسؤولية واضحة ومفهومة للشباب.
- التمييز بين التمثيل الذي يتيح تأثيرًا فعليًا والتمثيل الذي يبقى في حدود الحضور الشكلي.
- إبراز الفروق بين الشابات والشباب، وبين المحافظات والفروع، في فرص المشاركة والتقدّم.
- النظر في مدى استمرار هذه المسارات خلال فترات الضغط السياسي أو الأزمات.

ولا يهدف التمرين إلى قياس أداء الحزب أو الحكم على فاعلية هياكله، بل إلى توضيح كيفية تأثير الترتيبات التنظيمية في مشاركة الشباب واستمرارها مع مرور الوقت.

لماذا يُعدّ هذا التمرين التشخيصي ضروريًا؟

قد يوحي وجود هياكل شبابية داخل الحزب بأن هناك مسارات قائمة لمشاركة الشباب وتقدّمهم. غير أن التحليل السابق يُظهر أن وجود الهياكل وحده لا يضمن ذلك. فقد توجد هياكل شبابية من دون أن تكون مرتبطة بمساحات صنع القرار، كما قد يتحقق التمثيل من دون أن يقترن بتأثير فعلي.

لذلك، يساعد هذا التمرين على مراجعة:

- ما إذا كانت الهياكل الشبابية مرتبطة بالهيئات القيادية ومساحات صنع القرار، أم تعمل بصورة منفصلة عنها.
- ما إذا كانت فرص التقدّم تستند إلى قواعد واضحة، أم تعتمد بدرجة أكبر على العلاقات والتقديرات غير الرسمية.
- ما إذا كانت زيادة المسؤوليات التي يتحملها الشباب تقترن أيضًا بصلاحيات أوسع وقدرة أكبر على التأثير.
- وما إذا كانت الترتيبات التنظيمية تعمل بصورة متقاربة بين المحافظات والفروع، وفي الفترات السياسية الحساسة.

ومن دون هذه المراجعة، قد يصعب ملاحظة بعض العوائق المرتبطة بالهياكل والتنظيم، وقد يبدو حضور الشباب واسعًا في حين تظل فرصهم في التقدّم والتأثير محدودة. ويوفّر التمرين إطارًا مشتركًا لمناقشة هذه القضايا من دون إصدار أحكام أو افتراض الحاجة إلى اتخاذ خطوات فورية.

كيفية استخدام التمرين

يمكن استخدام هذا التمرين بصورة فردية أو جماعية، من قبل القيادات، أو الشباب، أو مجموعات تضم الطرفين. كما يمكن أن تستخدمه مجموعات مختلفة بصورة منفصلة، ثم تقارن وجهات نظرها في جلسة مشتركة.

ولا يُنظر إلى اختلاف الإجابات باعتباره مشكلة تحتاج إلى الحسم، بل يمكن أن يساعد هذا الاختلاف في كشف تفاوت فهم الأدوار والصلاحيات والمسارات داخل الحزب.

وتُستخدم الملاحظات الناتجة عن التمرين لدعم المراجعة والتشاور الداخليين. ولا يُقصد منه إنتاج درجات أو تصنيفات أو مقارنات بين الأحزاب، كما أنه ليس أداة للتقييم أو لإعداد تقارير خارجية. ويمكن للحزب استخدام التمرين كاملًا، أو اختيار الأسئلة والأقسام الأكثر ارتباطًا باحتياجاته وأولوياته الداخلية.

نموذج استمارة تشخيصية

النطاق والحدود

يقدّم هذا التمرين قراءة تشخيصية عامة للهيكل التنظيمي، وتمثيل الشباب، والمسارات المتاحة أمامهم للتقدّم داخل الحزب. ويساعد على تحديد الجوانب التي تعمل بصورة جيدة، والجوانب التي تحتاج إلى مزيد من المراجعة، وأوجه عدم الاتساق بين الهياكل أو المستويات المختلفة.

ولا يغني التمرين عن مراجعة أكثر تعمقًا عند الحاجة. ويمكن للأحزاب التي ترغب في التوسع في قضايا محددة يبرزها التمرين، مثل وضوح الصلاحيات، أو المسارات الحزبية، أو الفروق بين الشابات والشباب، أو التباينات بين المحافظات، الرجوع إلى الأدوات التشخيصية المتخصصة الواردة في الجزء السادس من الدليل.

البعد الثالث: وصول الشباب إلى صنع القرار

قراءة رؤية الحزب وتوجّهاته تجاه الشباب

يساعد النظر في مشاركة الشباب في صنع القرار الأحزاب على تكوين قراءة أوضح لكيفية توزيع الصلاحيات والتأثير داخل الحزب، وفهم ما إذا كانت مشاركة الشباب تتجاوز الحضور في الأنشطة والاجتماعات إلى التأثير الفعلي في القرار. ويركّز هذا البعد على كيفية صنع القرارات في الممارسة، ومن يشارك في مراحلها المختلفة، وما إذا كانت فرص مشاركة الشباب تتغيّر بحسب طبيعة القرار، وحساسية الموضوع، والظروف السياسية المحيطة.

في كثير من الأحزاب، يشارك الشباب في الاجتماعات والمشاورات والأنشطة التنظيمية، لكن مستوى تأثيرهم في القرارات قد يختلف. ويساعد هذا البعد على التمييز بين المشاركة التي تتيح للشباب إبداء الرأي، والمشاركة التي تؤثر فعليًا في مسار القرار ونتيجته. كما يتيح النظر في اختلاف فرص المشاركة بحسب نوع القرار، والمستوى التنظيمي الذي يُتخذ فيه، والظروف القائمة.

وتبرز أهمية هذه المراجعة عند النظر في العلاقة بين مساحات صنع القرار الرسمية والممارسات غير الرسمية. ففي بعض الحالات، قد تُناقش القرارات المهمة داخل مجموعات محدودة، أو من خلال مشاورات مباشرة بين القيادات، أو في ظروف تتطلب اتخاذ قرارات سريعة. وعندها، قد لا يرتبط وصول الشباب إلى هذه النقاشات بمواقعهم التنظيمية وحدها، بل أيضًا بعوامل مثل الثقة بهم، وعلاقتهم بالقيادات، ومدى الاستعداد الذي يُنظر إليهم على أنهم يمتلكونه.

ويساعد التشخيص هنا على فهم ما إذا كانت فرص مشاركة الشباب في صنع القرار واضحة ويمكن الاعتماد عليها، أم أنها تختلف بحسب الأشخاص والموضوع والظرف السياسي.

كما يتيح هذا البعد النظر في ما يحدث لمشاركة الشباب خلال الفترات الأكثر حساسية. فقد تكشف الأزمات، أو الخلافات الداخلية، أو الحاجة إلى اتخاذ قرارات سريعة، عن حدود المشاركة التي لا تظهر في الظروف العادية. ويمكن من خلال ذلك فهم ما إذا كانت مساحة مشاركة الشباب تضيق عندما تصبح القرارات أكثر حساسية، أم أن مشاركتهم تستمر حتى في هذه الظروف.

ومن خلال هذه القراءة التشخيصية، تستطيع الأحزاب تكوين فهم أدق للكيفية التي تتحول بها مشاركة الشباب إلى تأثير فعلي في صنع القرار، وللمساحات التي تتسع فيها مشاركتهم أو تضيق. كما يساعد ذلك على فهم أثر هذه الممارسات في استمرار مشاركة الشباب وتقدّمهم داخل الحزب مع مرور الوقت.

أمثلة مقارنة من الخبرة الدولية

مثال مقارن – لبنان

الخلفية: لماذا يُعدّ الوصول إلى صنع القرار محدودًا في لبنان

يُوصَف النظام السياسي في لبنان على نطاق واسع كنظام تقاسم سلطة طائفي، تُبنى فيه الحوكمة والقرارات السياسية الكبرى على التوافق والتفاوض بين النخب السياسية، لا سيما عند تشكيل الحكومات أو التعامل مع القضايا الوطنية المفصلية. وفي هذا الإطار، تميل الأحزاب السياسية إلى العمل ضمن أنماط سلطة تتمحور حول القيادات، حيث تُصاغ كثير من القرارات الحاسمة في مساحات تفاوض غير رسمية، أكثر من كونها نتاجًا لإجراءات مؤسسية واضحة.

بالتوازي، شهد لبنان خلال السنوات الأخيرة مستويات مرتفعة من الإحباط الشعبي تجاه النخب السياسية والعمل الحزبي، خصوصًا بعد احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019 وما تلاها من أزمات متراكمة. وتُظهر استطلاعات الرأي العام انخفاضًا كبيرًا في الثقة بالمؤسسات السياسية والأحزاب، إلى جانب شعور واسع بعدم الرضا عن أداء القيادات وأساليب إدارة الشأن العام.

في هذا السياق، يواجه الشباب معضلة خاصة: فقد يكون حضورهم نشطًا وملحوظًا في الحياة السياسية والمدنية، لكن الوصول إلى مواقع صنع القرار داخل الأحزاب يظل شديد التقييد، وغالبًا ما يمر عبر شبكات قيادية عليا بدلًا من قواعد تنظيمية متوقعة.

الاستراتيجيات التي استخدمتها الأحزاب السياسية لإشراك الشباب

اعتمدت الأحزاب اللبنانية عددًا من المقاربات لإشراك الشباب، مع تركيز ملحوظ على المشاركة والحضور أكثر من نقل سلطة القرار:

- الأطر الشبابية الحزبية

تحتفظ معظم الأحزاب الكبرى بأطر شبابية أو أقسام مخصّصة تُعنى بالتعبئة، والمشاركة الداخلية، وتنظيم أنشطة موجّهة للشباب. كما برزت مبادرات عابرة للأحزاب جمعت قيادات من هذه الأطر، مثل شبكات الحوار وبناء الثقة، ما أسهم في ترسيخ مشاركة الشباب كجزء معترف به تنظيميًا داخل الأحزاب.

- الحوار والمشاركة التشاورية

غالبًا ما تُتاح مشاركة الشباب عبر مشاورات، ومنتديات، وعمليات حوار منظّمة، خاصة في الفترات التي تواجه فيها الأحزاب ضغوطًا على مستوى الشرعية أو تسعى إلى توسيع دائرة التفاعل. وتوفّر هذه الآليات وصولًا إلى مساحات النقاش، من دون أن يمتد ذلك بالضرورة إلى مواقع اتخاذ القرار النهائي.

- الأدوار الانتخابية والتعبوية

يُستدعى الشباب بصورة متكررة للمشاركة في الحملات الانتخابية وأنشطة التعبئة والتواصل، ما يعزّز حضورهم الحزبي خلال الفترات السياسية المكثّفة. وتشير دراسات شبابية إلى انخفاض تاريخي في المشاركة الانتخابية قبل عام 2019، وهيمنة الأحزاب التقليدية، بما يعكس نمطًا يتكثّف فيه الانخراط الحزبي حول الاستحقاقات الانتخابية والنتائج التي تُدار من قبل النخب.

استراتيجيات كانت ضعيفة أو محلّ خلاف أو غير كافية

رغم هذه المقاربات، تظهر مجموعة من القيود المتكرّرة التي تحدّ من فاعلية الشباب في صنع القرار:

- التشاور دون سلطة قرار

يُدعى الشباب في كثير من الأحيان إلى إبداء الرأي أو تقديم الملاحظات، لكن القرارات النهائية–مثل عقد التحالفات، أو اختيار المرشحين، أو تحديد التوجّهات السياسية–تبقى متركّزة داخل دوائر القيادة العليا، في سياق سياسي تحكمه تفاهمات النخب.

- هيمنة النفوذ غير الرسمي على المسارات المؤسسية

في ظل تشكّل السلطة عبر المساومات والشبكات غير الرسمية، يعتمد تأثير الشباب بدرجة أكبر على القرب من القيادات، لا على المواقع التنظيمية. وينتج عن ذلك تأثير متفاوت وشخصي، بدلًا من كونه مؤسسيًا ويمكن توقّعه.

- ضعف مصداقية القنوات الحزبية بوصفها مسارات للتأثير

تشير دراسات الرأي العام إلى حالة نفور عميقة من "الممارسة السياسية التقليدية"، خاصة بعد عام 2019، ما يعزّز الانطباع بأن المشاركة الحزبية لا تؤدي بالضرورة إلى تغيير ملموس، ولا سيما في أوساط الشباب.

النتائج والدلالات

يؤدي تداخل هذه العوامل إلى بيئة سياسية يكون فيها حضور الشباب قائمًا، بينما تظل قدرتهم على التأثير محدودة:

- طاقة شبابية مرتفعة مقابل نفوذ مؤسسي محدود: قد تكون الأطر الشبابية نشطة، لكنها تجد صعوبة في التأثير على مواقف الحزب عندما تُتّخذ القرارات عبر تفاهمات النخب وسلطة القيادات.
- تحوّل التأثير إلى علاقات شخصية: غالبًا ما يتحقق التأثير عبر الثقة الفردية وقنوات غير رسمية، ما يجعله هشًا وغير قابل للاستمرار أو التعميم.
- تزايد ابتعاد الشباب عن الأحزاب: تعكس المرحلة التي تلت عام 2019 حالة استياء متصاعدة وتراجعًا في الثقة، ما يدفع الشباب إلى البحث عن مسارات بديلة للتعبير السياسي خارج الأطر الحزبية التقليدية

أهمية المثال اللبناني للتفكير في السياق اليمني

يُعدّ لبنان حالة مقارنة مفيدة للأحزاب اليمنية، إذ يوضح كيف يمكن أن تتوسّع المشاركة دون أن تتحوّل إلى فاعلية حقيقية، عندما يظل صنع القرار مركزيًا، وغير رسمي، وخاضعًا لتحكّم النخب.

ويطرح المثال اللبناني أربعة أسئلة تأملية عملية ضمن البعد الثالث:

1. أين تُتخذ القرارات الفعلية، رسميًا وغير رسمي؟

في بعض السياقات، لا تُتخذ القرارات المهمة داخل الهياكل الحزبية الرسمية وحدها، بل قد تنتقل إلى تفاهمات أو مشاورات محدودة خارجها. ويساعد النظر في ذلك على فهم المساحات التي يحتاج الشباب إلى الوصول إليها حتى يكون لمشاركتهم تأثير فعلي.

2. هل تصل مشاركة الشباب إلى مرحلة صنع القرار، أم تتوقف عند التشاور؟

قد تتيح الأحزاب للشباب فرصًا للتشاور وإبداء الرأي، من دون أن يمتد ذلك بالضرورة إلى المشاركة في صياغة القرار أو التأثير في نتيجته. ومن المهم لذلك التمييز بين إتاحة التشاور والمشاركة الفعلية في صنع القرار.

3. هل يعتمد تأثير الشباب على ترتيبات واضحة أم على العلاقات الشخصية؟

عندما يرتبط تأثير الشباب بعلاقاتهم المباشرة مع القيادات، تصبح فرص المشاركة متفاوتة وقابلة للتغير. أما وجود قنوات واضحة للمشاركة فيساعد على جعل فرص التأثير أكثر استقرارًا وأقل اعتمادًا على الأشخاص.

4. هل يؤدي حضور الشباب إلى استمرار مشاركتهم وثقتهم بالعمل الحزبي؟

تُظهر التجربة اللبنانية أن الحضور من دون قدرة واضحة على التأثير قد يدفع بعض الشباب إلى تقليص مشاركتهم الحزبية أو البحث عن مساحات أخرى للعمل السياسي والعام.

مثال مقارن – السودان

الشباب محرّك التغيير، لكنهم خارج مركز القرار

وضعت انتفاضة 2018–2019 في السودان وسقوط الرئيس عمر البشير الشباب في صدارة المشهد السياسي الوطني. فقد برزت الشبكات القاعدية التي يقودها الشباب–ولا سيما لجان المقاومة، وهي هياكل تنظيمية محلية على مستوى الأحياء–بوصفها عنصرًا أساسيًا في التعبئة والتنسيق الميداني. وتشير التحليلات المعنية بمشاركة الشباب في السودان إلى أنه، رغم هذا الدور المحوري في الثورة، جرى استبعاد المجموعات الشبابية إلى حدٍّ كبير من المفاوضات الانتقالية التي أعقبت إزاحة البشير.

ولم يكن هذا الاستبعاد مفروضًا بالكامل من الأعلى. إذ أبدت بعض لجان المقاومة حذرًا من الانخراط في ساحات التفاوض النخبوية، خشية أن يؤدي الانخراط الرسمي إلى احتوائها أو إضعاف قدرتها التنظيمية. وقد وُثّق هذا القلق في تحليلات الاقتصاد السياسي والحوكمة لما بعد عام 2019 في السودان.

ومع تطوّر المرحلة الانتقالية، تركز صنع القرار بصورة متزايدة داخل مساحات تفاوض نخبوية ضمّت فاعلين عسكريين، وتحالفات سياسية قائمة، وحركات مسلّحة.

وعقب انقلاب 2021 وما تلاه من مبادرات سياسية، ظلّت لجان المقاومة قوة سياسية فاعلة في الشارع، لكنها بقيت في الغالب خارج أطر التفاوض الرسمية. وتشير تقارير متكررة إلى صعوبة بناء توافق واسع حول أي اتفاقات سياسية من دون مشاركة حقيقية من لجان المقاومة التي شكّلت العمود الفقري لحراك 2018–2019.

وبالتوازي مع ذلك، طوّرت لجان المقاومة رؤى سياسية خاصة بها، وصاغت «مواثيق» بديلة تطرح نماذج مختلفة للحكم والشرعية، بما يعكس في آن واحد نضجها السياسي وابتعادها عن مسارات التفاوض التي تقودها النخب.

الاستراتيجيات التي استخدمتها الأحزاب السياسية لإشراك الشباب

اتسم المشهد الحزبي في السودان خلال المرحلة الانتقالية بتنوّع شمل أحزابًا تقليدية، وتحالفات أحدث، وفاعلين مرتبطين بالحراك الاحتجاجي. أما استراتيجيات إشراك الشباب التي ظهرت، فقد اتبعت في الغالب نمطًا مألوفًا يقوم على الاعتراف والتشاور، دون منح سلطة قرار مستدامة.

- إشراك الشباب عبر المشاركة في التحالفات والمنتديات التشاورية

لجأت بعض التحالفات السياسية والأحزاب إلى آليات حوار تشاورية ومنتديات مرتبطة بالمرحلة الانتقالية لإشراك الشباب. غير أن التحليلات تشير إلى أن هذا الإشراك كان يُدار غالبًا عبر قيادات التحالفات والنخب السياسية، أكثر من كونه تأسيسًا لأدوار شبابية واضحة في صنع القرار.

- الاعتراف الرمزي بالشباب بوصفهم أصحاب مصلحة

حظي الشباب باعتراف واسع باعتبارهم مصدرًا رئيسيًا لشرعية الثورة، وبرز حضورهم في الخطاب السياسي العام. إلا أن هذا الاعتراف الرمزي لم يتحول بصورة منتظمة إلى أدوار منظّمة داخل وفود التفاوض أو هيئات اتخاذ القرار، وهي مسألة متكرّرة في تحليلات إدماج الشباب.

- إدماج محدود عبر الأقسام الشبابية الحزبية (حيث وُجدت)

في الحالات التي حافظت فيها الأحزاب على أقسام شبابية، انصبّ دورها في الغالب على التعبئة والتواصل، دون أن يمتد إلى التأثير في القرارات الاستراتيجية. وبقي النمط العام قائمًا: هياكل حزبية موجودة، بينما تتركّز سلطة القرار في مواقع أخرى.

استراتيجيات كانت ضعيفة أو محلّ خلاف أو غير كافية

تُبرز تجربة السودان نقاط ضعف محدّدة تتصل مباشرة بمفهوم القدرة على التأثير، لا بمجرد المشاركة:

- الاستبعاد من مساحات التفاوض و"لحظات القرار"

حتى عندما كان الشباب محرّكات أساسية للتغيير السياسي، فقد غابوا في كثير من الأحيان عن ساحات التفاوض الحاسمة التي صيغت فيها ترتيبات المرحلة الانتقالية، وتقاسم السلطة، والمسارات السياسية المستقبلية.

- **مخاطر الاستيعاب والخلاف حول الشرعية**

شهدت لجان المقاومة نقاشات داخلية حول ما إذا كانت المشاركة الرسمية قد تُضعف استقلاليتها وشرعيتها. وأنتج ذلك نمطًا متنازعًا من الإشراك، حيث كان الشباب، في آن واحد، مهمّشين من جهة، ومتردّدين في دخول مساحات تفاوض يرونها مقيّدة من جهة أخرى.

- **تفتّت القوى المدنية وضعف دمج مطالب الشباب**

تُبرز التحليلات أهمية لجان المقاومة تنظيميًا ودورها في بلورة تصوّرات للمستقبل السياسي، لكنها توثّق أيضًا العلاقة المعقّدة بين الشرعية المستمدة من الشارع والمسارات السياسية الرسمية، ما أدى في كثير من الأحيان إلى ضعف تمثيل مطالب الشباب في مخرجات القرار الرسمي.

- **هشاشة الاتفاقات التي افتقرت إلى قبول شبابي واسع**

تشير التقارير إلى أن الاتفاقات السياسية واجهت صعوبة في كسب شرعية أوسع من دون دعم لجان المقاومة ومكوّنات مدنية شبابية فاعلة، بما يسلّط الضوء على ضعف بنيوي: القرارات التي تُتخذ دون قبول شبابي تفتقر إلى المتانة والاستدامة.

النتائج والدلالات

تُظهر تجربة السودان تمييزًا واضحًا بين المشاركة السياسية والقدرة الفعلية على التأثير:

- **ذروة التأثير في التعبئة ثم تراجعه في التفاوض:** أسهم الشباب في إحداث التغيير، لكن ذلك لم يترجم إلى سلطة قرار عندما انتقل المشهد إلى المساومة وتوزيع النفوذ.
- **ظهور مسارات شرعية موازية:** طوّرت لجان المقاومة أطرًا سياسية بديلة (مواثيق)، تعكس في آن واحد نضجًا سياسيًا واستبعادًا من هياكل القرار النخبوية.
- **مراحل انتقالية هشّة دون فاعلية شاملة:** واجهت الاتفاقات التي افتقرت إلى قبول شبابي ومدني واسع مشكلات في الشرعية والاستدامة، ما يعزّز الاستنتاج بأن استبعاد الشباب من لحظات القرار يُضعف التسويات السياسية.

وباختصار، يبيّن السودان أن التعامل مع الشباب بوصفهم قوّة تعبئة لا فاعلين في القرار قد يمنح العمليات السياسية زخمًا مؤقتًا، لكنه يضعف شرعيتها وقدرتها على الصمود.

أهمية المثال السوداني للتفكير في السياق اليمني

تكتسب تجربة السودان أهمية خاصة عند التفكير في اليمن، إذ تُظهر كيف يمكن أن يكون الشباب مصدرًا أساسيًا للشرعية السياسية، ومع ذلك يُستبعدون عندما تصبح القرارات مصيرية.

وبالنسبة للأحزاب اليمنية، تطرح تجربة السودان أربعة أسئلة تأملية ضمن البعد الثالث:

1. هل تستمر مشاركة الشباب حتى مرحلة صنع القرار، أم تتراجع عند توزيع الأدوار والصلاحيات؟

تُظهر تجربة السودان أن حضور الشباب قد يكون واسعًا في مراحل الحشد والمشاركة العامة، لكنه قد يتراجع عندما تنتقل العملية إلى توزيع المسؤوليات والصلاحيات وصنع القرارات الأساسية.

2. هل يرى الشباب أن فرص إشراكهم تتيح لهم تأثيرًا فعليًا؟

تُبرز تجربة لجان المقاومة في السودان أن الشباب قد يترددون في المشاركة في بعض صيغ الإشراك إذا شعروا بأنها تمنحهم حضورًا دون مساحة حقيقية للتأثير في القرارات.

3. هل تحظى القرارات والمواقف السياسية بقبول كافٍ من الشباب؟

تُظهر التجربة السودانية أن القرارات التي لا تحظى بقبول واسع من الشباب والجهات المدنية قد تواجه صعوبة أكبر في اكتساب التأييد والاستمرار.

4. هل توجد آليات تحافظ على مشاركة الشباب وتأثيرهم خلال الأزمات والمفاوضات؟

تُبرز تجربة السودان أن مساحة مشاركة الشباب قد تضيق في فترات الضغط والأزمات، ما لم توجد ترتيبات واضحة تضمن استمرار مشاركتهم في النقاشات وعمليات صنع القرار.

ما الذي تشير إليه الخبرة الدولية – وكيف يمكن مقاربتها عمليًا في السياق اليمني؟

تشير الخبرات المقارنة من لبنان والسودان إلى أن مساحة مشاركة الشباب غالبًا ما تضيق كلما اقتربت من القرارات الأكثر تأثيرًا. ففي كلا السياقين، اتسعت مشاركة الشباب في مراحل الحشد والتشاور وطرح الأولويات، لكنها تراجعت عندما انتقلت العملية إلى التفاوض، أو توزيع المسؤوليات والصلاحيات، أو اتخاذ القرارات السياسية الأساسية.

تضيق مشاركة الشباب كلما اقتربت من صنع القرار

تُظهر التجربتان أن المشاركة قد تكون واسعة في بعض مراحل العمل السياسي، بينما يبقى صنع القرارات الأساسية ضمن دوائر أكثر محدودية. ففي لبنان، تتأثر القرارات المهمة بدرجة كبيرة بالتفاهمات بين القيادات والقوى السياسية. وفي السودان، بلغ حضور الشباب ذروته خلال الحراك والتعبئة، ثم تراجع عندما انتقلت العملية السياسية إلى التفاوض والترتيبات الانتقالية.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

قد يكون من المفيد للأحزاب اليمنية النظر في:

- أين تُتخذ القرارات المهمة فعليًا، داخل الهياكل الرسمية أو خارجها.
- وفي أي مرحلة تتراجع مشاركة الشباب أو تتوقف.

ويساعد ذلك على التمييز بين مشاركة الشباب في النقاش حول القرار، وبين مشاركتهم الفعلية في صنع القرار والتأثير في نتيجته.

التشاور التشاور دون تأثير فعلي قد يضعف الثقة

تُظهر الخبرات المقارنة أن إتاحة التشاور وإبداء الرأي لا تعني بالضرورة المشاركة في صنع القرار. ففي لبنان، توجد مساحات لمشاورة الشباب، بينما تبقى القرارات الأساسية أكثر تركّزًا. وفي السودان، لم يؤدِّ الاعتراف الواسع بدور الشباب خلال الحراك بالضرورة إلى أدوار مماثلة في مراحل التفاوض وصنع الترتيبات السياسية.

ومع مرور الوقت، قد تؤدي الفجوة بين إتاحة الرأي والقدرة على التأثير إلى تراجع الحافز على المشاركة، أو الانسحاب التدريجي، أو البحث عن مساحات أخرى للعمل السياسي والعام.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

يمكن للأحزاب اليمنية النظر في ما إذا كانت مشاورات الشباب:

- تسهم فعليًا في صياغة القرارات أو تعديلها.
- وما إذا كان الشباب يعرفون كيف استُخدمت آراؤهم بعد انتهاء التشاور.

فالتشاور يكون أكثر قيمة عندما يستطيع المشاركون رؤية الصلة بين ما يطرحونه وما يحدث لاحقًا في مسار القرار.

الاعتماد على العلاقات الشخصية يجعل التأثير غير مستقر

تُظهر التجربتان أن بعض الشباب قد يصلون إلى مساحات التأثير من خلال الثقة الشخصية، أو علاقتهم بقيادات معينة، أو أدوار استشارية غير رسمية. وقد يتيح ذلك لبعض الأفراد مساحة مهمة للمشاركة، لكنه لا يضمن بالضرورة فرصًا مماثلة لبقية الشباب.

كما أن هذا النوع من التأثير قد يتغير مع تغيّر القيادات أو العلاقات الداخلية، ما يجعل فرص المشاركة متفاوتة وغير مستقرة.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

في ظل أهمية العلاقات غير الرسمية في بعض جوانب العمل الحزبي، يمكن النظر في:

- ما إذا كانت فرص تأثير الشباب ترتبط بأدوار وصلاحيات واضحة أم بعلاقات شخصية.
- وما إذا كانت هذه الفرص تستمر عند تغيّر القيادات أو الظروف السياسية.

فكلما ارتبط التأثير بترتيبات واضحة داخل الحزب، أصبح أقل اعتمادًا على الأشخاص وأكثر قابلية للاستمرار.

قد تتراجع مشاركة الشباب خلال الأزمات والمفاوضات

تُظهر التجربتان أن مساحة مشاركة الشباب قد تضيق خلال الأزمات والمفاوضات واللحظات السياسية الحساسة. ففي هذه الظروف، تزداد الحاجة إلى اتخاذ قرارات سريعة، وتصبح الاعتبارات السياسية والأمنية أكثر حضورًا، ما قد يؤدي إلى حصر المشاركة في عدد محدود من الأطراف.

وفي السودان، ظهر هذا التحدي خلال مراحل التفاوض والترتيبات الانتقالية. وفي لبنان، ساهمت طبيعة صنع القرارات الاستراتيجية في استمرار محدودية مشاركة الشباب فيها.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

في سياق متأثر بالصراع، يمكن للأحزاب اليمنية النظر في:

- كيف تتغير أدوار الشباب خلال فترات الضغط والأزمات.
- وما إذا كانت مشاركتهم تستمر عندما تصبح القرارات أكثر حساسية.
- وهل توجد ترتيبات واضحة تساعد على استمرار مشاركتهم في مثل هذه الظروف.

فاستمرار المشاركة في الفترات الصعبة يكشف بدرجة أكبر مدى رسوخها داخل الحزب.

ضعف المشاركة في صنع القرار قد يدفع الشباب إلى مساحات أخرى

عندما لا يجد الشباب مسارات واضحة للتأثير داخل الأحزاب، قد يتجهون إلى مساحات أخرى للتعبير والعمل السياسي. ففي لبنان، ظهر ذلك من خلال الحركات الاحتجاجية والمبادرات المدنية. وفي السودان، طورت لجان المقاومة مساحات وأطرًا سياسية خاصة بها.

ولا يعني هذا بالضرورة ابتعاد الشباب عن الشأن العام، بل قد يعكس استمرار رغبتهم في المشاركة من خلال قنوات يرون أنها تتيح لهم مساحة أكبر للتأثير. وفي الوقت نفسه، قد يؤدي ذلك إلى اتساع المسافة بينهم وبين الأحزاب السياسية.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

قد يكون من المفيد للأحزاب اليمنية النظر في ما إذا كان ابتعاد بعض الشباب عن العمل الحزبي يعكس:

- تراجع الاهتمام بالشأن السياسي.
- أم البحث عن مساحات أخرى يرون أنها تمنحهم فرصة أكبر للمبادرة والتأثير.

ويساعد هذا التمييز على فهم أسباب تراجع المشاركة المستمرة داخل الأحزاب بصورة أدق.

الفاعلية السياسية تحتاج إلى حماية، لا افتراض

تُظهر الخبرة الدولية أن الفاعلية السياسية للشباب لا تنشأ تلقائيًا من مجرد المشاركة. بل تتطلّب:

- فرص واضحة للمشاركة في مراحل صنع القرار،
- فهم مشترك لطبيعة أدوار الشباب وصلاحياتهم،
- وحماية من الاستبعاد عندما تصبح السياسة أكثر تعقيدًا أو حساسية.

ومن دون ذلك، قد يبقى حضور الشباب واسعًا بينما يظل تأثيرهم في القرارات محدودًا.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

بالنسبة للأحزاب اليمنية، لا ينحصر السؤال العملي في هذا البعد في:

هل يشارك الشباب؟

بل في:

في أي مرحلة من مراحل صنع القرار تتراجع قدرة الشباب على التأثير، وما العوامل التي تؤدي إلى ذلك؟

و يساعد التفكير في هذا السؤال على تكوين قراءة أوضح للفجوة بين الحضور والمشاركة من جهة، والتأثير الفعلي في القرار من جهة أخرى.

أسئلة تشخيصية وتمرين للتفكير المنظّم

يقدّم هذا القسم تمرينًا تشخيصيًا يساعد الأحزاب على مراجعة ما إذا كانت مشاركة الشباب تتحول إلى تأثير فعلي في صنع القرار، وكيف يحدث ذلك. ويركّز التمرين على المراحل المختلفة لصنع القرار، وحدود مشاركة الشباب فيها، والظروف التي تتسع فيها قدرتهم على التأثير أو تضيق في الممارسة.

هدف التمرين التشخيصي

يساعد هذا التمرين الأحزاب على مراجعة فرص مشاركة الشباب في صنع القرار، ومدى ارتباط هذه المشاركة بصلاحيات واضحة وقدرة فعلية على التأثير. كما يتيح النظر في كيفية تشكّل القرارات عبر المساحات الرسمية وغير الرسمية، وما إذا كانت آراء الشباب تنعكس في القرارات النهائية أم تبقى في حدود التشاور.

وبصورة أكثر تحديدًا، يساعد التمرين على:

- النظر في مشاركة الشباب في المراحل المختلفة لصنع القرار، من النقاشات الأولية إلى المداولات النهائية وحسم الخيارات.
- فحص ما إذا كانت أدوار الشباب ترتبط بصلاحيات واضحة، أو بتحمّل مسؤوليات، أو بحقوق تصويت.
- النظر في ما إذا كانت فرص التأثير واضحة ويمكن الاعتماد عليها، أم ترتبط بالأشخاص وتقديرات القيادات.
- فهم العلاقة بين المشاركة عبر القنوات غير الرسمية والأدوار والصلاحيات المحددة رسميًا.
- فحص ما إذا كانت مساحة تأثير الشباب تتغير خلال الأزمات أو عند التعامل مع قرارات سياسية حساسة.
- إبراز الفروق بين الشابات والشباب في فرص الوصول إلى مساحات صنع القرار والتأثير فيها.
- تحديد الفروق بين المحافظات والفروع والمستويات التنظيمية في مشاركة الشباب وتأثيرهم.

ولا يهدف التمرين إلى الحكم على القرارات أو على من يتخذها، بل إلى مساعدة الحزب على فهم كيف تتحول مشاركة الشباب إلى تأثير فعلي، وأين قد تتسع هذه المساحة أو تضيق.

لماذا يُعدّ هذا التمرين التشخيصي مهمًا؟

في كثير من الأحزاب، يكون الشباب حاضرين في الاجتماعات والمشاورات، بينما يختلف مستوى تأثيرهم في القرارات. فقد يشارك الشباب في النقاشات الأولية، لكن لا يشاركون في المراحل النهائية، أو قد تتم مشاورتهم بعد أن تكون الخيارات الأساسية قد تحددت. كما قد تختلف مساحة مشاركتهم بحسب حساسية القرار، أو الظروف السياسية، أو مستوى الثقة الذي تمنحه لهم القيادة.

ومن دون مراجعة منظّمة، قد يصعب ملاحظة هذه الفروق. ولذلك، يساعد التمرين الأحزاب على النظر في ما إذا:

- كان الشباب يشاركون قبل أن تتحدد الخيارات الأساسية أم بعد ذلك.
- كانت مشاركتهم تتيح لهم التأثير في القرار أم تقتصر على تقديم الرأي والمشورة.
- كانت فرص التأثير واضحة ومستقرة أم تتغير بحسب الأشخاص والظروف.
- كانت القنوات غير الرسمية تدعم المشاركة عبر الهياكل الرسمية أم تصبح بديلًا عنها.
- كانت مشاركة الشباب وتأثيرهم يستمران عندما تصبح القرارات أكثر حساسية أو استعجالًا.

وتبرز أهمية هذه المراجعة في توضيح المراحل التي قد تتراجع فيها قدرة الشباب على التأثير، حتى عندما يبدو حضورهم في النقاشات والأنشطة واسعًا، وكذلك أنواع القرارات التي تكون مشاركتهم فيها أكثر أو أقل وضوحًا.

كيفية استخدام التمرين التشخيصي

يمكن استخدام التمرين من قبل القيادات، أو الشباب، أو مجموعات تضم الطرفين. كما يمكن للقيادات والشباب استخدامه بصورة منفصلة، ثم مناقشة أوجه الاتفاق والاختلاف في جلسة مشتركة. ولا يُنظر إلى اختلاف الإجابات باعتباره مشكلة تحتاج إلى الحسم، بل باعتباره مدخلًا لفهم كيف تُرى عملية صنع القرار من مواقع وأدوار مختلفة داخل الحزب.

ويُفضّل أن يستند النقاش إلى أمثلة حديثة من قرارات اتخذها الحزب خلال الاثني عشر إلى الأربعة والعشرين شهرًا الماضية، حتى ترتبط المراجعة بالممارسة الفعلية بدل الاكتفاء بالتصورات العامة.

وتُستخدم الملاحظات الناتجة لدعم المراجعة والتشاور الداخليين، ولا يُقصد منها إنتاج درجات أو تصنيفات أو استخدامها لأغراض التقييم أو التقارير الخارجية.

نموذج استمارة تشخيصية

النطاق والحدود

يقدّم هذا التمرين قراءة تشخيصية عامة لمشاركة الشباب في صنع القرار ومدى تأثيرهم فيه. ويساعد على تحديد الجوانب التي تكون فيها المشاركة أكثر وضوحًا وتأثيرًا، والجوانب التي تحتاج إلى مزيد من المراجعة، والعوامل التي قد تحد من مشاركة الشباب في بعض مراحل صنع القرار.

ولا يغني التمرين عن مراجعة أكثر تعمقًا لعمليات أو قرارات محددة عند الحاجة. ويمكن للأحزاب التي ترغب في التوسع في قضايا يبرزها التمرين، مثل مساحات صنع القرار غير الرسمية، أو المشاركة خلال الأزمات، أو الفروق بين الشابات والشباب، أو التباينات بين المحافظات، الرجوع إلى الأدوات التشخيصية المتخصصة الواردة في الجزء السادس.

مراجعة ختامية

في ختام التمرين، يمكن للحزب التوقف عند:

- في أي مراحل صنع القرار يكون تأثير الشباب أكثر وضوحًا؟
- في أي مراحل تتراجع مشاركتهم أو تصبح أكثر ارتباطًا بالظروف؟
- ما أبرز العوامل التي تحد من قدرتهم على التأثير؟
- ما أنواع القرارات التي تكون مشاركة الشباب فيها أكثر محدودية؟
- وتساعد الإجابة عن هذه الأسئلة على تكوين قراءة أوضح للفجوة بين الحضور والتشاور من جهة، والتأثير الفعلي في القرار من جهة أخرى.

البعد الرابع: القدرات، الموارد، والدعم

قراءة رؤية الحزب وتوجّهاته تجاه الشباب

يساعد هذا البعد الأحزاب على تكوين قراءة أوضح لما إذا كانت مشاركة الشباب قابلة للاستمرار، أم أنها تعتمد بدرجة كبيرة على الجهود الفردية أو على فرص مؤقتة توفرها جهات خارجية. ويركّز على العوامل العملية التي تساعد الشباب على الاستمرار والتقدّم داخل الحزب، بما في ذلك فرص بناء المهارات، والوصول إلى المعلومات، والوقت المتاح للمشاركة، والموارد المالية واللوجستية، وما يقدمه الحزب من دعم منظم.

وفي كثير من الأحزاب، يستمر الشباب في المشاركة بفضل حافزهم الشخصي واستعدادهم لبذل الوقت والجهد. ويساعد النظر في هذا البعد على التمييز بين مشاركة تعتمد أساسًا على المبادرة والجهد الفرديين، ومشاركة تدعمها ترتيبات واضحة تساعد الشباب على الاستمرار، والتعلّم، والانتقال إلى أدوار أوسع أو أكثر تأثيرًا.

وتبرز أهمية هذه المراجعة في التمييز بين امتلاك الشباب للمهارات وبين قدرة الحزب على الاستفادة من هذه المهارات وتطويرها. فقد يمتلك الشباب التدريب والخبرة والكفاءة، ومع ذلك تظل أدوارهم محدودة بسبب نقص الموارد، أو غموض فرص الدعم، أو تفاوت الوصول إلى التدريب والمعلومات والفرص داخل الحزب. ويساعد التشخيص على فهم ما إذا كانت الحاجة تكمن فعلًا في مزيد من بناء القدرات، أم في تحسين الظروف التي تتيح للشباب استخدام ما يمتلكونه من قدرات.

كما يتيح هذا البعد للأحزاب مراجعة كيفية توزيع الموارد والفرص المتعلقة بمشاركة الشباب. فالقرارات المرتبطة بالتدريب، أو المخصصات، أو الوصول إلى المعلومات، أو الدعم اللوجستي، تؤثر مباشرة في قدرة الشباب على المشاركة والاستمرار. كما يساعد النظر في هذه القرارات على فهم ما إذا كانت الفرص متاحة بصورة واضحة ومتوازنة، وما إذا كان نقص الدعم يضع ضغوطًا إضافية على الشباب أو يدفع بعضهم إلى تقليص مشاركتهم.

ومن خلال هذه القراءة التشخيصية، تستطيع الأحزاب فهم ما إذا كانت الترتيبات القائمة تدعم المشاركة المستمرة للشباب، أم أن مشاركتهم تعتمد بدرجة كبيرة على مشروعات قصيرة الأجل، أو برامج توفرها جهات خارجية، أو جهود فردية يصعب الحفاظ عليها مع مرور الوقت. ويساعد ذلك أيضًا على تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز بناء القدرات والدعم بما يتناسب مع إمكانات الحزب وأولوياته.

أمثلة مقارنة من الخبرة الدولية

مثال مقارن (1) - جنوب أفريقيا: لماذا أصبحت "القدرات" أولوية داخل الأحزاب

يعمل النظام الحزبي في جنوب أفريقيا ضمن بيئة انتخابية عالية التنافس، ما يدفع الأحزاب إلى إعطاء أولوية واضحة للاستثمار في التدريب السياسي، وبناء الكوادر، وتطوير مسارات القيادة–خصوصًا في ظل قواعد عضوية واسعة، ومسؤوليات حوكمة معقّدة، ومستويات مرتفعة من الرقابة من المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

ويُظهر مثالان بارزان كيف مقاربت الأحزاب مسألة بناء قدرات الشباب:

- المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC): في عام 2019، أطلق الحزب مدرسة أوليفر تامبو للقيادة كمؤسسة مخصّصة للتعليم السياسي وبناء الكوادر. وقد قدّمت قيادة الحزب هذه الخطوة بوصفها تنفيذًا لقرارات داخلية تهدف إلى تعزيز تطوير الكوادر وقدرات الحوكمة. وتوفّر المدرسة برامج منظّمة للتعليم السياسي، تشمل وحدات تتعلّق بالاستراتيجية والتكتيكات، وتعرّف رسالتها على أنها بناء القدرات الفكرية والتنظيمية والأيديولوجية للحزب وللحركة التقدمية الأوسع. كما شملت برامج موجّهة للشباب، مثل برنامج تطوير القيادة (روث فيرست)، وهو برنامج تدريبي وتعليمي يمتد لعدة سنوات، ويُقدَّم باعتباره أداة لتزويد الشباب بمهارات تحليلية وقيادية.

- التحالف الديمقراطي (DA): يدير الحزب برنامج القادة الشباب (YLP) للفئة العمرية 18–35 عامًا، ويُقدَّم صراحة بوصفه برنامجًا للتعلّم والتطوير في مجال القيادة السياسية. كما ينشر الحزب معطيات تتبّع لمخرجات البرنامج على مدى الزمن، مثل أعداد الخرّيجين ومن شغلوا مناصب عامة، بما يعكس توجّهًا لربط التدريب بالتقدّم السياسي.

وبالتوازي مع هذه المسارات، يحافظ المؤتمر الوطني الأفريقي على رابطة شباب المؤتمر الوطني الأفريقي (الفئة العمرية 14–35 عامًا)، التي توفّر إطارًا تنظيميًا لانخراط الشباب وتطوّرهم السياسي داخل المنظومة الحزبية.

الاستراتيجيات التي استخدمتها الأحزاب لإشراك الشباب

- إنشاء مؤسسات وبرامج رسمية للتعليم السياسي
  - توفّر مدرسة أوليفر تامبو للقيادة التابعة للمؤتمر الوطني الأفريقي آلية مؤسسية مركزية للتعليم السياسي وبناء الكوادر.
  - تعكس المبادرات التعليمية الموجّهة للشباب، ولا سيما البرامج متعددة السنوات، توجّهًا نحو بناء جاهزية طويلة الأمد بدل الاكتفاء بتدريب متقطّع أو ظرفي.
- مسارات منظّمة لتطوير القيادة الشبابية
  - صُمّم برنامج القادة الشباب في التحالف الديمقراطي بوصفه مسارًا تدريبيًا واضحًا للشباب المنسجمين مع قيم الحزب والمهتمين بالعمل السياسي أو العام.
  - ويشير تتبّع مسارات الخرّيجين، بما في ذلك من شغلوا مناصب عامة، إلى وجود محاولة مقصودة لربط بناء القدرات بالتقدّم السياسي.

- **الأطر الشبابية بوصفها مساحات للتعلّم التنظيمي**
  - توفّر الأطر أو الروابط الشبابية تعرّضًا مستمرًا للعمل السياسي، والانضباط الداخلي، وتحمّل أدوار قيادية على مستويات الفروع، والمحافظات، والمستوى الوطني، كما هو الحال في بنية رابطة شباب المؤتمر الوطني الأفريقي.

استراتيجيات كانت ضعيفة أو محلّ جدل أو غير كافية

حتى في السياقات التي تستثمر فيها الأحزاب في التدريب، تُظهر تجربة جنوب أفريقيا قيودًا متكرّرة تظل ذات صلة بالسياق اليمني:

- **قد يصبح بناء القدرات مركزيًا ومحدود الوصول**

يمكن لبرامج التدريب المؤسسية أن تؤدي إلى تركّز الفرص ضمن دائرة ضيّقة من الشباب، ولا سيما أولئك المرتبطين أصلًا بشبكات القيادة، ما يحدّ من تكافؤ الوصول.

- **التدريب لا يتحوّل تلقائيًا إلى سلطة**

حتى مع بناء القدرات، قد يظلّ التقدّم داخل الحزب مرتبطًا بديناميات القوة الداخلية، أو التقدير القيادي، أو الاصطفافات الفصائلية، أو التوقيت السياسي. وقد يرفع التدريب مستوى الكفاءة دون أن يضمن الوصول إلى صنع القرار، وهو ما يسلّط الضوء على الصلة بين البعد الرابع والبعد الثالث.

- **التعليم السياسي قد يكون محلّ نقاش من حيث الهدف والنتائج**

تعكس بعض القراءات الأكاديمية لبرامج التعليم السياسي الحزبي–بما في ذلك تحليلات برامج المؤتمر الوطني الأفريقي عبر مدرسة أوليفر تامبو–أن هذه المبادرات قد تكون موضع نقاش من حيث الفاعلية، أو التصميم، أو الدور السياسي.

ويهمّ الدليل هنا التأكيد على أن برامج بناء القدرات قد تمثّل استثمارًا حقيقيًا، لكنها قد تتأثّر أيضًا باعتبارات سياسية.

النتائج والدلالات

تُبرز تجربة جنوب أفريقيا ثلاث دلالات عملية لبناء قدرات الشباب داخل الأحزاب:

- **أهمية التأطير المؤسسي:** تساهم المدارس والبرامج الرسمية في تقليل الاعتماد على التدريب الظرفي، وتدعم الاستمرارية بين الأجيال.
- **إمكانية ربط التدريب بالتقدّم:** عندما تتتبّع الأحزاب خرّيجين وتدمجهم في أدوار عامة، فإنها تشير إلى وجود مسار من بناء القدرات إلى تحمّل المسؤولية السياسية.
- **القدرات وحدها لا تكفي:** عندما لا يُقترن التدريب بمسارات موثوقة للسلطة، قد تنشأ فجوة بين المهارة والتأثير، ما يزيد من إحباط الشباب القادرين–وهو خطر متكرّر وذي صلة بالسياق اليمني.

أهمية هذا المثال للتفكير في السياق اليمني

تُعدّ تجربة جنوب أفريقيا مفيدة للأحزاب اليمنية ليس كنموذج يُستنسخ، بل كمرجع تصميمي لبناء أنظمة واقعية لتنمية قدرات الشباب في ظل القيود.

وتقترح أربعة محاور للتفكير ضمن البعد الرابع:

1. هل بناء قدرات الشباب مستمر ومنظّم أم يقتصر على فرص متفرقة؟

تُظهر تجربة جنوب أفريقيا إمكانية تطوير مسارات واضحة ومستمرة للتعلّم داخل الأحزاب، من خلال مدارس حزبية أو برامج منتظمة تتجاوز الدورات التدريبية القصيرة أو المرتبطة بمناسبة محددة.

2. من يحصل على فرص بناء القدرات؟

من المهم النظر في كيفية اختيار المشاركين في فرص التدريب والتأهيل، وما إذا كانت هذه الفرص تصل إلى مجموعة متنوعة من الشباب أم تتركز في دائرة محدودة ممن تربطهم ثقة أو علاقات أقرب بالقيادات. فتكرار إتاحة الفرص للمجموعة نفسها قد يحد من استفادة شباب آخرين ويُبقي فرص التقدّم متفاوتة داخل الحزب.

3. هل يرتبط بناء القدرات بأدوار ومسؤوليات فعلية؟

تزداد قيمة التدريب عندما يجد الشباب فرصة لاستخدام ما اكتسبوه من مهارات في أدوار ومسؤوليات حقيقية داخل الحزب. أما إذا استمر التدريب من دون إتاحة فرص للتطبيق أو التقدّم، فقد تتسع الفجوة بين بناء القدرات من جهة، والمشاركة الفعلية في صنع القرار من جهة أخرى. وهنا تظهر الصلة المباشرة بين البعد الرابع: بناء القدرات والتأهيل والبعد الثالث: المشاركة في القرار.

4. هل يمكن توفير خيارات للتعلّم وبناء القدرات تتناسب مع الموارد والظروف القائمة؟

لا يتطلب بناء القدرات بالضرورة إنشاء برامج أو مؤسسات كبيرة. ويمكن للأحزاب اليمنية تكييف هذا المبدأ من خلال خيارات أكثر مرونة، مثل برامج تدريبية قصيرة ومنظّمة، وتعلّم الأقران، والإرشاد داخل الحزب، وتبادل الخبرات بين الفروع والمحافظات، بما يتناسب مع الموارد المتاحة وظروف العمل في كل منطقة.

مثال مقارن (2) – ألمانيا

لماذا يُعدّ بناء القدرات المرتبط بالأحزاب جزءًا بنيويًا

يضع النظام السياسي في ألمانيا الأحزاب في صميم الحياة الديمقراطية. إذ ينصّ القانون الأساسي الألماني (المادة 21) على أن الأحزاب السياسية «تسهم في تكوين الإرادة السياسية للشعب»، ويُلزم تنظيمها الداخلي بالالتزام بالمبادئ الديمقراطية. وقد أسهم هذا الإطار الدستوري في ترسيخ ثقافة سياسية تُشجّع الأحزاب على الاستثمار في التنظيم الداخلي وفي التعلّم السياسي الموجّه للمواطنين.

وتبرز في هذا السياق سمة مميّزة تتمثّل في دور المؤسسات السياسية المرتبطة بالأحزاب (مثل مؤسسة فريدريش إيبرت المرتبطة بالحزب الديمقراطي الاجتماعي، ومؤسسة كونراد أديناور المرتبطة بالاتحاد الديمقراطي المسيحي، وغيرها). وتُعدّ هذه المؤسسات فاعلًا مهمًا في مجالات التثقيف المدني والسياسي، والحوار السياساتي، وبناء القدرات، إذ تعمل بمحاذاة الأحزاب مع احتفاظها باستقلالها المؤسسي. وعلى سبيل المثال، تصف مؤسسة فريدريش إيبرت برامجها في التعليم السياسي بأنها تهدف إلى تحفيز المواطنين، وتمكينهم، وتزويدهم بالمعرفة، وتأهيلهم للمشاركة في المجالين السياسي والمدني.

وبالتوازي مع ذلك، تُدعَم مشاركة الشباب عبر الأطر الشبابية الحزبية، التي تصفها الأبحاث بوصفها منظمات تُسهم في تنشئة الشباب سياسيًا، وتوفّر فرصًا للتعلّم وبناء الشبكات، وقد تشكّل مسارات انتقال نحو الترشّح والقيادة مستقبلًا، إلى جانب دورها في التعبئة الانتخابية. ويُظهر تنظيم الاتحاد الشاب (Junge Union) المرتبط بحزبي الاتحاد الديمقراطي المسيحي/الاتحاد الاجتماعي المسيحي حجم هذا التأطير المؤسسي واتساعه، مع حصر العضوية ضمن فئات عمرية محدّدة.

الاستراتيجيات التي استخدمتها الأحزاب لإشراك الشباب

- **التعليم السياسي المؤسسي عبر المؤسسات المرتبطة بالأحزاب**

توفّر المؤسسات المرتبطة بالأحزاب (مثل FES وKAS) برامج مستمرة للتدريب والتثقيف المدني على نطاق واسع، وتعمل كمنصّات منظّمة لبناء الكفاءة السياسية، وتوسيع الشبكات، وإتاحة مسارات تعلّم طويلة الأمد، بعيدًا عن التدريب الظرفي أو المتقطّع.

- **الأطر الشبابية بوصفها مسارات منظّمة للتعلّم والقيادة**

تتيح الأطر الشبابية تعرّضًا متكررًا للعمل السياسي، بما يشمل النقاش الداخلي، والحملات، والتفاعل مع السياسات العامة، والتوجيه من خلال الاحتكاك بمسؤولي الحزب وممثليه، ما يساعد الشباب على فهم آليات العمل السياسي داخل الأحزاب. ويُبرز مثال الاتحاد الشاب كيف يمكن لهذه الأطر أن تعمل كبنى عضوية واسعة ومرتبطة بالأحزاب الرئيسة.

- **منظومات تدريب مستمرة (غير قائمة على الفعاليات)**

تتميّز هذه المقاربة بالاستمرارية. إذ تعمل المؤسسات والأطر الشبابية عبر برامج ودورات وفعاليات متكرّرة، ما يتيح بناء مجموعات متواصلة وتعلّمًا تراكميًا، بدل الاكتفاء بأنشطة بناء قدرات لمرة واحدة.

استراتيجيات كانت ضعيفة أو محلّ جدل أو غير كافية

تُبرز التجربة الألمانية أيضًا عددًا من توتّرات التصميم ذات الصلة بالدليل:

- قد يُعيد بناء القدرات إنتاج عدم تكافؤ الوصول

حتى في الأنظمة المؤسسية المتقدمة، قد يتركّز الوصول إلى فرص التدريب عالية القيمة لدى من يمتلكون شبكات سابقة، أو مستويات أعلى من الثقة الاجتماعية، أو قربًا جغرافيًا من المراكز، ما يخلق تفاوتًا داخل مجموعات الشباب نفسها.

- التدريب لا يتحوّل تلقائيًا إلى سلطة

تشير الأبحاث المتعلقة بالأطر الشبابية إلى أنها قد تعمل كمسارات انتقال، لكنها تؤدي في الوقت نفسه وظائف تعبئة انتخابية، ويظلّ التقدّم مرتبطًا بديناميات الحزب وبُنى الفرص الداخلية. ويُظهر ذلك أن بناء القدرات القوي قد يتعايش مع محدودية وصول الشباب إلى صنع القرار إذا كانت المسارات مغلقة في مواضع أخرى، وهو ما يربط هذا البعد بالبعد الثالث.

- خطر الفصل بين «مساحات التعلّم» و«مساحات القرار»

عندما يظلّ التدريب والتعليم المدني منفصلين عن منتديات القرار الفعلية، قد يطوّر الشباب كفاءات ومهارات دون أن يواكبها نفوذ متناسب، ما يخلق فجوة بين المهارة والتأثير.

النتائج والدلالات

تُبرز تجربة ألمانيا ثلاث دلالات عملية لبناء قدرات الشباب داخل الأحزاب:

- المنصّات المؤسسية تمنح التدريب طابعًا مستدامًا: إذ توفّر المؤسسات والأطر الشبابية استمرارية تتجاوز الدورات الانتخابية.

- **التعلّم يصبح ممارسة اعتيادية وقابلة للتوسّع:** فيتحوّل بناء القدرات إلى جزء من المنظومة السياسية بدل أن يعتمد على مبادرات أو مشاريع مؤقتة.
- **بناء القدرات يدعم الاستقطاب والاحتفاظ على المدى الطويل:** حيث تساعد الأطر الشبابية ومنظومات التدريب على تعزيز بقاء الشباب داخل الأحزاب عبر الهوية المشتركة، والشبكات، ومنطق التدرّج، حتى عندما يكون التقدّم بطيئًا.

أهمية هذا المثال للتفكير في السياق اليمني

تُعدّ ألمانيا مرجعًا تصميميًا مفيدًا للسياق اليمني، لا نموذجًا جاهزًا للتقليد. وتطرح أربعة محاور للتفكير ضمن البعد الرابع:

1. هل يمكن تنظيم بناء القدرات بصورة بسيطة ومستدامة؟

لا يتطلب بناء القدرات إنشاء مدارس أو مؤسسات كبيرة. ويمكن للأحزاب تطوير فرص تعلّم منتظمة ومنخفضة الكلفة، مثل برامج تدريبية مقسّمة إلى وحدات، ومجموعات لتعلّم الأقران، والإرشاد داخل الحزب، بما في ذلك استخدام التعلم عن بُعد عندما يكون ذلك مناسبًا.

2. هل يرتبط تعلّم الشباب بمهام سياسية فعلية؟

تُظهر التجربة الألمانية أهمية ربط بناء القدرات بالممارسة السياسية نفسها. ويمكن للأحزاب اليمنية إتاحة فرص للشباب لتطبيق ما يتعلمونه من خلال مهام عملية، مثل إعداد موجزات، وتيسير مشاورات، ودعم أنشطة التواصل، أو تطوير مقترحات مرتبطة بقضايا محلية. ويساعد ذلك على ألا يبقى التدريب في حدود المعرفة النظرية.

3. هل تصل فرص بناء القدرات إلى مجموعة متنوعة من الشباب؟

تؤكد التجربة الألمانية أهمية توسيع فرص التعلم واستمرارها. وفي السياق اليمني، من المفيد النظر في ما إذا كانت فرص التدريب تتكرر مع مجموعة محدودة، أم تصل إلى شباب من مستويات وفروع مختلفة. ويمكن أن يساعد تدوير الفرص ومتابعة توزيعها على توسيع الاستفادة وتقليل التفاوت في الوصول إليها.

4. هل يمكن الحفاظ على مسارات منتظمة لبناء القدرات رغم ظروف الصراع؟

تشير التجربة الألمانية إلى أن استدامة بناء القدرات ترتبط بانتظام فرص التعلم، لا بحجم البرامج فقط. وفي اليمن، يمكن تكييف هذا المبدأ من خلال جلسات تعلم دورية، وبرامج مقسّمة إلى وحدات يمكن استخدامها بحسب الحاجة، ومجموعات تعلّم على مستوى المحافظات، مع مراعاة الظروف الأمنية وإمكانية استخدام التعلم عن بُعد.

ما الذي تشير إليه الخبرة الدولية – وكيف يمكن مقاربته عمليًا في السياق اليمني؟

تشير الخبرات المقارنة من جنوب أفريقيا وألمانيا إلى أن بناء قدرات الشباب يكون أكثر فائدة عندما يكون منظمًا ومستمرًا ومرتبطًا بمهام سياسية فعلية. ففي كلا السياقين، لا يُنظر إلى تطوير مهارات الشباب باعتباره مجموعة من الدورات المنفصلة، بل جزءًا من مسار يساعد الأعضاء الشباب على اكتساب الخبرة والاستعداد لتحمّل مسؤوليات أوسع مع مرور الوقت.

يكون بناء القدرات أكثر فاعلية عندما يكون منظمًا ومستمرًا

تُظهر تجربتا جنوب أفريقيا وألمانيا أن الاعتماد على دورات متفرقة أو برامج مرتبطة بمشروعات محددة لا يضمن استمرار بناء القدرات. ففي جنوب أفريقيا، استثمرت الأحزاب في برامج منظمة للتعليم السياسي وإعداد القيادات الشابة. وفي ألمانيا، توفّر المؤسسات المرتبطة بالأحزاب والهياكل الشبابية فرصًا مستمرة للتعلّم والتأهيل ترتبط بالحياة السياسية والحزبية.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

قد تستفيد الأحزاب اليمنية من الانتقال من تدريب متفرّق ومحرّك خارجيًا إلى آليات تعلّم مؤسسية خفيفة–مثل دورات تدريبية دورية. ترتيبات مستمرة للإرشاد داخل الحزب، وبرامج تدريبية مقسّمة إلى وحدات يمكن استخدامها بحسب الحاجة تبقى قائمة بعد انتهاء الفعاليات الفردية أو المشاريع المموّلة.

يكون التدريب أكثر أثرًا عندما يرتبط بمسؤوليات سياسية فعلية

تُظهر الخبرات المقارنة أن بناء القدرات يكون أكثر فائدة عندما يستطيع الشباب تطبيق ما يتعلمونه من خلال مهام حقيقية. ففي جنوب أفريقيا وألمانيا، قد يرتبط التدريب بالمشاركة في الحملات، أو إعداد السياسات، أو تولي مسؤوليات حزبية، أو الاستعداد لأدوار عامة. أما عندما يظل التدريب منفصلًا عن الممارسة، فقد يصعب على الشباب تحويل ما اكتسبوه من مهارات إلى خبرة فعلية داخل الحزب.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

قد تجد الأحزاب اليمنية فائدة في ربط تطوير المهارات مباشرة بـ:

- مكن للأحزاب اليمنية ربط بناء القدرات بمهام عملية، مثل:
- إعداد موجزات أو مقترحات سياسات.
- دعم المشاورات أو التحضير للمفاوضات.
- تولي مهام تنظيمية على المستوى المحلي.
- أو تمثيل الحزب في لقاءات ومنابر خارجية.

ويساعد هذا الربط الشباب على التعلّم من خلال الممارسة، ويتيح لهم استخدام المهارات التي اكتسبوها في أدوار واضحة ومؤثرة.

بناء القدرات وحده لا يضمن التأثير

تُظهر التجربتان أيضًا أن امتلاك الشباب للمهارات والخبرة لا يؤدي تلقائيًا إلى توسيع أدوارهم داخل الحزب. فحتى في الأحزاب التي تتوفر فيها برامج قوية لبناء القدرات، تظل فرص التقدّم مرتبطة بالمسارات المتاحة، وقرارات القيادة، ومدى الوصول إلى مساحات صنع القرار. وعندما لا يرتبط التدريب بمسارات واضحة للتقدّم والمشاركة في القرار، قد تظهر فجوة بين ما يمتلكه الشباب من قدرات وما تتاح لهم من فرص لاستخدامها.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

يمكن للأحزاب اليمنية النظر في:

- من يحصل على فرص التدريب والإرشاد.
- مدى توزيع هذه الفرص بين المحافظات والفروع.
- مدى استفادة الشابات والشباب منها.
- وما إذا كانت هناك معايير واضحة لاختيار المشاركين.

كما يمكن أن يساعد تدوير الفرص ومتابعة توزيعها على توسيع الاستفادة ومنع تركز التدريب لدى المجموعة نفسها بصورة مستمرة.

يسهم بناء القدرات في تعزيز الاستمرارية والاستدامة

تشير الخبرات المقارنة إلى أن فرص التعلّم المنتظمة، مثل برامج التدريب والإرشاد والعمل داخل الهياكل الشبابية، قد تساعد الشباب على بناء خبرتهم والشعور بوجود مسار للتقدّم داخل الحزب. وحتى عندما يكون التقدّم تدريجيًا، فإن وجود فرص واضحة ومستمرة للتعلّم يساعد على الحفاظ على المشاركة المستمرة.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

في ظل الصراع وعدم اليقين السياسي، يمكن للأحزاب اليمنية النظر إلى بناء القدرات ليس فقط باعتباره وسيلة لتطوير المهارات، بل أيضًا وسيلة للحفاظ على صلة الشباب بالحزب، وتوفير فرص مستمرة لهم للتعلّم والمشاركة خلال الفترات التي تضيق فيها فرص النشاط السياسي.

لا يتطلّب التأطير المؤسسي موارد كبيرة

تعتمد بعض التجارب في ألمانيا وجنوب أفريقيا على مؤسسات وبرامج كبيرة، لكن الدرس الأهم لا يتعلق بحجم الموارد بقدر ما يتعلق بانتظام فرص التعلّم واستمرارها. فبناء القدرات يمكن أن يكون مفيدًا حتى من خلال ترتيبات بسيطة، إذا كانت واضحة ومتكررة ويعرف الشباب كيف يمكنهم الاستفادة منها.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

يمكن للأحزاب اليمنية تكييف هذا المبدأ من خلال:

- برامج تدريب داخلية بسيطة ومنتظمة.
- تعلّم الأقران وتبادل الخبرات.
- التدريب عن بُعد أو الجمع بين التدريب الحضوري وعن بُعد.
- وتنظيم جلسات تعلّم على مستوى المحافظات والفروع.

ويبقى الأهم هو الاستمرارية ووضوح فرص التعلّم، وليس حجم البرنامج أو كلفته.

أسئلة تشخيصية وتمرين للتفكير المنظّم

يقدّم هذا القسم تمرينًا تشخيصيًا يساعد الأحزاب على مراجعة ما إذا كانت مشاركة الشباب مدعومة بفرص مناسبة لبناء القدرات، والتعلّم، والإرشاد، والموارد، وما إذا كانت هذه الفرص ترتبط فعليًا بتحمّل المسؤوليات والتقدّم داخل الحزب. ولا ينظر التمرين إلى التدريب بوصفه نشاطًا منفصلًا، بل إلى الكيفية التي تُبنى بها قدرات الشباب، ومن يستفيد منها، ومدى استمرارها في الممارسة.

هدف التمرين التشخيصي

يساعد هذا التمرين الأحزاب على مراجعة الكيفية التي تدعم بها مشاركة الشباب واستمرارهم داخل الحزب، وما إذا كانت فرص التعلّم وبناء القدرات تترجم إلى أدوار ومسؤوليات أوضح وفرص أكبر للتقدّم. كما يتيح النظر في أثر الوصول إلى التدريب، والإرشاد، والمعلومات، والموارد في فرص مشاركة الشباب واستخدام قدراتهم.

وبصورة أكثر تحديدًا، يساعد التمرين على:

- النظر في ما إذا كانت فرص بناء القدرات منظّمة ومنتظمة، وما إذا كانت معايير الاستفادة منها واضحة.
- فحص العلاقة بين التدريب وتحمّل مسؤوليات فعلية داخل الحزب.
- فهم كيفية انتقال الخبرات والمهارات بين الأجيال، ودور الإرشاد في ذلك.
- إبراز الفروق بين الشابات والشباب، وبين المحافظات والفروع، في الوصول إلى فرص التدريب والدعم، مع مراعاة قيود التنقّل والظروف الأمنية.
- النظر في ما إذا كانت الموارد المالية واللوجستية تسهّل مشاركة الشباب أم تحد منها.
- فحص ما إذا كانت متطلبات الخبرة والمهارات واضحة ومعقولة، أم قد تحد من وصول بعض الشباب إلى فرص المشاركة.
- النظر في مدى استمرار جهود بناء القدرات عبر الفترات والظروف السياسية المختلفة.

ولا يهدف هذا التمرين إلى تقييم كفاءة الشباب أو أداء الحزب، بل إلى توضيح كيفية تأثير فرص بناء القدرات والدعم والموارد في مشاركة الشباب ومسارات تقدّمهم داخل الحزب.

لماذا يُعدّ هذا التمرين التشخيصي مهمًا؟

في بعض الأحزاب، تعتمد مشاركة الشباب بدرجة كبيرة على حافزهم الشخصي، والوقت والجهد اللذين يستطيعون تقديمهما، أو على فرص تدريب توفرها جهات خارجية، بدلًا من وجود ترتيبات داخلية واضحة ومستقرة. وقد يكتسب الشباب مهارات من خلال دورات أو مشروعات محددة، من دون أن ترتبط هذه المهارات لاحقًا بأدوار أو مسؤوليات أوسع داخل الحزب.

ومن دون مراجعة منظّمة، قد تبقى جهود بناء القدرات متفرقة، أو تتركز لدى مجموعات محددة، أو تتوقف بانتهاء البرامج التي تدعمها جهات خارجية. ويساعد هذا التمرين على النظر في ما إذا:

- كانت فرص التعلّم منتظمة ومستمرة أم متفرقة ومؤقتة.
- كان تطوير المهارات يقترن بفرص لتولي مسؤوليات واستخدام ما تم تعلّمه.
- كان الإرشاد منظّمًا ومتاحًا بوضوح أم يعتمد بدرجة كبيرة على العلاقات الشخصية.
- كانت محدودية الموارد تؤثر بصورة أكبر في قدرة بعض الشباب على المشاركة.
- كانت المتطلبات المتعلقة بالخبرة والاستعداد واضحة ويمكن للشباب فهمها والاستعداد لها.

ويساعد ذلك الأحزاب على التمييز بين الحاجة الفعلية إلى بناء قدرات إضافية وبين الحالات التي تكون فيها القدرات موجودة، لكن فرص استخدامها أو تطويرها محدودة.

كيفية استخدام التمرين التشخيصي

يمكن استخدام هذا التمرين من قبل القيادات، أو الشباب، أو مجموعات تضم الطرفين. كما يمكن للقيادات والشباب استخدامه بصورة منفصلة ثم مناقشة أوجه الاتفاق والاختلاف في جلسة مشتركة. ولا يُنظر إلى اختلاف الإجابات باعتباره مشكلة تحتاج إلى الحسم، بل باعتباره مدخلًا لفهم اختلاف التجارب ووجهات النظر داخل الحزب.

ويُفضّل أن يستند النقاش، قدر الإمكان، إلى أمثلة حديثة من برامج التدريب، وفرص الإرشاد، وتوزيع الموارد، والأدوار التي أُتيحت للشباب، حتى ترتبط المراجعة بالممارسة الفعلية لا بالتصورات العامة.

وتُستخدم الملاحظات الناتجة لدعم المراجعة والتشاور الداخليين، ولا يُقصد منها إنتاج درجات أو تصنيفات أو استخدامها لأغراض التقييم أو التقارير الخارجية.

نموذج استمارة تشخيصية

النطاق والحدود

يقدّم هذا التمرين قراءة تشخيصية عامة لواقع بناء القدرات والتأهيل، والإرشاد، والموارد المرتبطة بمشاركة الشباب. ويساعد على تحديد الجوانب التي تعمل بصورة جيدة، والفجوات التي تحتاج إلى مزيد من المراجعة، والعوامل التي تؤثر في استمرار مشاركة الشباب ووصولهم إلى فرص التعلّم والتقدّم.

ولا يغني التمرين عن مراجعة أكثر تعمقًا عند الحاجة. ويمكن للأحزاب التي ترغب في التوسع في قضايا محددة، مثل الإرشاد، أو توزيع الموارد وفرص التدريب، أو العوائق التي تواجه فئات معينة من الشباب، الرجوع إلى الأدوات التشخيصية المتخصصة الواردة في الجزء السادس.

مراجعة ختامية

في ختام التمرين، يمكن للحزب التوقف عند:

- ما أبرز نقاط القوة في فرص بناء القدرات والدعم المتاحة للشباب؟
- ما الفجوات التي تحد من قدرة الشباب على المشاركة والاستمرار؟
- من يستفيد بصورة أكبر من فرص بناء القدرات القائمة، ومن تقل فرص وصوله إليها؟
- ما العوامل التي تحد من توسيع فرص التدريب والإرشاد والدعم بصورة أكثر توازنًا؟

وتساعد هذه المراجعة الأحزاب على تكوين قراءة أوضح لكيفية تأثير بناء القدرات والموارد والدعم في مشاركة الشباب، كما تهيئها للانتقال إلى الأدوات العملية الواردة في الأجزاء اللاحقة من الدليل.

البعد الخامس: الروابط الخارجية، الاستدامة، والمساءلة

قراءة رؤية الحزب وتوجّهاته تجاه الشباب

يساعد ذا البعد الأحزاب على فهم كيفية تأثير علاقاتها مع الجهات خارج الحزب في مشاركة الشباب داخله. ويركّز على التفاعل مع منظمات المجتمع المدني، والمبادرات الشبابية، والجهات الداعمة، ووسائل الإعلام، والمنصات الرقمية، وما إذا كانت هذه العلاقات توسّع فرص مشاركة الشباب وتدعم استمرارها، أم تجعل بعض الفرص مرتبطة بمشروعات أو مبادرات مؤقتة.

في كثير من الأحزاب، تستفيد مشاركة الشباب من مشروعات أو شراكات أو أشكال تعاون تتم جزئيًا خارج الهياكل الحزبية. ويساعد النظر في هذه الروابط على فهم ما إذا كانت تدعم المشاركة داخل الحزب وتكملها، أم تصبح بديلًا عنها. كما يتيح النظر في ما إذا كانت الخبرات والمعارف الناتجة عن هذه الشراكات تنتقل إلى داخل الحزب وتستمر فيه، أم تنتهي بانتهاء المشروع أو النشاط.

وتكتسب هذه المراجعة أهمية خاصة لأن بعض فرص مشاركة الشباب قد ترتبط بفترات أو برامج محددة. فقد تتيح المبادرات الخارجية للشباب فرصًا أكبر للتدريب أو المشاركة أو التواصل، لكن هذه الفرص قد تتراجع عند انتهاء التمويل أو تغيّر أولويات الجهات الشريكة. ويساعد التشخيص الأحزاب على فهم ما إذا كانت المشاركة المستمرة للشباب تستند إلى ترتيبات داخل الحزب، أم تعتمد بدرجة كبيرة على فرص توفرها جهات خارجية.

كما يتناول هذا البعد المساءلة داخل الحزب فيما يتعلق بمشاركة الشباب. فقد ترتبط بعض الشراكات الخارجية بمتطلبات واضحة بشأن مشاركة المعلومات، أو متابعة الأنشطة، أو توسيع المشاركة، بينما تظل آليات المتابعة والتغذية الراجعة داخل الحزب أقل وضوحًا أو انتظامًا. ويساعد النظر في ذلك على فهم ما إذا كان الشباب يعرفون ما الذي يحدث بعد مشاركتهم، وكيف تُستخدم مقترحاتهم، وما إذا كانت هناك قنوات يمكنهم من خلالها طرح الأسئلة والحصول على تغذية راجعة.

ومن خلال هذه القراءة التشخيصية، تستطيع الأحزاب تكوين فهم أوضح لكيفية تأثير الروابط الخارجية في فرص مشاركة الشباب داخل الحزب، ومدى استمرار هذه الفرص، وكيفية توزيعها. كما تساعد هذه القراءة على النظر في ما إذا كانت الشراكات الخارجية تعزز قدرات الحزب وممارساته الداخلية، أم تظل فرصًا منفصلة تنتهي بانتهاء المشروع، وما يعنيه ذلك لاستمرار مشاركة الشباب وثقتهم بها مع مرور الوقت.

أمثلة مقارنة من التجارب الدولية

مثال مقارن (1): الشباب والمشاركة السياسية في تونس بعد 2011

أدّت ثورة 2011 في تونس إلى اندفاع واسع للشباب نحو السياسة والحياة العامة، ووضعتهم في قلب التطلعات الديمقراطية التي رافقت الربيع العربي. غير أن الأبحاث خلال العقد اللاحق تُظهر أن هذا الزخم الأولي لم يتحوّل إلى مشاركة سياسية رسمية مستدامة. فعلى الرغم من الآمال التي أُحيطت بانتقال ديمقراطي طويل الأمد، تراجع انخراط عدد كبير من الشباب التونسيين في العمل الحزبي، حتى مع استمرار نشاطهم السياسي في مجالات أخرى.

وتُبيّن الدراسات أن تونس شهدت تراجعًا تدريجيًا في مشاركة الشباب في العمليات السياسية الرسمية، مثل التصويت، والانضمام إلى الأحزاب، والترشّح للمناصب، أو المشاركة في أدوار منظّمة ضمن هياكل صنع القرار. وبدلًا من الزيادة المتوقعة في الانخراط المؤسسي بعد 2011، اتجه الشباب بشكل متزايد إلى قنوات غير رسمية أو احتجاجية، وإلى الحركات الاجتماعية وأنشطة المجتمع المدني.

وتشير تحليلات ما بعد الربيع العربي إلى مجموعة من العوامل البنيوية والإدراكية التي أسهمت في هذا المسار. فكثير من الشباب عبّروا عن إحباطهم من بطء التقدّم الديمقراطي، وعدم تحقّق التوقّعات الاجتماعية والاقتصادية، وتنامي الإحساس بالجمود السياسي، وهي عوامل أضعفت الالتزام طويل الأمد بالمسارات الحزبية. كما تُظهر استطلاعات الرأي أن نسبة معتبرة من الشباب تتّسم بالتشكّك تجاه المؤسسات السياسية الرسمية وبضعف الثقة في قدرتهم على التأثير من خلال الأحزاب.

وفي محاولة لمعالجة هذا التراجع، أُدخلت بعض الإصلاحات بهدف تعزيز تمثيل الشباب، من بينها اعتماد حصص شبابية في القانون الانتخابي عام 2014 لحجز مواقع مخصّصة للشباب على القوائم الحزبية. إلا أن هذه التدابير لم تكن كافية لعكس الاتجاهات الأوسع نحو العزوف والانفصال.

وبصورة عامة، تُبرز الحالة التونسية نمطًا تتراجع فيه طاقة الشباب واهتمامهم دون أن تتحوّل إلى انخراط دائم داخل الهياكل الحزبية، لا سيما عندما تكون المسارات المؤسسية ضعيفة، وتظل تصوّرات الشباب حول التأثير الفعلي محدودة.

الاستراتيجيات التي استخدمتها الأحزاب لإشراك الشباب

- استقطاب الشباب خلال الدورات الانتخابية ولحظات الاحتجاج
- إنشاء أقسام أو لجان شبابية داخل الأحزاب
- الاعتماد على الشباب في الحملات، والتواصل، والتعبئة الرقمية
- تنظيم مشاورات شبابية متقطّعة حول أجندات الإصلاح

تركّزت هذه الاستراتيجيات بدرجة أساسية على فتح قنوات الدخول والظهور، أكثر من الاستثمار في مرافقة الشباب على المدى الطويل.

الاستراتيجيات التي كانت ضعيفة أو محلّ خلاف أو غير كافية

- محدودية الاهتمام باستبقاء الشباب ومسارات تقدّمهم بعد انتهاء الانتخابات
- ضعف تأثير الأطر الشبابية الحزبية وتهميشها في كثير من الأحيان
- غياب آليات للتعامل مع الإحباط، أو الإرهاق، أو خيبة الأمل
- تراجع مشاركة الشباب بشكل ملحوظ مع تضييق الهوامش السياسية

وفي المجمل، أخفقت الأحزاب في التكيّف مع تراجع الزخم الثوري وتحوّل السياق السياسي.

النتائج والدلالات

- تراجع حاد في عضوية الشباب داخل الأحزاب وفي المشاركة الانتخابية
- انتقال انخراط الشباب نحو الاحتجاجات، والمبادرات المدنية، أو الانسحاب من العمل الحزبي
- تنامي تصوّر الأحزاب بوصفها مغلقة، أو غير فعّالة، أو انتهازية

تُظهر الحالة التونسية كيف يمكن أن يؤدّي الفشل في استدامة الانخراط إلى تآكل المصداقية، حتى في الحالات التي يكون فيها الشمول قويًا في بداياته.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

تُبرز تجربة تونس أمام الأحزاب اليمنية مخاطر:

- الإفراط في الاعتماد على التعبئة دون الاستثمار في الاستبقاء،
- التعامل مع الشباب بوصفهم موردًا متجددًا بدلًا من اعتبارهم قاعدة سياسية،
- وافتراض استمرار الانخراط دون دعم مقصود ومنهجي.

فالاستدامة تتطلّب تخطيطًا يتجاوز اللحظات السياسية الآنية.

مثال مقارن (2): الأطر الشبابية الحزبية في النرويج والانخراط طويل الأمد

يقوم النظام السياسي في النرويج على ديمقراطية برلمانية مستقرة وتعددية حزبية راسخة، إلى جانب تقاليد ممتدة للمشاركة السياسية الواسعة داخل المجتمع. وفي هذا الإطار، طوّرت الأحزاب السياسية أطرًا شبابية حزبية مستقرة تؤدي دورًا أساسيًا في ربط الشباب بالحياة الحزبية، وفي إعدادهم تدريجيًا لأدوار قيادية مستقبلية.

وعلى خلاف السياقات التي ترتفع فيها مشاركة الشباب فقط في مواسم الانتخابات أو لحظات التعبئة الاحتجاجية، تتسم مشاركة الشباب في الأحزاب النرويجية بطابع مؤسسي ومستمر. إذ يحتفظ كل حزب رئيسي تقريبًا بتنظيم شبابي يعمل بقدر من الاستقلالية التنظيمية، لكنه يظل مندمجًا بوضوح في المنظومة الحزبية العامة. وتنشط هذه الأطر في مجالات التعبئة والاستقطاب، والتثقيف السياسي، وتنظيم النقاشات، والمعسكرات، والاجتماعات الدورية، بما يوفّر مسارات ثابتة تُمكّن الشباب من التفاعل المنتظم مع الهياكل الحزبية، وتطوير مهاراتهم، وبناء شبكاتهم السياسية.

ويُعدّ التنظيم الشبابي المرتبط بحزب العمال النرويجي مثالًا بارزًا على ذلك، إذ يُصنّف كأحد أقدم وأكبر التنظيمات الشبابية الحزبية في البلاد، ويعود تاريخه إلى بدايات القرن العشرين. ويقوم هذا التنظيم على هيكل حوكمة واضح يدمج الأعضاء الشباب في الممارسة الحزبية اليومية بشكل منتظم ومتدرّج.

كما تعمل الأطر الشبابية الحزبية في النرويج ضمن بيئة أوسع تدعم مشاركة الشباب في الحياة المدنية والسياسية، من خلال التعليم، والانتخابات التجريبية في المدارس، والمسارات المنظمة للانخراط السياسي. ورغم أن مستويات المشاركة الانتخابية الرسمية قد تختلف بين الفئات العمرية، فإن وجود تنظيمات شبابية نشطة يسهم في تعزيز الاستمرارية، وبناء شبكات بين الأجيال، وإتاحة انتقال تدريجي نحو أدوار قيادية داخل الأحزاب والمؤسسات العامة.

ومن اللافت أن الأطر الشبابية في النرويج لا تقتصر على أدوار التعبئة، بل تضطلع أيضًا بوظيفة تأهيلية واضحة، عبر تنظيم مناظرات، وندوات، وبرامج تعليمية تسهم في التنشئة السياسية للشباب، وتطوير هوياتهم السياسية، وبناء كفاءاتهم على المدى الطويل.

وعليه، تعكس التجربة النرويجية ثقافة سياسية تُدمَج فيها مشاركة الشباب بوصفها ممارسة اعتيادية ومستقرة داخل الأحزاب، لا استجابة ظرفية أو مؤقتة، وهو ما يعزّز استدامة الانخراط واستبقاء الشباب داخل المنظومات الحزبية مع مرور الوقت.

الاستراتيجيات التي استخدمتها الأحزاب لإشراك الشباب

- أطر شبابية حزبية قوية تتمتع بدرجة من الاستقلالية وبتفويضات واضحة
- مسارات تدرّج تدريجية تتيح الانتقال من المستوى المحلي إلى الوطني
- الاعتراف بالعمل الشبابي بوصفه مساهمة سياسية مشروعة داخل الحزب
- شبكات إرشاد وتعلّم بين الأقران تدعم الانخراط طويل الأمد

تُفهم المشاركة هنا بوصفها مسارًا سياسيًا تراكميًا، لا مساهمة عابرة أو ظرفية.

الاستراتيجيات التي كانت ضعيفة أو محلّ خلاف أو غير كافية

- استمرار ميل المشاركة الشبابية نحو الفئات الأكثر حظًا اجتماعيًا
- وجود عوائق أمام انخراط الشباب من الفئات المهمّشة أو ذات الخلفيات المهاجرة
- ارتباط الاستبقاء باستمرارية الموارد والاستقرار الحزبي

حتى في النظم المستقرة، تظل هذه التحديات قائمة وتتطلّب مراجعة مستمرة.

النتائج والدلالات

- معدلات مرتفعة لاستمرار انخراط الشباب مع التقدّم في العمر
- مسارات واضحة للانتقال من الأطر الشبابية إلى مواقع قيادية
- إحساس قوي بالهوية السياسية والانتماء لدى الشباب

تُظهر الحالة النرويجية أن الاستدامة ليست نتيجة تلقائية، بل ثمرة تصميم مؤسسي مقصود.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

بالنسبة لليمن، لا تُقدَّم تجربة النرويج كنموذج ينبغي تطبيقه كما هو، بل كخبرة يمكن الاستفادة منها في فهم عدد من المبادئ العامة، من بينها:

- تزداد فرص استمرار مشاركة الشباب عندما تكون مشاركتهم واضحة ومؤثرة، وتتيح لهم التدرّج نحو أدوار ومسؤوليات أوسع.
- يعتمد تجديد الأدوار والقيادات على الاستفادة من الخبرات المتراكمة داخل الحزب، وعلى استمرار الهياكل الشبابية وقدرتها على نقل الخبرات بين الأجيال.
- وتتطلب استدامة مشاركة الشباب ترتيبات واضحة ومستقرة داخل الحزب، بدل الاعتماد على المبادرات الفردية أو حسن النوايا وحده.

ما الذي تُشير إليه الخبرة العالمية – وكيف يمكن مقاربته عمليًا في اليمن؟

تشير الخبرات المقارنة من تونس والنرويج إلى أن مشاركة الشباب قد تتراجع مع مرور الوقت إذا لم تدعمها ترتيبات واضحة تساعد على استمرارها. فحتى عندما يكون حضور الشباب قويًا في البداية، لا يعني ذلك بالضرورة استمرار مشاركتهم على المدى الطويل. وترتبط الاستدامة بمدى تعامل الأحزاب مع مشاركة الشباب باعتبارها مسارًا مستمرًا داخل الحياة الحزبية، لا مشاركة ترتبط بفترات أو ظروف محددة.

الحشد لا يضمن استمرار مشاركة الشباب

تُظهر التجربة التونسية أن مشاركة الشباب قد ترتفع خلال فترات الانفتاح السياسي أو التحولات السياسية، ثم تتراجع إذا لم يجد الشباب بعد ذلك فرصًا واضحة للاستمرار والتقدّم والتأثير. فقد شهدت تونس حضورًا واسعًا للشباب بعد عام 2011، لكن مشاركة كثير منهم في العمل الحزبي تراجعت لاحقًا عندما لم تتوافق تجربتهم مع توقعاتهم بشأن التأثير والتغيير والاستجابة لمطالبهم.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

يمكن للأحزاب اليمنية النظر في ما إذا كانت مشاركة الشباب:

- تتسع خلال فترات سياسية محددة، مثل الانتخابات أو الأزمات أو المفاوضات.
- ثم تتراجع عندما تضيق فرص المشاركة أو تتباطأ مسارات التقدّم.

فاستدامة المشاركة لا تتعلق فقط باستقطاب الشباب أو زيادة مشاركتهم في لحظة معينة، بل أيضًا بما يتيح لهم الاستمرار بعد انتهاء تلك المرحلة.

تزداد فرص الاستمرار عندما توجد مسارات واضحة للتقدّم

تُبرز التجربة النرويجية أن مشاركة الشباب تكون أكثر قابلية للاستمرار عندما ترتبط بهياكل واضحة ومسارات تتيح لهم التدرّج في الأدوار والمسؤوليات. فوجود هياكل شبابية مستقرة، وفرص للتقدّم، وتقدير واضح لمساهمات الشباب، يساعد على استمرار مشاركتهم حتى عندما يكون التقدّم السياسي تدريجيًا.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

رغم الاختلاف الكبير بين السياقين، يمكن الاستفادة من مبدأ عام: تزداد فرص استمرار الشباب داخل الحزب عندما يجدون:

- فرصًا مستمرة للمشاركة.
- تدرّجًا واضحًا في المسؤوليات.
- وتقديرًا واضحًا لمساهماتهم.

ولا يتطلب ذلك بالضرورة تقدّمًا سريعًا، بقدر ما يتطلب أن يرى الشباب مسارًا يمكنهم التقدّم من خلاله وأدوارًا تتطور مع الوقت.

ابتعاد الشباب عن الأحزاب لا يعني بالضرورة تراجع اهتمامهم بالسياسة

تُظهر التجربة التونسية أن ابتعاد بعض الشباب عن الأحزاب لا يعني بالضرورة فقدان اهتمامهم بالشأن السياسي. فقد يستمر الشباب في النشاط السياسي أو المدني، لكنهم يتجهون إلى مساحات أخرى عندما يرون أن المسارات الحزبية لا تتيح لهم فرصًا كافية للمشاركة أو التأثير.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

يمكن للأحزاب اليمنية النظر إلى تراجع مشاركة الشباب باعتباره مؤشرًا يساعد على فهم تجربتهم داخل الحزب. وقد يرتبط ذلك، على سبيل المثال، بـ:

- توقعات لم تتحقق.
- مسارات حزبية غير واضحة أو محدودة.
- أو تراكم الضغوط الناتجة عن المشاركة في ظل ظروف سياسية واقتصادية صعبة.

ولهذا، فإن فهم أسباب ابتعاد الشباب عن الحزب لا يقل أهمية عن فهم أسباب انضمامهم إليه.

يساعد الشعور بالانتماء على استمرار المشاركة

تُظهر التجربة النرويجية أن الهياكل الشبابية وأشكال المشاركة المنتظمة تساعد على بناء صلة أقوى بين الشباب والحزب. فمشاركة الشباب لا تقتصر على نشاط مؤقت أو على الاستجابة لحدث سياسي معين، بل تصبح جزءًا من مسار يتعلمون ويتدرجون من خلاله داخل الحزب.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

في سياق متأثر بالصراع والانقسام، يمكن للأحزاب اليمنية النظر في:

- ما إذا كانت مشاركة الشباب تساعدهم على الشعور بأنهم جزء من الحزب ومساره.
- وما إذا كانت لديهم مساحة للمبادرة والمساهمة في العمل الحزبي.
- وهل تستمر أدوارهم مع مرور الوقت، أم ترتبط أساسًا بالفترات التي تزداد فيها الحاجة إلى جهودهم.

فكلما شعر الشباب بأن لهم موقعًا واضحًا ودورًا مستمرًا داخل الحزب، زادت فرص استمرار مشاركتهم خلال فترات التراجع أو التعثر السياسي

تختلف قدرة الشباب على تحمّل متطلبات المشاركة

تُظهر التجربتان أن متطلبات المشاركة السياسية لا تؤثر في جميع الشباب بالطريقة نفسها، وأن هذه الفروق قد تؤثر في قدرتهم على الاستمرار. ففي تونس، أسهم الإحباط من المسار السياسي في ابتعاد بعض الشباب عن الأحزاب. وفي النرويج، تشير التجربة إلى أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تؤثر في قدرة الشباب على الاستمرار في النشاط السياسي.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

في ظل الضغوط الاقتصادية والأمنية والاجتماعية في اليمن، من المهم عند النظر في استدامة مشاركة الشباب الانتباه إلى:

- الوقت والجهد اللذين تتطلبهما المشاركة الحزبية.
- الضغوط النفسية والاجتماعية المرتبطة بالعمل السياسي.
- الفروق بين الشابات والشباب في القدرة على المشاركة والاستمرار.
- وتفاوت المخاطر والتكاليف المرتبطة بالمشاركة بين المناطق والفئات المختلفة.

ويمكن أن يساعد فهم هذه الضغوط الأحزاب على تحديد ما يجعل استمرار المشاركة أكثر صعوبة بالنسبة لبعض الشباب، وما يمكن مراجعته للتخفيف من هذه العوائق.

يتطلب تجديد الأدوار والقيادات نقل الخبرة بين الأجيال

تشير الخبرات المقارنة إلى أن دخول أجيال جديدة من الشباب إلى العمل الحزبي، مع الحفاظ على الخبرات المتراكمة، لا يحدث تلقائيًا. ففي النرويج، تساعد استمرارية الهياكل الشبابية ونقل الخبرات بين الأعضاء على الحفاظ على المعرفة المتراكمة داخل الحزب. أما في تونس، فقد أدى تراجع المشاركة في بعض المراحل إلى صعوبة الحفاظ على هذا التواصل والاستمرارية.

دلالات للتفكير في السياق اليمني

قد تجد الأحزاب اليمنية فائدة في التأمّل في:

- ما إذا كان الشباب الذين يراكمون الخبرة يستمرون داخل الحزب ويتقدمون إلى أدوار أخرى.
- وكيف تنتقل الخبرات والمعرفة بين الأعضاء الأكثر خبرة والشباب الجدد.
- وكيف يمكن إشراك أعضاء جدد مع الاستفادة من تجارب من سبقوهم.

فالتجديد لا يعني استبدال جيل بآخر، بل بناء استمرارية تسمح بانتقال الخبرة وتوسيع مساحة المشاركة أمام أجيال جديدة.

أسئلة تشخيصية وإطار للتفكير التحليلي

يقدّم هذا القسم تمرينًا تشخيصيًا يساعد الأحزاب على مراجعة مدى استمرار مشاركة الشباب مع مرور الوقت، وما إذا كانت هناك ترتيبات تساعد على دعم هذه المشاركة، والحفاظ على الخبرات المتراكمة، وإتاحة المجال أمام أجيال جديدة من الشباب للمشاركة والتقدّم. ويركّز التمرين على استمرارية المشاركة وتجديد الأدوار، وليس فقط على استقطاب الشباب في البداية.

هدف التمرين التشخيصي

يساعد هذا التمرين الأحزاب على التفكير في كيفية استمرار مشاركة الشباب داخل الحزب مع مرور الوقت، والعوامل التي تشجعهم على البقاء والمشاركة، وكيفية الحفاظ على الخبرات والمعارف التي يكتسبونها خلال عملهم الحزبي.

كما يساعد على النظر في ما إذا كانت مشاركة الشباب جزءًا مستمرًا من الحياة الحزبية، أم ترتبط بفترات أو ظروف محددة، وكيف يفهم الحزب أسباب تراجع المشاركة، وما إذا كان إشراك أجيال جديدة من الشباب يبني على الخبرات السابقة أم يبدأ من جديد في كل مرة.

وبصورة أكثر تحديدًا، يساعد التمرين على:

- ملاحظة أنماط استمرار مشاركة الشباب أو تراجعها، وكيف يناقش الحزب هذه الأنماط داخليًا.
- النظر في ما إذا كانت فرص المشاركة تستمر بعد انتهاء الحملات أو الفترات التي تشهد نشاطًا سياسيًا مكثفًا.
- فحص مدى استمرار التقدير لمساهمات الشباب، وقنوات التغذية الراجعة، والعوامل التي تشجعهم على مواصلة المشاركة.
- فهم ما إذا كانت المسارات الحزبية للتقدّم وتجديد الأدوار واضحة، أم تتغير مع تغيّر القيادات أو الأولويات.
- النظر في أثر الضغوط السياسية والتنظيمية في قدرة الشباب على الاستمرار.
- فحص أثر الوقت والكلفة والظروف الاقتصادية والأمنية والاجتماعية في استمرار المشاركة.
- إبراز الفروق بين الشابات والشباب، وبين المحافظات والفروع، في فرص استمرار المشاركة.
- النظر في كيفية الحفاظ على الخبرات والمعرفة المتراكمة داخل الحزب عندما يتراجع حضور بعض الشباب أو يغادرون العمل الحزبي.

ولا يهدف التمرين إلى تحديد المسؤولية عن تراجع مشاركة الشباب، بل إلى مساعدة الحزب على فهم العوامل التنظيمية والسياسية والعملية التي تؤثر في استمرار المشاركة وتجديدها مع مرور الوقت.

لماذا يُعدّ هذا التمرين التشخيصي مهمًا؟

في كثير من الأحزاب، قد تتسع مشاركة الشباب خلال فترات النشاط السياسي، ثم تتراجع خلال فترات الركود أو التعثر أو تراجع فرص المشاركة. وقد يُنظر إلى هذا التراجع أحيانًا باعتباره مرتبطًا بقرارات الأفراد أو ظروفهم، رغم أن تكراره بين مجموعات مختلفة من الشباب أو في فروع ومحافظات متعددة قد يشير إلى عوامل أوسع تستحق المراجعة.

ومن دون مراجعة منظّمة، قد يصعب ملاحظة هذه الأنماط وفهم أسبابها. ولذلك يساعد التمرين على النظر في:

- متى تتراجع مشاركة الشباب، وما العوامل التي قد تسهم في ذلك.
- ما إذا كانت فرص المشاركة مستمرة أم مرتبطة بفترات محددة.

- كيف يحافظ الحزب على اهتمام الشباب ومشاركتهم ويقدّر مساهماتهم، حتى عندما يكون التقدّم تدريجيًا.
- ما إذا كان تجديد الأدوار يستفيد من الخبرات المتراكمة أم يؤدي إلى فقدانها.
- كيف تؤثر الضغوط الاقتصادية والأمنية والاجتماعية في قدرة الشباب على الاستمرار.
- وكيف تختلف تجربة الاستمرار في المشاركة بين الشابات والشباب وبين السياقات المحلية المختلفة.

ويساعد ذلك الأحزاب على التمييز بين حالات فردية من مغادرة العمل الحزبي وبين أنماط متكررة من تراجع مشاركة الشباب، وكذلك بين تجديد للأدوار يستفيد من الخبرات السابقة وتجديد يبدأ من الصفر في كل مرة.

كيفية استخدام التمرين

يمكن استخدام هذا التمرين من قبل القيادات الحزبية، أو الشباب، أو مجموعات تضم الطرفين. كما يمكن للقيادات والشباب استخدامه بصورة منفصلة ثم مناقشة أوجه الاتفاق والاختلاف في جلسة مشتركة.

ولا يُنظر إلى اختلاف الإجابات باعتباره مشكلة تحتاج إلى الحسم، بل باعتباره مدخلًا يساعد على فهم اختلاف تجارب المشاركة والاستمرار بين الأدوار والمستويات والسياقات المختلفة داخل الحزب.

ويُفضّل أن يستند النقاش، قدر الإمكان، إلى تجارب حديثة وأمثلة فعلية من داخل الحزب، حتى ترتبط المراجعة بالممارسة وليس بالتصورات العامة وحدها.

وتُستخدم الملاحظات الناتجة لدعم المراجعة والتشاور الداخليين، ولا يُقصد منها إنتاج درجات أو تصنيفات أو استخدامها لأغراض التقييم أو التقارير الخارجية.

نموذج استمارة تشخيصية

النطاق والحدود

يقدّم هذا التمرين قراءة تشخيصية عامة لاستدامة مشاركة الشباب، واستمرارها، وتجديد الأدوار والخبرات المرتبطة بها. ويساعد على تحديد الجوانب التي تدعم استمرار المشاركة، والجوانب التي تحتاج إلى مزيد من المراجعة، والعوامل التي قد تؤدي إلى تراجعها.

ولا يغني التمرين عن مراجعة أكثر تعمقًا عند الحاجة. ويمكن للأحزاب التي ترغب في التوسع في قضايا يبرزها التمرين، مثل الضغوط المرتبطة بالمشاركة، أو كلفتها، أو كيفية تقدير مساهمات الشباب، أو نقل الخبرات بين الأجيال، الرجوع إلى الأدوات التشخيصية المتخصصة الواردة في الجزء السادس.

من التشخيص إلى تكوين فهم للأنماط

ركّز هذا الجزء من الدليل على قراءة مشاركة الشباب من خلال خمسة أبعاد مترابطة. ورغم أن كل بُعد يتناول جانبًا مختلفًا، فإن الصورة تصبح أوضح عند النظر إلى الأبعاد مجتمعة، لأن ما يحدث في أحدها قد يؤثر مباشرة في الأبعاد الأخرى.

فعلى سبيل المثال، قد تؤثر محدودية المشاركة في صنع القرار في رغبة الشباب في الاستمرار. وقد يؤدي غموض القواعد والالتزامات إلى إضعاف أثر الهياكل الشبابية. كما أن بناء القدرات من دون مسارات واضحة للتقدّم والتأثير قد يحد من الاستفادة من المهارات التي يكتسبها الشباب. وقد تفتح الشراكات مع الجهات الخارجية فرصًا مهمة للمشاركة، لكنها قد تظل مؤقتة إذا لم تنعكس على ترتيبات وممارسات داخل الحزب.

ولا تعني هذه الأنماط وجود إخفاقات بالضرورة، بل تساعد على فهم كيفية تفاعل الظروف السياسية والتنظيمية والموارد والعلاقات الداخلية والخارجية في تشكيل مشاركة الشباب.

ولا يتطلب التشخيص الانتقال مباشرة إلى خطوات أو تغييرات محددة. فقيمته الأساسية تكمن في مساعدة الأحزاب على فهم:

- أين تكون مشاركة الشباب واضحة ومستقرة، وأين ترتبط أكثر بالأشخاص أو الظروف.
- أين تدعم الترتيبات القائمة المشاركة المستمرة، وأين تعتمد بدرجة أكبر على الجهد الفردي.
- وكيف تختلف تجربة المشاركة بحسب مستوى القيادة، وبين الشابات والشباب، وبين المحافظات والفروع.

ويشكّل هذا الفهم أساسًا يساعد الأحزاب على الانتقال بصورة مدروسة إلى الإرشادات العملية الواردة في الجزء الخامس، أو استخدام الأدوات الاختيارية الأكثر تفصيلًا الواردة في الجزء السادس، بحسب الحاجة.

الجزء الخامس: من التشخيص الى التطبيق - اعتبارات عملية لتعزيز مشـاركة الشباب داخـل الأحـزاب.

يجمع هذا الجزء الخلاصات التي برزت في الأقسام السابقة، وينتقل بها من فهم واقع مشاركة الشباب إلى التفكير في ما يمكن أن يعنيه ذلك عمليًا داخل الأحزاب. ولا يقدّم تحليلًا جديدًا، بل يستخلص الأنماط والدروس التي تظهر عند النظر إلى مشاركة الشباب كما تجري في الممارسة، وما قد تفتحه هذه القراءة من مجالات للمراجعة والتطوير.

ولا يقدّم هذا الجزء قائمة جاهزة بالحلول أو خطوات يفترض أن تتبعها جميع الأحزاب. فالأحزاب تعمل في سياقات سياسية وتنظيمية مختلفة، وتتفاوت مواردها وأولوياتها والقيود التي تواجهها. ولذلك، يركّز هذا الجزء على اعتبارات عملية وخيارات يمكن تكييفها، بدل تقديم نموذج موحّد للتطبيق.

وتستند هذه الاعتبارات إلى الأدلة التي بُني عليها الدليل، بما في ذلك نتائج استبيان الشباب، ومجموعات النقاش المركّزة، ومقابلات القيادات الحزبية، ومقابلات مؤشرات الأداء. وتساعد هذه المصادر، مجتمعة، على فهم عدد من القضايا العملية التي تواجه الأحزاب عند توسيع مشاركة الشباب، مثل الموازنة بين المشاركة والانضباط التنظيمي، وبين المرونة والاستمرارية، وبين توسيع الحضور وضمان التأثير الفعلي.

الموازنة بين المشاركة والانضباط التنظيمي

تُظهر نتائج التحليل أن محدودية تأثير الشباب لا ترتبط دائمًا بغياب فرص المشاركة، بل قد ترتبط أيضًا بكيفية توزيع الصلاحيات داخل الحزب، ومن يشارك في النقاشات، ومن يتحمل مسؤولية القرار النهائي، وكيف تتعامل القيادة مع المخاطر المرتبطة بتوسيع المشاركة.

ومن هنا، يبرز سؤال عملي أمام الأحزاب: كيف يمكن توسيع مشاركة الشباب مع الحفاظ في الوقت نفسه على وضوح المسؤوليات والتماسك والانضباط التنظيمي؟

ولا تحتاج المشاركة والانضباط إلى أن يُنظر إليهما باعتبارهما خيارين متعارضين. فالمشاركة لا تعني أن يشارك الجميع في كل قرار، بل أن تتوافر مساحات واضحة ومنظّمة يستطيع الشباب من خلالها طرح آرائهم ومقترحاتهم والمساهمة في النقاش والتأثير في القضايا التي تتصل بأدوارهم. كما أن الانضباط التنظيمي لا يعني الحد من المشاركة، بل وضوح المسؤوليات وآليات صنع القرار والجهة التي تتحمل مسؤولية القرار النهائي.

وفي الممارسة، تختلف مساحة مشاركة الشباب بحسب طبيعة الموضوع، والمستوى التنظيمي، والظروف السياسية. ولذلك، لا يتمثل التحدي في توسيع المشاركة بالطريقة نفسها في كل القضايا والمستويات، بل في توضيح أين وكيف يمكن للشباب المشاركة، وما حدود أدوارهم وتأثيرهم.

توضيح الفرق بين التشاور وتفويض الصلاحيات

من المهم التمييز بين التشاور وتفويض الصلاحيات. فالتشاور يتيح للشباب المشاركة في النقاش، وتقديم الآراء والمقترحات، والمساهمة في توسيع فهم الحزب للقضية المطروحة. أما تفويض الصلاحيات، فيعني منح مسؤوليات محددة ومساحة لاتخاذ قرارات أو تنفيذ مهام ضمن حدود واضحة.

ولا يعني توسيع التشاور بالضرورة نقل صلاحية القرار. وفي الوقت نفسه، يمكن للأحزاب تحديد مجالات يمكن فيها منح الشباب مسؤوليات وصلاحيات أكبر بصورة تدريجية، بحسب طبيعة القضية ومستوى الخبرة والمسؤولية.

فعلى سبيل المثال، قد تتسع مساحة التشاور والمشاركة في إعداد البرامج، أو مراجعة الأولويات المحلية، أو تطوير المقترحات، بينما تحتاج قضايا مثل التحالفات أو المفاوضات الحساسة إلى ترتيبات مختلفة بحكم طبيعتها السياسية.

وتظهر المشكلة عندما لا يكون هذا الفرق واضحًا. فقد يُدعى الشباب إلى التشاور من دون أن يعرفوا ما إذا كانت مداخلاتهم ستؤثر في القرار، أو كيف ستُستخدم بعد انتهاء النقاش. ومع تكرار ذلك، قد تتراجع الثقة في جدوى المشاركة.

ولهذا، يساعد الوضوح بشأن طبيعة التشاور، وحدود الصلاحيات، وكيفية استخدام الملاحظات على جعل المشاركة أكثر وضوحًا ومصداقية، حتى عندما لا يكون الشباب جزءًا من القرار النهائي في كل الحالات.

الموازنة بين توسيع المشاركة والتماسك التنظيمي

قد يؤدي توسيع مشاركة الشباب إلى إدخال آراء وتجارب أكثر تنوعًا في النقاشات الداخلية، لكنه قد يجعل التنسيق أكثر تعقيدًا أيضًا، خاصة في ظروف الانقسام أو الضغط السياسي. ولذلك، يمكن للأحزاب التفكير في كيفية تنظيم المشاركة بطريقة تسمح بتعدد الآراء مع الحفاظ على وضوح آليات العمل وصنع القرار.

ولا يعني ذلك الحد من مشاركة الشباب، بل توفير مساحات واضحة لها. وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال، تحديد قضايا أو مجالات يمكن توسيع التشاور حولها، أو إنشاء قنوات منتظمة لطرح المقترحات، أو تحديد كيفية انتقال مخرجات هذه النقاشات إلى المستويات المعنية بصنع القرار.

وعندما لا تكون هذه الترتيبات واضحة، قد يظهر أحد نمطين. الأول هو الحضور الشكلي، حيث يكون الشباب موجودين في الاجتماعات أو الأنشطة من دون صلة واضحة بمسار القرار. والثاني هو انتقال بعض النقاشات والمبادرات إلى مساحات غير رسمية خارج القنوات الحزبية القائمة.

وفي الحالتين، قد تزداد المخاوف بشأن صعوبة إدارة المشاركة، في حين قد تكون المشكلة الأساسية مرتبطة بعدم وضوح القنوات والأدوار أكثر من ارتباطها بمشاركة الشباب نفسها.

توضيح الفرق بين إبداء الرأي والتأثير في القرار

تُظهر الخبرات السابقة أهمية توضيح الفرق بين إتاحة المجال للشباب للتعبير عن آرائهم وبين قدرتهم على التأثير في القرار. فقد تكون هناك مساحة واسعة للنقاش وتقديم المقترحات، بينما تظل صلاحية القرار النهائي في مستويات قيادية محددة.

ووجود هذا الفرق ليس مشكلة بحد ذاته، ما دام واضحًا للمشاركين. فالشباب يحتاجون إلى معرفة من يستمع إلى آرائهم، وكيف تُجمع المقترحات وتُنقل، ومن يتخذ القرار النهائي، وما إذا كانت هناك تغذية راجعة حول ما أُخذ منها بعين الاعتبار.

ويساعد هذا الوضوح على ضبط التوقعات وتعزيز الثقة، كما يقلل اعتماد المشاركة على العلاقات الشخصية أو القرب من قيادات بعينها.

مخاطر ينبغي الانتباه إليها

عندما لا تكون العلاقة بين المشاركة والانضباط التنظيمي واضحة، قد تظهر بعض الممارسات التي تستحق المراجعة.

منها الحضور الشكلي للشباب، عندما يكون وجودهم ظاهرًا في الاجتماعات أو الأنشطة، من دون أن يقترن بدور واضح أو تأثير فعلي.

وقد تظهر أيضًا مساحات موازية للنقاش أو التأثير عندما لا يجد الشباب قنوات واضحة داخل الحزب لطرح آرائهم أو مبادراتهم. ولا يعني ذلك بالضرورة وجود تعارض مع الحزب، بل قد يعكس محاولة للبحث عن مساحات أخرى للتأثير.

كما قد تصبح فرص المشاركة مرتبطة بدرجة كبيرة بالعلاقات الشخصية مع القيادات، أو بالوساطة، أو بقواعد غير مكتوبة. وفي هذه الحالة، تختلف فرص الشباب في الوصول والتأثير بحسب الأشخاص والعلاقات بدلًا من الاعتماد على ترتيبات واضحة يمكن لجميع الأعضاء فهمها.

ولا يعني التعامل مع هذه التحديات بالضرورة إدخال تغييرات واسعة أو فورية. فقد تبدأ خيارات التطوير بخطوات أبسط، مثل توضيح الأدوار والصلاحيات، وتنظيم قنوات التشاور، وتحديد كيفية انتقال المقترحات إلى مواقع صنع القرار، وتوفير تغذية راجعة حول نتائج المشاركة.

وبصورة عامة، لا تتعلق الموازنة بين المشاركة والانضباط التنظيمي باختيار أحدهما على حساب الآخر. بل تتعلق بوجود ترتيبات واضحة تساعد على توسيع المشاركة مع الحفاظ على وضوح المسؤوليات وآليات صنع القرار. وكلما كانت هذه الترتيبات مفهومة ومتوقعة، أصبح من الأسهل بناء مشاركة شبابية أكثر استقرارًا وتأثيرًا، مع مراعاة واقع الحزب وظروفه السياسية والتنظيمية.

ماذا يعني ذلك عملياً؟

يمكن للأحزاب أن تترجم الموازنة بين مشاركة الشباب والانضباط التنظيمي إلى ممارسات عملية وتدريجية، من دون الحاجة إلى تغييرات واسعة دفعة واحدة. وغالبًا ما تبدأ خيارات التطوير بخطوات بسيطة تستجيب لتجربة الحزب واحتياجاته، من بينها:

- **تحديد طبيعة مساحات المشاركة**
  - توضيح المساحات التي يكون فيها دور الشباب تشاوريًا، مثل مناقشة البرامج أو تحديد الأولويات المحلية.
  - توضيح المساحات التي تبقى فيها صلاحية القرار لدى مستويات تنظيمية محددة، حتى تكون حدود المشاركة مفهومة منذ البداية.
- **توضيح الهدف من المشاركة والتوقعات**
  - بيان ما إذا كان النقاش يهدف إلى مشاركة المعلومات، أو طلب الرأي، أو إشراك الشباب في صياغة القرار.
  - تجنب دعوة الشباب إلى التشاور حول قضايا حُسمت بالفعل، إلا إذا كان الهدف من مشاركتهم واضحًا ومعلنًا.
- **إشراك الشباب في وقت مبكر**
  - الاستماع إلى آراء الشباب قبل أن تتحدد المواقف والخيارات النهائية، بدل حصر مشاركتهم في المراحل الأخيرة.

- الاستفادة من مقترحاتهم في صياغة الخيارات، لا الاكتفاء بطلب رأيهم في قرارات أصبحت شبه مكتملة. وجهات نظر الشباب في مراحل مبكرة من النقاشات الداخلية، قبل أن تتبلور المواقف بشكل نهائي، بدلًا من حصر المشاركة في مراحل الإقرار.

- **تقليص الاعتماد على الوساطة و العلاقات الشخصية**
  - توفير قنوات تواصل منتظمة وواضحة بين ممثلي الشباب والهيئات القيادية.
  - توسيع فرص الوصول إلى هذه القنوات بما يقلل اعتماد المشاركة على القرب الشخصي من قيادات بعينها.

- **التعامل مع المخاوف تدريجيًا من دون إغلاق المشاركة**
  - عند ظهور توترات أو مخاوف، يمكن مراجعة نطاق المشاركة أو توضيح الصلاحيات بدل إيقافها بالكامل.
  - يمكن تجربة صيغ مشاركة محددة بمدة أو مرتبطة بموضوع معين، ثم مراجعة التجربة قبل توسيعها أو تعديلها.

ولا تهدف هذه الخطوات إلى إضعاف الانضباط التنظيمي، بل إلى جعل أدوار الشباب وحدود مشاركتهم وآليات صنع القرار أكثر وضوحًا. ويساعد ذلك على تقليل الالتباس والتوقعات غير المتطابقة، مع الحفاظ على التماسك التنظيمي داخل الحزب.

من الحضور الرمزي إلى مشاركة أكثر مصداقية

تُظهر التحليلات أن كثيرًا من الأحزاب تعلن التزامها بمشاركة الشباب، لكن هذه المشاركة قد تظل متفاوتة أو تتراجع مع تغيّر الظروف. ولذلك، لا يكفي النظر إلى وجود الشباب في الهياكل والأنشطة أو إلى ما يرد في الخطاب الرسمي، بل من المهم النظر إلى مدى اتساق هذا الالتزام مع ما يختبره الشباب فعليًا داخل الحزب.

فالمصداقية لا تتكوّن من قرار واحد أو تصريح منفرد، بل من ممارسات تتكرر مع الوقت. وعندما يجد الشباب أن ما يُعلن عن مشاركتهم ينعكس في فرص منتظمة للتشاور، والوصول إلى المعلومات، والمساهمة في النقاش، والتأثير في بعض القرارات، تصبح المشاركة أكثر وضوحًا ومصداقية. أما عندما تتسع الفجوة بين الخطاب والممارسة، فقد تتراجع الثقة حتى وإن ظل حضور الشباب ظاهرًا في أنشطة الحزب.

التركيز على الاستمرارية، لا الظهور فقط

قد يظهر الشباب بصورة واضحة في فعاليات الحزب، أو وسائل الإعلام، أو بعض المواقع والمهام التي تعكس اهتمام الحزب بمشاركتهم. وهذا الحضور مهم، لكنه لا يكفي وحده إذا لم يقترن بمشاركة مستمرة داخل الحزب.

ومن خيارات التطوير التي يمكن النظر فيها توفير قنوات منتظمة ومعروفة للتواصل بين الشباب والقيادات أو الهيئات التنظيمية، مثل الاجتماعات الدورية، أو تحديد جهات واضحة للتواصل، أو تنظيم مساحات تشاور متكررة. وتساعد هذه الترتيبات على جعل مشاركة الشباب جزءًا من العمل الحزبي المعتاد، بدل ارتباطها بمناسبات أو ظروف محددة.

ولا يعني ذلك التقليل من أهمية حضور الشباب في الواجهة العامة للحزب، بل أن يعكس هذا الحضور دورًا موجودًا بالفعل في الممارسة الداخلية. وكلما ازداد الاتساق بين الاثنين، أصبحت الرسالة التي تصل إلى الشباب أكثر مصداقية.

تقليص الفجوة بين الالتزامات والممارسة اليومية

قد تعزّز الممارسات اليومية داخل الحزب الالتزامات المعلنة تجاه الشباب أو تضعفها. فقد يشارك الشباب، على سبيل المثال، في فعاليات أو أنشطة تمثّل الحزب أمام الجمهور، بينما يكون حضورهم أقل في النقاشات الداخلية التي تحدد الأولويات أو تسبق القرارات المهمة.

ومع تكرار ذلك، يصبح الشباب أكثر قدرة على ملاحظة الفرق بين ما يعلنه الحزب وما يحدث في الممارسة. ولذلك، يمكن أن تركز المراجعة على جوانب عملية مثل:

- من تتم استشارتهم قبل حسم القضايا المهمة.
- ما إذا كان ممثلو الشباب جزءًا من قنوات التواصل الداخلي ذات الصلة.
- توقيت دعوتهم إلى النقاشات، وما إذا كانت المشاركة تأتي قبل تحديد الخيارات أم بعدها.
- ومدى وصولهم إلى المعلومات التي يحتاجون إليها للمشاركة بصورة فعالة.

وقد تبدو هذه الجوانب بسيطة، لكن انتظامها يؤثر بصورة كبيرة في ثقة الشباب بجدية مشاركتهم.

الانتباه إلى الرسائل التي تنقلها الممارسات اليومية

لا يبني الشباب فهمهم لمكانتهم داخل الحزب من القرارات الرسمية وحدها، بل أيضًا من الطريقة التي يُتعامل بها معهم بصورة يومية. فمن يُستمع إليه؟ ومن تصل مقترحاته إلى المستويات المعنية؟ ومن يحصل على تغذية راجعة بعد مشاركته؟ وهل تُتاح الفرص بصورة منتظمة أم تختلف بحسب الأشخاص والظروف؟

وتشكّل هذه الممارسات، مع تكرارها، رسائل واضحة للشباب حول طبيعة دورهم ومكانتهم داخل الحزب.

كما قد تختلف قراءة هذه الممارسات بين مستويات الحزب. فما تراه القيادة ترتيبًا مؤقتًا تفرضه الظروف، قد يراه الشباب في أحد الفروع تراجعًا في مساحة مشاركتهم. ولهذا، يساعد التشاور والتواصل الداخليان على توضيح أسباب بعض القرارات والقيود، وتقليل اختلاف التوقعات بين المستويات التنظيمية المختلفة.

الانتباه إلى مخاطر الحضور الشكلي

عندما يتركز الاهتمام على حضور الشباب أكثر من دورهم الفعلي، قد تصبح المشاركة أقرب إلى الحضور الشكلي. فقد يكون الشباب ممثلين في بعض الأنشطة أو الهياكل، من دون أن تكون لهم أدوار واضحة أو فرص ملموسة للتأثير.

وفي حالات أخرى، قد يتجه بعض الشباب إلى العلاقات الشخصية أو القنوات غير الرسمية بحثًا عن مساحة أكبر للتأثير، أو إلى مساحات خارج الحزب إذا لم يجدوا قنوات داخلية واضحة. ومع مرور الوقت، قد يؤثر ذلك في ثقتهم بجدوى المسارات الرسمية المتاحة لهم.

ولا يعني ذلك أن كل أشكال التمثيل أو الظهور الرمزي غير مفيدة. فقد يكون لها دور مهم في إظهار انفتاح الحزب وإبراز حضور الشباب. لكن قيمتها تزداد عندما تكون مرتبطة بممارسات أخرى يمكن ملاحظتها، مثل استمرار التشاور، أو تولي مسؤوليات واضحة، أو الحصول على تغذية راجعة، أو وجود فرص فعلية للتقدّم.

وبصورة عامة، لا تتحدد مصداقية مشاركة الشباب بحجم ما يعلنه الحزب عن هذه المشاركة، بل بمدى الاتساق بين الخطاب والممارسة مع مرور الوقت. وكلما كانت أدوار الشباب وقنوات مشاركتهم أكثر وضوحًا واستمرارًا، زادت قدرتهم على فهم موقعهم داخل الحزب والثقة في جدوى استمرار مشاركتهم.

ماذا يعني ذلك عملياً؟

عند العمل على تعزيز مصداقية مشاركة الشباب، لا تحتاج الأحزاب بالضرورة إلى إطلاق التزامات جديدة، بقدر ما تحتاج إلى التأكد من أن الممارسة اليومية تنسجم مع الالتزامات القائمة. ويمكن أن يظهر ذلك من خلال عدد من الممارسات العملية، من بينها:

- **التركيز على الاستمرارية، لا الظهور فقط**
  - الحفاظ على تواصل منتظم وواضح مع الشباب، بدل الاكتفاء بحضورهم في مناسبات أو فعاليات متفرقة.
  - الحرص على ألا ترتبط مشاركة الشباب فقط بالمناسبات السياسية أو بالمبادرات المؤقتة التي تدعمها جهات خارجية.
- **مواءمة الخطاب العلني مع الممارسة داخل الحزب**
  - الحرص على أن تعكس الرسائل العلنية حول مشاركة الشباب ما يحدث فعليًا داخل الحزب.
  - ربط حضور الشباب في الفعاليات والمنابر العامة بأدوار واضحة ومشاركة فعلية داخل الحزب..
- **توفير قنوات تواصل واضحة ومنتظمة**
  - تحديد جهات أو قنوات معروفة يمكن للشباب التواصل من خلالها ومتابعة القضايا المتعلقة بمشاركتهم.
  - إشراك الشباب في الوقت المناسب، وتجنب اقتصار دعوتهم على مراحل متأخرة من النقاش أو بصورة متقطعة.
- **تقديم التغذية الراجعة بعد المشاركة**
  - توضيح ما حدث للمقترحات والملاحظات التي قدمها الشباب، حتى عندما لا تنعكس كلها في القرار النهائي.
  - شرح أسباب القرارات، خاصة عندما لا يكون من الممكن الأخذ ببعض المقترحات.
- **الانتباه إلى الممارسات التي قد ترسل رسائل متناقضة**
  - مراجعة الممارسات اليومية التي قد تحد من مشاركة الشباب من دون قصد، مثل عدم وصول المعلومات إليهم في الوقت المناسب أو تجاوز ممثليهم في بعض مسارات التواصل.
  - معالجة هذه الجوانب من خلال تعديلات عملية داخل الحزب، بدل الاكتفاء بإعلانات أو التزامات جديدة.

ومن خلال هذه الممارسات، تصبح مشاركة الشباب أكثر وضوحًا ومصداقية لأنها تستند إلى ممارسات منتظمة يمكن ملاحظتها، لا إلى رسائل أو وعود مؤقتة. ويساعد ذلك على بناء الثقة تدريجيًا، حتى عندما تظل مساحة المشاركة محدودة بحكم الظروف السياسية أو التنظيمية.

إعادة التفكير في هياكل الشباب بوصفها واجهات سياسية، لا مساحات مغلقة

تُظهر التجربة داخل الأحزاب أن وجود هياكل مخصصة للشباب لا يضمن، بحد ذاته، مشاركة مؤثرة. ففاعلية هذه الهياكل تختلف بحسب موقعها داخل الحزب، وصلتها بالقيادة ومساحات صنع القرار، وقدرتها على نقل آراء الشباب ومقترحاتهم إلى المستويات التنظيمية الأخرى.

ومن هنا، لا يقتصر السؤال على ما إذا كان الحزب يمتلك جناحًا أو لجنة أو هيكلًا شبابيًا، بل يمتد إلى الدور الذي يؤديه هذا الهيكل فعليًا. فالهياكل الشبابية يمكن أن تساعد على تنظيم مشاركة الشباب وتنسيق أنشطتهم، لكنها قد تصبح أيضًا مساحة منفصلة عن بقية الحزب إذا اقتصرت وظيفتها على تنظيم الأنشطة والحشد من دون صلة واضحة بصنع القرار أو المستويات القيادية.

ولذلك، تركز المراجعة هنا على كيفية انتقال المعلومات والآراء بين الهياكل الشبابية وبقية الحزب، ومدى وضوح قنوات التواصل مع القيادة، وما إذا كانت هذه الهياكل تفتح للشباب مسارات للمشاركة والتأثير أم تبقي مشاركتهم داخل نطاق محدد.

من منطق الاحتواء إلى منطق الربط

من المجالات المهمة للمراجعة النظر في ما إذا كانت الهياكل الشبابية تعمل بصورة منفصلة، أم تشكّل حلقة وصل بين الشباب وبقية مستويات الحزب.

فقد تركز بعض الهياكل الشبابية على تنظيم الأنشطة والحشد والتواصل مع الأعضاء، بينما يكون دورها أقل وضوحًا في نقل آراء الشباب ومقترحاتهم إلى المستويات القيادية. وفي المقابل، يمكن للهياكل نفسها أن تؤدي دورًا أوسع من خلال نقل القضايا التي يطرحها الشباب، والمشاركة في النقاشات ذات الصلة، وربط المستويات المحلية بالمستويات القيادية.

ولا يتطلب ذلك بالضرورة منح الهياكل الشبابية صلاحيات واسعة، بل يمكن أن يبدأ من وجود قنوات واضحة ومنتظمة للتواصل مع الهيئات القيادية، ومعرفة كيفية رفع المقترحات، والموضوعات التي يمكن أن تسهم فيها هذه الهياكل.

ويساعد هذا الربط على تقليل اعتماد الشباب على العلاقات الشخصية للوصول إلى القيادات، ويجعل التواصل بين الشباب وبقية الحزب جزءًا أكثر انتظامًا من العمل الحزبي.

توضيح دور الهياكل الشبابية

قد يُطلب من الهياكل الشبابية داخل الحزب أداء أدوار متعددة في الوقت نفسه، مثل الحشد، والتأهيل، والتمثيل، والتواصل، وتنظيم الأنشطة. وعندما لا تكون الأولويات واضحة، قد يصبح من الصعب على الشباب أو القيادة تحديد الوظيفة الأساسية لهذه الهياكل وما المتوقع منها.

ولهذا، يمكن أن تساعد المراجعة على توضيح:

- ما الأدوار الأساسية للهياكل الشبابية؟
- ما الصلاحيات والمسؤوليات المرتبطة بها؟
- كيف تتواصل مع بقية هياكل الحزب؟
- وما القضايا التي يُتوقع منها نقل آراء الشباب بشأنها أو المشاركة فيها؟

ويساعد وضوح هذه الأدوار على تقليل اختلاف التوقعات بين الشباب والقيادة، وعلى جعل الهياكل الشبابية أكثر ارتباطًا بواقع العمل الحزبي، بدل أن تقتصر على تنفيذ الأنشطة.

تقليل الاعتماد على الأشخاص والعلاقات

قد تعتمد بعض الهياكل الشبابية على دعم قيادات بعينها للحصول على الموارد أو الوصول إلى مساحات صنع القرار. وقد يكون لهذا الدعم دور إيجابي، لكنه يجعل استمرار عمل الهيكل مرتبطًا أحيانًا ببقاء تلك العلاقات أو القيادات.

ويمكن تقليل هذا الاعتماد من خلال تنظيم العلاقة بين الهياكل الشبابية والقيادة بصورة أوضح، مثل تحديد نقاط اتصال معروفة، أو عقد لقاءات دورية، أو وضع مسار واضح لرفع المقترحات والملاحظات.

وفي الوقت نفسه، يمكن أن تتمتع الهياكل الشبابية بمساحة مناسبة لإدارة شؤونها وأنشطتها، مع بقائها مرتبطة بالتوجه العام للحزب وآليات صنع القرار فيه. والمهم هنا هو تحقيق توازن يسمح لها بالمبادرة والتنظيم من دون أن تصبح منفصلة عن بقية الحزب.

ممارسات تستحق المراجعة

عندما تكون صلة الهياكل الشبابية ببقية الحزب ضعيفة، قد تظهر بعض الممارسات التي تستحق الانتباه.

فقد تكون الهياكل الشبابية نشطة في تنظيم الفعاليات والأنشطة، لكن من دون صلة واضحة بالمسارات الحزبية الأخرى أو بمساحات صنع القرار. وقد تصبح الإجراءات الداخلية معقدة من دون أن تقابلها أدوار أو صلاحيات واضحة. وفي حالات أخرى، قد يكون وجود الهيكل الشبابي ظاهرًا، بينما تبقى فرص التأثير الفعلي للشباب في مواقع أخرى داخل الحزب.

ولا يعني ظهور هذه الممارسات أن المشكلة تكمن في وجود الهياكل الشبابية نفسها، بل قد تكون مرتبطة بطريقة عملها وصلتها ببقية الحزب. ويمكن أن تبدأ خيارات التطوير بخطوات بسيطة، مثل:

- تنظيم لقاءات أو نقاط تواصل دورية مع الهيئات القيادية.
- توضيح كيفية نقل مقترحات الشباب ومتابعتها.
- تحديد القضايا أو المراحل التي يمكن للهياكل الشبابية المشاركة فيها.
- وتوفير التغذية الراجعة حول ما يُرفع من مقترحات وملاحظات.

وبصورة عامة، لا تتحدد فاعلية الهياكل الشبابية بوجودها الرسمي فقط، بل بمدى ارتباطها ببقية الحزب وقدرتها على فتح مسارات واضحة للتواصل والمشاركة والتأثير. وكلما كانت هذه الصلة أوضح، أصبح من الممكن أن تؤدي الهياكل الشبابية دورًا أوسع من تنظيم الأنشطة والحشد، مع الحفاظ في الوقت نفسه على وضوح المسؤوليات والتماسك التنظيمي.

ماذا يعني ذلك عملياً؟

عندما تراجع الأحزاب دور الهياكل الشبابية، لا يعني ذلك بالضرورة تغيير هذه الهياكل أو إنشاء هياكل جديدة. فقد يكون الأهم هو تحسين صلتها ببقية الحزب، وتوضيح أدوارها، وتنظيم علاقتها بالهيئات القيادية. ويمكن أن يشمل ذلك عددًا من الخطوات العملية:

- **تنظيم التواصل مع الهيئات القيادية**
  - تحديد لقاءات دورية تجمع ممثلي الهياكل الشبابية بالقيادات على المستويات المعنية.
  - استخدام هذه اللقاءات لتبادل الآراء، ونقل القضايا والمقترحات، ومناقشة ما يهم الشباب داخل الحزب.

- **توضيح دور الهياكل الشبابية**

o تحديد نوع القضايا التي يُنتظر من هياكل الشباب نقلها (مثل تطورات الواقع المحلي، ملاحظات الأعضاء، أو الأفكار البرامجية).

o تجنّب تحميل هياكل الشباب مسؤوليات متعدّدة تُشتّت دورها وتُضعف وزنها السياسي.

- **تقليص الاعتماد على العلاقات الشخصية**

o توفير قنوات تواصل واضحة ومنتظمة بين الهياكل الشبابية والهيئات القيادية.

o الحرص على ألا يعتمد وصول الشباب إلى القيادة على علاقاتهم الشخصية مع أفراد بعينهم.

- **تعزيز التواصل بين الهياكل الشبابية في الفروع والمحافظات**

o تسهيل تبادل الخبرات والتنسيق بين الهياكل الشبابية في الفروع والمحافظات المختلفة.

o الاستفادة من هذا التواصل لتبادل التجارب وتقليل تكرار الجهود، مع مراعاة اختلاف الظروف والأولويات المحلية.

- **إتاحة مساحة واضحة للهياكل الشبابية لإدارة شؤونها**

o إتاحة المجال للهياكل الشبابية لتنظيم أنشطتها، وتطوير مبادراتها، وإدارة بعض شؤونها ضمن أدوار وصلاحيات متفق عليها.

o توضيح علاقتها بمستويات صنع القرار داخل الحزب، حتى تكون حدود المسؤولية والصلاحيات مفهومة لجميع الأطراف.

- **النظر إلى أثر الهياكل، لا إلى حجم نشاطها فقط**

o مراجعة ما إذا كانت آراء ومقترحات الشباب تصل إلى المستويات المعنية داخل الحزب وتحظى بالمتابعة، بدل الاكتفاء بعدد الأنشطة والفعاليات التي تنفذها الهياكل الشبابية.

o مراجعة طريقة عمل هذه الهياكل عندما تكون نشطة في تنفيذ الأنشطة، لكن صلتها ببقية المسارات الحزبية تظل محدودة.

وتساعد هذه الخطوات على جعل الهياكل الشبابية حلقة وصل أكثر فاعلية بين الشباب وبقية الحزب، بما يفتح مسارات أوضح للمشاركة والتأثير، ويحافظ في الوقت نفسه على وضوح الأدوار والتماسك التنظيمي.

الاستثمار في الاستمرارية، لا في الاستقطاب فقط

تُظهر التجربة الحزبية أن مشاركة الشباب قد تكون قوية في المراحل الأولى من الانضمام، ثم تتراجع مع مرور الوقت. وقد أوضح التحليل السابق أن بعض الأحزاب تنجح في استقطاب الشباب كأعضاء أو متطوعين، لكنها تواجه تحديًا أكبر في الحفاظ على مشاركتهم عندما يتراجع الحماس الأولي وتصبح المشاركة جزءًا من العمل الحزبي اليومي.

ومن هنا، لا يقتصر الاهتمام على كيفية استقطاب الشباب، بل يمتد إلى ما يساعدهم على الاستمرار داخل الحزب، وتراكم خبراتهم، والتقدّم إلى أدوار أوسع مع الوقت. فتكرار انضمام شباب جدد ثم تراجع مشاركتهم يعني خسارة خبرات جرى بناؤها، والحاجة إلى البدء من جديد بصورة متكررة.

وفي الممارسة، لا تعتمد الاستمرارية على العضوية الرسمية وحدها، بل على ما إذا كان الشباب يرون أمامهم مسارًا واضحًا لمواصلة المشاركة. فعندما تبقى الأدوار ثابتة لفترات طويلة، أو لا يكون تقدير المساهمات منتظمًا، أو تظل فرص التقدّم غير واضحة، قد تصبح المشاركة متقطعة. ولذلك، تساعد المراجعة على فهم ما الذي يشجع الشباب على الاستمرار، وما الذي يدفعهم إلى تقليص مشاركتهم أو الابتعاد عنها.

التعامل مع المشاركة كمسار يتطوّر مع الوقت

من المهم ألا تُفهم مشاركة الشباب من خلال الحملات أو الفعاليات المنفصلة فقط، بل باعتبارها مسارًا يمكن أن يتطور تدريجيًا. فقد يبدأ الشباب بالمشاركة في أنشطة محددة، ثم يراكمون الخبرة، ثم ينتقلون إلى مسؤوليات وأدوار أوسع بحسب قدراتهم وخبرتهم واحتياجات الحزب.

ولا يتطلب ذلك بالضرورة إنشاء نظام رسمي للترقية، لكنه يتطلب قدرًا من الوضوح بشأن المسارات الحزبية المتاحة، وكيف يمكن أن يؤدي تراكم الخبرة والمشاركة المستمرة إلى مسؤوليات أوسع أو فرص أكبر للتأثير. وعندما تكون هذه المسارات غير واضحة، قد يعتمد الشباب على العلاقات الشخصية أو الإشارات غير الرسمية لمعرفة ما إذا كانت مشاركتهم ستفتح لهم فرصًا للتقدّم. أما زيادة الوضوح بشأن الأدوار والمسؤوليات وفرص الانتقال بينها، فتساعد على تقليل الغموض وتجعل استمرار المشاركة أكثر قابلية للتوقع، حتى في ظل محدودية الموارد.

الموازنة بين توسيع المشاركة و توفير أدوار واضحة

تحتاج الأحزاب إلى الموازنة بين إتاحة فرص المشاركة لعدد واسع من الشباب، وبين قدرتها على توفير أدوار واضحة ومؤثرة ومتابعة مناسبة لهذه المشاركة.

ولا يعني ذلك تقليص المشاركة أو حصر الفرص في مجموعة محددة، بل التفكير في كيفية توزيع الفرص وتدويرها، بحيث يستفيد عدد أكبر من الشباب مع الحفاظ في الوقت نفسه على فرص للتعلّم وتراكم الخبرة وتحمّل المسؤوليات.

ويمكن أن يساعد وضوح معايير الاختيار، وتدوير الفرص بين الشباب والفروع والمحافظات، ومراعاة الفروق بين الشابات والشباب، على الجمع بين توسيع المشاركة والحفاظ على استمراريتها.

مراعاة الضغوط الاقتصادية والشخصية

لا ترتبط قدرة الشباب على الاستمرار داخل الحزب بالعوامل التنظيمية وحدها. فالضغوط الاقتصادية، والظروف الأمنية، ومتطلبات العمل أو الدراسة، والمسؤوليات الأسرية، كلها عوامل قد تحد من الوقت والموارد التي يستطيع الشباب تخصيصها للعمل الحزبي.

ولذلك، فإن تراجع مشاركة بعض الشباب لا يعني بالضرورة ضعف اهتمامهم أو التزامهم. فقد يكون نتيجة تغير ظروفهم أو تراكم الضغوط التي يواجهونها.

ويمكن للأحزاب مراعاة ذلك من خلال قدر أكبر من المرونة في مستويات المشاركة، بحيث لا يؤدي انخفاض النشاط لفترة معينة إلى انقطاع الصلة بالحزب بالكامل. ويساعد الحفاظ على التواصل وإتاحة العودة إلى المشاركة عندما تسمح الظروف على بناء علاقة أكثر استمرارية مع الشباب.

ما الذي يحدث عندما لا تُعطى الاستمرارية اهتمامًا كافيًا؟

عندما يتركز الاهتمام على استقطاب شباب جدد من دون النظر إلى استمرار من سبق انضمامهم، قد تظهر مجموعة من التحديات. فقد تعتمد الهياكل الشبابية بصورة متكررة على أعضاء جدد، بينما يتراجع حضور من راكموا خبرة أكبر. كما قد تُفقد الخبرات والمعرفة التي اكتسبها الشباب، وتتكرر الحاجة إلى التدريب وبناء القدرات من البداية.

ومع الوقت، قد تبدو مشاركة الشباب كسلسلة من البدايات المتكررة، بدل أن تكون مسارًا تراكميًا تنتقل فيه الخبرة من دور إلى آخر ومن جيل إلى آخر.

ولا تتطلب معالجة ذلك بالضرورة سياسات أو ترتيبات واسعة. فقد تبدأ خيارات التطوير بخطوات بسيطة، مثل:

- تقدير مساهمات الشباب وخبراتهم بصورة أكثر انتظامًا.
- توضيح المسارات المتاحة لتطوّر الأدوار والمسؤوليات.
- الحفاظ على التواصل مع الشباب خلال فترات تراجع مشاركتهم.
- والاستفادة من خبرات الأعضاء السابقين أو الأقل نشاطًا في دعم الأعضاء الجدد.

وبصورة عامة، لا يتعلق تعزيز مشاركة الشباب باستقطابهم فقط، بل أيضًا بتهيئة الظروف التي تساعدهم على الاستمرار والتقدّم داخل الحزب. وكلما استطاع الحزب الحفاظ على الخبرات التي تتراكم لدى الشباب والبناء عليها، أصبح أثر مشاركتهم أكثر استمرارية مع مرور الوقت.

ماذا يعني ذلك عملياً؟

عندما تركز الأحزاب على استمرارية مشاركة الشباب، لا يعني ذلك بالضرورة إنشاء هياكل أو حوافز جديدة، بل يمكن أن يبدأ من جعل مسارات الاستمرار والتقدّم أكثر وضوحًا ومرونة. ويمكن أن يشمل ذلك عددًا من الممارسات العملية:

- **إتاحة التدرّج في المسؤوليات**
  - إسناد مهام ومسؤوليات أوسع تدريجيًا للشباب الذين راكموا خبرة داخل الحزب.
  - تقدير الخبرات المتراكمة من خلال توسيع الأدوار وإتاحة فرص أكبر للمساهمة والتأثير، حتى في غياب مسار رسمي للترقية.
- **جعل مسارات المشاركة أكثر وضوحًا**
  - توضيح كيف يمكن أن تتطور أدوار الشباب ومسؤولياتهم مع مرور الوقت.
  - تقليل اعتماد الشباب على العلاقات الشخصية أو التوقعات غير المعلنة لمعرفة فرص التقدّم المتاحة أمامهم.
- **توزيع الفرص مع الحفاظ على تراكم الخبرة**
  - إتاحة فرص متدرجة تتيح لبعض الشباب متابعة أدوار ومسؤوليات لفترة كافية لاكتساب الخبرة، مع استمرار فتح المجال أمام مشاركين جدد.
  - استخدام تدوير الفرص أو الأدوار المحددة بمدة عندما يكون ذلك مناسبًا، بما يوسّع المشاركة من دون فقدان الخبرات المتراكمة.

- **مراعاة تغيّر قدرة الشباب على المشاركة**
  - إتاحة قدر من المرونة للشباب الذين يحتاجون إلى تقليل مشاركتهم لفترة بسبب ظروف العمل أو الدراسة أو الأسرة أو غيرها من الضغوط.
  - الحفاظ على التواصل معهم وإتاحة العودة إلى مشاركة أكثر نشاطًا عندما تسمح الظروف.
- **الحفاظ على الذاكرة المؤسسية**
  - تشجيع الشباب الأكثر خبرة على دعم المشاركين الجدد ونقل ما تعلموه إليهم.
  - توثيق الخبرات والدروس التي تتراكم داخل الهياكل والأنشطة الحزبية، حتى لا تضيع مع تغيّر الأشخاص أو تراجع مشاركتهم.
  - الاستفادة من الخبرات الموجودة داخل الحزب عند تصميم فرص بناء القدرات، بدل البدء من الصفر في كل مرة.
- **مراعاة الضغوط التي تؤثر في الاستمرار**
  - مراعاة الضغوط الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والشخصية عند تحديد توقعات المشاركة.
  - تجنب افتراض أن تراجع مشاركة أحد الشباب يعني بالضرورة ضعف اهتمامه أو التزامه بالحزب.

وتساعد هذه الممارسات على الحفاظ على الخبرات التي يراكمها الشباب، وتقليل تكرار البدء من جديد، وجعل المشاركة المستمرة أكثر قابلية للتحقق، حتى عندما تكون فرص التقدّم محدودة أو تدريجية.

الاستفادة من الروابط الخارجية مع الحفاظ على دور الحزب في مشاركة الشباب

تُظهر الأقسام السابقة أن الجهات الخارجية، مثل منظمات المجتمع المدني، والبرامج التدريبية، والمشروعات والشراكات المختلفة، يمكن أن تفتح فرصًا مهمة أمام الشباب للتعلّم والمشاركة واكتساب الخبرات. وفي الوقت نفسه، قد تصبح هذه الفرص أقل استدامة إذا اعتمدت مشاركة الشباب عليها بدرجة كبيرة، من دون أن ترتبط بترتيبات وممارسات واضحة داخل الحزب.

ومن هنا، لا يتعلق الأمر بتقليل الشراكات الخارجية، بل بكيفية الاستفادة منها بما يدعم مشاركة الشباب داخل الحزب ويكملها، من دون أن تصبح بديلًا عنها. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة عندما تكون المشروعات محددة المدة، أو تتغير أولويات الجهات الشريكة، أو تختلف فرص الوصول إلى هذه البرامج بين المحافظات والفروع.

ربط الفرص الخارجية باحتياجات الحزب والشباب

تكون الروابط الخارجية أكثر فائدة عندما ترتبط باحتياجات واضحة داخل الحزب، سواء في بناء القدرات، أو تبادل الخبرات، أو الحوار، أو توسيع فرص مشاركة الشباب.

ويمكن للأحزاب، عند الدخول في شراكات أو الاستفادة من فرص خارجية، النظر في مدى ارتباطها بأولوياتها واحتياجات أعضائها الشباب، وما إذا كانت الخبرات التي يكتسبها المشاركون يمكن أن تُستخدم لاحقًا في العمل الحزبي.

فقد يكتسب الشباب من خلال هذه الفرص مهارات ومعارف وعلاقات جديدة، لكن قيمة هذه الخبرات للحزب تزداد عندما يجدون مساحة لتطبيقها أو مشاركتها بعد انتهاء النشاط. ولذلك، لا يتعلق الأمر بعدد الشراكات بقدر ما يتعلق بما تضيفه إلى قدرات الشباب والحزب واستمرار المشاركة داخله.

توضيح التعامل مع الفرص الخارجية

قد تختلف الفرص التي توفرها الجهات الخارجية من حيث التدريب، أو المشاركة في الفعاليات، أو الدعم المقدم للمشاركين. كما قد تكون بعض هذه الفرص محدودة العدد، وهو ما يجعل طريقة إتاحتها للشباب واختيار المشاركين فيها أمرًا مهمًا داخل الحزب.

ويمكن أن يساعد وجود ترتيبات واضحة على تقليل الالتباس، مثل:

- الإعلان عن الفرص المتاحة بطريقة تصل إلى الفئات المعنية.
- توضيح معايير اختيار المشاركين.
- تدوير الفرص قدر الإمكان بين الشباب.
- ومراعاة الفروق بين الفروع والمحافظات وبين الشابات والشباب.

ولا يعني ذلك أن جميع الفرص يجب أن تكون متاحة للجميع بالطريقة نفسها، بل أن تكون طريقة التعامل معها مفهومة وواضحة قدر الإمكان.

ربط الخبرات الخارجية بالعمل داخل الحزب

قد يكتسب بعض الشباب خبرات أو حضورًا أوسع من خلال مشاركتهم في برامج أو مبادرات خارج الحزب. ويمكن أن تصبح هذه الخبرات مصدرًا مهمًا للحزب إذا وُجدت طرق للاستفادة منها داخليًا.

فبدل أن تبقى الخبرة مرتبطة بالشخص أو بالمشروع الذي شارك فيه، يمكن إتاحة المجال لمشاركة ما تعلّمه مع الآخرين، أو الاستفادة من المهارات الجديدة في أنشطة الحزب، أو إسناد أدوار ومسؤوليات تسمح باستخدام هذه الخبرة.

ويساعد ذلك على ربط ما يكتسبه الشباب خارج الحزب بالمسارات الحزبية داخله، ويقلل من احتمال أن تصبح الفرص الخارجية مسارًا منفصلًا تمامًا عن مشاركتهم الحزبية.

الاستفادة من الشراكات بما يدعم الاستمرارية

تظل كثير من المشروعات والشراكات الخارجية محددة المدة بطبيعتها. فقد ينتهي المشروع، أو يتغير التمويل، أو تتغير أولويات الجهة الشريكة. ولذلك، من المهم النظر منذ البداية في ما الذي يمكن أن يبقى داخل الحزب بعد انتهاء النشاط.

وقد يشمل ذلك نقل المعرفة إلى أعضاء آخرين، أو استخدام مواد وأدوات جرى تطويرها، أو الاستمرار في بعض أساليب العمل أو التواصل التي أثبتت فائدتها.

ولا يعني ذلك الابتعاد عن الشراكات الخارجية، بل إعطاء اهتمام أكبر للفرص التي تساعد على بناء قدرات يمكن للحزب والشباب الاستفادة منها بعد انتهاء المشروع، بدل الاعتماد على فرص تنتهي آثارها بانتهاء النشاط نفسه.

وبصورة عامة، لا تُقاس قيمة الروابط الخارجية بعدد الشراكات أو الأنشطة، بل بمدى قدرتها على دعم مشاركة الشباب داخل الحزب، ونقل الخبرات والمعارف إليه، وتعزيز استمرارية المشاركة مع مرور الوقت. وكلما ارتبطت هذه الفرص بالأدوار والهياكل والمسارات الحزبية، أصبح من الأسهل أن تكمل العمل الداخلي بدل أن تتحول إلى بديل عنه.

ماذا يعني ذلك عملياً؟

عندما تستفيد الأحزاب من الشراكات والفرص الخارجية، من المهم أن تظل هذه الفرص مكمّلة لمشاركة الشباب داخل الحزب، لا بديلًا عنها. ولا يتطلب ذلك بالضرورة توسيع عدد الشراكات، بقدر ما يتطلب وضوح طريقة الاستفادة منها وربط ما ينتج عنها بالعمل الحزبي. ويمكن أن يشمل ذلك:

- ربط الخبرات الخارجية بالعمل داخل الحزب
  - تشجيع الشباب المشاركين في برامج أو مبادرات خارجية على مشاركة ما تعلّموه مع أعضاء آخرين، أو الاستفادة منه في مهام وأنشطة داخل الحزب.
  - إتاحة فرص لاستخدام المهارات والخبرات الجديدة بما يخدم أدوار الشباب ومسؤولياتهم الحزبية.
- **توضيح طريقة إتاحة الفرص الخارجية**
  - وضع ترتيبات واضحة بشأن كيفية الإعلان عن الفرص وترشيح المشاركين فيها.
  - تدوير الفرص، قدر الإمكان، بما يوسّع الاستفادة منها ويقلل الاعتماد على مجموعة محدودة من الشباب.
  - توضيح معايير الاختيار عندما تكون الفرص محدودة.
- **توضيح ما تعنيه المشاركة الخارجية داخل الحزب**
  - الوضوح حول ما يترتّب على المشاركة الخارجية داخل الحزب، وما لا يترتّب عليها.
  - تجنّب استخدام الظهور الخارجي كبديل عن الإسهام الداخلي أو المكانة التنظيمية.
  - توضيح أن المشاركة في برنامج أو نشاط خارجي لا تعني تلقائيًا الحصول على دور أو مسؤولية أكبر داخل الحزب.
  - وفي الوقت نفسه، الاستفادة من الخبرة المكتسبة عندما تكون مرتبطة باحتياجات الحزب أو بالأدوار التي يمكن للشباب القيام بها.
- **إعادة ربط الخبرة بدل تقييد المشاركة**
  - توفير مساحات يستطيع الشباب من خلالها نقل ما اكتسبوه من معارف وتجارب إلى العمل داخل الحزب.
  - إتاحة أدوار مناسبة للاستفادة من المهارات الجديدة، مع الحفاظ على وضوح المسارات الحزبية للتقدّم وتحمل المسؤوليات.
- **الحفاظ على مرجعيات داخلية واضحة**
  - إبقاء الهياكل والمسارات الحزبية هي الإطار الأساسي لتنظيم مشاركة الشباب ومتابعة أدوارهم ومسؤولياتهم.
  - التعامل مع الشراكات الخارجية باعتبارها داعمة لهذه المسارات، لا جهة تحدد شكل مشاركة الشباب داخل الحزب أو تحل محل ترتيباته الداخلية.

- **اختيار الشراكات بما يخدم الاحتياجات الفعلية**
  - إعطاء الأولوية للشراكات التي تدعم بناء القدرات، أو تبادل الخبرات، أو الحوار، أو غيرها من الاحتياجات المرتبطة بعمل الحزب والشباب.
  - مراجعة جدوى الفرص التي تتطلب وقتًا وجهدًا كبيرين من الشباب من دون أن تتيح لهم خبرات أو معارف يمكن الاستفادة منها بعد انتهاء النشاط.

وتُساعد هذه الممارسات الأحزاب على الاستفادة من الفرص الخارجية مع الحفاظ على دور الحزب في تنظيم مشاركة الشباب، وتقليل الاعتماد على المبادرات قصيرة الأمد، وربط الخبرات التي يكتسبها الشباب بما يقومون به داخل الحزب على المدى الأطول.

قراءة السياق قبل التحرك: أختيار الوقت المناسب ومتى يكون التريث هو الخيار الأنسب؟

تُظهر التجربة عبر أحزاب ومحافظات مختلفة أن توسيع مشاركة الشباب لا يعتمد على الرغبة في ذلك وحدها، بل يتأثر أيضًا بالظروف السياسية والأمنية والتنظيمية المحيطة بالحزب. فقد تكون هناك فترات تسمح بتوسيع المشاركة أو إسناد أدوار أكبر للشباب، بينما تتطلب فترات أخرى الحذر في توسيع مشاركة الشباب والحفاظ على ما تحقق إلى أن تصبح الظروف أكثر ملاءمة.

ولا يعني ذلك أن مشاركة الشباب يجب أن تتقدم بوتيرة واحدة أو بصورة مستمرة في جميع الظروف. فالانقسام السياسي، والتطورات الأمنية، والتغييرات داخل الحزب، وتفاوت قدرات الفروع، كلها عوامل تؤثر في المساحة المتاحة للمشاركة. ولذلك، يمكن للأحزاب أن تراجع بصورة دورية ما تسمح به الظروف، وما يمكن الحفاظ عليه أو تطويره في كل مرحلة.

التمييز بين الهدف طويل الأمد وما تسمح به المرحلة

قد يكون لدى الحزب توجه واضح نحو توسيع دور الشباب على المدى الطويل، بينما تحد بعض الظروف في مرحلة معينة من إمكانية القيام بذلك بالسرعة نفسها أو في جميع المجالات.

فقد تتطلب فترات تغيير القيادة، أو التوتر الداخلي، أو ارتفاع المخاطر الأمنية، أو الضغوط السياسية قدرًا أكبر من الحذر. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون من الأنسب التدرج في توسيع المشاركة، مع الحفاظ على قنوات التواصل والأدوار القائمة بدل الدفع نحو تغييرات يصعب دعمها أو استمرارها.

وفي الوقت نفسه، من المهم ألا يتحول التريث إلى تأجيل مفتوح لمشاركة الشباب. ويساعد الوضوح بشأن أسباب التدرج، وما الذي يمكن الاستمرار فيه خلال هذه المرحلة، وما الذي يمكن مراجعته لاحقًا، على الحفاظ على الثقة وتجنب اختلاف التوقعات.

استخدام فترات التوقّف للتثبيت لا للتراجع

قد تمر الأحزاب بفترات لا تسمح بتوسيع مشاركة الشباب، لكن ذلك لا يعني بالضرورة التراجع عن المساحات الموجودة بالفعل. ففي هذه الفترات، يمكن أن ينتقل التركيز من التوسع إلى الحفاظ على المشاركة القائمة وتعزيزها.

وقد يشمل ذلك استمرار التواصل مع الشباب، والحفاظ على مساحات التشاور، ودعم الأدوار الموجودة، والاستفادة من الفترة لمراجعة ما يعمل بصورة جيدة وما يحتاج إلى تطوير.

ويصبح هذا التدرج أكثر وضوحًا للشباب عندما يعرفون أسباب بطء التوسع، ويستمرون في رؤية قنوات للمشاركة والتواصل. أما التوقف من دون تفسير أو متابعة، فقد يؤدي مع مرور الوقت إلى تراجع الثقة أو الاعتقاد بأن المشاركة لم تعد أولوية.

مراعاة تباين السياقات داخل الحزب الواحد

لا تعمل جميع فروع الحزب في الظروف نفسها. فقد تكون مساحة النشاط السياسي والمشاركة أوسع في محافظة، بينما تكون أكثر محدودية في محافظة أخرى بسبب الظروف الأمنية أو السياسية أو الاجتماعية.

ولهذا، قد يكون النهج المرن أكثر ملاءمة من تطبيق ترتيبات واحدة على جميع الفروع. ويمكن أن تتفاوت أشكال مشاركة الشباب أو وتيرة تطويرها بحسب الظروف المحلية، مع الحفاظ على مبادئ عامة واضحة داخل الحزب بشأن أهمية المشاركة ومساراتها.

وفي الوقت نفسه، يحتاج هذا التفاوت إلى توضيح حتى لا تبدو الاختلافات بين الفروع وكأنها ناتجة عن تفضيل فئة أو منطقة على أخرى. ويساعد التواصل الداخلي على شرح أسباب اختلاف الترتيبات، ومراجعتها عندما تتغير الظروف.

مخاطر التوسع أو التريث في التوقيت غير المناسب

قد تظهر تحديات عندما لا تتناسب خطوات توسيع المشاركة مع الظروف القائمة. فقد يؤدي التوسع السريع في بعض المراحل إلى إسناد مسؤوليات يصعب دعمها، أو زيادة التوتر داخل الحزب، أو تعريض بعض الشباب لمخاطر غير ضرورية.

وفي المقابل، قد يؤدي استمرار التريث لفترة طويلة من دون أسباب واضحة أو مراجعة دورية إلى إضعاف مشاركة الشباب وتراجع ثقتهم بإمكانية التقدّم داخل الحزب.

ولهذا، يمكن للأحزاب أن تراجع بصورة دورية عددًا من العوامل قبل توسيع المشاركة أو تعديلها، مثل الظروف السياسية والأمنية، واستقرار قنوات التواصل، ووضوح الأدوار والصلاحيات، وقدرة الهياكل المعنية على دعم المشاركة.

وبصورة عامة، لا توجد وتيرة واحدة مناسبة لتطوير مشاركة الشباب في جميع الأحزاب أو المحافظات. فالأهم هو أن تكون القرارات المتعلقة بالتوسع أو التدرج مرتبطة بقراءة واضحة للظروف، وخاضعة للمراجعة مع تغيرها، وألا تؤدي إلى فقدان المساحات التي تحققت بالفعل. ويساعد ذلك على دعم مشاركة أكثر استقرارًا وقابلية للاستمرار مع مرور الوقت.

ماذا يعني ذلك عملياً؟

عندما تراعي الأحزاب السياق والتوقيت عند تطوير مشاركة الشباب، لا يتعلق الأمر فقط بتوسيع آليات المشاركة، بل أيضًا بكيفية التدرج فيها، وتوضيح أسباب القرارات، ومراجعتها مع تغير الظروف. ويمكن أن يشمل ذلك عددًا من الممارسات العملية:

- **تقدير الجاهزية قبل توسيع المشاركة**
  - استشعار مستويات الثقة الداخلية، وتماسك القيادة، ووضوح الأدوار والصلاحيات، واستقرار قنوات التواصل.
  - مراعاة ما إذا كانت الظروف السياسية أو الأمنية تسمح بتوسيع مشاركة الشباب من دون تعريضهم لمخاطر غير ضرورية.
- **التدرج في توسيع المشاركة**
  - البدء بأشكال من المشاركة تتناسب مع الظروف القائمة، ثم توسيعها تدريجيًا عندما تسمح الظروف بذلك.
  - تجربة بعض الترتيبات في فروع أو مجالات محددة قبل تعميمها، عندما يكون ذلك أكثر ملاءمة.
- **الحفاظ على ما تحقق خلال فترات التوقّف**
  - الحفاظ على الحوار والتواصل غير الرسمي خلال فترات التوقف، أي الفترات التي يختار فيها الحزب عدم توسيع المشاركة مؤقتًا بسبب ظروف سياسية أو تنظيمية.
  - تأطير التوقّف داخليًا بوصفه تثبيتًا مؤقّتًا لمستوى المشاركة القائم يهدف إلى حمايتها واستدامتها، لا انسحابًا منها.
- **التكيّف مع الظروف المحلية**
  - إتاحة المجال للفروع أو المحافظات لضبط مستوى المشاركة بما يتناسب مع الواقع السياسي والأمني المحلي.
  - تجنّب فرض توقّعات موحّدة تتجاهل تباين السياقات.
- **توضيح أسباب التدرج أو التأجيل**
  - شرح أسباب تأجيل بعض أشكال المشاركة أو تقييدها في مراحل معيّنة.
  - تقليل الغموض الذي قد يُفسَّر على أنه إقصاء أو تراجع عن الالتزام.
- **مراجعة السياق بصورة منتظمة**
  - إعادة تقييم قرارات المشاركة مع تغيّر الظروف.
  - إعادة النظر بصورة دورية في العوامل التي أثرت في قرارات المشاركة.
  - الاستعداد لإعادة فتح المساحات عندما تنخفض المخاطر أو تتحسّن القدرات.

وتساعد هذه الممارسات الأحزاب على الحفاظ على مساحات مشاركة الشباب وتطويرها بوتيرة تتناسب مع الظروف، مع تجنب المخاطر غير الضرورية والحفاظ على استمرارية التواصل والمشاركة خلال الفترات التي لا يكون فيها التوسع ممكنًا.

من الاعتبارات العملية إلى الأدوات التطبيقية

قدّم هذا الجزء مجموعة من الاعتبارات التي تساعد الأحزاب على التفكير في كيفية تطوير مشاركة الشباب انطلاقًا من واقعها السياسي والتنظيمي. ولا تفترض هذه الاعتبارات أن هناك مسارًا واحدًا يناسب جميع الأحزاب، أو أن جميع خيارات التطوير يجب أن تُطبّق في الوقت نفسه. بل تؤكد أهمية تحديد الأولويات، والتدرج، ومراعاة السياق، ومراجعة التجربة مع مرور الوقت.

أما الأحزاب التي ترغب في الانتقال من هذه الاعتبارات إلى خطوات أكثر تحديدًا، فيقدّم الجزء التالي مجموعة من الأدوات التطبيقية الاختيارية. ولا تمثل هذه الأدوات متطلبات أو معايير للتقييم، بل وسائل يمكن استخدامها لدعم المراجعة الداخلية، وتنظيم النقاش، وتجربة بعض خيارات التطوير.

وقد صُممت الأدوات بحيث يمكن تكييفها مع واقع كل حزب، وموارده، وأولوياته، والظروف السياسية والتنظيمية التي يعمل فيها. وليس من الضروري استخدام جميع الأدوات أو تطبيقها بالطريقة نفسها، بل يمكن اختيار ما يتناسب مع الحاجة التي يحددها الحزب.

وتكون هذه الأدوات أكثر فائدة عندما تستند إلى الفهم الذي تكوّن من التشخيص والاعتبارات العملية الواردة في هذا الجزء. فالغرض منها ليس إضافة إجراءات جديدة بحد ذاتها، بل مساعدة الأحزاب على تحويل ما حددته من احتياجات ومجالات للتطوير إلى خطوات يمكن تجربتها ومراجعتها والتعلّم منها.

الـجزء السـادس: أدوات ونماذج إرشادية لتعزيز مشاركة الشباب داخل الأحزاب

استخدام الأدوات في هذا الجزء

يضم هذا الجزء مجموعة من الأدوات والنماذج التي يمكن للأحزاب الاستفادة منها عند مراجعة مشاركة الشباب، وتحديد الجوانب التي قد تحتاج إلى تطوير، والتفكير في الخيارات المناسبة للتعامل معها. ولا يُقصد استخدام جميع الأدوات، أو استخدامها بالتسلسل، أو التعامل معها بوصفها حزمة واحدة. بل يمكن لكل حزب اختيار ما يناسب احتياجاته وأولوياته وواقعه السياسي والتنظيمي.

وتختلف الأدوات من حيث الغرض ومستوى التفصيل. فبعضها يساعد على تنظيم النقاش وبناء فهم مشترك، وبعضها يساعد على توضيح الأدوار أو المسارات الحزبية أو قنوات التواصل والتوقعات، فيما يدعم بعضها الآخر المراجعة الدورية والتعلّم. ويمكن استخدام أداة واحدة بصورة مستقلة، أو الجمع بين أكثر من أداة، أو العودة إلى الأداة نفسها عندما تتغير الظروف أو الاحتياجات.

والأهم هو استخدام هذه الأدوات بمرونة، لا تطبيقها بحرفية. فهي نماذج إرشادية يمكن تعديلها أو تبسيطها بحسب الحاجة. وقد تكمن فائدتها في الأسئلة والنقاشات التي تفتحها داخل الحزب، وفي ما تساعد على كشفه من اختلاف في التجارب ووجهات النظر، أكثر من الوصول إلى نتيجة موحدة أو استكمال نموذج بحد ذاته.

استخدام الأدوات ضمن العمل الحزبي القائم

تكون هذه الأدوات أكثر فائدة عندما تُستخدم ضمن العمل والنقاشات القائمة داخل الحزب، بدل التعامل معها بوصفها أنشطة منفصلة. ويمكن، على سبيل المثال، استخدامها خلال الحوارات بين القيادة والشباب، أو اجتماعات الفروع، أو اللقاءات التنظيمية، أو جلسات المراجعة الداخلية، بحسب موضوع الأداة والغرض منها.

ولا توجد حاجة إلى استخدام عدد كبير من الأدوات في الوقت نفسه. فقد تكون أداة معينة مفيدة عند وجود حاجة محددة إلى توضيح الأدوار أو مراجعة قنوات المشاركة، ثم تقل الحاجة إليها بعد أن يصبح الوضع أكثر وضوحًا. ويساعد هذا النهج على تجنب كثرة النماذج والإجراءات التي قد لا تُستخدم نتائجها لاحقًا.

كما يمكن تعديل الأداة أو التوقف عن استخدامها عندما تتغير الحاجة أو الظروف. ولا يعني ذلك أن الأداة لم تنجح، بل قد يعني أن الحزب أصبح أكثر وضوحًا بشأن القضية التي كان يراجعها، أو أن أولوياته تغيرت. وفي بعض الحالات، قد يتبين أن القضية المطروحة تحتاج إلى نقاش أو قرار سياسي داخل الحزب أكثر من حاجتها إلى أداة أو تمرين إضافي.

حُسن التقدير، والتريّث، والاختيار الواعي

لا يعني استخدام أي من الأدوات الواردة في هذا الجزء التزام الحزب بتغيير محدد أو بتوسيع مشاركة الشباب بصورة فورية. كما قد يكون تأجيل استخدام أداة معينة مناسبًا إذا لم تكن الظروف ملائمة لها.

والغرض هو مساعدة الأحزاب على اختيار ما يناسب احتياجاتها، وتنظيم النقاش حول القضايا التي تحتاج إلى مراجعة، وتحديد الخطوات التي يمكن تجربتها عندما يكون ذلك مناسبًا.

وعند استخدامها بمرونة وبما يتناسب مع واقع عمل الأحزاب، يمكن لهذه الأدوات أن تساعد على توضيح الأدوار والتوقعات، ومراجعة الممارسات القائمة، وتجربة خيارات التطوير والتعلّم منها مع مرور الوقت.

النماذج التشخيصية: تحديد الجوانب التي تحتاج إلى مراجعة

تساعد النماذج التشخيصية الأحزاب على تحديد الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من الفهم أو المراجعة في مشاركة الشباب كما تحدث في الممارسة. ولا تهدف إلى تقديم حلول جاهزة أو الدفع نحو خطوات محددة، بل إلى تنظيم النقاش حول أين تعمل المشاركة بصورة جيدة، وأين تصبح أقل وضوحًا أو تتراجع، وأين تختلف تجربة الشباب عن تصورات القيادات أو الهياكل الأخرى داخل الحزب.

ولا تُعد هذه النماذج أدوات للتقييم أو المقارنة. فهي لا تمنح درجات، ولا تصنّف أداء الأحزاب، ولا تُستخدم للمقارنة بينها. وإنما تقدّم مجموعة من الأسئلة المنظمة التي تساعد على تكوين قراءة أوضح لواقع مشاركة الشباب داخل الحزب.

ولا يُشترط أن يصل المشاركون إلى إجابات متطابقة. فقد يكون اختلاف وجهات النظر بين الشباب والقيادة، أو بين الفروع والمستويات التنظيمية المختلفة، من أهم النتائج التي تساعد على فهم كيفية ممارسة المشاركة فعليًا..

الغرض من النماذج التشخيصية وتصميمها

تساعد النماذج التشخيصية الأحزاب على تحديد نقطة البداية: ما الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من المراجعة، وأي الأبعاد أكثر ارتباطًا بالقضية التي يناقشها الحزب، وما إذا كانت هناك حاجة إلى استخدام أدوات أخرى أو دعم إضافي.

وقد نُظمت هذه النماذج حول الأبعاد الخمسة المعتمدة في الدليل، بحيث يمكن للحزب التركيز على بُعد واحد أو أكثر بحسب الحاجة.

وتقوم النماذج على عدد من المبادئ:

- تنظيم الأسئلة حول الأبعاد الخمسة لمشاركة الشباب.
- تشجيع النقاش وعدم افتراض وجود إجابة واحدة يتفق عليها الجميع.
- التعامل مع إجابات مثل (غير واضح) أو (يختلف بحسب الحالة) باعتبارها معلومات مفيدة تستحق النقاش.
- ومقارنة وجهات النظر بين الشباب والقيادة والهياكل والمستويات التنظيمية المختلفة.

ويمكن استخدام النماذج بصورة فردية أو جماعية، من قبل الشباب أو القيادات أو مجموعات تضم الطرفين. ومن المفيد توثيق الاختلافات في الإجابات ومناقشة أسبابها، بدل محاولة الوصول سريعًا إلى إجابة موحدة.

ولا يُفترض أن يؤدي استخدام النموذج التشخيصي مباشرة إلى اتخاذ خطوة أو قرار. بل يوفّر قراءة أولية تساعد الحزب على تحديد ما إذا كانت هناك حاجة، على سبيل المثال، إلى توضيح بعض الأدوار أو الهياكل، أو استخدام تدريب موجّه، أو اللجوء إلى أداة أخرى للمراجعة والتعلّم.

ويشكّل هذا الفهم نقطة انطلاق لاختيار الأدوات والنماذج التدريبية التي يقدّمها هذا الجزء لاحقًا.

نماذج الخيارات التشخيصية حسب البُعد

البعد الأول – رؤية الحزب تجاه الشباب

غرض التشخيص

يهدف هذا النموذج التشخيصي إلى فهم ما إذا كانت مشاركة الشباب جزءًا أصيلًا من ثقافة الحزب وممارسة قيادته، أم أنها تظل محصورة في الخطاب أو في ترتيبات غير مستقرة. ولا يقتصر التشخيص على القواعد المكتوبة، بل ينظر في كيفية الحديث عن الشباب داخل الحزب، ومستوى الثقة بهم، والدور الذي يُتاح لهم في الحياة الحزبية اليومية.

ويستند هذا النموذج إلى معطيات تُظهر أن الثقافة الداخلية ونظرة القيادة غالبًا ما يكون لهما أثر أعمق من الأطر الشكلية وحدها. فحتى مع وجود هياكل شبابية، قد تبقى المشاركة محدودة إذا جرى التعامل مع الشباب أساسًا بوصفهم أدوات تعبئة، لا شركاء فاعلين في العمل السياسي.

خيارات للمراجعة التشخيصية

- مراجعة الاتساق بين ما يعلنه الحزب وما يحدث في الممارسة: النظر في مدى توافق ما تقوله القيادة عن أهمية مشاركة الشباب مع طريقة التعامل معهم ومشاركتهم فعليًا داخل الحزب.
- مراجعة وضوح الالتزامات تجاه مشاركة الشباب: النظر فيما إذا كانت التزامات الحزب تجاه مشاركة الشباب واضحة وموثقة ومعروفة داخل الحزب، أم أنها غير واضحة أو تعتمد بدرجة كبيرة على مواقف أشخاص بعينهم.
- مراجعة الثقة والانفتاح على مشاركة الشباب: النظر في كيفية ظهور الثقة بالشباب في الممارسة، مثل إتاحة المعلومات التي يحتاجون إليها، والاستماع إلى آرائهم، وتقبّل اختلاف وجهات النظر.
- التمييز بين الحضور الشكلي والمشاركة الفعلية: النظر فيما إذا كانت مشاركة الشباب جزءًا مستمرًا من العمل الحزبي، أم تقتصر على مناسبات أو أنشطة أو ظروف محددة دون أن تتيح لهم دورًا واضحًا ومؤثرًا.

ملاحظة تشخيصية

غالبًا ما يعكس التحفّظ أو عدم الارتياح عند مناقشة المعايير حساسية مرتبطة بالثقافة الداخلية للحزب، أكثر مما يعكس غياب اهتمام بمشاركة الشباب.

البعد الثاني – الهياكل التنظيمي وتمثيل الشباب

غرض التشخيص

يساعد هذا النموذج الحزب على تكوين صورة أوضح عن المسارات المتاحة أمام الشباب للمشاركة والتقدّم داخل الحزب، مثل الهياكل الشبابية، والمجالس واللجان، وآليات التمثيل، والمشاركة في الهيئات القيادية. كما ينظر في ما إذا كانت هذه الهياكل والأدوار تقوم على مهام وصلاحيات واضحة، ودعم مناسب، وروابط فعلية بمواقع صنع القرار.

وينطلق النموذج من أن وجود الهياكل أو إعلان الحزب دعمه لمشاركة الشباب لا يعني بالضرورة أن مسارات المشاركة والتقدّم واضحة في الممارسة. فعندما تكون هذه المسارات غير واضحة، قد تعتمد فرص الشباب بدرجة أكبر على العلاقات الشخصية أو الترتيبات غير المكتوبة، وقد تختلف تجربة المشاركة بين الفروع والمحافظات.

خيارات للمراجعة التشخيصية

- مراجعة الهياكل الشبابية وأدوارها: تحديد الهياكل أو الأدوار المخصصة للشباب داخل الحزب، وما تقوم به فعليًا، ومدى ارتباطها بالقيادة وبقية الهياكل الحزبية.
- مراجعة العلاقة بين التمثيل والصلاحيات: النظر في ما إذا كان تمثيل الشباب يتيح لهم دورًا واضحًا في النقاش وصنع القرار، أم يقتصر على الحضور أو التمثيل دون تأثير فعلي.
- مراجعة وضوح مسارات التقدّم: النظر في ما إذا كان الشباب يعرفون كيف يمكنهم الانتقال من المشاركة الأولية إلى أدوار ومسؤوليات أوسع، وما إذا كان هذا الانتقال يستند إلى مسارات واضحة أم يعتمد بدرجة أكبر على العلاقات الشخصية أو الترتيبات غير المكتوبة.
- مراجعة استمرارية الهياكل والمسارات: النظر في ما إذا كانت الهياكل الشبابية ومسارات التقدّم تستمر في العمل عند تغيّر القيادة، أو خلال فترات الضغط والأزمات، أو عندما تقل الموارد المتاحة

ملاحظة تشخيصية

ينبغي التعامل مع الهياكل التي توجد من دون مهام واضحة، أو موارد، أو استمرارية بوصفها مؤشرات تحليلية تستدعي الفحص، لا بوصفها إنجازات قائمة بحدّ ذاتها.

البعد الثالث – المشاركة في القرار

غرض التشخيص

يساعد هذا النموذج الحزب على فهم كيف تُتخذ القرارات فعليًا، وفي أي مراحل يشارك الشباب، ومدى قدرتهم على التأثير فيها. وينظر في مشاركة الشباب في التشاور، والتصويت، وصياغة السياسات، واختيار المرشحين، والمفاوضات، وغيرها من مراحل صنع القرار.

ويركّز التشخيص على التمييز بين المشاركة في تنفيذ الأنشطة أو التواصل وبين المشاركة في النقاشات والقرارات التي تحدد توجهات الحزب وخياراته. ويساعد ذلك على معرفة المراحل التي يكون فيها دور الشباب واضحًا ومؤثرًا، والمراحل التي تتراجع فيها قدرتهم على التأثير.

خيارات للمراجعة التشخيصية

- تتبّع مسار صنع القرار: اختيار قرار محدد وتتبع مراحله من بداية النقاش حتى حسمه، مع تحديد متى شارك الشباب، وما الدور الذي قاموا به في كل مرحلة.
- مراجعة الفرق بين التشاور والتأثير: النظر في ما إذا كانت مشاركة الشباب تقتصر على طلب آرائهم، أم أن مقترحاتهم يمكن أن تؤثر فعليًا في الخيارات أو القرار النهائي.
- مراجعة الجهات والأشخاص المؤثرين في القرار: تحديد الجهات أو الأشخاص الذين يكون لهم تأثير فعلي في القرارات، وكيف يستطيع الشباب الوصول إلى هذه المساحات أو التواصل معها.
- مقارنة وجهات النظر حول تأثير الشباب: مقارنة رؤية الشباب والقيادة لمدى مشاركة الشباب وتأثيرهم في صنع القرار، ومناقشة ما الذي قد يفسر الاختلاف بين وجهات النظر.

ملاحظة تشخيصية

قد تختلف رؤية الشباب والقيادة لمدى تأثير الشباب في صنع القرار. ولا يُعدّ هذا الاختلاف مشكلة بحد ذاته، بل يساعد على فهم كيف يختبر كل طرف المشاركة في الممارسة، وأين تختلف التوقعات أو التجارب.

البعد الرابع – بناء القدرات والتأهيل

غرض التشخيص

يساعد هذا النموذج الحزب على فهم ما إذا كانت فرص بناء القدرات والتأهيل تساعد الشباب فعلًا على المشاركة وتحمل مسؤوليات أوسع، أم أن التدريب يبقى منفصلًا عن أدوارهم داخل الحزب.

وينظر النموذج في فرص التعلّم والتدريب، والإرشاد ونقل الخبرات، والتجربة العملية، والموارد المتاحة للمشاركة. كما يساعد على معرفة ما إذا كانت هذه الفرص متاحة بصورة متقاربة للشابات والشباب، وللشباب في مختلف الفروع والمحافظات.

ولا يكفي أن يمتلك الشباب مهارات أو يحصلوا على تدريب. فالمهم أيضًا هو ما إذا كانت لديهم فرص لاستخدام ما تعلّموه في أدوار ومسؤوليات فعلية داخل الحزب. وقد تكون بعض فرص التدريب متاحة من خلال جهات خارجية، لذلك يساعد التشخيص أيضًا على معرفة ما إذا كانت الخبرات المكتسبة من هذه الفرص تنتقل إلى العمل داخل الحزب وتُستخدم فيه.

خيارات للمراجعة التشخيصية

- مراجعة العلاقة بين بناء القدرات والأدوار: النظر في ما إذا كانت فرص التدريب والتعلّم ترتبط باحتياجات الشباب وأدوارهم الحالية أو بالمسؤوليات التي يمكن أن يتولّوها لاحقًا.
- مراجعة فرص تطبيق ما يتعلّمه الشباب: النظر في ما إذا كانت تتاح للشباب فرص فعلية لاستخدام المهارات والخبرات التي يكتسبونها في العمل الحزبي.
- مراجعة الإرشاد ونقل الخبرات: النظر في ما إذا كانت هناك فرص يتعلّم من خلالها الشباب من أعضاء أكثر خبرة، وما إذا كانت الخبرات والمعارف تنتقل بين الأعضاء بصورة منتظمة.
- مراجعة دور الفرص الخارجية في بناء القدرات: النظر في مدى اعتماد فرص التدريب والتأهيل على مبادرات أو جهات خارجية، وما إذا كانت الخبرات التي يكتسبها الشباب من خلالها تُستخدم وتنتقل إلى داخل الحزب.

(ولمراجعة أثر الروابط الخارجية بصورة أوسع، انظر البعد الخامس في هذا الجزء)

ملاحظة تشخيصية

تنظيم عدد كبير من الدورات أو الأنشطة التدريبية للشباب لا يُعدّ بحدّ ذاته مؤشرًا إيجابيًا إذا لم تترافق هذه التدريبات مع فرص حقيقية لتطبيق ما تم اكتسابه أو للتأثير في العمل الحزبي. ففي هذه الحالة، قد يعكس التدريب المتكرر تعويضًا عن غياب الأدوار والمسارات، لا استثمارًا فعليًا في مشاركة الشباب.

البعد الخامس: الروابط الخارجية، الاستدامة، والمساءلة

غرض التشخيص

يساعد هذا النموذج الحزب على فهم كيف تؤثر علاقاته مع الجهات خارج الحزب في مشاركة الشباب داخله. ويشمل ذلك العلاقة مع منظمات المجتمع المدني، والجامعات، والمبادرات الشبابية، ووسائل الإعلام والمنصات الرقمية، والشركاء والجهات الداعمة.

وينظر التشخيص في ما إذا كانت هذه العلاقات توسّع فرص مشاركة الشباب وتدعم استمرارها داخل الحزب، أم أن بعض الفرص تبقى مرتبطة بمشروع أو مبادرة خارجية وتنتهي بانتهائها. كما ينظر في كيفية نقل الخبرات والمعارف التي يكتسبها الشباب من المشاركات الخارجية إلى داخل الحزب والاستفادة منها في العمل الحزبي.

ويتناول هذا البعد أيضًا المساءلة تجاه الشباب داخل الحزب: هل يعرف الشباب كيف تُتاح الفرص الخارجية وكيف يتم اختيار المشاركين؟ هل يحصلون على تغذية راجعة بعد مشاركتهم؟ وهل يعرفون ما الذي حدث لمقترحاتهم ومساهماتهم؟

وبذلك لا يقتصر التشخيص على سؤال هل تستمر مشاركة الشباب؟ بل ينظر أيضًا في ما الذي يساعدها على الاستمرار، وكيف تدعمها الروابط الخارجية، وكيف تنتقل فائدتها إلى داخل الحزب، وما إذا كانت هناك قنوات واضحة للمتابعة والتغذية الراجعة.

خيارات للمراجعة التشخيصية

- مراجعة أثر الروابط الخارجية على مشاركة الشباب: النظر في ما إذا كانت الشراكات والمبادرات الخارجية تفتح أمام الشباب فرصًا تدعم مشاركتهم داخل الحزب، أم تظل فرصًا منفصلة عن العمل الحزبي.
- مراجعة استمرار المشاركة بعد انتهاء الفرص الخارجية: النظر في ما إذا كان دور الشباب يستمر بعد انتهاء مشروع أو تدريب أو مبادرة خارجية، وما الذي يساعد على هذا الاستمرار أو يحد منه.
- مراجعة نقل الخبرات والمعارف إلى داخل الحزب: النظر في ما يحدث للخبرات التي يكتسبها الشباب من المشاركات الخارجية، وهل تُشارك مع الآخرين ويُستفاد منها داخل الحزب.
- مراجعة وضوح الفرص والمتابعة: النظر في كيفية إتاحة الفرص الخارجية واختيار المشاركين فيها، وما إذا كان الشباب يتلقون معلومات وتغذية راجعة واضحة بشأن مشاركتهم ومقترحاتهم.
- مراجعة استمرار المشاركة والتجديد: النظر في أسباب استمرار بعض الشباب أو تراجع مشاركتهم، وكيف يحافظ الحزب على الخبرات المتراكمة مع إتاحة المجال لشباب جدد للمشاركة..

ملاحظة تشخيصية

لا تكفي معرفة عدد الشباب المشاركين في الأنشطة أو الشراكات الخارجية للحكم على أثرها. من المفيد أيضًا النظر في ما يحدث بعد انتهاء الفرصة: هل تستمر مشاركة الشباب؟ هل تُستخدم الخبرات التي اكتسبوها داخل الحزب؟ وهل تنتقل هذه الخبرات إلى آخرين؟ تساعد الإجابة عن هذه الأسئلة على فهم مدى إسهام الروابط الخارجية في دعم مشاركة الشباب على المدى الأطول.

أدوات توضيح المسارات والصلاحيات

ندما تُظهر المراجعة التشخيصية أن فرص التأثير أو مسارات التقدّم أو الوصول إلى صنع القرار غير واضحة، قد يكون من المفيد أولًا فهم المسارات القائمة وتوضيحها، قبل التفكير في إنشاء أدوار أو هياكل جديدة.

وتساعد الأدوات الواردة في هذا القسم الأحزاب على تكوين صورة أوضح عن كيفية انتقال الشباب من المشاركة إلى أدوار ومسؤوليات أوسع، والصلاحيات المرتبطة بكل مرحلة، ومدى قدرتهم على التأثير في صنع القرار.

ولا تهدف هذه الأدوات إلى وضع قواعد جديدة لصنع القرار أو إعادة تنظيم الهياكل الحزبية، بل إلى فهم كيف تعمل المسارات والصلاحيات فعليًا: متى يشارك الشباب؟ وفي أي مراحل يمكنهم التأثير؟ وأين تتراجع قدرتهم على ذلك؟

كما تساعد على التمييز بين المسارات التي تقوم على أدوار وصلاحيات واضحة، وتلك التي تعتمد بدرجة أكبر على العلاقات الشخصية أو التقدير الفردي، أو التي لا يعرف فيها الشباب ما الذي يحدث لآرائهم ومقترحاتهم بعد تقديمها.

ويساعد هذا الوضوح على تقليل الالتباس، والحد من الاعتماد على العلاقات والقنوات غير الرسمية، وبناء فهم أوضح لدى الشباب والقيادات بشأن الأدوار، والصلاحيات، ومسارات التقدّم، وفرص التأثير داخل الحزب.

هدف الأدوات في هذا القسم

تهدف هذه الأدوات إلى:

- التمييز بوضوح بين التمثيل والتأثير.
- إبراز المسارات غير الرسمية إلى جانب المسارات المؤسسية.
- توضيح أين يكون التقدّم متاحًا، وأين يكون مقيّدًا، وأين يبدو شكليًا دون مضمون.
- دعم فهم مشترك بين الشباب والقيادة لكيفية تشكّل القرارات داخل الحزب.

تكون هذه الأدوات أكثر فائدة عندما تشير نتائج التشخيص إلى:

- تعثّر أو غموض مسارات التقدّم المتاحة أمام الشباب.
- تكرار المشاورات دون انعكاس فعلي على القرار.
- الاعتماد على العلاقات الشخصية من القيادات بدلًا من مسارات واضحة.
- عدم وضوح متى وأين يكون لإسهام الشباب أثر ملموس.

أداة مرجعية: رسم مسارات مشاركة الشباب من التمثيل إلى ممارسة الصلاحيات

يُستخدم هذا النموذج للمساعدة على فهم المسارات التي ينتقل عبرها الشباب داخل الحزب، من بداية المشاركة أو التمثيل إلى أدوار تتضمن مسؤوليات أوسع وفرصًا أكبر للتأثير في صنع القرار. ولا يركّز النموذج على الموقع أو المسمّى بحد ذاته، بل على ما يتيحه الدور فعليًا من صلاحيات ومساحة للتأثير، وما إذا كان يفتح طريقًا للتقدّم إلى أدوار أوسع مع مرور الوقت.

ويدعو النموذج المشاركين إلى رسم هذه المسارات كما تعمل في الممارسة الفعلية، بدءًا من نقاط الدخول والأدوار التمثيلية، مرورًا بمراحل التشاور والمشاركة في النقاش، وصولًا إلى الأدوار التي تتيح تحمّل مسؤوليات أكبر أو التأثير في صنع القرار. والهدف هو فهم ما يحدث فعليًا داخل الحزب، لا الاكتفاء بما تنص عليه الهياكل أو اللوائح الرسمية.

عند استخدام النموذج بشكل جماعي، يمكن أن يساعد الأحزاب على:

- تتبّع أمثلة حديثة لمشاركة الشباب ورصد كيف تطوّرت داخل الحزب.
- تحديد اللحظات التي يضيق فيها مجال التأثير أو ينقطع.
- التمييز بين مسارات مستقرة، وأخرى تعتمد على ترتيبات ظرفية أو علاقات شخصية.
- إظهار الفوارق في الفهم والتصوّر بين الشباب والقيادة حول طبيعة هذه المسارات.

تكمن قيمة هذا التمرين في المقارنة بين التصوّرات المختلفة، لا في الوصول إلى توافق. فالاختلاف بين الخرائط غالبًا ما يكشف تباين التوقّعات، أو هيمنة ممارسات غير رسمية، أو غياب فهم مشترك لكيفية الانتقال من المشاركة الرمزية إلى أدوار ذات صلاحية.

كيف تُستخدم هذه الأداة عادةً داخل الأحزاب

تُستخدم هذه الأداة غالبًا كتمرين محدود زمنيًا، لا كعملية مستمرة. ويمكن تطبيقها:

- ضمن مجموعات تجمع بين الشباب والقيادة.
- على مستوى الفروع أو على المستوى الوطني.
- بالتركيز على وظائف بعينها (مثل: الإسهام في إعداد السياسات، اختيار المرشحين، دعم عمليات التفاوض).

في كثير من الحالات، لا تقود الأداة إلى تعديل فوري في المسارات، بل إلى وضوح أكبر حول أسباب هشاشتها، أو تفاوتها، أو صعوبة الوصول إليها. ويمكن لهذا الوضوح أن يدعم النقاشات اللاحقة حول ما إذا كانت هناك حاجة لتعديلات هيكلية، أو توضيح للأدوار، أو بناء قدرات محددة، أو ما إذا كان الإبقاء على الوضع القائم هو الخيار الأكثر واقعية في تلك المرحلة.

حدود الاستخدام والتنبيهات

لا تهدف هذه الأداة إلى معالجة الاختلالات في توزيع الصلاحيات والتأثير داخل الحزب، ولا تعني بالضرورة توسيع قدرة الشباب على التأثير. ففي السياقات التي تتركز فيها الصلاحيات أو تكون فيها بعض القضايا شديدة الحساسية سياسيًا، قد يُظهر التمرين أن المسارات المتاحة أمام الشباب محدودة. ويُعدّ هذا بحد ذاته نتيجة تحليلية تساعد على فهم الواقع، وليس مؤشرًا على عدم نجاح التمرين.

كما ينبغي تجنّب التعامل مع خرائط المسارات بوصفها وعودًا أو التزامات مستقبلية. فالغرض منها هو بناء فهم مشترك لكيفية عمل هذه المسارات وتقليل الالتباس بشأنها، لا ضمان التقدّم فيها أو تسريعه. وعند استخدامها بهذه الطريقة، تساعد الأداة على جعل النقاش حول مشاركة الشباب أكثر ارتباطًا بواقع عمل الحزب، وتقلّل من الغموض ومن التوقّعات التي يصعب تحقيقها.

أداة مرجعية: أداة توضيح الدور: ماذا نتوقع من الشباب؟

تساعد هذه الأداة الحزب على توضيح الدور المتوقع من الشباب في مساحة مشاركة محددة: ما المطلوب منهم؟ هل يقتصر دورهم على تقديم الرأي؟ هل يشاركون في النقاش؟ هل يمكنهم التأثير في القرار؟ أم لديهم صلاحيات محددة؟

يُستخدم هذا النموذج لمساعدة الأحزاب على توضيح كيفية عمل أدوار الشباب ومساحات مشاركتهم فعليًا داخل الحزب. ويهدف إلى تقليل الالتباس بشأن ما هو متوقع من الشباب، ومدى قدرتهم على التأثير، والدعم المتاح لهم، خصوصًا عندما تكون مشاركتهم نشطة ومرئية، لكن دورهم وحدود مشاركتهم لا تزال غير واضحة. ولا يغيّر النموذج الصلاحيات القائمة، ولا يمنح صلاحيات جديدة، ولا يحوّل المشاركة إلى ترتيبات ملزمة. بل يساعد على جعل التوقّعات والافتراضات غير المعلنة أكثر وضوحًا وقابلية للنقاش، من خلال طرح أسئلة بسيطة: ما الغاية من هذا الدور؟ وما الذي يمكن للشباب التأثير فيه بصورة واقعية؟ وما الحدود التي تحكم مشاركتهم؟

وبذلك، يساعد النموذج على معالجة أحد مصادر الإحباط التي قد تصاحب مشاركة الشباب: أن تكون المشاركة موجودة ومرئية، من دون وضوح كافٍ بشأن الدور المتوقع أو مدى التأثير الفعلي.

هدف الأداة

تهدف هذه الأداة إلى مساعدة الحزب على:

- توضيح الدور المتوقع من الشباب في نشاط أو لجنة أو قرار معين.
- تحديد ما إذا كان دور الشباب استشاريًا، أو تنفيذيًا، أو مؤثرًا في القرار.
- توضيح حدود الدور حتى لا يشعر الشباب بالتهميش، ولا تشعر القيادة بتجاوز الصلاحيات.
- تقليل الاعتماد على العلاقات الشخصية أو التوقعات غير المعلنة.

كيفية استخدام الأداة

تُطبّق هذه الأداة عادةً على دور واحد أو مساحة مشاركة واحدة في كل مرة. مثلًا: مشاركة الشباب في لجنة، حملة، مشاورات داخلية، اختيار مرشحين، أو إعداد برنامج سياسي.

يمكن استخدام الأداة بثلاث طرق:

- جلسة مشتركة بين الشباب والقيادة.
- جلسة منفصلة للشباب وأخرى للقيادة، ثم مقارنة الإجابات.
- جلسة على مستوى فرع محلي أو محافظة أو قيادة وطنية.

لا يشترط الوصول إلى اتفاق كامل. الاختلاف في الإجابات مفيد لأنه يوضح أين توجد فجوة في فهم الدور أو حدود التأثير.

..ما الذي تساعد الأداة على إظهاره

من خلال العمل على هذا النموذج، غالبًا ما تظهر:

- مواضع تكون فيها التوقّعات مفترضة لا مُعلنة.
- اختلافات في فهم التأثير بين الشباب والقيادة.

- أشكال مشاركة صُمّمت أساسًا لأغراض استشارية.
- فجوات في الدعم أو الحماية المطلوبة للدور المتوقَّع.

ويمكن لهذه المعطيات أن تساعد الأحزاب على تقدير ما إذا كان توضيح الأدوار كافيًا، أو ما إذا كانت هناك حاجة إلى دعم إضافي أو بناء قدرات محدّدة، أو ما إذا كان من الأنسب إبقاء المشاركة ضمن حدودها الحالية في ظل الظروف القائمة.

حدود الاستخدام والتنبيهات

لا يُعدّ نموذج الأدوار والتوقّعات عقدًا، ولا توصيفًا وظيفيًا، ولا ضمانًا للوصول إلى التأثير. كما لا يُفترض استخدامه لتثبيت الأدوار بصورة مسبقة، أو لتقديم وعود بالتقدّم أو بالحصول على صلاحيات إضافية. وعندما تضيق مساحة العمل السياسي أو تزداد حساسية بعض القضايا داخل الحزب، قد يُظهر التمرين أن حدود المشاركة المتاحة للشباب ضيّقة بالفعل. ويُعدّ الوصول إلى هذا الوضوح نتيجة مفيدة لفهم الواقع، وليس إخفاقًا في استخدام الأداة.

وعند استخدام هذه الأداة بحذر، يمكن أن تساعد الأحزاب على بناء مشاركة الشباب على توقّعات أكثر واقعية، والحد من مظاهر المشاركة الشكلية، وتحسين الفهم المشترك للأدوار داخل الحزب، من دون تغيير الهياكل الرسمية أو صلاحيات صنع القرار.

أدوات لتنظيم مشاركة الشباب بما يتجاوز الحضور الشكلي

عندما تُظهر عملية التشخيص أن بعض الهياكل الشبابية داخل الحزب حاضرة ومرئية، لكن صلتها بالتأثير الفعلي محدودة، قد يكون من المفيد أولًا توضيح أدوارها وكيفية تفاعلها مع بقية هياكل الحزب، قبل التفكير في إنشاء هياكل جديدة أو توسيع التمثيل. وتساعد الأدوات الواردة في هذا القسم الأحزاب على مراجعة كيفية تنظيم مشاركة الشباب، ومدى ارتباطها بمساحات صنع القرار، وتحديد المواضع التي تصبح فيها الأدوار أو حدود المشاركة غير واضحة، أو يظل فيها الحضور قائمًا من دون تأثير فعلي.

ولا يسعى هذا القسم إلى اقتراح هياكل جديدة أو فرض نموذج تنظيمي موحّد. بل يساعد الأحزاب على مراجعة ما إذا كانت الترتيبات القائمة تتيح للشباب فرصًا واضحة ومؤثرة للمشاركة، ومدى ارتباط النشاط الذي يقومون به بمساحات التأثير داخل الحزب. ومن خلال توضيح الأدوار، ونقاط التفاعل مع الهياكل الأخرى، وحدود المشاركة، يمكن الحد من مظاهر المشاركة الشكلية، مع مراعاة التماسك التنظيمي والتوازنات السياسية داخل الحزب.

هدف الأدوات في هذا القسم

تهدف هذه الأدوات إلى:

- توضيح الغاية ونطاق العمل المرتبط بـ هياكل الشباب.
- الفصل بين التمثيل بوصفه حضورًا تنظيميًا، والتأثير بوصفه قدرة فعلية على الإسهام في القرار.
- بيان كيفية تواصل الأجسام الشبابية مع القيادة ومساحات صنع القرار.
- الحدّ من الاعتماد على ترتيبات غير واضحة أو وساطات شخصية.

وتكون هذه الأدوات مفيدة بشكل خاص عندما تشير نتائج التشخيص إلى:

- وجود هياكل شبابية دون أدوار محدّدة بوضوح.
- تراكُم توقّعات متباينة على الدور نفسه.
- مشاركة لافتة من حيث الشكل، لكنها محدودة من حيث النتائج.
- اعتماد المشاركة على الأشخاص أكثر من اعتمادها على آليات واضحة للتفاعل.

أداة مرجعية: توصيف إرشادي للأدوار والمهام (ToR)

لا تُقدَّم توصيفات الأدوار والمهام الواردة في هذا الدليل كنماذج جاهزة للنسخ أو التبنّي. بل تُستخدم كأداة تساعد على فتح نقاش داخلي حول كيفية تنظيم مشاركة الشباب فعليًا داخل الحزب، وما هو الدور المتوقع من الهياكل الشبابية، وما المهام التي يمكن أن تقوم بها.

وعند استخدامها كأداة للمراجعة والتفكير، يمكن أن تساعد الأحزاب على:

- توضيح الغاية من وجود دائرة شبابية، أو مجلس شبابي، أو أي إطار مشابه.
- تحديد ما يُتوقَّع من هذا الإطار القيام به، وما يقع خارج دوره، من دون أن يعني ذلك توسيع صلاحياته تلقائيًا.
- التمييز بين المهام الواضحة والمتفق عليها، والمسائل التي لا تزال بحاجة إلى نقاش، والأدوار التي تظل محدودة الأثر.
- توضيح كيفية تفاعل الهياكل الشبابية مع الهيئات القيادية ومساحات صنع القرار.

وتكون هذه الأداة أكثر فائدة عندما يناقشها الشباب والقيادة معًا، أو عندما يُطلب من أطراف مختلفة إعداد تصورات منفصلة للأدوار والمهام ثم مقارنتها. ويمكن أن تكشف الاختلافات بين هذه التصورات عن مواضع تباين التوقّعات، أو عن الفجوة بين ما هو منصوص عليه وما يجري فعليًا في الممارسة.

الصلاحيات، ونقاط التفاعل، وحدود الدور الشبابي

تتمثّل إحدى أهم وظائف هذه الأداة في جعل حدود الدور أكثر وضوحًا. فعندما تكون الصلاحيات والمهام محددة، يقلّ احتمال أن تتحول الهياكل الشبابية إلى مساحات عامة تُحمَّل في الوقت نفسه مسؤوليات التعبئة، والتواصل، وبناء القدرات، والتمثيل، من دون وضوح كافٍ بشأن أولوياتها أو حدود دورها. كما أن توضيح نقاط التفاعل مع القيادة يقلّل الاعتماد على العلاقات الشخصية، بينما يساعد تحديد حدود الدور على تجنّب توقّعات يصعب على الشباب أو القيادة تلبيتها.

وفي المقابل، عندما تبقى الأدوار والصلاحيات فضفاضة أو واسعة، قد تكون الهياكل الشبابية حاضرة ومرئية، لكن أثرها الفعلي يظل محدودًا. ويساعد استخدام هذه الأداة في إطار مراجعة هادئة على إعادة النظر في نطاق الأدوار، وتوضيح نقاط التفاعل، والتعامل بصورة صريحة مع حدود المشاركة، بدل تركها غير واضحة أو خاضعة للممارسة غير الرسمية.

الحدود والتنبيهات

لا تضمن هذه الأداة الوصول إلى التأثير، ولا تعالج تلقائيًا الاختلالات في توزيع الصلاحيات والتأثير داخل الحزب. ففي السياقات التي تتركز فيها الصلاحيات، قد يُظهر توضيح الأدوار أن مساحة التأثير المتاحة للشباب محدودة بالفعل، بدل أن يؤدي إلى توسيعها. ويُعدّ الوصول إلى هذا الوضوح نتيجة تساعد على فهم الواقع، وليس إخفاقًا في استخدام الأداة.

كما لا ينبغي التعامل مع توصيف الأدوار والمهام بوصفه وثيقة التزام أو إجراءً شكليًا. فقيمته الأساسية تكمن في تقليل الالتباس وتعزيز الفهم المشترك داخل الحزب، لا في وضع قواعد إضافية لمجرد التنظيم. وعند استخدامه بحذر، يمكن أن يساعد الأحزاب على الانتقال من مشاركة يغلب عليها الحضور الشكلي إلى مشاركة أكثر وضوحًا وارتباطًا بواقع عمل الحزب.

أداة مرجعية: مسح نقاط الربط بين الهياكل الشبابية وصنع القرار

ما الغاية من هذه الأداة؟

تساعد هذه الأداة الأحزاب على مراجعة كيفية تواصل الهياكل الشبابية فعليًا مع القيادة، ومساحات صنع القرار، وبقية الهياكل الحزبية. وتركّز على توضيح نقاط التفاعل، ومسارات تبادل المعلومات، وحدود الدور، من دون تغيير الصلاحيات القائمة أو منح صلاحيات جديدة.

ومن خلال توضيح كيفية تنظيم مشاركة الشباب في الممارسة، تساعد الأداة على التمييز بين الهياكل التي ترتبط بصورة واضحة بالعمل الحزبي ومساحات التأثير، وتلك التي يظل دورها أقرب إلى الحضور أو التمثيل من دون أثر فعلي واضح.

وتكون هذه الأداة مفيدة بشكل خاص عندما يرى الشباب أن هياكلهم قائمة، لكن صلتها بمساحات التأثير محدودة، أو عندما يعتمد الوصول إلى القيادة على علاقات شخصية أكثر من اعتماده على آليات واضحة ومعروفة. وهي تساعد على فهم أحد مصادر الإحباط المرتبطة بمشاركة الشباب، من خلال التركيز على كيفية حدوث التفاعل داخل الحزب، لا على توسيع الأدوار أو إعادة توزيع الصلاحيات.

ما الذي تساعد هذه الأداة على إظهاره؟

عند استخدامها كأداة مراجعة، تساعد الأحزاب على:

- معرفة الجهات داخل الحزب التي تتفاعل معها الهياكل الشبابية فعليًا.
- فهم كيف يتم هذا التفاعل، وكم يتكرّر.
- توضيح ما إذا كان تبادل المعلومات يسير في اتجاه واحد أو في اتجاهين.
- رصد المواضع التي يكون لمشاركة الشباب أثر، وتلك التي يتوقّف عندها هذا الأثر.
- ملاحظة الاعتماد على وساطات غير رسمية أو ترتيبات شخصية.

ويُتعامل مع أي اختلاف في تصور نقاط التفاعل بين الشباب والقيادة بوصفه معلومة تحليلية تساعد على الفهم، لا مشكلة تستدعي الحل الفوري.

كيف تُستخدم الأداة عادةً؟

تُستخدم هذه الأداة غالبًا ضمن جلسات قصيرة ومركّزة، وأحيانًا إلى جانب أدوات التشخيص أو رسم المسارات.

ويمكن تطبيقها:

- بشكل مشترك بين الشباب والقيادة.
- أو بشكل منفصل ثم مقارنة النتائج.
- على مستوى الفروع أو على المستوى الوطني، بحسب مكان النشاط الأبرز.

في كثير من الأحيان، لا تقود هذه المراجعة إلى تغييرات تنظيمية مباشرة. وتكمن قيمتها في توضيح التوقّعات، وتقليل الالتباس، ومساعدة الأحزاب على تقدير ما إذا كانت هناك حاجة لأدوات إضافية – مثل توضيح الأدوار، أو تدريب محدّد، أو مؤشرات للتعلّم – أم أن الوضوح بحد ذاته كافٍ في هذه المرحلة.

الحدود والتنبيهات

لا تهدف هذه الأداة إلى معالجة الاختلالات في توزيع الصلاحيات والتأثير داخل الحزب. ففي السياقات التي تتركز فيها الصلاحيات، قد تُظهر المراجعة أن الوصول إلى مساحات التأثير يظل محدودًا، بدل أن تؤدي إلى توسيعه. ويُعدّ هذا الوضوح نتيجة تساعد على فهم الواقع، وليس إخفاقًا في استخدام الأداة.

كما لا يُنصح بتحويل مخرجات هذه الأداة إلى التزامات رسمية أو مخططات تنظيمية. فالغرض منها هو دعم الفهم المشترك وتقليل الغموض، لا تثبيت الهياكل أو فرض مسارات للتطوير. وعند استخدامها بحذر، يمكن أن تساعد الأحزاب على الحد من مظاهر المشاركة الشكلية، مع مراعاة الواقع السياسي والحفاظ على التماسك التنظيمي.

أدوات للتفكير الجماعي عبر الأبعاد

عندما عندما تُظهر نتائج التشخيص اختلافًا في وجهات النظر، أو قدرًا من الغموض، أو قضايا تمتد عبر أكثر من بُعد، قد يكون من المفيد استخدام أدوات تتيح التفكير الجماعي قبل الانتقال إلى نقاشات أكثر تحديدًا حول الهياكل، أو المسارات الحزبية، أو بناء القدرات. وتساعد الأدوات الواردة في هذا القسم الأحزاب على تكوين فهم أوسع لتجربة مشاركة الشباب، كما يراها الشباب والقيادة وبقية مكوّنات الحزب.

ولا يهدف هذا القسم إلى حسم الاختلافات أو الوصول إلى قراءة موحّدة. بل يوفّر مساحة لعرض وجهات النظر المختلفة ومناقشتها بهدوء، بما يساعد على تحديد ما إذا كانت الحاجة تتجه نحو مزيد من التوضيح، أو استخدام أدوات أكثر تركيزًا، أو الاكتفاء بالمراجعة من دون خطوات إضافية في هذه المرحلة.

هدف الأدوات في هذا القسم

تهدف هذه الأدوات إلى:

- إظهار اختلاف التصوّرات بين الأدوار والمستويات المختلفة داخل الحزب.
- مساعدة الأحزاب على ملاحظة المواضع التي تتقاطع فيها التحديات عبر أكثر من بُعد.
- تنظيم عملية المراجعة بما يقلّل الاعتماد على الانطباعات الفردية.
- دعم الحوار الداخلي دون فرض توافق أو قرارات مسبقة.

وتكون هذه الأدوات مفيدة بشكل خاص عندما تشير نتائج التشخيص إلى:

- تباين واضح بين نظرة الشباب ونظرة القيادة.
- صعوبة تحديد موقع التحديات بدقة.
- شعور عام بعدم الارتياح دون سبب محدّد.
- تردّد حول جدوى الانتقال إلى أدوات أكثر تخصيصًا في هذه المرحلة.

أداة مرجعية: قائمة للتأمل الذاتي للشباب حول واقع المشاركة داخل الحزب

أُعدّت هذه القائمة كأداة بسيطة تساعد المشاركين على مراجعة واقع مشاركة الشباب عبر الأبعاد الخمسة، من دون أن تتحول إلى أداة للتقييم أو التصنيف. وتتيح لهم النظر في مجموعة من العبارات المرتبطة برؤية الحزب تجاه دور الشباب، والهياكل، والمشاركة في القرار، وبناء القدرات، والاستدامة، باستخدام خيارات إجابة واضحة، مع مساحة لإضافة ملاحظات أو أمثلة من التجربة.

وتُستخدم هذه القائمة لأغراض المراجعة الداخلية فقط، ويمكن أن يستكملها القياديون، أو الشباب، أو الفروع المحلية، أو مجموعات تضم أطرافًا مختلفة داخل الحزب. ويُفضَّل أن يستكمل كل طرف القائمة بشكل منفصل أولًا، ثم تُناقش النتائج معًا، بحيث تُفهم الاختلافات في وجهات النظر باعتبارها مؤشرات تساعد على فهم التجارب المختلفة، لا مسائل يجب بالضرورة حسمها.

وعند استخدامها بتأنٍّ، تساعد هذه القائمة الأحزاب على:

- ملاحظة الجوانب التي تبدو أكثر وضوحًا واتساقًا، وتلك التي يظهر فيها قدر من التوتر أو الالتباس.
- التوقّف عند الأسئلة التي يصعب الإجابة عنها أو التي تكشف عن جوانب لا تزال غير واضحة.
- الانتباه إلى اختلاف تجارب المشاركة بين الشابات والشباب، أو بحسب الموقع والسياق السياسي.
- تقدير ما إذا كانت الحاجة تستدعي الانتقال إلى أدوات أخرى أكثر تركيزًا.

كيف تُستخدم القائمة عادةً

تُستخدم قائمة المراجعة هذه غالبًا:

- كبداية لحوار داخلي حول مشاركة الشباب.
- قبل اختيار أدوات أخرى ضمن هذا الفصل.
- بعد فترة من التغيير، للتفكير في ما إذا كانت الأنماط قد تغيّرت.
- مع مجموعات مختلفة تُقارن آراؤها لاحقًا.

تكون القائمة أكثر فاعلية عندما تُناقَش النتائج بصورة وصفية، لا عبر جمع الأرقام. فالاختلافات في الإجابات كثيرًا ما تكشف ممارسات غير رسمية، أو فجوات في الفهم، أو حساسيات سياسية تحتاج إلى انتباه قبل أي خطوة لاحقة.

الحدود والتنبيهات

لا تهدف هذه القائمة إلى إصدار أحكام نهائية أو تحديد أسباب المشكلات. كما لا ينبغي تفسير الإجابات المرتفعة أو المنخفضة بوصفها دليلًا على النجاح أو الإخفاق. وقد تشير الإجابات غير المكتملة أو غير الواضحة إلى جوانب لا تزال فيها المشاركة غير منتظمة أو غير محسومة داخل الحزب.

ولا يُنصح باستخدام هذه الأداة كوسيلة لقياس الأداء أو التحقق من الالتزام. فقيمتها تكمن في توجيه التفكير وتقديم صورة عامة أوضح، لا في إنتاج مؤشرات رقمية. وعند استخدامها بحذر، يمكن أن تساعد الأحزاب على تحديد ما إذا كان من المفيد الانتقال إلى أدوات أخرى، مثل رسم المسارات، أو توضيح الأدوار، أو بناء القدرات، أو مؤشرات التعلّم، أو الاكتفاء بالمراجعة في ضوء الواقع القائم.

أداة مرجعية: أداة لفهم اختلاف تجارب مشاركة الشباب بحسب النوع الأجتماعي والسياق

ما الغاية من هذه الأداة؟

تساعد هذه الأداة الأحزاب على فهم كيفية اختلاف تجارب مشاركة الشباب بحسب النوع الاجتماعي والظروف المحلية، بدل افتراض أن تجربة المشاركة واحدة داخل الحزب. وتهدف إلى إظهار هذه الفروق بصورة واضحة وبسيطة، من دون تعقيد التحليل أو إضافة متطلبات جديدة. ومن خلال إبراز هذه الاختلافات، تساعد الأداة على تحديد الجوانب التي قد تحتاج إلى تكييف في أساليب إشراك الشباب، والجوانب التي قد يكون من الأنسب التعامل معها بحذر في ضوء الواقع القائم.

وتنطلق الأداة من ملاحظة أن الشابات والشباب قد يواجهون تجارب مختلفة في المشاركة، وأن الظروف السياسية والأمنية والاجتماعية تختلف من محافظة إلى أخرى ومن فرع حزبي إلى آخر. وقد لا تظهر هذه الاختلافات بوضوح في النقاشات الداخلية، رغم تأثيرها المباشر في فرص المشاركة وكيفية ممارستها على أرض الواقع.

ما الذي تساعد الأداة على إظهاره؟

عند استخدامها بروح مراجعة داخلية متأنية، تساعد هذه الأداة الأحزاب على:

- إظهار اختلاف تجارب المشاركة باختلاف النوع الاجتماعي والسياق المحلي.
- فهم كيف تتغيّر المخاطر، والتوقّعات، والفرص بين مجموعات ومناطق مختلفة.
- ملاحظة الترتيبات غير الرسمية المعتمدة التي تُستخدم بالفعل لتيسير المشاركة عندما تضيق مساحة العمل السياسي أو المدني.
- الانتباه إلى الحالات التي قد تؤدي فيها المقاربات الموحّدة، رغم حيادها الظاهري، إلى تعريض بعض الشباب لمخاطر لم تكن مقصودة عند تصميمها، مثل زيادة الظهور العام، أو تحميل أدوار لا تتناسب مع السياق الأمني أو الاجتماعي، أو خلق ضغوط سياسية أو تنظيمية يصعب التعامل معها في بعض المواقع أو بالنسبة لبعض الفئات.

ويبقى التركيز هنا على الفهم وجعل الصورة أوضح، لا على توحيد التجارب أو تصحيحها.

كيف تُستخدم الأداة عادةً؟

تُستخدم هذه الأداة غالبًا ضمن مجموعات صغيرة، إما بمشاركة مختلطة أو ضمن مجموعات منفصلة تُقارن ملاحظاتها لاحقًا. ويمكن الاستفادة منها:

- بعد أن تُظهر أدوات التشخيص أو قوائم المراجعة تباينًا في التجارب.
- بالتوازي مع نقاشات تتعلّق بالتوقيت، أو التسلسل، أو التريّث.
- لدعم التفكير في ما إذا كانت هناك حاجة لأدوات إضافية أو تدريب موجّه.

ويُتعامل مع الاختلاف في الملاحظات بوصفه معطى مفيدًا للفهم. كما أن الصمت أو التردّد أو التباين الواضح غالبًا ما يشير إلى حساسيات تستدعي الحذر أكثر من التدخّل السريع.

الحدود والتنبيهات

لا تهدف هذه الأداة إلى إنتاج مؤشرات أو إجراء مقارنات أو وضع خطط عمل. كما لا تفترض أن الفروق المرتبطة بالنوع الاجتماعي أو بالسياق يمكن، أو ينبغي، تجاوزها في جميع الحالات. فقد تُظهر المراجعة أحيانًا أن اختلاف أشكال المشاركة أو محدوديتها هو الخيار الأنسب في ضوء الظروف القائمة.

قائمة تدريبية لأعضاء الأحزاب الشباب

يتناول هذا القسم التدريب باعتباره أحد الأدوات الممكنة لدعم مشاركة الشباب سياسيًا، لا حلًا قائمًا بذاته. وقد جرى إدراجه بعد التشخيص، وتوضيح المسارات، ومراجعة الهياكل، للتأكيد على فكرة محورية في هذا الدليل:

التدريب وحده لا يكفي لتمكين الشباب

فالمهارات تصبح أكثر فائدة عندما تتوافر فرص فعلية لاستخدامها، وعندما تكون مساهمة الشباب معترفًا بها، وتوجد صلة واضحة بين ما يكتسبونه من قدرات وبين الأدوار والمسؤوليات التي يمكنهم القيام بها داخل الحزب.

وتشكّل هذه الفكرة الأساس الذي يُقدَّم من خلاله التدريب في هذا القسم، وينبغي أن تظل حاضرة في مختلف وحداته وأنشطته.

ويمكن للأحزاب تنظيم الأنشطة التدريبية الواردة في هذه القائمة بنفسها، أو تطويرها بالتعاون مع جهات خارجية، مثل منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات البحثية، والمنظمات غير الحكومية الموثوقة. كما يمكن للشباب داخل الحزب، في بعض الحالات، أن يبادروا إلى تنظيم أنشطة للتعلّم أو بناء القدرات، وأن يسعوا إلى الحصول على الدعم أو التيسير أو الشراكة لتنفيذها، حتى عندما لا تكون هذه المبادرات جزءًا من برنامج تدريبي رسمي داخل الحزب.

ولا يقدّم هذا الدليل نموذجًا واحدًا يجب اتباعه في التدريب. فالأهم ليس الجهة التي تقدّمه، بل مدى ارتباط التعلّم بما يلي:

- الأدوار التي يمارسها الشباب فعليًا داخل الحزب، أو التي يمكن أن يقوموا بها.
- وجود فرص حقيقية لتطبيق ما تم تعلّمه من خلال المشاركة.
- وجود متابعة واعتراف بالمساهمة، مع مراعاة واقعية للسياق السياسي.

ويبتعد هذا النهج عن البرامج التدريبية المبنية على متطلبات خارجية أو نماذج جاهزة. ويؤكد أن بناء القدرات يكون أكثر فائدة عندما ينطلق من احتياجات فعلية، ويرتبط بواقع عمل الحزب، ويجد طريقه إلى الممارسة اليومية، بدل تقديمه بصورة موحّدة لا تراعي اختلاف السياقات والاحتياجات.

هدف القائمة التدريبية

تُستخدم هذه القائمة لمساندة الأحزاب التي تختار العمل على تطوير قدرات الشباب بطريقة:

- موجّهة لما هو مطلوب فعليًا.
- واقعية وقابلة للتطبيق.
- منسجمة مع الأدوار التي يؤديها الشباب داخل الحزب، أو يمكن أن يؤدوها.
- مبنية على الفجوات التي تكشفها أدوات التشخيص، ورسم المسارات، وغيرها من أدوات هذا الجزء.

وتساعد القائمة الأحزاب على:

- اختيار وحدات تعلّم مناسبة بدل محاولة تقديم برامج تدريبية متكاملة.
- ربط التعلّم بالمشاركة والقدرة على التأثير، لا بالشهادات أو الاعتماد الشكلي.
- تفادي تدريب الشباب بشكل مكثّف في ظل غياب فرص واضحة لتطبيق ما يتعلّمونه.

وتُقدَّم هذه القائمة بوصفها إرشادية، لا شاملة، ولا يُتوقَّع من أي حزب تنفيذ جميع الوحدات الواردة فيها.

كيف تُستخدم القائمة التدريبية

يعتمد استخدام القائمة التدريبية على مجموعة مبادئ واضحة:

- كل وحدة قائمة بذاتها، ولا يُشترط تنفيذها بتسلسل محدّد.
- اختيار الوحدات يتم بناءً على:
  - الأدوار الحالية التي يضطلع بها الشباب.
  - ما تكشفه أدوات التشخيص ورسم المسارات من فجوات.
  - القيود السياسية، والأمنية، والتنظيمية القائمة.
- يُفضَّل أن يُدمَج التدريب مع:
  - خبرة عملية أو تعرّض مباشر.
  - مرافقة أو إرشاد.
  - مشاركة فعلية في مهام حزبية واقعية.

يتعمّد هذا الإطار الابتعاد عن منطق التدريب القائم على الصيغ الجاهزة أو المتطلبات الخارجية، ويؤكّد أن التعلّم يكون ذا معنى عندما يرتبط بالممارسة العملية ويتصل بفرص مشاركة حقيقية.

الوحدة (أ): فهم كيفية صنع القرار داخل الحزب

لماذا تُعدّ هذه الوحدة مهمّة؟

قد تتعثر مشاركة الشباب أحيانًا، ليس بسبب ضعف الحافز أو نقص المهارات، بل بسبب غموض كيفية صنع القرار داخل الحزب. ففي كثير من الحالات، لا تعكس الهياكل الرسمية وحدها الطريقة التي تتوزع بها الصلاحيات ويحدث بها التأثير في الممارسة. وعندما لا يكون واضحًا أين تتركز الصلاحيات، ومتى تتشكل القرارات، ومن يمكنه التأثير فيها، قد تظل مشاركة الشباب محدودة الأثر ويتزايد الشعور بالإحباط.

وتأتي هذه الوحدة لمعالجة الفجوة التي قد تظهر بين مستوى نشاط الشباب داخل الحزب، ومدى انعكاس هذا النشاط على صنع القرار.

موضوعات إرشادية

- الفرق بين الهياكل الرسمية والمسارات غير الرسمية التي تؤثر في صنع القرار.
- أين تتركز الصلاحيات والتأثير في الممارسة، وليس فقط وفق ما تنص عليه اللوائح.
- توقيت التأثير: متى تكون مشاركة الشباب أو آراؤهم أكثر قدرة على التأثير في مسار القرار.
- دور الأشخاص الذين يسهّلون الوصول إلى القيادة أو يؤثرون في انتقال الآراء والمقترحات داخل الحزب.
- كيفية بناء التوافق، والتعامل مع الاعتراض، ورفع القضايا إلى مستويات أعلى داخل الحزب.
- فهم الإشارات السياسية ومتابعة تغيّر الأولويات داخل الحزب.

ما الذي تعنيه هذه الوحدة للشباب؟

تتيح هذه الوحدة للشباب التفكير بصورة منظّمة في كيفية صنع القرار داخل حزبهم في الواقع العملي. ويمكن للمشاركين مراجعة قرارات حديثة، وتتبع المراحل التي مرّت بها، وتحديد الجهات والأشخاص ومساحات التأثير الرسمية وغير الرسمية التي أسهمت في تشكيلها.

ولا يركّز هذا المسار على تعلّم نماذج نظرية مجرّدة، بل على بناء فهم عملي لكيفية العمل السياسي داخل الحزب: متى يكون الوقت مناسبًا لطرح الرأي، وكيف يمكن الوصول إلى الجهات المعنية، وما المسارات التي يمكن استخدامها، وفي أي ظروف تزداد فرص أن يكون لمشاركة الشباب أثر فعلي في صنع القرار.

الوحدة (ب): التواصل السياسي والتأثير داخل الحزب

لماذا تُعدّ هذه الوحدة مهمّة؟

وجود الشباب في المساحات الحزبية لا يعني بالضرورة أن تكون لهم قدرة فعلية على التأثير. ففي بعض الأحيان، قد لا تحظى الأفكار بالاهتمام الكافي، أو لا تجد استجابة، أو تُفهم بصورة تختلف عمّا قصده أصحابها. ولا يرتبط ذلك دائمًا بضعف الفكرة نفسها، بل قد يتصل بطريقة طرحها، أو بتوقيت تقديمها، أو بمدى ارتباطها بأولويات النقاش والجهات المعنية داخل الحزب.

وتتناول هذه الوحدة الفجوة بين الحضور والمشاركة من جهة، والقدرة على إيصال المواقف والتأثير في النقاش الداخلي من جهة أخرى.

موضوعات إرشادية

- كيفية صياغة الأفكار بما يتناسب مع الأطراف المختلفة داخل الحزب.
- التعامل مع التسلسل التنظيمي بطريقة تحافظ على المشاركة وتتجنب الصدام غير الضروري.
- بناء علاقات وتحالفات داخل الحزب تدعم طرح الأفكار والمواقف.
- تقدير التوقيت المناسب لطرح الفكرة، ومتى قد يكون من الأفضل تطويرها أو تكييفها أو تأجيل طرحها.
- التعامل مع عدم الاستجابة أو تجاهل الطرح أو تحويل النقاش بعيدًا عنه.
- التعبير عن الاختلاف بطريقة تحافظ على مساحة المشاركة وتقلّل من احتمالات التهميش.

ما الذي تقدّمه هذه الوحدة للشباب؟

تتيح هذه الوحدة للشباب التفكير بصورة عملية في كيفية طرح المواقف والأفكار داخل الحزب، وكيف يؤثر التسلسل التنظيمي في التواصل، وكيف يمكن بناء علاقات داخلية تساعد على إيصالها إلى الجهات المعنية.

ويركّز هذا المسار على تطوير القدرة على عرض المواقف بصورة تراعي السياق السياسي داخل الحزب، والتعامل مع الاختلاف من دون فقدان فرص المشاركة والتأثير، وتكييف طريقة عرض الرسائل بحسب الجهة التي تُوجَّه إليها، من دون أن يعني ذلك التنازل عن القناعات أو فرض رقابة ذاتية على التعبير.

الوحدة (ج): العمل على القضايا والسياسات داخل الحزب

لماذا تُعدّ هذه الوحدة مهمّة؟

في كثير من الأحزاب، تتركّز مشاركة الشباب في أنشطة التعبئة والتواصل، بينما تظلّ مناقشة القضايا والسياسات محصورة في دائرة أكثر محدودية. وقد يعزز ذلك الانطباع بأن دور الشباب يتركز في التنفيذ، في حين تبقى مساهمتهم في القضايا الأساسية وصياغة المواقف محدودة.

وتأتي هذه الوحدة لتوسيع فهم الشباب لكيفية المشاركة في النقاشات المتعلقة بالسياسات والبرامج، والاستفادة بصورة أفضل من خبراتهم وتجاربهم ومعرفتهم بالقضايا التي تمسّ مجتمعاتهم.

موضوعات إرشادية

- كيفية تشكّل مواقف الحزب ومراجعتها وتطويرها.
- ربط القضايا والاحتياجات في المجتمع المحلي بأولويات الحزب.
- إعداد مداخلات أو أوراق حول قضايا محددة بلغة واضحة ومفهومة.
- التواصل مع أصحاب الخبرة والاختصاص من دون الحاجة إلى امتلاك معرفة تقنية متعمقة.
- فهم كيفية التعامل مع المساهمات والمقترحات داخل الحزب، سواء جرى الأخذ بها أو تأجيلها أو عدم اعتمادها.
- تحديد المساحات والمسارات الواقعية التي يمكن من خلالها المشاركة في نقاشات السياسات والبرامج داخل الحزب.

ما الذي تقدّمه هذه الوحدة للشباب؟

تساعد هذه الوحدة الشباب على فهم كيفية المشاركة في نقاشات القضايا والسياسات داخل الحزب، وصياغة مساهمات تستند إلى احتياجات المجتمع وتجارب الناس، وربط القضايا اليومية بالمواقف والبرامج التي يناقشها الحزب.

ولا تركّز الوحدة على بناء خبرة تقنية متخصصة، بل على تبسيط كيفية العمل على القضايا والسياسات داخل الحزب، وتوضيح المسارات التي يمكن للشباب من خلالها تقديم مساهمات واضحة ومؤثرة.

كما تساعد الشباب على فهم كيفية تداول القضايا والمقترحات داخل الحزب، وكيفية التعامل مع الآراء والمساهمات المختلفة، بما يمكّنهم من المشاركة بصورة أكثر واقعية وفاعلية.

الوحدة (د): التفاوض والحوار وإدارة الخلاف داخل الحزب

لماذا تُعدّ هذه الوحدة مهمّة؟

تجري مشاركة الشباب في كثير من الأحيان داخل بيئات حزبية تتسم بالتنافس، أو باختلاف الرؤى بين الأجيال، أو بتباين المصالح والأولويات داخل الحزب. وعندما لا تتوافر أساليب واضحة للتعامل مع الخلاف، قد يجد الشباب أنفسهم بين الانسحاب من النقاش أو الدخول في مواجهات قد تحدّ من قدرتهم على الاستمرار والمشاركة.

وتركّز هذه الوحدة على مساعدة الشباب على التعامل مع الخلافات داخل الحزب بصورة عملية، والحفاظ على قدرتهم على المشاركة والتأثير من دون تجنّب القضايا الخلافية أو اللجوء إلى تصعيد غير محسوب.

موضوعات إرشادية

- فهم أسباب نشوء الخلافات داخل الحزب وكيفية تطورها.
- التعامل مع الاختلافات بين الأجيال والمستويات التنظيمية.
- التفاوض في سياقات يختلف فيها توزيع الصلاحيات والتأثير بين الأطراف.
- بناء التفاهمات والعلاقات الداعمة رغم اختلاف المواقف.
- التعامل مع الاعتراضات والضغوط السياسية والتنظيمية.
- الحفاظ على المشاركة خلال فترات التوتر والخلاف.

ما الذي تقدّمه هذه الوحدة للشباب؟

تتيح هذه الوحدة للشباب التفكير في كيفية التعامل مع الخلافات داخل الحزب، وتطوير أساليب تساعدهم على النقاش والتشاور والعمل مع أطراف تحمل مواقف مختلفة. ويركّز هذا المسار على التفاوض، وبناء التفاهمات، وإدارة الاختلاف داخل الأطر الحزبية، بدل الانسحاب أو الدخول في مواجهة مباشرة.

كما تساعد الوحدة الشباب على التعبير عن مواقفهم بوضوح ومسؤولية، والتعامل مع ردود الفعل المختلفة، والاستمرار في المشاركة في السياقات الحساسة، بما يحافظ على حضورهم وقدرتهم على التأثير من دون تعريض مشاركتهم لضغوط أو مخاطر غير ضرورية.

الوحدة (هـ): المهارات التنظيمية والعمل الميداني

لماذا تُعدّ هذه الوحدة مهمّة؟

في كثير من الأحزاب، يتحمّل الشباب جزءًا كبيرًا من العمل اليومي، من تنظيم الحملات والتنسيق الميداني إلى التعبئة والتواصل. وغالبًا ما يجري ذلك من دون إعداد كافٍ أو تقدير واضح لحجم هذه المساهمة. ورغم أن هذه الأدوار تمثّل مدخلًا شائعًا للمشاركة الحزبية، فإنها تؤثر أيضًا في الطريقة التي يُنظر بها إلى قدرات الشباب والأدوار التي يمكن أن يتولّوها داخل الحزب.

وتأتي هذه الوحدة لتسليط الضوء على أهمية هذا النوع من العمل، ومساعدة الشباب على تحويل الخبرة التنظيمية التي يكتسبونها من التنفيذ اليومي إلى رصيد يمكن البناء عليه للانتقال إلى أدوار أوسع وأكثر تأثيرًا.

موضوعات إرشادية

- تنظيم الحملات والعمل الجماعي داخل الحزب.
- أساليب التعبئة وصياغة الرسائل السياسية.
- الاستفادة من العمل التنفيذي في بناء الثقة والمصداقية داخل الحزب.
- التعامل مع ضغط العمل، وتراكم المهام، والضغط التنظيمي.
- التفكير في كيفية الاعتراف بالجهد التنظيمي وتقديره داخل الحزب.
- تجنّب بقاء الشباب لفترات طويلة في أدوار تنفيذية من دون مسارات واضحة للتقدّم.

ما الذي تقدّمه هذه الوحدة للشباب؟

تساعد هذه الوحدة الشباب على تطوير مهارات عملية مرتبطة بالعمل الحزبي اليومي، مع ربط هذه الخبرة بمسار أوسع للمشاركة والتأثير. كما تساعدهم على فهم كيفية النظر إلى مساهماتهم التنظيمية داخل الحزب، وكيف يمكن البناء على ما يكتسبونه من خبرة وثقة للانتقال تدريجيًا من أدوار تنفيذية بحتة إلى أدوار أكثر تنوعًا ومسؤولية.

وفي الوقت نفسه، تلفت الوحدة الانتباه إلى أهمية إدارة ضغط العمل وتراكم المسؤوليات، حتى لا تتحول المشاركة المستمرة إلى مصدر للإنهاك أو الاستنزاف.

الوحدة (و): الأخلاقيات السياسية، والمسؤولية، والوعي بالمخاطر

لماذا تُعدّ هذه الوحدة مهمّة؟

قد تنطوي المشاركة السياسية في اليمن على ضغوط أخلاقية واجتماعية، وأحيانًا على مخاطر تمسّ السلامة أو السمعة، ويتحمّل الشباب جانبًا مهمًا من هذه الأعباء. ومع ذلك، قد لا تُناقش هذه الجوانب بوضوح داخل الأحزاب، أو قد يُتعامل معها باعتبارها جزءًا طبيعيًا من العمل السياسي.

وتأتي هذه الوحدة لتشجيع التعامل مع المشاركة السياسية بصورة أكثر واقعية ومسؤولية، تعترف بالمخاطر والضغوط المرتبطة بها وتساعد الشباب على التفكير في حدود دورهم ومسؤولياتهم.

موضوعات إرشادية

- التعامل مع المواقف الأخلاقية المعقّدة التي قد تظهر في العمل الحزبي.
- فهم معنى الالتزام بالحزب، والتعامل مع الضغوط، وتحديد حدود المسؤولية الشخصية.
- التعامل مع المخاطر التي قد تمسّ السلامة أو السمعة.
- الانتباه إلى الأدوار أو التوقّعات التي قد تؤدي إلى الاستنزاف أو تفرض أعباء يصعب تحمّلها.
- التمييز بين المسؤوليات التي ينبغي أن يتحمّلها الحزب أو المجموعة، وما يمكن توقّعه بصورة معقولة من الفرد.
- اتخاذ قرارات واعية بشأن الاستمرار في المشاركة أو تقليصها أو التوقف عنها عند الحاجة.

ما الذي تقدّمه هذه الوحدة للشباب؟

توفّر هذه الوحدة مساحة للتفكير في الضغوط والتحديات الأخلاقية المرتبطة بالعمل السياسي، وفي حدود الالتزام والمسؤولية الشخصية. كما تفتح المجال لمناقشة المخاطر وسبل التعامل معها، من دون تقديم التضحية الشخصية بوصفها شرطًا للمشاركة أو افتراض أن العمل السياسي ينبغي أن يكون على حساب السلامة أو الاستقرار الشخصي.

وتساعد الوحدة الشباب على اتخاذ قرارات مدروسة بشأن مشاركتهم، تراعي قناعاتهم السياسية وقدرتهم على الاستمرار، وتحافظ في الوقت نفسه على سلامتهم وكرامتهم.

الوحدة (ز): تطوير القيادة بمراعاة السياق

لماذا تُعدّ هذه الوحدة مهمّة؟

غالبًا ما تُفهم القيادة باعتبارها موقعًا أو مرتبة داخل الحزب، وهو ما قد يزيد التنافس ويضيّق مساحات المشاركة. وبالنسبة للشباب، قد يخلق هذا الفهم توقّعات يصعب تحقيقها، أو يجعل التقدّم مرتبطًا بالحصول على موقع رسمي فقط. وتسعى هذه الوحدة إلى توسيع فهم القيادة باعتبارها مسؤولية ومساهمة والتزامًا تجاه العمل الجماعي، لا مجرد سعي فردي إلى موقع أو لقب.

موضوعات إرشادية

- أشكال القيادة داخل الحزب، الرسمية وغير الرسمية.
- ممارسة أدوار قيادية من دون شغل موقع رسمي.
- القيادة الجماعية والتمثيل في العمل الحزبي.
- المساءلة وتحمل المسؤولية في الأدوار القيادية.
- التعامل مع توقّعات التقدّم والانتقال بين الأدوار.
- الحفاظ على الطابع الجماعي للعمل القيادي وتجنّب اختزاله في الأشخاص أو المنافسة على المواقع.

ما الذي تقدّمه هذه الوحدة للشباب؟

توفّر هذه الوحدة مساحة للتفكير في معنى القيادة داخل الحزب، وفي الكيفية التي يمكن بها ممارسة أدوار قيادية حتى من دون امتلاك صلاحيات رسمية. ويركّز هذا المسار على القيادة الجماعية، والتمثيل، وتحمل المسؤولية، والمساهمة في العمل المشترك، بدل حصر القيادة في التقدّم الفردي أو الوصول إلى موقع رسمي.

وتكون هذه الوحدة أكثر فائدة عندما تكون مسارات الوصول إلى الأدوار القيادية غير واضحة، أو تشهد تنافسًا، أو تختلف من هيكل حزبي إلى آخر.

وتشترك هذه الوحدات جميعها في هدف واحد: تعزيز قدرة الشباب على المشاركة السياسية الفعلية، لا تنمية مهارات تقنية منفصلة عن واقع العمل الحزبي. وتبقى قيمة التدريب مرتبطة بوجود فرص لتطبيق ما يتم تعلّمه، والاعتراف بمساهمات الشباب، وربط القدرات بالأدوار والمسؤوليات. وعندما تغيب هذه الشروط، قد يكون من الأنسب مراجعة الحاجة إلى مزيد من التدريب بدل التوسّع فيه.

استخدام مؤشرات الأداء للتعلّم، لا للمحاسبة

عندما ترغب الأحزاب في متابعة تطوّر مشاركة الشباب مع مرور الوقت، يمكن لمجموعة محدودة من المؤشرات البسيطة أن تساعد على المراجعة الدورية والتعلّم، شرط استخدامها بحذر. ويقدّم هذا القسم مؤشرات مقترحة، إلى جانب طريقة مبسطة لمتابعتها، بحيث تدعم القراءة النوعية ولا تحلّ محلها. والهدف هو ملاحظة الأنماط، ومراجعة الافتراضات، وتعزيز المساءلة داخل الحزب، لا قياس الأداء أو إثبات الالتزام.

ماذا نعني بمؤشر الأداء في هذا الدليل؟

يُقصد بمؤشر الأداء (KPI) في هذا الدليل علامة بسيطة تساعد الحزب على متابعة جانب محدد من مشاركة الشباب عبر الزمن. وهو ليس هدفًا يجب تحقيقه، ولا درجة تُحتسب، ولا حكمًا على النجاح أو الإخفاق. بل وسيلة تساعد على ملاحظة بعض التغيّرات أو الأنماط وجعلها أكثر وضوحًا للنقاش والمراجعة.

وتُستخدم المؤشرات بوصفها دلائل تساعد على الفهم، لا أحكامًا على الأداء. فهي تلفت الانتباه إلى أمور مثل الاستمرارية، أو التغيّر، أو بقاء الوضع على حاله، وهي جوانب قد يصعب ملاحظتها إذا اقتصر النقاش على الانطباعات العامة. وعند استخدامها بتأنٍّ، تساعد المؤشرات الأحزاب على مراجعة مدى انعكاس ما تعلنه بشأن مشاركة الشباب في الممارسة الفعلية داخل الحزب.

ومن المهم التأكيد أن هذه المؤشرات مخصّصة للتعلّم والمراجعة الداخلية فقط، وليست معدّة للتقارير الخارجية أو للمقارنة بين الأحزاب. ولهذا تُستخدم بأعداد محدودة، وإلى جانب النقاش والتحليل النوعي، لا بدلًا منهما. وفي كثير من الأحيان، قد يكون النقاش حول اختيار المؤشر نفسه، أو صعوبة متابعة جانب معين، مفيدًا بقدر المؤشر ذاته، لأنه يساعد على كشف جوانب تحتاج إلى مزيد من الفهم والمراجعة.

الغرض من المؤشرات، وكيف تُستخدم، وحدودها

تخدم المؤشرات المقترحة أربعة أغراض أساسية:

1) دعم التفكير النوعي

تُستخدم المؤشرات إلى جانب أدوات التشخيص والمراجعة والنقاش الداخلي، للمساعدة على ملاحظة اتجاهات قد لا تظهر بوضوح من خلال النقاش وحده، مع إبقائها مرتبطة بالتجربة الفعلية داخل الحزب.

2) ملاحظة التغيّر مع الوقت، لا قياس التقدّم نحو أهداف محددة

تكون المؤشرات أكثر فائدة عندما تُراجع داخل الحزب نفسه على فترات زمنية مختلفة، بهدف ملاحظة ما يتغيّر وما يبقى على حاله، من دون مقارنتها بأحزاب أخرى أو بمعايير خارجية..

3) فهم الحساسية أو التحفّظ تجاه بعض جوانب المتابعة

قد تكشف صعوبة الاتفاق على مؤشر معيّن، أو على مصدر البيانات، أو على كيفية تفسير النتائج، عن جوانب حساسة أو اختلافات داخلية تستحق التوقّف عندها. ويُنظر إلى هذه الاختلافات بوصفها جزءًا من عملية الفهم والمراجعة، لا عائقًا أمامها.

4) تعزيز المساءلة والتعلّم الداخلي

عند استخدامها بحذر، تساعد المؤشرات الأحزاب على طرح أسئلة مثل: ما الذي يتغيّر مع الوقت؟ وما الذي يبقى على حاله رغم الجهود المبذولة؟ وهل تنعكس النوايا المعلنة بشأن مشاركة الشباب في الممارسة اليومية؟

ما الذي لا تهدف إليه هذه المؤشرات

لا تُستخدم المؤشرات الواردة هنا من أجل:

- ترتيب الأحزاب أو منحها درجات.
- إثبات الالتزام بمتطلبات الجهات المانحة أو الجهات الخارجية.
- تبرير قرارات اتُّخذت مسبقًا.
- فرض معايير موحّدة على أحزاب أو سياقات مختلفة.

كما أن انخفاض بعض الأرقام، أو نقص البيانات، أو وجود فجوات في المتابعة، لا يعني بالضرورة وجود إخفاق. فقد تشير هذه النتائج إلى أن بعض الممارسات غير موثقة أو تجري بصورة غير رسمية، أو إلى محدودية المعلومات المتاحة، أو إلى أن قدرات الحزب على المتابعة لا تزال بحاجة إلى تطوير.

إرشادات للاستخدام

يُنصح الأحزاب بما يلي:

- البدء بعدد محدود جدًا من المؤشرات.
- تجنّب المؤشرات التي تشجّع على الامتثال الشكلي دون مضمون.
- إرفاق الأرقام بملاحظات نوعية قصيرة توضح السياق.
- مراجعة المؤشرات دوريًا وتعديلها أو التخلّي عنها عند الحاجة.

ينبغي أن يظل القياس متناسبًا مع الواقع السياسي والقدرة التنظيمية المتاحة. وفي بعض السياقات، قد يكون الامتناع عن تتبّع مؤشرات معيّنة هو الخيار الأكثر مسؤولية.

قائمة إرشادية لمؤشرات المتابعة (بحسب الأبعاد)

يمكن للأحزاب اختيار مؤشر واحد أو اثنين لكل بُعد، أو التركيز على بُعد واحد في كل مرحلة، بحسب الأولوية والقدرة.

البعد الأول: رؤية الحزب تجاه الشباب

- مدى تكرار تناول قيادة الحزب لموضوع مشاركة الشباب في النقاشات الداخلية.
- وجود التزامات مكتوبة أو معلنة تتعلّق بمشاركة الشباب.
- مواقف يُطرح فيها موضوع مشاركة الشباب من داخل الحزب، دون دفع خارجي.

ملاحظة

التحفّظ تجاه قياس هذا البُعد غالبًا ما يعكس حساسية مرتبطة بالثقافة الداخلية للحزب.

البعد الثاني: الهيكل التنظيمي وتمثيل الشباب

- عدد الهياكل الشبابية التي تعمل بوضوح ولها تفويض محدّد.
- نسبة ممثلي الشباب الذين لديهم قنوات تواصل مع هيئات صنع القرار.
- حالات انتقال الشباب إلى أدوار جديدة خلال فترة زمنية معيّنة.

ملاحظة

تتبّع مسارات التقدّم غالبًا ما يقدّم فهمًا أعمق من الاكتفاء بعدّ مواقع التمثيل.

البعد الثالث: المشاركة في صنع القرار

- عدد الحالات التي طُلب فيها إدخال الشباب ضمن عملية اتخاذ القرار.
- حالات أثّر فيها إدخال الشباب على مسار القرار أو مخرجاته (وفق تقييم داخلي).
- مدى وضوح مواقع صنع القرار لدى الشباب (مراجعة وصفية).

ملاحظة

قد تختلف نظرة الشباب ونظرة القيادة إلى مستوى التأثير. وكلاهما يقدّم قراءة مهمّة.

البعد الرابع: القدرات والتأهيل

- عدد الشباب الذين أُتيحت لهم فرص تعلّم أو خبرة عملية.
- نسبة الشباب الذين تمكّنوا من تطبيق ما تعلّموه في الواقع العملي.
- وجود آليات للإرشاد أو المرافقة داخل الحزب.

ملاحظة

كثافة التدريب وحدها لا تعكس بالضرورة مستوى التمكين.

البعد الخامس: الروابط الخارجية، الاستدامة، والمساءلة

- وجود شراكات أو مبادرات خارجية تدعم مشاركة الشباب، مع توضيح علاقتها بأولويات الحزب الداخلية.
- مدى انتقال المعرفة أو الموارد الناتجة عن الشراكات الخارجية إلى داخل الحزب، بدلاً من بقائها مرتبطة بأفراد أو مشاريع مؤقتة.
- وجود آلية للحصول على تغذية راجعة من الشباب حول البرامج أو الفرص أو الشراكات التي يشاركون فيها.
- مدى استمرار مشاركة الشباب بعد انتهاء التدريب أو المشروع أو المبادرة الخارجية.
- النقاط أو المراحل التي يحدث عندها تراجع أو انسحاب في مشاركة الشباب.
- وجود ترتيبات لنقل الخبرة بين الأجيال أو إبقاء الشباب ذوي الخبرة في أدوار داعمة، مثل الإرشاد أو الاستشارة.

ملاحظة

لا تقيس هذه المؤشرات عدد الشراكات بحد ذاته، بل تسأل عمّا إذا كانت هذه الشراكات تعزز مشاركة الشباب داخل الحزب، وتدعم استمراريتها، وتخلق فرصاً للمراجعة والتعلّم والمساءلة.

ربط المؤشرات بالتعلّم

يحوّل نموذج المتابعة والتعلّم المرفق في هذا الدليل المؤشرات المختارة إلى صيغة مبسّطة للمتابعة، تجمع بين عدد محدود من المؤشرات وملاحظات قصيرة توضّح السياق. والهدف هو دعم المراجعة الدورية والتعلّم والتكيّف مع الواقع، لا إنشاء نظام للتقارير أو إضافة إجراءات شكلية.

وعندما تُستخدم المؤشرات بحذر، يمكن أن تساعد الأحزاب على ملاحظة ما إذا كانت الأفكار وخيارات التطوير التي نوقشت في الأجزاء السابقة من الدليل تنعكس في الممارسة اليومية، وما إذا كانت أنماط مشاركة الشباب تتغيّر مع مرور الوقت. أما إذا استُخدمت المؤشرات بمعزل عن النقاش والسياق، فقد تتحول إلى إجراءات روتينية لا تعكس واقع العمل الحزبي ولا تضيف فهمًا جديدًا.

المتابعة والتعلّم المرتبطان بالمؤشرات

لدعم استخدام المؤشرات بوصفها أدوات للتعلّم لا للتقييم، يتضمّن هذا الدليل أداة مبسّطة للمتابعة والتعلّم، تساعد على استخدام المؤشرات المختارة بصورة عملية ودورية. ولا تهدف هذه الأداة إلى إنشاء نظام رسمي للمتابعة، أو جمع بيانات شاملة، بل إلى مساعدة الأحزاب على تنظيم الملاحظات، ومواصلة النقاش، ومراجعة الافتراضات مع مرور الوقت.

لماذا المتابعة والتقييم مهمّان عند استخدام المؤشرات؟

لا تكتسب المؤشرات قيمتها من تسجيلها مرة واحدة، بل من مراجعتها مع مرور الوقت وربطها بالنقاش والتحليل. فالمتابعة والتعلّم، كما يطرحهما هذا الدليل، لا يهدفان إلى إصدار أحكام أو تقييم الأداء، بل إلى مساعدة الأحزاب على ملاحظة التغيّرات، ومراجعة الافتراضات، وفهم ما إذا كانت أنماط مشاركة الشباب تتغيّر أو تبقى على حالها.

وتساعد المتابعة الدورية، حتى عندما تكون بسيطة، على الانتقال من الانطباعات العامة إلى قراءة أوضح وأكثر اتزانًا للواقع، من دون اختزال المشاركة في أرقام. كما يمكن أن تساعد على ملاحظة بوادر التحسّن أو التراجع أو بقاء الوضع على حاله، بما يدعم اتخاذ قرارات أكثر وعيًا بشأن الاستمرار، أو التعديل، أو اختيار التوقيت المناسب لأي خطوة لاحقة.

وعند التعامل معها بهذه الطريقة، تصبح المتابعة جزءًا من عملية المراجعة الدورية والتعلّم داخل الحزب، لا عبئًا إجرائيًا إضافيًا. كما تسهم في تعزيز المساءلة والفهم المشترك، بدل تحويل المؤشرات إلى أدوات منفصلة عن الواقع السياسي.

أداة مرجعية: أداة المتابعة والتعلّم المرتبطة بالمؤشرات

تعتمد الأداة على الجمع بين:

- عدد محدود من المؤشرات المختارة بعناية.
- ملاحظات قصيرة توضّح السياق، أو تفسّر التغيّر، أو تطرح أسئلة جديدة.

ويهدف هذا النهج إلى دعم المراجعة الداخلية والتعلّم التدريجي، لا المتابعة الروتينية أو إعداد التقارير. ففي كثير من الحالات، قد تكون الملاحظات والنقاشات التي ترافق تسجيل المؤشر، أو حتى صعوبة الاتفاق عليه، أكثر فائدة من الرقم نفسه.

وتُستخدم أداة المتابعة والتعلّم بصورة دورية وبسيطة، وبالوتيرة التي يراها الحزب مناسبة لقدراته وظروفه. كما يمكن تعديلها أو تبسيطها أو التوقّف عن استخدامها إذا لم تعد تضيف قيمة للمراجعة الداخلية.

ويمهّد الربط بين المؤشرات والمتابعة والتعلّم للسؤال الأوسع الذي يتناوله القسم التالي: متى يكون من المناسب اتخاذ خطوات إضافية، ومتى يكون التريّث أو عدم التدخّل هو الخيار الأكثر ملاءمة؟

كيف تُستخدم نتائج المتابعة؟

لا تهدف مراجعة المؤشرات أو تعبئة أداة المتابعة إلى الوصول إلى استنتاجات نهائية أو اتخاذ قرارات تلقائية. بل تُستخدم النتائج أساسًا كنقطة انطلاق للنقاش والتفكير المشترك داخل الحزب.

ويمكن استخدام مخرجات المتابعة من أجل:

- مناقشة ما إذا كانت أنماط مشاركة الشباب تتغيّر أو تبقى على حالها.
- فهم الفجوات بين ما يعلنه الحزب بشأن مشاركة الشباب وما يحدث فعليًا في الممارسة.
- مراجعة ما إذا كانت الأدوات أو المسارات القائمة تعمل كما هو متوقّع، أو تحتاج إلى مزيد من التوضيح أو التعديل.
- تقدير ما إذا كان الوقت مناسبًا لاتخاذ خطوات إضافية، أو ما إذا كانت الظروف تستدعي التريّث أو الاكتفاء بالمراجعة في هذه المرحلة.

ولا ينبغي أن تقود المتابعة تلقائيًا إلى توسيع المشاركة أو وضع ترتيبات رسمية جديدة أو التدخّل في الهياكل القائمة. ففي بعض الحالات، قد تكون أهم نتيجة للمتابعة هي تأكيد الحاجة إلى الحذر أو التريّث، أو إعطاء الأولوية للحماية والاستدامة بدل التغيير السريع.

وبهذا المعنى، تدعم المتابعة التقدير السياسي داخل الحزب ولا تحلّ محلّه. فهي تساعد على اتخاذ قرارات أكثر وعيًا بشأن الاستمرار في المسار القائم، أو تعديله، أو عدم اتخاذ خطوات إضافية في تلك المرحلة.

متى يكون عدم التدخّل خيارًا واعيًا: اختيار التوقيت المناسب والواقعية السياسية

ليست كل ملاحظة أو فجوة تظهر من خلال أدوات التشخيص والمراجعة بحاجة إلى استجابة فورية. ففي بعض السياقات، قد يكون عدم اتخاذ خطوات إضافية، أو تأجيل وضع ترتيبات رسمية، أو التريّث في توسيع مشاركة الشباب، هو الخيار الأكثر مسؤولية في تلك المرحلة. ويتناول هذا القسم أهمية اختيار التوقيت المناسب ومراعاة الواقع السياسي عند اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاركة الشباب.

ولا يقلّل هذا الطرح من أهمية مشاركة الشباب، بل ينطلق من الاعتراف بأن الظروف السياسية والأمنية، إلى جانب واقع العمل داخل الحزب، تحدّد ما هو ممكن في كل مرحلة. فالدفع نحو مزيد من الظهور، أو إنشاء هياكل إضافية، أو زيادة القياس والمتابعة، من دون توافر الظروف المناسبة، قد يزيد المخاطر أو يرفع توقّعات يصعب تلبيتها، وقد يؤدي إلى زيادة الحضور من دون زيادة التأثير الفعلي.

لماذا يُعدّ اختيار التوقيت المناسب مهمًا؟

تشير المعطيات التي يستند إليها هذا الدليل إلى أن مشاركة الشباب قد تعتمد في كثير من الأحيان على الجهد الفردي والقدرة على التكيّف، أكثر من اعتمادها على دعم منظم ومستمر من الحزب. ورغم أن ذلك يسمح باستمرار المشاركة في ظروف صعبة، فإنه قد يخفي تحديات تتعلق بقدرة الشباب على الاستمرار على المدى الأطول.

وفي مثل هذه الظروف، قد يؤدي إدخال أدوات أو ترتيبات إضافية إلى:

- زيادة الظهور أو التعرّض للمخاطر من دون زيادة القدرة على التأثير.
- رفع توقّعات يصعب تلبيتها.
- تثبيت أدوار قد لا تكون آمنة سياسيًا أو قابلة للاستمرار.
- إضعاف ترتيبات غير رسمية تعمل بالفعل بصورة ملائمة في السياق القائم.

ويساعد الانتباه إلى هذه المخاطر على التمييز بين التأجيل الناتج عن غياب القرار، وبين التريّث المقصود الذي يستند إلى قراءة واقعية للظروف والتوقيت.

مؤشرات تشير إلى أن اختيار التوقيت المناسب قد يكون الأنسب

قد يكون التوقّف المؤقت أو الحد من التدخّل مناسبًا عندما تتوافر بعض الظروف، من بينها:

- تركز الصلاحيات مع غياب مؤشرات واضحة على إمكان تغيّر الوضع في المدى القريب.
- ارتفاع المخاطر الأمنية أو السياسية أو الاجتماعية المرتبطة بمشاركة الشباب.
- وجود مساحات مشاركة عديدة لا يقابلها تأثير فعلي واضح.
- استمرار خلافات داخلية حساسة لم تُحسم بعد.
- وجود دفع خارجي نحو التغيير لا يقابله استعداد كافٍ داخل الحزب.

ولا تقلّل هذه الظروف من أهمية مشاركة الشباب، لكنها تشير إلى ضرورة ترتيب الخطوات واختيار التوقيت بصورة تراعي الواقع القائم.

كيف يظهر اختيار التوقيت المناسب عمليًا؟

لا يعني اختيار التوقيت المناسب التراجع عن دعم مشاركة الشباب. بل قد يظهر في ممارسات مثل:

- الحفاظ على قنوات مشاركة غير رسمية تعمل بالفعل، من دون تحويلها بالضرورة إلى أطر رسمية.
- التركيز على توضيح الأدوار والتوقّعات بدل توسيعها.
- تأجيل بعض أنشطة بناء القدرات إلى حين توافر فرص واضحة لاستخدام ما يتم تعلّمه.
- إعطاء الأولوية للمراجعة والتفكير الجماعي بدل زيادة القياس والمتابعة الرقمية.
- التركيز على الحماية، والدعم، واستمرار المشاركة بدل زيادة الظهور العام.

وفي بعض السياقات، قد يكون هذا الخيار مؤقتًا إلى حين تغيّر الظروف. وفي سياقات أخرى، قد يعكس واقعًا سياسيًا مستمرًا ينبغي التعامل معه بواقعية، بدل محاولة تجاوز حدوده بصورة قد تضعف المشاركة أو تزيد المخاطر.

استخدام هذا القسم كمرجع لاتخاذ القرار

يمكن استخدام هذا القسم بوصفه مرجعًا إلى جانب الأدوات السابقة في الدليل، والعودة إليه بعد:

- الانتهاء من أدوات التشخيص.
- استخدام أدوات توضيح المسارات أو نقاط التفاعل.
- التفكير في بناء القدرات أو استخدام المؤشرات.

ويتيح هذا القسم للأحزاب التوقّف عند سؤال أساسي: هل ستساعد الخطوة الإضافية المقترحة على تعزيز مشاركة الشباب فعلًا، أم قد تؤدي، من دون قصد، إلى زيادة الأعباء أو المخاطر من دون توسيع التأثير؟
وبذلك، يؤكد هذا القسم أحد المبادئ الأساسية للدليل: أن دعم مشاركة الشباب لا يعتمد فقط على الهياكل والأدوات، بل أيضًا على حسن تقدير الظروف واختيار التوقيت المناسب.

الخاتـــــــــــمة:

مشاركة الشباب بوصفها ممارسة سياسية مستمرة، لا برنامجًا مؤقتاً

يتعامل هذا الدليل مع مشاركة الشباب بوصفها جزءًا من واقع عمل الأحزاب وممارساتها اليومية، لا مسألة يمكن معالجتها من خلال نشاط أو برنامج منفصل، ولا نموذجًا جاهزًا يمكن نقله من سياق إلى آخر. وقد أظهرت الأقسام السابقة أن مشاركة الشباب داخل الأحزاب السياسية اليمنية تأخذ أشكالًا مختلفة، وتتأثر بالظروف السياسية والتنظيمية والأمنية، كما تختلف من حزب إلى آخر، ومن محافظة إلى أخرى، وبين المستويات التنظيمية المختلفة.

وتشير المعطيات التي استند إليها الدليل إلى أن استمرار مشاركة الشباب يعتمد، في كثير من الحالات، على المبادرة والجهد الفرديين أكثر من اعتماده على ترتيبات واضحة ومستقرة داخل الحزب. وقد ساعد ذلك الشباب على مواصلة المشاركة في ظروف صعبة، لكنه يعني أيضًا أن جانبًا كبيرًا من أعباء المشاركة يقع عليهم، وأن الخبرات والفرص التي تتكوّن بمرور الوقت قد تتراجع أو تضيع مع تغيّر الأشخاص أو الظروف.

ومن هنا، لم يكن هدف الدليل تقديم وصفة واحدة أو مسار جاهز للتطوير، بل مساعدة الأحزاب على تكوين قراءة أوضح لواقع مشاركة الشباب: أين توجد فرص فعلية للمشاركة والتأثير؟ وأين يظل الحضور محدود الأثر أو أقرب إلى المشاركة الشكلية؟ وما العوامل التي تساعد الشباب على الاستمرار والتقدّم داخل الحزب؟
كما صُممت الأطر والأسئلة التشخيصية والأدوات الواردة في الدليل لدعم المراجعة الداخلية والتعلّم، لا لتقييم الأحزاب أو تصنيفها أو قياس أدائها. ويمكن لكل حزب استخدام ما يتناسب مع واقعه وأولوياته، وتكييف الأدوات بحسب احتياجاته، والعودة إليها عندما تتغيّر الظروف.

ومن الرسائل الأساسية التي يؤكدها الدليل أن وضوح المشاركة وقدرتها على إحداث أثر أهم من حجم الحضور وحده. فتوسيع مشاركة الشباب من دون فرص واضحة للتأثير، أو تقديم بناء القدرات من دون مساحة لاستخدام ما يتم تعلّمه، أو إنشاء هياكل شبابية من دون صلة واضحة ببقية الهياكل الحزبية ومساحات صنع القرار، قد لا يؤدي إلى النتائج المرجوة.

وفي المقابل، لا يعني تطوير مشاركة الشباب أن جميع الخطوات يجب أن تتم في الوقت نفسه أو بالوتيرة نفسها. فقد تحتاج بعض الأحزاب أو الفروع إلى التدرّج، أو إلى تثبيت ما هو قائم قبل توسيعه، بحسب الظروف السياسية والأمنية والتنظيمية. والمهم أن يكون هذا التدرّج واضحًا وخاضعًا للمراجعة، وألا يتحول إلى تأجيل مفتوح لمشاركة الشباب أو توسيع أدوارهم.

فمشاركة الشباب ليست هدفًا يتحقق مرة واحدة، بل ممارسة تتطور مع تغيّر الظروف والقيادات والأجيال واحتياجات الحزب. ولذلك، ترتبط استدامتها بوجود قنوات واضحة للمشاركة، ومسارات حزبية للتقدّم، وفرص للتأثير، وتغذية راجعة، وقدرة على الحفاظ على الخبرات ونقلها بين الأعضاء.

الخاتـــــــــــمة:

مشاركة الشباب بوصفها ممارسة سياسية مستمرة، لا برنامجًا مؤقتاً

ولا يفترض هذا الدليل أن جميع الأحزاب ستسلك المسار نفسه أو تصل إلى النتائج نفسها. كما أنه لا يضع نموذجًا واحدًا لما ينبغي أن تكون عليه مشاركة الشباب. بل يقدّم إطارًا للمراجعة ومجموعة من الأدوات وخيارات التطوير التي تساعد كل حزب على تحديد ما يناسب واقعه، وما يمكن البناء عليه أو تطويره تدريجيًا.

وتكمن قيمة الدليل في المساحة التي يتيحها للمراجعة والنقاش داخل الحزب، وفي مساعدته الأحزاب على الانتقال من الحديث العام عن أهمية مشاركة الشباب إلى فهم أوضح لكيفية عمل هذه المشاركة فعليًا، وما الذي يمكن أن يجعلها أكثر استمرارًا وقدرة على التأثير مع مرور الوقت.